



جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم أصول الدين

الجرح والتعديل عند الإمام مسلم بن الحجاج

Al-jarh and Al-tadeel by Al-imam Muslim ben Al-hajaj

إعداد

نادر سعيد محمد أسعد

إشراف

د. أحمد عبد الله أحمد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الحديث النبوي الشريف في جامعة العلوم

الإسلامية العالمية

عمّان 2013 / 7 / 21 م

ب



جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم أصول الدين

الجرح والتعديل عند الإمام مسلم بن الحجاج

إعداد

نادر سعيد محمد أسعد

إشراف

د. أحمد عبد الله أحمد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الحديث النبوي الشريف في جامعة العلوم

الإسلامية العالمية

عمّان 21 / 7 / 2013م

الجرح والتعديل عند الإمام مسلم بن الحجاج

Al-jarh and Al-tadeel by Al-imam Muslim ben Al-hajaj

اسم الطالب

نادر سعيد محمد أسعد

اسم المشرف

أحمد عبد الله أحمد

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢١ / ٧ / ٢٠١٣م

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

الجامعة

الدكتور

١- الدكتور أحمد عبد الله أحمد (رئيساً)-جامعة العلوم الإسلامية العالمية.....

٢- الدكتور يحيى محمود القضاة (عضواً)-جامعة العلوم الإسلامية العالمية.....

٣- الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة (عضواً)-الجامعة الأردنية.....



The World Islamic science & Education University (wise)

Faculty of Graduate Studies

Dept of Religion Principles

Al-jarh and Al-tadeel by Al-imam Muslim ben Al-hajaj

Prepared by

Nader Said Mohammed Asad

Supervised by

Dr.Ahmad Abdullah Ahmad

"Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master of Arts in Hadith at The World Islamic Science and Education University"

The Wold Islamic Science and Education University


Amman 21/7/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

تفويض

أفوض أنا الطالب: نادر سعيد محمد أسعد جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد المكتبات والمؤسسات والجهات والأفراد بنسخ من رسالتي هذه وفقاً لقوانين الجامعة السارية.

التوقيع



التاريخ: ٠٨/٨/٢٠١٣ م

الإهداء

* إلى سيد الأنبياء والمرسلين: سيّدنا محمد صلى الله عليه وسلم، خدمة لسُنَّته رجاء أن يكرمني ربِّي
برحمته وفضله شفاعة نبيّه صلى الله عليه وسلم...

* إلى الحافظ الكبير، والناقد البصير الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري...

* إلى من ربياني صغيراً:

...والدي -رحمه الله تعالى- عقل الحكمة والبصيرة الذي لو كان حاضراً لانتعش قلبه فرحاً وسروراً.

...ووالدي -سدّدها الله تعالى- رمز التفاني والعطاء التي تعجز الكلمات عن التعبير عما يختلج الفؤاد
والكيان من تقدير واعتزاز.

* إلى أسرتي العزيزة:

...زوجتي المصون -وفّقها الله للخيرات-.

...وابنتي = ريحاتي حياتي ولؤلؤتي فؤادي -حفظهما الله تعالى-.

* إلى عائلتي الكريمة من إخوة وأخوات، وذوي نسب وصلات...

* إلى كل ذي فضل ووفاء، وحب وصفاء...

أهدي الجميع هذا الجهد، عسى الله أن يتقبله عنده وأن ينفع به؛ آمين.

الشكر والتقدير

أحمده سبحانه وأشكره - لا أحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه؛ (رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ) [الأحقاف:15]، وأصلي وأسلم على نبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلم القائل: «مَنْ لم يشكر الناس لم يشكر الله»⁽¹⁾.

أتقدم بالشكر الموصول إلى جامعتي جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وعلى رأسها معالي الدكتور عبد الناصر أبو البصل -وفقه الله تعالى-.

كما أبذل غابة شكري وتقديري واعتزازي لفضيلة المشرف الدكتور: أحمد عبد الله أحمد -وفقه الله تعالى-، على صبره وبذله التوجيه والتسديد، وما كان منه -قبل- من جهد وفير في سني الدراسة تعليماً وتنمية وترقية؛ كل ذلك بخلق طيب وتواضع جم -بارك الله فيه وله وعليه-.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير لعضوي لجنة المناقشة:

فضيلة الدكتور: يحيى محمود القضاة.

وفضيلة الأستاذ الدكتور: باسم فيصل الجوابرة.

لبذلهما عناء القراءة والتوجيه والإرشاد، فجزاهما الله خيراً، وبارك في علومهما.

كما أتقدم بالاعتزاز والشكر التام إلى كل مَنْ ساهم أو نصح أو مدَّ يد العون بقول أو فعل لإخراج هذه الرسالة على صورتها.

لكل أولئك -وأنا العبد الضعيف المكدود عن المكافأة- أدعو ربي سبحانه -وهو خير مسؤول وأكرم مأمول- أن يجزيهم عني خير الجزاء، ويدخر لهم عنده خير مآب؛ وصلى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

* * *

1. رواه: أحمد في المسند، رقم 11280، والترمذي في السنن، رقم 1955، وأبو يعلى في المسند، رقم 1122 من حديث أبي سعيد الخدري؛ وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»؛ وفي الباب عن عدد من الصحابة.

فهرس المحتويات والموضوعات

الموضوع
المقدمة
* مشكلة الدراسة
* أهمية الدراسة
* أهداف الدراسة
* منهجية الدراسة
* الدراسات السابقة
* خطة الدراسة مفصلة
* الإجراءات والوسائل البحثية في الدراسة
الفصل التمهيدي: التعريف بمفردات عنوان الرسالة
* المبحث الأول: التعريف بعلم الجرح والتعديل
- المطلب الأول: تعريف الجرح - لغة واصطلاحاً-
- المطلب الثاني: تعريف التعديل - لغة واصطلاحاً-
- المطلب الثالث: تعريف علم الجرح والتعديل - لقباً علمياً-
* المبحث الثاني: التعريف بالإمام مسلم بن الحجاج
الفصل الأول: اختيارات الإمام مسلم بن الحجاج - الصريحة والإشارة - في مسائل الجرح والتعديل
* المبحث الأول: أهمية الإسناد والعناية به
- المطلب الأول: مظاهر عناية مسلم بالإسناد
- المطلب الثاني: احتياط الإمام مسلم في الإسناد وتحريه في الرواة
* المبحث الثاني: مشروعية علم الجرح والتعديل، ومقصده
- المطلب الأول: مشروعية علم الجرح والتعديل
- المطلب الثاني: مقصد علم الجرح والتعديل، وضرورة استعماله
* المبحث الثالث: صفة من تُقبَل روايته
- المطلب الأول: اشتراط العدالة والضبط لقبول رواية الراوي
المسألة الأولى: شرطا العدالة والضبط
المسألة الثانية: ضبط الكتاب
- المطلب الثاني: ثبوت الجرح والتعديل

	المسألة الأولى: بين الرواية والشهادة
	المسألة الثاني: هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد؟
	المسألة الثالثة: هل إخراج الشيخين أو أحدهما للراوي في الصحيح احتجاجاً يعد تعديلاً له؟
	- المطلب الثالث: بواعث الرواية عن الضعفاء والمجروحين
	- المطلب الرابع: سر حديث الراوي لمعرفة مدى ضبطه وحفظه
	* المبحث الرابع: صفة من ترد روايته
	- المطلب الأول: قواعد العدالة ووجوه الطعن فيها
	المسألة الأولى: جهالة الراوي
	المسألة الثانية: البدعة وحكم قبول رواية المبتدع
	- مذهب الإمام مسلم وموقعه من قولهم: «ألا يكون المبتدع داعية إلى بدعته»
	المسألة الثالثة: الفسق
	المسألة الرابعة: الكذب والتهمة به
	- المطلب الثاني: الطعن في ضبط الراوي وحفظه
	المسألة الأولى: تفاوت الضبط ومراتب رواته
	المسألة الثانية: طريق كشف النكارة
	* المبحث الخامس: مراتب الرواة المجتمعة عند الإمام مسلم، وشرطه في الصحيح
	- المطلب الأول: مراتب الرواة المجتمعة عند الإمام مسلم
	- المطلب الثاني: شرط الإمام مسلم في المسند الصحيح في النقلة والرواة
	المسألة الأولى: شرط الإمام مسلم العام في المسند الصحيح
	المسألة الثانية: شرط الإمام مسلم في النقلة والرواة
	نظرة تحليلية لما ذكره الإمام مسلم حول شرطه في الرواة
	المسألة الثالثة: مدى توفية الإمام مسلم لشرطه في الصحيح
	المسألة الرابعة: تحرير المراد بقولهم: على شرط أو رسم الشيخين
	الفصل الثاني: الرواة الذين تكلم فيهم الإمام مسلم تعديلاً أو تجريحاً أو تبديعاً
	* المبحث الأول: الرواة الذين عدلهم الإمام مسلم
	* المبحث الثاني: الرواة الذين جرحهم الإمام مسلم
	* المبحث الثالث: الرواة الذين ذكرهم الإمام مسلم ببدعة

	الفصل الثالث: ألفاظ الجرح والتعديل والتبديع عند الإمام مسلم بن الحجاج، وسلم مراتبه وألفاظ ذات صلة تناولها الإمام مسلم تفسيراً أو نقلاً
	* تهيد وتوطئة
	* المبحث الأول: ألفاظ التعديل والجرح والتبديع عند الإمام مسلم
	- المطلب الأول: ألفاظ التعديل عند الإمام مسلم
	- المطلب الثاني: ألفاظ الجرح عند الإمام مسلم
	- المطلب الثالث: ألفاظ التبديع عند الإمام مسلم
	* المبحث الثاني: مراتب ألفاظ الإمام مسلم في سلم مراتبه للجرح والتعديل
	* المبحث الثالث: ألفاظ نادرة في الجرح والتعديل تناولها الإمام مسلم أو ذات صلة تفسيراً أو نقلاً
	- المطلب الأول: ألفاظ فسرها الإمام مسلم ووضحها بصريح قوله
	- المطلب الثاني: ألفاظ وردت في أقوال مسلم ذات صلة
	- المطلب الثالث: ألفاظ وردت في مرويات مسلم عن الأئمة في مقدمة صحيحه مرتضياً مذهبهم
	الفصل الرابع: السمات المنهجية العامة لدى الإمام مسلم ومنزلته بين النقاد وأثره فيمن بعده واستقلاليته في الجرح والتعديل
	* المبحث الأول: السمات المنهجية العامة لدى الإمام مسلم في الجرح والتعديل
	* المبحث الثاني: الإمام مسلم من ولاة الجرح والتعديل، ومنزلته بين النقاد، وأثره فيمن بعده
	- المطلب الأول: الإمام مسلم من ولاة الجرح والتعديل
	- المطلب الثاني: منزلة الإمام مسلم بين النقاد من حيث التشدد أو الاعتدال أو التساهل
	- المطلب الثالث: أثر أقوال الإمام مسلم فيمن بعده من العلماء في الجرح والتعديل
	* المبحث الثالث: استقلالية الإمام مسلم في الجرح والتعديل بالجواب عن مقولتين
	- المطلب الأول: مقولة الإمام أبي أحمد الحاكم الكبير وجوابها
	- المطلب الثاني: مقولة الإمام أبي الحسن علي الدارقطني وجوابها
	الخاتمة - نسأل الله حسنهما -: وفيها أهم نتائج الدراسة ومهمات التوصيات
	فهرس المراجع والمصادر
	فهرس الرواة الذين تكلم فيهم الإمام مسلم بجرح أو تعديل أو تبديع

الملخص

[الجرح والتعديل عند الإمام مسلم بن الحجاج]

إعداد: نادر سعيد محمد أسعد

بإشراف الدكتور: أحمد عبد الله أحمد

تاريخ المناقشة: 21 / 7 / 2013م

هدفت هذه الرسالة إلى بيان مكانة الإمام مسلم ومساهماته وأقواله النقدية للرواة في باب الجرح والتعديل - دراسة نظرية تطبيقية-، وقد قمت بدراسة هؤلاء الرواة، وإيراد ما ورد بشأنهم من عبارات جرح وتعديل، وبيان ما ظهر لي فيهم.

وقد اشتملت هذه الرسالة على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة وفهارس.

أما المقدمة ففيها: مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، ومنهجيتها، والدراسات السابقة، وخطة البحث المفصلة، والإجراءات والوسائل البحثية في الدراسة.

ثم الفصل التمهيدي وقد جاء فيه التعريف بمفهوم الجرح والتعديل، والتعريف بالإمام مسلم.

ثم الفصل الأول وهو عن اختيارات الإمام مسلم بن الحجاج الصريحة والإشارية في مسائل الجرح والتعديل، وبيان ما كان له من إسهامات وإضافات في هذا الإطار، وجاء في خمسة مباحث بحيث اشتملت على أهمية الإسناد والعناية به، ومشروعية علم الجرح والتعديل، ومقصده، وصفة من تُقبل روايته، ومن ترد روايته، ومراتب الرواة المجملة عند الإمام مسلم، وشرطه في الرواة في كتابه الصحيح.

وأما الفصل الثاني فقد اشتمل الرواة الذين تكلم فيهم الإمام مسلم بجرح أو تعديل وجاء في ثلاثة مباحث: الرواة الذين عدلهم الإمام مسلم، والذين جرحهم، والذين ذكرهم ببدعة.

ثم الفصل الثالث وفيه ذُكر ألفاظ الإمام مسلم في الجرح والتعديل -استعمالاً أو شرحاً أو نقلاً-، مع تصنيفها في سلم مراتبه للجرح والتعديل، وجاء في مباحث ثلاثة.

وأما الفصل الرابع ففيه السمات المنهجية العامة لدى الإمام مسلم ومنزلته بين النقاد وأثره فيمن بعده واستقلاله في الجرح والتعديل، وكان ذلك في ثلاثة مباحث.

ثم كانت الخاتمة والتي اشتملت على أبرز النتائج، موثقة بالتعداد والإحصاء، مع التنبيه على أهم التوصيات.

ثم ذيلت الرسالة بقائمة المصادر والمراجع، والرواة الذين تكلم فيهم الإمام مسلم بجرح أو تعديل، وجعلت بين يديها فهرس الموضوعات والمحتويات.

Abstract**Al -Jarh and Al-Tadeel by Al-Imam Muslim Ben Al-Hajaj****Prepared by: Nader Said Mohammad As'ad****Under the Supervision of Dr.Ahmad Abdullah Ahmad****Discussion Date: 21/7/2013**

The aim of this study is to show Imam Muslim's standing, contributions, and critical views regarding narrators in Al -Jarh and Al-Tadeel, (theoretical and practical study). However, those narrators were examined and indicated what was mentioned about them regarding Al -Jarh and Al-Tadeel and then showed what appeared for me regarding them.

This study consists of introduction, preface, four chapters, conclusion, and indices.

The introduction has addressed the following: the problem statement, the importance of study, objectives, methodology, previous studies, detailed research plan, procedures, and research tools of the study.

The introductory chapter has dealt with definition and concept of Al -Jarh and Al-Tadeel and presented an overview regarding Imam Muslim.

Then, the first chapter is about the explicit and indicative choices of Imam Muslim Ben Al-Hajaj in matters of Al -Jarh and Al-Tadeel, and the indication to what was his contribution and addition in this context. The first chapter consists of five topics: the importance of Hadith Isnad and caring to that subject, validity of Al -Jarh and Al-Tadeel , its purpose, personality traits of which narration was accepted and refused, narrators' ranking according to Imam Muslim view and its condition about narrators' in his book of Al-Sahih.

The second chapter includes the narrators whom Imam Muslim considered them regarding with Al -Jarh or Al-Tadeel and this chapter consists of three topics: the narrators whom were subjected to Al-Tadeel by Imam Muslim, the narrators whom were subjected to Al -Jarh by Imam Muslim , and the narrators whom were mentioned by Imam Muslim as they have Bid'ah.

The third chapter deals with the most commonly terms according to Imam Muslim in Al -Jarh and Al-Tadeel by using, explaining or transmitting and they were categorized in his rankings class for Al -Jarh and Al-Tadeel , this chapter consists of three topics.

The fourth chapter consists of the general methodological traits according to Imam Muslim, his standing between the critics, his effect in the later stages and his independence in Al -Jarh and Al-Tadeel; this chapter consists of three topics.

The conclusion includes the most important results and documented with census and statistics. The most important recommendations were highlighted.

The study includes a list of sources, references and the narrators whom were subjected to Al-Tadeel or Al -Jarh by Imam Muslim. The table of content was presented.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي الله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد، فإن الله تعالى قد اصطفى للسنة النبوية طائفة من عباده ليكونوا أعلاماً أفاضاً، وعلماء نقاداً، تجردوا للحديث وطلبه، وطوّفوا في تحصيله البلدان، وفارقوا الأهل والأوطان، فدوّنت المصنفات، وكُتبت الكراريس، ونُشرت الدواوين في رواية الحديث النبوي ودرايته، وأسانيده ومتونه، ورجاله ورواته كل ذلك صيانة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ «فوالله لولا الحفاظ الأكابر، لخطبت الزنادقة على المنابر»⁽¹⁾.

فكان حقاً علينا أن نعتني بميراث أمة الهدى، بياناً لمعالم منهجهم، وإظهاراً لعلو منزلتهم، وتقريباً لنفيس علومهم، وشكراً لعظيم جهودهم، ومعرفة لجزيل فضلهم.

ومن جملة هؤلاء الأئمة الأعلام، والجهابذة النقاد: الإمام الشهير والعالم الكبير والحافظ النحرير والناقد البصير= مسلم بن الحجاج (ت261هـ) -رحمه الله تعالى-؛ وكم كثرت حوله وحول مصنفاته -لا سيما المسند الصحيح- الدراسات بمختلف جوانب العلوم والمعرفة، إلا أنني لم أظفر بدراسة مفردة واحدة تخص جانب الجرح والتعديل - والذي يُعد كما قال الصنعاني: «أصعب شيء في علوم الحديث»⁽²⁾؛ فطمعاً في نيل شرف المشاركة في هذا الميدان، والمساهمة في تكميل دائرة الدراسات حول الإمام كان موضوع رسالتي: (الجرح والتعديل عند الإمام مسلم بن الحجاج).

مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتجد الإجابات المناسبة والنابعة من واقع تطبيقي لجملة من التساؤلات:

- 1- هل للإمام مسلم جهود خاصة وإسهامات معتمدة في علم الجرح والتعديل؟!
- 2- إن وُجدت مثل تلك الجهود؛ فما منزلة الإمام مسلم وطبقته المناسبة بين أئمة الجرح والتعديل؟!
- 3- ما حجم مقولات الإمام مسلم في الجرح والتعديل، ومدى دقته في نقد الرجال؟
- 4- كيف أسهم الإمام مسلم في علم هام ودقيق كعلم الجرح والتعديل، وما ظهر له من سمات ومعالم في هذا الباب؟

5- ما توجيه مقولة: «لولا الإمام البخاري لما راح مسلم ولا جاء»، وهل ذلك ينسحب على جهود ومعارف الإمام مسلم في الجرح والتعديل، فتكون موافقة مسلم لشيخه البخاري من قبيل التبعية والتقليد، أم موافقة لشيخه البخاري واختيارات منبثقة من منهج علمي مؤصل؟!

1. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 11 ص 82
2. الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ج 2 ص 279

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أمور:

- 1- جلالة الإمام مسلم في علم الحديث لا سيما وهو صاحب ثاني أصح الكتب المصنفة في السُّنة النبوية، وقد أثنى عليه كبار العلماء والأعلام.
- 2- عدم وجود دراسة مفصلة حول جهود الإمام مسلم في علم الجرح والتعديل -على كثرة ما كتب عن الإمام مسلم وصحيحه-.
- 3- استقصاء أقوال الإمام مسلم النقدية في الرواة والمتناثرة في بطون الكتب، وجمعها في موطن واحد يظهر من خلالها السمات المنهجية لدى الإمام مسلم من جهة، وتكون الدراسة مرجعاً لأقوال الإمام مسلم في الرواة ونقدهم من جهة أخرى.
- 4- تحقيق استقراء واستقصاء لعُرف الإمام مسلم واصطلاحاته في علم الجرح والتعديل، ولا يخفى أهمية ذلك وضرورته قال الحافظ الذهبي: «نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام: عُرف ذلك الإمام الجَهِد واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة»⁽¹⁾.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى جملة أمور؛ منها:

- 1- الإسهام في تكاملية المشاريع العلمية المناطة بأئمة الحديث الشريف؛ ومن جملتهم الإمام مسلم بن الحجاج -رحمه الله تعالى-.
- 2- إبراز شخصية الإمام مسلم ومكانته في علم الجرح والتعديل.
- 3- إظهار اختيارات الإمام مسلم النقدية في الرواة وموازينها مع اختيارات غيره من الأئمة النقاد لا سيما شيخه الإمام البخاري -رحمهم الله أجمعين-.

منهجية الدراسة:

اتبعت في دراستي مناهج عدة في دراستي وفق الآتي:

- 1- المنهج الاستقرائي: حيث أقوم باستقراء أقوال الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله تعالى في رواية الحديث ونقدهم، وترتيبها في مجاميع لدراستها دراسة استقرائية يفيد منها الطالب في موطن واحد، مستقصياً لهذه الغاية أي مصدر يمكن أن يساهم في ذلك.
- 2- المنهج المقارن: بحيث أقارن أقوال الإمام مسلم بن الحجاج مع غيره من الأئمة، مبيئاً أوجه التوافق والافتراق بينهم حسب ما تفرضه الدراسة.

سالكاً في كل هذه المناهج مسلك (التحليل والتركيب)⁽¹⁾؛ بحيث أقوم بتحليل مفردات الدراسة ثم تركيب المناسب بينها وفقاً للمناهج المرسومة أعلاه للخلوص إلى نتائج أرجو تطابقها للأمر الواقع، وإعطاء المنزلة الحقيقية للإمام مسلم بن الحجاج في هذا الباب.

الدراسات السابقة:

لم أجد -بعد البحث والسؤال- من قام بدراسة مفردة تبرز جانب الجرح والتعديل عند الإمام مسلم وجمع أقواله في نقد الرواة ومعالم ذلك؛ رغم ما حظي به الإمام مسلم من عناية فائقة في جوانب عدة ومتنوعة فمنها دراسات تتعلق بشخصه وحياته، ومنها ما يتعلق بكتبه ومصنفاته، ومنها ما يتعلق بعلمه ومعارفه؛ ومن تلك الدراسات:

- 1- الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في كتابه الصحيح: للشيخ منصور العبدلي.
- 2- الإمام مسلم بن حجاج القشيري النيسابوري حياته وصحيحه: للشيخ محمود فاخوري، دار السلام، 1405هـ.
- 3- الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه: للدكتور محمد طوالة، دار عمار، 1418هـ.
- 4- الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث، للشيخ مشهور حسن سلمان، 1417هـ.
- 5- إتحاف السامع بمنهج الإمام مسلم في المسند الصحيح الجامع (من كلام ابن القيم): نادر سعيد، 1420هـ.
- 6- روايات المدلسين في صحيح مسلم: للدكتور عواد حسين الخلف، دار البشائر، 1421هـ.
- 7- الرواة الذين تكلّم فيهم من صحيح مسلم: للدكتور سلطان سند العكايلة، رسالة ماجستير، 1401هـ.
- 8- منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح، ودحض شبهات حوله: للدكتور ربيع ابن هادي المدخلي، 1408هـ.

- 9- منهج الإمام مسلم في التعليل في الجامع الصحيح: حذيفة الخطيب، دكتوراة.
- 10- منهج الإمام مسلم وصحيحه: للشيخ عبد المحسن العباد، وهو منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

فوجد هذه القائمة خالية من دراسة تباشر موضوع الجرح والتعديل؛ فلذا كانت حاجة المكتبة الحديثة ملحة لإظهار هذا الجانب عند الإمام مسلم وجمع أقواله المنتهرة في نقد الرجال؛ مما زاد رغبتني بجعله الموضوع المختار لرسالتي الجامعية.

1. يُعد التحليل طريقة كشف، والتركيب طريقة عرض، فبالتحليل يكون عزل العناصر عن بعضها لدراستها على حدة، وبالتركيب يكون التأليف بين العناصر الجزئية لنصل إلى نتائج أكثر وضوحاً وإقناعاً، وأقرب تكاملاً وصواباً. انظر: محمود الدسوقي، منهج البحث في العلوم الإسلامية، ص109-114.

خطة الدراسة المفصلة:

* المقدمة: تتضمن مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، ومنهجيتها، والدراسات السابقة، وخطة الدراسة، والإجراءات البحثية.

الفصل التمهيدي: التعريف بمفردات عنوان الرسالة.

- * المبحث الأول: التعريف بعلم الجرح والتعديل.
- المطلب الأول: تعريف الجرح - لغة واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: تعريف التعديل - لغة واصطلاحاً.
- المطلب الثالث: تعريف علم الجرح والتعديل - لقباً علمياً.
- * المبحث الثاني: التعريف بالإمام مسلم بن الحجاج.

الفصل الأول: اختيارات الإمام مسلم بن الحجاج - الصريحة والإشارية - في مسائل الجرح والتعديل.

- * المبحث الأول: أهمية الإسناد والعناية به.
- المطلب الأول: مظاهر عناية مسلم بالإسناد.
- المطلب الثاني: احتياط الإمام مسلم في الإسناد وتحريه في الرواة.
- * المبحث الثاني: مشروعية علم الجرح والتعديل، ومقصده.
- المطلب الأول: مشروعية علم الجرح والتعديل.
- المطلب الثاني: مقصد علم الجرح والتعديل، وضرورة استعماله.
- * المبحث الثالث: صفة من تُقبَل روايته.
- المطلب الأول: اشتراط العدالة والضبط لقبول رواية الراوي.
- المسألة الأولى: شرطا العدالة والضبط.
- المسألة الثانية: ضبط الكتاب.
- المطلب الثاني: ثبوت الجرح والتعديل.
- المسألة الأولى: بين الرواية والشهادة.
- المسألة الثانية: هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد؟
- المسألة الثالثة: هل إخراج الشيخين أو أحدهما للراوي في الصحيح احتجاجاً يعد تعديلاً له؟
- المطلب الثالث: بواعث الرواية عن الضعفاء والمجروحين.
- المطلب الرابع: سبر حديث الراوي لمعرفة مدى ضبطه وحفظه.
- * المبحث الرابع: صفة من ترد روايته.
- المطلب الأول: قوادح العدالة ووجوه الطعن فيها.
- المسألة الأولى: جهالة الراوي.
- المسألة الثانية: البدعة وحكم قبول رواية المبتدع.

المسألة الثالثة: الفسق.

المسألة الرابعة: الكذب والتهمة به.

- المطلب الثاني: الطعن في ضبط الراوي وحفظه.

المسألة الأولى: تفاوت الضبط ومراتب رواته.

المسألة الثانية: طريق كشف النكارة.

* المبحث الخامس: مراتب الرواة المجملة عند الإمام مسلم، وشرطه في الصحيح.

- المطلب الأول: مراتب الرواة المجملة عند الإمام مسلم.

- المطلب الثاني: شرط الإمام مسلم في المسند الصحيح في النقلة والرواة.

المسألة الأولى: شرط الإمام مسلم العام في المسند الصحيح.

المسألة الثانية: شرط الإمام مسلم في النقلة والرواة.

المسألة الثالثة: مدى توفية الإمام مسلم لشرطه في الصحيح.

المسألة الرابعة: تحرير المراد من قول العلماء: على شرط أو رسم الشيخين أو أحدهما.

الفصل الثاني: الرواة الذين تكلم فيهم الإمام مسلم تعديلاً أو جرحاً أو تبديعاً.

* المبحث الأول: الرواة الذين عدلهم الإمام مسلم.

* المبحث الثاني: الرواة الذين جرحهم الإمام مسلم.

* المبحث الثالث: الرواة الذين ذكرهم الإمام مسلم ببدعة.

الفصل الثالث: ألفاظ الجرح والتعديل والتبديع عند الإمام مسلم بن الحجاج، وسلم مراتبه، وألفاظ ذات صلة

تناولها الإمام مسلم تفسيراً أو نقلاً.

* تمهيد وتوطئة.

* المبحث الأول: ألفاظ التعديل والجرح والتبديع عند الإمام مسلم.

- المطلب الأول: ألفاظ التعديل عند الإمام مسلم.

- المطلب الثاني: ألفاظ الجرح عند الإمام مسلم.

- المطلب الثالث: ألفاظ التبديع عند الإمام مسلم.

* المبحث الثاني: مراتب ألفاظ الإمام مسلم في سلم مراتبه للجرح والتعديل.

* المبحث الثالث: ألفاظ نادرة في الجرح والتعديل أو ذات صلة تناولها الإمام مسلم -تفسيراً أو نقلاً-.

- المطلب الأول: ألفاظ فسرها الإمام مسلم ووضحها بصريح قوله.

- المطلب الثاني: ألفاظ وردت في أقوال مسلم ذات صلة.

- المطلب الثالث: ألفاظ وردت في مرويات مسلم عن الأمة في مقدمة صحيحه مرتضياً مذهبهم.

الفصل الرابع: السمات المنهجية العامة لدى الإمام مسلم ومنزلته بين النقاد وأثره فيمن بعده واستقلاليته في

الجرح والتعديل.

* المبحث الأول: السمات المنهجية العامة لدى الإمام مسلم في الجرح والتعديل.

* المبحث الثاني: الإمام مسلم من ولاة الجرح والتعديل، ومنزلته بين النقاد، وأثره فيمن بعده.

- المطلب الأول: الإمام مسلم من ولاة الجرح والتعديل.

- المطلب الثاني: منزلة الإمام مسلم بين النقاد من حيث التشدد أو الاعتدال أو التساهل.

- المطلب الثالث: أثر الإمام مسلم فيمن بعده من العلماء في الجرح والتعديل.

* المبحث الثالث: استقلالية الإمام مسلم في الجرح والتعديل بالجواب عن مقولتين.

- المطلب الأول: مقولة الإمام أبي أحمد الحاكم الكبير وجوابها.

- المطلب الثاني: مقولة الإمام أبي الحسن علي الدارقطني وجوابها.

الخاتمة - نسال الله حسنهما -: وفيها أهم نتائج الدراسة ومهمات التوصيات.

الفهارس: فهرس المصادر والمراجع، والمتكلم فيهم بجرح أو تعديل أو تبديع عند الإمام مسلم.

الإجراءات والوسائل البحثية في الدراسة:

- 1- جمعُتُ مصنفات الإمام مسلم بأوسع ما أمكنني، ثم قمت بقراءتها وجردها مروراً على جميعها مما توافر كما تظهره قائمة مؤلفات الإمام مسلم.
- 2- استخرجت الرواة الذين تكلم فيهم الإمام مسلم بجرح أو تعديل، مع حكمه عليهم، جاعلاً ذلك في بطاقات رتبُتها وفق الخطة المرسومة إلى ثلاث فئات: من تكلم فيهم بتعديل، ومن تكلم فيهم بتجريح، ومن ذكرهم بتبديع.
- وقد تطلبت هذه الخطوة مني جرد بعض مصنفات الإمام مسلم مرات متكررة فضلاً عن النظر المتكرر فيها.
- 3- تتبعت مصنفات غير الإمام مسلم من كتب الرجال والتواريخ والسؤالات والاصطلاح في قائمة طويلة أثبتتها في فهرست المراجع والمصادر.
- 4- اعتمدت من بعد الله تعالى في الجرد والتتبع على وسائل:
 - [أ] قراءة مئات الصفحات وتقليب آلاف المواضع من التراجم والنصوص حتى جاوَزْتُ مجموعَ حواشي العزو أربعة آلاف حاشية -فمنه سبحانه وحده الفضل والمِنَّة-.
 - [ب] الرجوع إلى مخطوط «الكنى والأسماء» للإمام مسلم فقومت ونبّهت على تصحيقات وقعت في مطبوعتي «الكنى والأسماء»، كما رجعتُ إلى مخطوط: «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي.
 - [ج] استخدام الشبكة العنكبوتية إن لزم الأمر.
 - [د] استخدام فهرس كتب التراجم وغيرها للكشف عن مرادي.
 - [هـ] استخدام برنامج المكتبة الشاملة للكشف عن مرادي؛ فكما فهرس الكتب كشافات ورقية لما فيها، فمثل هذا البرنامج كشاف أو فهرست الكتروني، ولا يعدو أن يكون أكثر من ذلك لطالب العلم الجاد، فإكسير حياته العلمية بين صفحات كتبه وطيّات أوراقه وجنّات مكتبته.
- 5 - جعلتُ ما جمعته في بطاقات ثم صنفتها في مجاميع وفق نظائرها وأشباهها، ثم قمت بتحليل المادة المجموعة بين يدي.
- 6- ما كان من المادة متعلق بالمباحث النظرية في الجرح والتعديل درستها وعرضتُ تقرير العلماء لها ومذاهبهم ثم أظهرت موقف الإمام مسلم وتقديره ومساهمته وإضافته.
- وأما ما كان منها متعلق بالجانب التطبيقي، فقد حرصتُ على تتبع أقوال الإمام مسلم والأئمة النقاد جميعها - حسب الوسع والطاقة- لم أهمل نافداً ولم أترك قولاً للناقد الواحد إلا نزرأً يسيراً يغني عنه غيره، راجياً ألا يفوتني منها إلا ما كان من طبيعة البشر.

وقد رتبُتُ متعلقات الراوي الواحد كالآتي:

[أ] ابتدأتُ بقول الإمام مسلم في الراوي.

[ب] ثم عرضتُ أقوال النقاد في الراوي.

[ج] ثم علّقتُ على الأقوال بإجمال بحيث اشتمل التعليق على: لطائف ولفئات وتوجيهات وكشف أوهام وبيان تصحيفات ودفع تعارض وجمع أقوال ومقارنة ومفارقة، مع حرصي الشديد على بيان موقف مجموع الأمة من الراوي من اتفاق⁽¹⁾ على تعديله أو اتفاق على تجريحه، وإن وقع خلاف فيه، أظهر موقف الجمهور، مع حرصي على التليل والتعليل ما أمكن بما يساهم في استخلاص النتيجة المناسبة لحال الراوي.

[د] ثم الخلاصة وهي عبارة عن رأيي الذي أرجحه في الراوي، فإن وجدتُ بعدَ دراسة الأقوال قولاً منها يعبرُ عن ترجيحي ذكرته منسوباً له، وإلا فأذكر الراجح بعبارتي.

7- قمت بعمل جداول إحصائية ورسوم قياسية تعين على إظهار مكانة الإمام مسلم ومنزلته بين النقاد، ومدى أثره فيمن بعده من العلماء.

8- وثّقت جميع النصوص والأقوال من مصادرها الأصلية.

9- راعيتُ في جميع فصول الرسالة، ضرورات البحث العلمي وآدابه وأمانته.

10- ختمتُ بذكر أهم النتائج التي توصلت إليها مع ذكر مهمات التوصيات المتعلقة بالموضوع.

وحسبي أي بذلت في كل هذا غاية وسعي وطاقتي، وأنفقت فيه ثمين أوقاتي، ملازماً له في صحتي وأسقامي، ومواصلاً معه ليلي بنهاري، راجياً من ربي السداد والقبول، فإنه خير مسؤول، وهو حسبي ونعم الوكيل، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

1. قال الذهبي: «ونحن لا ندعي العصمة في أمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرههم خطأ، وأشدّهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل؛ وإذا انفقوا على تعديل أو جرح، فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزوه، فتندم، ومن شذ منهم، فلا عبرة به، فخلّ عنك العناء، وأعط القوس باريها». من سير أعلام النبلاء، ج 11 ص 82

الفصل التمهيدي

التعريف بمفردات عنوان الرسالة

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: التعريف بعلم الجرح والتعديل.
- المبحث الثاني: التعريف بالإمام مسلم بن الحجاج.

المبحث الأول

التعريف بعلم الجرح والتعديل

المطلب الأول

تعريف الجرح - لغة واصطلاحاً-

1- تعريف الجرح - لغة:-

يدور الجرح في اللغة على النقصان والعيب والفساد، وهو بضم الجيم وفتحها. وأما «الجُرْحُ - بالضم- يكون في الأبدان بالحديد ونحوه. والجَرْحُ - بالفتح- يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها. وهو المتداول بينهم، وإن كان في أصل اللغة بمعنى واحد»⁽¹⁾. قال الأزهري: «يقال: جَرَحَ الحاكمُ الشاهد: إذا عثر منه على ما تسقطُ به عدالته من كذب وغيره، وقد استُجرح الشاهد. ورُوي عن بعض التابعين أنه قال: كثرت هذه الأحاديث واستجرحت. أي: فسدت وقلَّ صحاحها»⁽²⁾. قال ابن الأثير -معلقاً على الأثر-: «وهو (استفعل) من جرح الشاهد إذا طعن فيه وردَّ قوله؛ أراد أن الأحاديث كثرت حتى أحوجت أهل العلم بها إلى جرح بعض روايتها، ورد روايته»⁽³⁾.

2- تعريف الجرح - اصطلاحاً:-

قال ابن الأثير -في تعريف الجرح اصطلاحاً-: «الجرح: وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به»⁽⁴⁾.

قلت: اعتبار قول الراوي متعلق بعدالته وضبطه؛ وباختلالهما أو أحدهما يفسد قوله ويسقط اعتباره.

وقد جاءت جملة تعاريف للجرح اصطلاحاً، منها:

1- قال الدكتور محمد عجاج الخطيب: «هو ظهور وصف في الراوي يثلّم عدالته أو يخل بحفظه وضبطه مما يترتب عليه سقوط روايته أو ضعفها وردّها»⁽⁵⁾.

2- وقال عبد العزيز بن عبد اللطيف: «وصف الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردّها»⁽⁶⁾.

3- وقد ذكر الدكتور نور الدين عتر تعريفاً للجرح فقال: «هو الطعن في راوي الحديث بما يسلب أو يُخل بعدالته أو ضبطه»⁽⁷⁾.

1. الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 6 ص 337

2. الأزهري، تهذيب اللغة، ج 4 ص 141

3. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج 1 ص 255

4. ابن الأثير، جامع الأصول في أحاديث الرسول، ج 1 ص 126

5. محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث وعلومه ومصطلحه، ص 260

6. عبد العزيز بن عبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، ص 23

7. نور الدين العتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص 92

وبناء على ذلك يمكنني تعريف الجرح كآلتي:

هو الطعن في عدالة الراوي أو ضبطه أو فيهما بما يقتضي عدم قبول روايته.

وبهذا تظهر المناسبة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للجرح حيث متى ما جُرح الراوي والتحق به وصف الطعن لسبب معتبر؛ فسدت روايته وسقط الاعتبار بها، ولحقه العيب في ذلك، ولم تُقبل روايته.

فبذا يدور كلام أهل اللغة والمحدثين حول معنى الرد والقدح؛ فيلتقيا.

المطلب الثاني

تعريف التعديل - لغة واصطلاحاً.

1- تعريف التعديل - لغة:-

التعديل من عدل يعدل تعديلاً، والعدل: الحكم بالحق.

قال ابن فارس: «عدل: العين والذال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمضادين: أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج، فالأول العدل من الناس: المرضي المستوي الطريق.

فأما الأصل الآخر فيقال في الاعوجاج: عدل، وانعدل، أي: انعرج»⁽¹⁾.

وقال ابن منظور: «العدل: ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور.

والعدل من الناس: المرضي قوله وحكمه»⁽²⁾.

2- تعريف التعديل - اصطلاحاً:-

قال ابن الأثير - في تعريف التعديل اصطلاحاً:- «التعديل: وصف متى التحق بهما - [أي: الراوي والشاهد] - اعتُبر قولهما، وأُخذ به»⁽³⁾.

قلت: وقد جاءت تعاريف أخرى للتعديل اصطلاحاً، منها:

1- قال الدكتور محمد عجاج الخطيب: «وصف الراوي بصفات تزكيه؛ فتظهر عدالته ويقبل خبره»⁽⁴⁾.

2- وقد ذكر الدكتور نور الدين عتر تعريفاً للتعديل فقال: «تزكية الراوي والحكم عليه بأنه عدل أو ضابط»⁽⁵⁾.

3- وقال الدكتور عبد الكريم زيدان: «وصف العلماء بما يدل على عدالته وضبطه وبالتالي إلى قبول روايته»⁽⁶⁾.

وبناء على ذلك يمكنني تعريف التعديل كآلتي:

هو وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته.

والمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة حيث من استقام حاله، وكان مرضياً بين الناس؛ التحق به وصف العدل، فيُعتبر قوله ويؤخذ به.

وبذا كلام أهل اللغة والمحدثين يدور حول معنى التزكية والاستقامة؛ فيلتقيا.

1. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 4 ص 246-247

2. ابن منظور، لسان العرب، ج 4 ص 2838

3. ابن الأثير، جامع الأصول في أحاديث الرسول، ج 1 ص 126

4. محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث وعلومه ومصطلحه، ص 261

5. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص 92

6. عبد الكريم زيدان، علوم الحديث، ص 55

المطلب الثالث

تعريف علم الجرح والتعديل - لقباً علمياً-

أقدم من أشار إلى تعريف (الجرح والتعديل) مما يُستفاد منه تعريفاً لقبياً لعلم الجرح والتعديل قول عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت327هـ) لما سأله يوسف بن الحسين الرازي: ما الجرح والتعديل؟! فقال ابن أبي حاتم: «أظهرُ أحوالَ أهل العلم، مَنْ كان منهم ثقةً أو غير ثقة»⁽¹⁾. ومتأخراً عرّفه حاجي خليفة (ت1068هـ): «علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ»⁽²⁾.

كما عرّفه عدد من المعاصرين، من ذلك:

- 1- قال الدكتور محمد عجاج الخطيب: «هو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردّها»⁽³⁾.
 - 2- وقال الدكتور نور الدين عتر: «ميزان رجال الرواية، يُثقل بكفّته الراوي فيقبل؛ أو تخفّ موازينه فيرفض، وبه نعرف الراوي الذي يقبل حديثه ويميزه عن لا يقبل»⁽⁴⁾.
 - 3- وقال الدكتور صبحي الصالح: «هو علم يبحث عن الرواة من حيث ما ورد في شأنهم مما يُشِينهم أو يزكّيهم بألفاظ مخصوصة، وهو ثمرة هذا العلم والمراقبة الكبيرة منه»⁽⁵⁾.
- ومن خلال كلّ ما تقدّم من التعريفات اللغوية والاصطلاحية وما اطلعتُ عليه مما لم أذكره خشية الإطالة؛ يمكنني أن أعرف علم الجرح والتعديل بأنه:
- «علم يبحث في القواعد والضوابط المتعلقة بأحوال الرواة -قبولاً ورداً- من حيث العدالة والضبط-، بألفاظ، ومراتب مخصوصة».

* * *

1. ابن عساکر، تاریخ مدينة دمشق، ج 35 ص 364
 2. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج 1 ص 582
 3. محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث وعلومه ومصطلحه، ص 261
 4. نور الدين العتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص 92
 5. صبحي الصالح، علوم الحديث، ص 109

المبحث الثاني

التعريف بالإمام مسلم بن الحجاج⁽¹⁾

كنيته، واسمه، ونسبه:

أبو الحسين، مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ.

ويُنسَب مسلم إلى قُشَيْرٍ -اتفاقاً- و(قشير) هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة.

إلا أنه اختلف على نسبه من أنفسهم أم من مواليهم؟! وللاختلاف هذا ذكره الذهبي على وجه الاحتمال بقوله:

«فلعله من موالي قشير»⁽²⁾.

وقد جزم ابنُ الصلاح بأصل عربيته فقال: «القشيري النسب، النيسابوري الدار، والموطن عربي صليبية»⁽³⁾.

ولادته، وأسرته:

اختلف في تاريخ ولادة الإمام مسلم حتى قال ابن خلكان: «ولم أر أحداً من الحفاظ يضبط مولده»⁽⁵⁾.

والمتتبع لأقوال العلماء في تحديد سنة ولادته يجدها تدور على أقوال أربعة: سنة (201هـ)، أو سنة (202هـ)، أو

سنة (204هـ)، أو سنة (206هـ)!

ودفعاً للتطويل أقصر بذكر ما أرجحه؛ وهو أن ولادته كانت سنة (206هـ)، وهو مقتضى نقل الحاكم عن ابن

الأخرم (ت 344هـ) قال: «توفي مسلم بن الحجاج رحمه الله عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين، لخمس بقين من

رجب، سنة إحدى وستين ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة»⁽⁶⁾.

ولما كانت وفاته مما اتفق عليها سنة (261هـ)؛ تحصّل من ذلك أن سنة ولادته (206هـ)؛ وهو ما استظهره ابن

الصلاح أيضاً بقوله: «لكن تأريخ مولده ومقدار عمره، كثيراً ما تطلب الطلابُ علمه فلا يجدونه، وقد وجدناه والله

الحمد»⁽⁷⁾.

ثم ذكر قولَ الحاكم وعقّب بقوله: «وهذا يتضمّن أن مولده كان في سنة ست ومائتين؛ والله أعلم»⁽⁸⁾.

1. مصادر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 182، الخليفة النيسابوري، تلخيص تاريخ نيسابور للحاكم ص 34، الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج 3 ص 825، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 15 ص 121، وابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ج 1 ص 337، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 58 ص 85، وابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج 12 ص 171، وابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ج 55 ص 55، النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 1 ص 21، النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج 2 ص 89، ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج 5 ص 194، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 27 ص 499، والذهبي، العبر في خبر من غير، ج 1 ص 375، وتذكرة الحفاظ، ج 2 ص 588، وسير أعلام النبلاء، ج 12 ص 557، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 6 ص 430، والياضي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان ج 2 ص 129، وابن كثير، البداية والنهاية، ج 14 ص 551، ابن نقطة، التقييد لمعرفة الرواة والسنن والأسانيد ج 2 ص 250، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 10 ص 126، وتقريب التهذيب، رقم 6623، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ج 3 ص 270، محمد طوالبه، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، ص 13 فما بعدها، مشهور حسن، الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثرها في علم الحديث، ج 1 ص 9 فما بعدها.

2. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 558.

3. «من المجاز: عربي صليب: خالص النسب» من: تاج العروس من جواهر القاموس، ج 3 ص 209.

4. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص 55.

5. ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج 5 ص 195.

6. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص 62.

7. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص 62.

8. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص 62.

وأما أسرته: فكان رحمه الله تعالى ذا عائلة، وقد حفظت كتب السير نتفاً عن مجمل عائلته -وإن غفلت عن التفاصيل-.

فوالده من المشيخة، قال تلميذ مسلم محمد الفراء: «كان أبوه الحجاج بن مسلم من مشيخة أبي رضي الله عنهما»⁽¹⁾.

وزوجته: ابنة عبد الواحد الصفار، قال تلميذ مسلم أحمد بن سلمة: «بكرت يوماً على عبد الرحمن بن بشر في تزويج أخت امرأة مسلم بن الحجاج؛ فرأيتُه في المسجد، فقال: ما بكر بك اليوم؟! قلت: عبد الواحد الصفار سألتني أن أجيئك لتزوج ابنته...»⁽²⁾.

وأما عقبه: فكلهن بنات، قال الحاكم: «رأيتُ من أعقابه من جهة البنات في داره»⁽³⁾.
وقال عنه وعن شيخه البخاري: «ولم يُعقبا ذكراً»⁽⁴⁾.

موطنه، ونشأته:

شهد عصر الإمام مسلم في القرن الثالث الهجري حركة علمية متميزة ازدهر فيه الحديث وعلومه -رواية وتدويناً، وتصحيحاً وتضعيفاً، وجرحاً وتعديلاً، ونقداً وتعليلاً-، وتوافر فيه كبار المحدثين، ومهرة الناقلين.

وقد حفلت نيسابور -أعظم مدن خراسان- في ذلك العصر وهي تحت حكم بني طاهر بالعلماء والمحدثين حتى وصفها الذهبي والسخاوي بـ«دار السنة والعوالي»⁽⁵⁾، ووصفها ياقوت الحموي بـ«معدن الفضلاء، ومنبع العلماء»⁽⁶⁾.

وفي هذا العصر، ومن تلك الديار: نشأ الإمام مسلم رحمه الله تعالى في بيت علم ساهم بشكل مباشر في نشأته؛ فكان دافعاً له نحو طلب العلم وتحصيله مبكراً؛ فنجد أول سماع له سنة (218هـ) وعمره آنذاك اثنتي عشرة سنة من ريحانة نيسابور يحيى بن يحيى بن بكير (ت 226هـ)؛ وبسماعه منه ظفر الإمام مسلم بأحاديث عوالي قد يكون شيخه البخاري رواها بنزول، ثم اختلف إلى مشايخه في نيسابور وخراسان ابتداءً، ولم يُطفئ كل هذا نُهمته؛ فتوجه إلى أمة البلدان الأخرى، والأصقاع المختلفة؛ ليسمع جملة زاخرة من الأحاديث والمرويات، فبدأ رحلته سنة (220هـ) وعمره أربعة عشر عاماً حتى قال الذهبي: «حجَّ في سنة عشرين وهو أمرد»⁽⁷⁾.

وما زال رحالة في طلب الحديث قصد -بعد الحجاز- العراق، ودخل: البصرة، وبغداد، وبلخ، والكوفة، وقصد مصر، والري⁽⁸⁾.

ولم يقف غرضه من هذا الترحال عند الطلب والسماع -حسب-، بل تعداه للتحديث والإسماع ونشر العلم أيضاً -مروراً- بمذاكرة العلماء في نقد الأحاديث ورواتها وعللها؛ فحصل من كل هذا جمهرة وافرة من الشيوخ والتلاميذ والعلوم.

1. ابن عساکر، تاریخ مدينة دمشق، ج 58 ص 89

2. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 343

3. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 570

4. الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 52.

5. الذهبي، الأمصار ذوات الآثار ص 72، وعنه السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، ص 283

6. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 5 ص 331

7. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 558

8. أما رحلته إلى الشام فيقول الذهبي: «ولا ارتحل إلى الشام، ووهم من زعم أنه دخل دمشق». من «سير أعلام النبلاء» ج 11 ص 422، وقال أيضاً: «لم يكن مسلم ليدخل دمشق فلا يسمع إلا من شيخ واحد؛ والله أعلم!». منه ج 12 ص 562

مهنته:

كان الإمام مسلم بزازاً⁽¹⁾ و«يتعيش من ضياع له بأسئواء»⁽²⁾، ويتجر بخان محمش⁽³⁾، مع تحري السداد والاستواء»⁽⁴⁾، وقد وفقه الله سبحانه وتعالى على أن يسخر ثروته معونة له على طلب الحديث، ونفقة لرحلاته في سماع الحديث وإسماعه حتى صار إماماً، وكان بذالاً لماله في الخير، ولم يشغله ماله عن الحديث وأهله، بل كان رحمه الله تعالى يحدث بمتجره في خان محمش، قال الحاكم: «سمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج يحدث بخان محمش»⁽⁵⁾.

شمالته، وصفاته:

مما جاء في صفاته الخلقية - وليس أدق من وصف من رأى وسمع-؛ ما قاله والد الإمام الحاكم -يصف الإمام مسلم كما رآه- فقال: «رأيت مسلم بن الحجاج يحدث في خان مخمش، فكان تام القامة، أبيض الرأس واللحية، يرخي طرف عمامته بين كتفيه»⁽⁶⁾.

وأما صفاته الخلقية؛ فهذا تلميذه محمد الفراء يقول: «ما علمته إلا خيراً، وكان برّاً»⁽⁷⁾.
ناهيك عن علو همته، وسمو مكانته، وقوة شكيمة، وعزة وفائه، وكريم بذله؛ والأمر كما قال الخليلي: «هو أشهر من أن تذكر فضائله»⁽⁸⁾.

أبرز شيوخه:

تحصل للإمام مسلم في رحلاته المختلفة عدداً وافراً من الشيوخ حتى بلغ عدد شيوخه ممن أخرج لهم في صحيحه وحده قرابة: مائتين وعشرين شيخاً؛ قال الذهبي: «وعدتهم مائتان وعشرون رجلاً، أخرج عنهم في الصحيح، وله شيوخ سوى هؤلاء لم يخرج عنهم في صحيحه»⁽⁹⁾.

قال الدكتور محمد الطوالة: «وبعد البحث في تراجمهم تبين لي أن منهم أربعة وثمانين شيخاً من حفاظ الحديث ترجم لهم الذهبي في التذكرة، وأما مراتبهم في التوثيق فمنهم مائة واثان وخمسون شيخاً ممن وصفوا بالثقة، وستة وخمسون وصفوا بصدوق، وستة بمقبول واثان بلا بأس به، وواحد ليس بالقوي.

وله شيوخ سوى هؤلاء لم يخرج عنهم في صحيحه: كالبخاري، وعلي بن الجعد، وعلي ابن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن مسلم بن وارة وغيرهم»⁽¹⁰⁾.

1. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ج 10 ص 127، والبزاز: من يتجر بالثياب والأقمشة. انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 503
2. من نواحي نيسابور؛ انظر: معجم البلدان ج 1 ص 175
3. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 570
4. السخاوي، غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج، ص 38
5. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 570
6. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 570
7. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 58 ص 89
8. الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج 3 ص 825
9. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 561
10. محمد طوالة، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، ص 39

وقد ذكرهم الدكتور الطوالبه -جزاه الله خيراً⁽¹⁾، ورثبهم مرتين على حروف المعجم مع بيان درجة كل منهم وتاريخ وفاته؛ وثلاثا تتكرر الجهود ويتضخم التمهيد أنتخب من قائمته أبرز شيوخ الإمام مسلم مع بيان عدد مرويات من أكثر الرواية عنهم في «الصحيح»:

- 1- أحمد بن محمد بن حنبل (ت241هـ).
- 2- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه (ت238هـ).
- 3- زهير بن حرب بن شداد النسائي (ت234هـ) = (1281 حديث).
- 4- سعيد بن منصور الخراساني (ت227هـ).
- 5- عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام التميمي الدارمي (ت255هـ).
- 6- عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت235هـ) = (1540 حديث).
- 7- عبد بن حميد بن نصر الكشي (ت249هـ).
- 8- عثمان بن محمد بن أبي شيبة (ت239هـ).
- 9- قتيبة بن سعيد الثقفي (ت240هـ) = (668 حديث).
- 10- محمد بن بشار بن عثمان، بن دار (ت252هـ) = (460 حديث).
- 11- محمد بن حاتم بن ميمون السمين (ت235 أو 236هـ) = (300 حديث).
- 12- محمد بن رافع النيسابوري (ت245هـ) = (362 حديث).
- 13- محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني (ت234هـ) = (573 حديث).
- 14- محمد بن العلاء بن كريب الهمداني (ت247هـ) = (556 حديث).
- 15- محمد بن المثنى بن عبيد العنزي (ت252هـ) = (772 حديث).
- 16- هارون بن عبد الله بن مروان الحمال (ت243هـ).
- 17- يحيى بن معين بن عون الغطفاني (ت233هـ).

أبرز تلاميذه:

تقدّمت الإشارة لرحلات الإمام مسلم المختلفة لسماع الحديث وطلبه، فتجمّع له جمهرة وافرة من الشيوخ، فكذا إسماعه للحديث ونشره، جمّع له من التلاميذ العدد الكبير -لا سيما مع شهرته وإمامته وشهادته وثناء علماء العصر له-، بل يكفيه رحمه الله رتبة ومكانة أنه كما قال النووي: «رَوَى عنه جماعات من كبار أئمة عصره وحفاظه، وفيهم جماعات في درجته»⁽²⁾؛ ومنهم:

- 1- إبراهيم محمد بن سفيان -راوية صحيح مسلم- (ت308هـ).
- 2- أحمد بن سلمة بن عبد الله (ت286هـ).
- 3- سعيد بن عمرو الأزدي، أبو عثمان البرذعي (ت292هـ).
- 4- صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب، الملقب بـ(جَزْرَة) (ت293هـ).

1. محمد طوالبه، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، ص50-76.
2. النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج1 ص21

- 5- عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت327هـ).
- 6- محمد بن إدريس، أبو حاتم الرازي (ت277هـ).
- 7- محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت311هـ).
- 8- محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي (ت279هـ).
- 9- مكي بن عبدان بن بكر، أبو حاتم التميمي -راوية معظم كتبه- (ت325هـ).
- 10- يعقوب بن إسحاق، أبو عوانة الإسفراييني (ت316هـ).

ثناء العلماء عليه:

أطبق العلماء على الثناء على الإمام مسلم لا سيما في الحديث وعلومه، وقد تنوعت عبارات الأئمة في الثناء عليه وعلى مصنفاته، ومن ذلك:

نظر إليه إسحاق بن منصور وقال: «لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين»⁽¹⁾.

وقال محمد بن بشار -بندار-: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة -بالري-، ومسلم -بنيسابور-، وعبد الله الدارمي -بسمرقند-، ومحمد بن إسماعيل -بخارى-»⁽²⁾.

وقال والجارودي والفراء⁽³⁾: «من أوعية العلم».

وقال أحمد بن سلمة: «رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يُقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»⁽⁴⁾.

وقال ابن أبي حاتم: «كتبْتُ عنه بالري، وكان ثقة من الحفاظ، له معرفة بالحديث»⁽⁵⁾.

وقال ابن عقدة -لما سُئل عن البخاري ومسلم: أيهما أعلم؟! -: «كان البخاري عالماً، ومسلم عالماً»⁽⁶⁾ -كرّره مراراً-.

وقال الحاكم: «المقدّم والحجة في التمييز بين الصحيح والسقيم»⁽⁷⁾.

وقال الخطيب البغدادي: «أحد الأئمة من حفاظ الحديث»⁽⁸⁾.

وقال السمعاني: «أحد أئمة الدنيا»⁽⁹⁾.

وقال ابن عساکر: «الإمام المبرز، والمصنف المميز، رحل وجمع، وصنّف فأوسع وسمع»⁽¹⁰⁾.

وقال ابن الجوزي: «كان من كبار العلماء، وأوعية العلم»⁽¹¹⁾.

1. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج27 ص505، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12 ص563
2. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12 ص564
3. ابن حجر، تهذيب التهذيب 10 ص127-128
4. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج15 ص122
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج8 ص182
6. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج15 ص124، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12 ص565
7. الخليفة النيسابوري، تلخيص تاريخ نيسابور للإمام الحاكم، ص34
8. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج15 ص121
9. السمعاني، الأنساب، ج10 ص155
10. ابن عساکر، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج58 ص85
11. ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج12 ص171

وقال النووي: «إمام أهل الحديث»⁽¹⁾.

وقال الذهبي: «الإمام الكبير الحافظ المجود الحجة الصادق»⁽²⁾، وقال أيضاً: «أحد أركان الحديث»⁽³⁾.

وقال ابن كثير: «أحد الأئمة من حفاظ الحديث، صاحب الصحيح الذي هو تلو «الصحيح» للبخاري عند أكثر العلماء»⁽⁴⁾.

وإن قلمي ليقف عجزاً وتقصيراً وقصوراً عن إدراك ما قيل في مثله رحمه الله تعالى، و«مناقبه مشهورة، وسيرته مشكورة»⁽⁵⁾.

فأي رجل أنت يا مسلم بن الحجاج! وقد كنت عند فراسة شيخك الإمام إسحاق بن راهويه حينما قال بالجمية: «مراد كابن بوذ»⁽⁶⁾؛ ومعناه: «أي رجل يكون هذا؟!»⁽⁷⁾.

بل تعدى هذا الثناء كل حد، فبات حُب الإمام مسلم أمانة على سنية المُحبِّ، واستقامة ديانتها، فهذا الإمام الصابوني (ت 499هـ) يقول: « وإحدى علامات أهل السنة حبهم لأئمة السنة وعلماؤها وأنصارها وأوليائها...، مَنْ أَحَبَّهُمْ فَهُوَ صَاحِبُ سَنَةٍ»⁽⁸⁾.

ثم ذكّر طبقاتهم وعدّ منهم الإمام مسلم بن الحجاج -رحمهم الله جميعاً-

عقيدته ومذهبه الفقهي:

كان الإمام مسلم على عقيدة السلف الصالح، وما كان عليه شيوخه من عقيدة نقيّة، حتى صار حبه أمانة سنة واستقامة -كما تقدّم-

وأما مذهبه الفقهي: فقد تنوّعت كلمات العلماء في بيان مذهبه الفقهي، حتى تجاذبته المذاهب في ذلك؛ فمن قائل: إنه مالكي المذهب! وآخر: إنه شافعي! وثالث: إنه حنيلي! ومن شدة هذا التجاذب قيل: «لا يُعلم مذهبه!»⁽⁹⁾.

قلت: لكن المقطوع به أنه رحمه الله تعالى على مذهب أهل الحديث، حيث أنه جرت عادة العلماء -في الغالب- أن يُطبقوا على بيان مذهب مَنْ عُرِفَتْ إمامته -من غير كثير اختلاف-، مما يحملنا على القول بأن حقيقة مذهب الإمام مسلم هو: مذهب أهل الحديث، وأنه ليس في فلك إمام بعينه، وإنما كان من جملة علماء الحديث والفقهاء، ولا ينافي هذا أن تقع له موافقات للأئمة الأربعة أو بعضهم، جعلته يُنسب من أجلها إلى مذهب بعينه؛ قال الدهلوي: «وكان صاحب الحديث أيضاً قد ينسب إلى أحد المذاهب؛ لكثرة موافقته له»⁽¹⁰⁾، ويؤيد هذا صنيع الإمام

1. النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج 2 ص 89-90

2. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 557

3. الذهبي، العبر في خبر من غير، ج 1 ص 375، والباقي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، ج 2 ص 129

4. ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14 ص 551

5. الباقي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، ج 2 ص 129

6. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 15 ص 123، وابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 58 ص 88، وابن نقطة، التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، ج 2 ص 251

7. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 58 ص 88، وابن نقطة، التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، ج 2 ص 252، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 27 ص 506، والذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 6 ص 432، ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14 ص 553

8. الصابوني، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، ص 307

9. انظر: الكشميري، فيض الباري على صحيح البخاري ج 1 ص 53

10. الدهلوي، حجة الله البالغة ج 1 ص 439

ابن تيمية حيث ذكر الإمام مسلم ضمن (فقهاء المحدثين) فقال: «وأما مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة، وأبو يعلى، والبخاري، ونحوهم؛ فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلدين لواحد بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل يميلون إلى قول أئمة الحديث؛ كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأمثالهم»⁽¹⁾.

وقال السخاوي: «والظاهر أنه رحمه الله كان على طريقة الأئمة من أهل الآثار في عدم التقليد بل سلك الاختيار مع إمكان الاستدلال بما وجد له من مقال لكونه مقتدياً بإمامنا ابن إدريس الفائق في الاجتهاد والتأسيس...، وممن قال: إنه على مذهب أهل الحديث وليس بمقلد لواحد بعينه من العلماء ولا هو من الأئمة المجتهدين على الإطلاق: التقي ابن تيمية رحمه الله وإيانا»⁽²⁾.

مؤلفاته⁽³⁾:

كان الإمام مسلم رحمه الله متقناً في تصانيفه -كماً ونوعاً- حتى وصفه ابن عساکر (بالمصنف المميز)⁽⁴⁾؛ إلا أنه لم يصلنا منها إلا اليسير، وقد أفاد منها العلماء فضلاً عن صحيحه الذي بات قبلة لطلبة الحديث وأهله، وهذا مسرد معجمي بأسمائها:

أولاً: المؤلفات المطبوعة:

- 1- التمييز، وجاء باسم: أوهام المحدثين.
- 2- رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين وغيرهم.
- 3- الطبقات، وجاء باسم: أسماء الرجال، وباسم: طبقات التابعين، وباسم: طبقات الرواة.
- 4- الكنى والأسماء.
- 5- المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- 6- المنفردات والوحدان، وجاء باسم: الأفراد، وباسم: من ليس له إلا راو واحد، وباسم: الوحدان.

ثانياً: المؤلفات غير المطبوعة وبحكم المفقود -إلى ساعتنا هذه-:

- 1- الأخوة والأخوات.
- 2- أسماء الرجال؛ وجاء باسم: طبقات التابعين؛ وباسم: طبقات الرواة.
- 3- أفراد الشاميين من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- 4- الأقران.
- 5- انتخاب مسلم على أبي أحمد الفراء.

1. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 20 ص 40
 2. السخاوي، غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج، ص 36-37
 3. انظر: الخليفة، تلخيص تاريخ نيسابور للحاكم ص 34، وابن الجوزي، المنتظم ج 12 ص 171، والنووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج 2 ص 91، والذهبي، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 6 ص 435، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 579، ومحمد طوالبه، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، ص 83-99، مشهور، الإمام مسلم بن الحجاج، ج 1 ص 233-254
 4. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 58 ص 85

- 6- الانتفاع بأهْب السباع⁽¹⁾.
- 7- أولاد الصحابة.
- 8- التاريخ.
- 9- تفضيل السنن.
- 10- الجامع الكبير على الأبواب.
- 11- ذكر أولاد الحسين.
- 12- رواية الاعتبار.
- 13- سؤالاته أحمد بن حنبل.
- 14- العلل.
- 15- كتاب عمرو بن شعيب.
- 16- المخضرمون.
- 17- مسند حديث مالك.
- 18- المسند الكبير على الرجال.
- 19- مشايخ الثوري.
- 20- مشايخ شعبة.
- 21- مشايخ مالك.
- 22- معرفة رواية الأخبار.
- 23- كتاب المعمر في ذكر ما أخطأ فيه معمر.

وفاته:

توفي الإمام مسلم عشية يوم الأحد الخامس والعشرين من رجب، سنة إحدى وستين ومائتين هجرية، عن عمر خمس وخمسين سنة⁽²⁾.

ودفن يوم الاثنين في رأس ميدان زياد بنصر آباد ظاهر نيسابور⁽³⁾.

ولوفاته قصة عجيبة ذكرها ابن الصلاح فقال: «كان لموته سبب غريب، نشأ عن غمرة فكرية علمية»، ثم ذكر بإسناده إلى «أحمد بن سلمة يقول: عقد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلس للمذاكرة، فذكر له حديث لم يعرفه؛ فانصرف إلى منزله، وأوقد السراج، وقال لمن في الدار: لا يدخلن أحد منكم هذا البيت؛ فقبل له: أهديت لنا سلة فيها تمر، فقال: قدّموها لي، فقدّموها، فكان يطلب الحديث ويأخذ ثمرة تمر، يمضغها؛ فأصبح وقد فني التمر، ووجد الحديث».

قال الحاكم: زادني الثقة من أصحابنا أنه منها مرض ومات⁽⁴⁾.

* * *

1. وصفه الذهبي بقوله: «كتاب نفيس بالمرّة». من سير أعلام النبلاء، ج 16 ص 288
 2. ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ج 1 ص 339، ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص 64، والنووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج 2 ص 92
 3. ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج 5 ص 195
 4. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص 62-64، وانظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد=تاريخ مدينة السلام، ج 15 ص 125، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 27 ص 506-507، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 564

الفصل الأول

اختيارات الإمام مسلم بن الحجاج -الصريحة والإشارية- في مسائل الجرح والتعديل

وفيه مباحث:

- المبحث الأول: أهمية الإسناد، والعناية به.
- المبحث الثاني: مشروعية علم الجرح والتعديل، ومقصده.
- المبحث الثالث: صفة من تُقبَل روايته.
- المبحث الرابع: صفة من تُرد روايته.
- المبحث الخامس: مراتب الرواة المجملة عند الإمام مسلم، وشرطه في الصحيح.

المبحث الأول

أهمية الإسناد، والعناية به

المطلب الأول

مظاهر عناية مسلم بالإسناد

ينقسم الحديث -مجمله- إلى سند ومتن، وهما موضوع علم الحديث، «فالإخبار عن طريق المتن»⁽¹⁾ أي: سلسلة الرواة الموصلة للمتن هي السند، و«ما انتهى إليه غاية هذا السند من الكلام»⁽²⁾ هو المتن، ولذا كانت الأسانيد قوائم المتون، وفي تمييز صحيحها من سقيمها، ومقبولها من مردودها حَفْظٌ للدين وأحكامه؛ ومن هنا جاءت أهمية الإسناد وعناية المحدثين به حتى بات خصيصة⁽³⁾ لهذه الأمة المحمدية.

قد أدرك الإمام مسلم بن الحجاج شأنه شأن إخوانه المحدثين أهمية الإسناد فأولاه عنايته، ويظهر ذلك من خلال:

1- صناعته الإسنادية في كتابه «الصحيح»، فقد عني «عناية فائقة بالفنون الإسنادية وأولاه اهتماماً كبيراً، فعَدَّدَ الشيوخ والطرق، وتفنن في إيراد الأسانيد، فجمع بينها في السياق، وتحرز في الانتقال والتحول بينها في الحديث الواحد، وذكر اختلاف الرواة واتفاقهم، وجمع أحاديث المسألة في مكان واحد، وأبان عن قيمتها النقدية، وأشار إلى علل الروايات، وغير ذلك من الدقائق والنفائس المهمة في صنعة الإسناد الذي اختص كتابه بالتفوق والامتياز فيها»⁽⁴⁾.

2- أظهر الإمام مسلم أهمية الإسناد من نقولاته في مقدمة الصحيح عن الأمة الأعلام مقررراً إياها، ويتجلى ذلك في أمور:

أ- ذم الأسانيد الضعيفة، والحث على الاهتمام بالأسانيد النظيفة؛ قال الإمام مسلم: «ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة، وقذفهم بها إلى العوام الذي لا يعرفون عيوبها، خف على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت»⁽⁵⁾.

وذلك حين سئل رحمه الله تعالى أن يُخرج جملة أخبار «مأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء، بالأسانيد التي بها نقلت، وتداولها أهل العلم فيما بينهم»⁽⁶⁾.

بل عدَّ رحمه الله تعالى من يعتد بالأسانيد المجهولة من جملة الجهال، فكيف بمن لا يقيم للأسانيد وزناً قط ولا يلتفت لها من قريب ولا بعيد؛ قال الإمام مسلم: «ومن ذهب في العلم هذا المذهب، وسلك هذا الطريق فلا نصيب له فيه، وكان بأن يُسمَّى جاهلاً أولى من أن يُنسب إلى علم»⁽⁷⁾.

1. ابن جماعة، المنهل الروي ص29، والطبي، الخلاصة في أصول الحديث، ص33، والسيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج1 ص41
 2. ابن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ص29، السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج1 ص42
 3. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة» من: منهاج السنة النبوية ج7 ص37.
 4. محمد طوالبه، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، ص165
 5. مسلم، المسند الصحيح = صحيح مسلم، ص63
 6. مسلم، المسند الصحيح = صحيح مسلم، ص61
 7. مسلم، المسند الصحيح = صحيح مسلم، ص74

فكان منه ذلك تقديراً لأهمية وضرورة تمييز الأسانيد، ورعاية النظر فيها، والفحص عنها -ويأتي مزيد بيان في احتياطه في الرواية-.

ب- روايته جملة آثار عمن سبقه من المحدثين لبيان أهمية الإسناد، وأن هذا منهج أهل الحديث قاطبة؛ فقد روى في مقدمة الصحيح عن محمد بن سيرين: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»⁽¹⁾، وروى عن ابن المبارك قوله: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»⁽²⁾، وعنه قوله أيضاً: «بيننا وبين القوم القوائم، يعني: الإسناد»⁽³⁾.

ج- نقله كلام أهل العلم الدال على عنايتهم بالأسانيد وأقوالهم في نقد الرواة، وقد روى جمهرة من أقوالهم في مقدمة الصحيح في إظهار أحوال الرواة؛ لبيان أن الاهتمام بالأسانيد ونقد الرواة جادة للمحدثين مسلوكة، ومذاهب مطروقة.

وَمِنْ ذَلِكَ قول إبراهيم بن عيسى الطالقاني لعبد الله بن المبارك: «يا أبا عبد الرحمن، الحديث الذي جاء: «إن من البر بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك وتصوم لهما مع صومك» قال: فقال عبد الله: يا أبا إسحاق عمن هذا؟ قال: قلت له: هذا من حديث شهاب ابن خراش، فقال: ثقة عمن؟ قال: قلت: عن الحجاج بن دينار، قال: ثقة، عمن؟ قال: قلت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: يا أبا إسحاق إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي صلى الله عليه وسلم مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي، ولكن ليس في الصدقة اختلاف»⁽⁴⁾.

وبالجملة فالأمر -هنا- كما قال الإمام مسلم: «وأشبه ما ذكرنا من كلام أهل العلم في متهمي رواة الحديث وإخبارهم عن معانيهم كثير، يطول الكتاب بذكره على استقصائه، وفيما ذكرنا كفاية، لمن تفهم وعقل مذهب القوم، فيما قالوا من ذلك وبينوا»⁽⁵⁾.

د- بيانه أن نقد الأسانيد والكشف عن معاييب رواتها وناقليها، هو منهج أساس لأهل الحديث، قال رحمه الله: «وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معاييب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حيث سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر؛ إذا الأخبار في أمر الدين إنما تأتي: بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب أو تهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يُبَيَّنْ ما فيه لغيره، ممن جهل معرفته، كان آثمًا بفعله ذلك، غاشاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصالح من رواية الثقات، وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة، ولا مقنع»⁽⁶⁾.

وقد ضرب الإمام مسلم في باب نقد الأسانيد بسهم وافر؛ تمثل ذلك في:

1. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 66 رقم 26
2. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 67 رقم 32
3. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 67 رقم 32
4. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 67
5. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 73
6. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 73

أ- أسانيدہ النظيفة والمنتخبة من آلاف الأسانيد؛ ليروي صفوتها في «صحيحه» قال: «صنفتُ هذا المسند الصحيح من ثلاث مائة ألف حديث مسموعة»⁽¹⁾، وهذا لا يتم له لولا ما حباه الله سبحانه وتعالى بالنظر الثاقب والنقد الدقيق للأسانيد ورواتها.

ب- إمامته في علم العلل ومقارنة المرويات ونقدها كما يظهر جلياً في كتابه المميز: «التمييز».

ج - كلامه في الرواة ونقله الأخبار مما هو مبثوث في طيات كتبه، ومصنفات الأئمة الناقلين عنه -بعد-، وهو ما تخدمه رسالتي هذه -بتوفيق الله ومنته-.

ولا أدل على ذلك من مثل مؤلفاته: الطبقات، والكنى والأسماء، والوحدان...

المطلب الثاني

احتياط الإمام مسلم في الإسناد وتحرّيه في الرواة

قد عرف المحدثون الاحتياط في قبول المرويات من زمن مبكر، حتى اعتبر الذهبيُّ أبا بكر الصديق رضي الله عنه: «أول من احتاط في قبول الأخبار»⁽²⁾.

وتلاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال الذهبي في شأنه: «هو الذي سنَّ للمحدثين التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب... وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث»⁽³⁾.

وقد جلى هذه الحقيقة التاريخية الإمام مسلم فروى عن مجاهد قال: «جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟! أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدrote أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول⁽⁴⁾، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»⁽⁵⁾.

قلت: ذلك لأن بشير بن كعب أحد التابعين أرسل تلك الأحاديث فأنكر عليه ابن عباس⁽⁶⁾، وما هذا الاحتياط من ابن عباس رضي الله عنه إلا لوقوع بعض الرواة في الغلط وسوء الضبط من التابعين؛ ويؤكد ما رواه مسلم عن بسر بن سعيد قال: «اتقوا الله، وتحفظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة، فيحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كعب، وحديث كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»⁽⁷⁾.

وهذا التطبيق ترسيخ لمنهجية النقد والنظر في حال الراوي -عدالة وضبطاً-؛ لهذا كله أوجب الإمام مسلم التحري، والتثبت في الرواية، ومراعاة النظر في أحوال الرواة، قال رحمه الله تعالى: «واعلم وفقك الله تعالى أن

1. انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج15 ص122، وابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ج1 ص338، والسياسة ص67، وشرح مسلم 1 ص125

2. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1 ص2

3. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1 ص6

4. «أي: شدائد الأمور وسهولها، والمراد ترك المبالاة بالأشياء والاحتراز في القول والعمل» قاله ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج3 ص29

5. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص65-66 رقم21

6. انظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2 ص553

7. مسلم، التمييز، ص175 رقم10

الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعادنين من أهل البدع»⁽¹⁾.

كما أورد في هذا الإطار جملة من تطبيقات الأئمة؛ لغرض التحري في قبول الرواية مستدلاً بنقولته تلك على منهج أهل الحديث المرضي عنده في ضرورة (تمييز أحوال الرواة).

فمن ذلك: ما رواه عن سليمان بن موسى قال: «لقيت طاوساً، فقلت: حدثني فلان كيت وكيت، قال: إن كان صاحبك مَلِيّاً فَخُذْ عَنْهُ»⁽²⁾.

ومنه ما رواه عن يحيى بن سعيد قال: «سألت سفيان الثوري، وشعبة، ومالكاً، وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثباً في الحديث، فيأتيني الرجل، فيسألني عنه، قالوا: أخبر عنه أنه ليس بثبت»⁽³⁾.
بل نجده في كتابه «التمييز» بؤب باباً كاملاً (في التوقي في حُمل الحديث وأدائه، والتحقظ من الزيادة فيه والنقصان)⁽⁴⁾.

قد ذُكر فيه جملة من الأخبار وأقوال الحفاظ ليستدل بها على ما وراءها من الاحتياط في الرواية والذي طريقه التحري في أحوال الرواة -جرحاً وتعديلاً-؛ ولهذا سرد جملة وافرة في الباب المذكور من النقولات حول بيان أحوال الرواة ثم ختمه بقوله: «وقد ذكرنا من مذاهب أهل العلم وأقوالهم في درجات الحفاظ من وعاء العلم ونقل الأخبار والسنن والآثار ما يستدل به ذو اللب على تفاوت أحوالهم ومنزلهم في الحفاظ وبأسبابه، فيعلم أن منهم المتوقي المتقن لما حصل من علم وما أدى منه إلى غيره، وإن منهم من هو دونه في رداءة الحفاظ والتساهل فيه، وإن منهم المتوهم فيه غير المتقن، فهذا كما يجب حاملاً حين يحمل أو حاكياً حين يحكي، وقد اشترط النبي صلى الله عليه وسلم على سامع حديثه ومبْلُغُه حين دعا له أن يعيه، ويحفظه ثم يؤديه كما سمعه، فالمؤدي لذلك بالتوهم غير المتيقن مؤد على خلاف ما شرط النبي صلى الله عليه وسلم، وغير داخل في جزيل ما يرجى من إجابة دعوته عليه، والله أعلم.

فإن كان المؤدي جاء بخبر عن الرسول صلى الله عليه وسلم بالتوهم، قد أزال معنى الخبر بتوهمه عن الجهة التي قاله بنقصان فيه أو زيادة، حتى يصير قائلاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن لا يعلم؛ لم يؤمن عليه الدخول فيما صح به الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: «من كذب علي متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار»⁽⁵⁾.

1. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 63

2. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 66 رقم 28

3. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 67 رقم 35

4. مسلم، التمييز، ص 173 فما بعدها.

5. رواه البخاري رقم 110، كتاب (3): العلم، باب (38): إثم من كذب على النبي x، ومسلم في مقدمة الصحيح رقم 3، والحديث متواتر. انظر: السيوطي، قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، ص 23

لأنَّ عليه أنْ يعلم أنَّ عمد التوهيم في نقل خبر النبي صلى الله عليه وسلم محرّم، فإذا علم ذلك ثم لم يتحاش من فعله فقد دخل في باب تعمد الكذب، فإن كان لم يعلم تحريم ذلك فهو جاهل لما يجب عليه، والواجب عليه تعلم تحريمه والانزجار عن فعله»⁽¹⁾.

وبه نجد فقه الإمام مسلم العالي في النظر إلى الرواة ومروياتهم، وتفحصها وتمييزها، وإظهار عللها حيث قال بعد ما نقلته -أنفأً-: «وسنذكر الآن إن شاء الله الأحاديث المنقولة الموسومة عند أهل العلم بالأغاليط فيها، في أسانيدنا ومتونها، حديثاً حديثاً، ونخبر فيها بالعلل التي من أجلها صارت أخبار أغاليط بشرح وجوهنا به وأشبابها، لمن أراد معرفتها، إن وفق الله لجمعها، وبالله توفيقنا وإليه مرجعنا»⁽²⁾.

وهكذا تظهر شمولية صناعة الإمام مسلم الحديثية، فبعد بيانه للاحتياط في الرواية والتوقي في الرواة: شرع ببيان علل المرويات وما فيها؛ كل ذلك رعاية منه لعلم الحديث -سنداً وامتناً، صحة وضعفاً-.

ثم يمثل هذه العناية المبكرة بالإسناد يُرد على دعاوى بعض المستشرقين من مثل: (شاخت) حيث يزعم تأخر الأسانيد، وأنها اعتبارية من وضع أصحاب المذاهب الفقهية رغبة في إرجاع آرائهم إلى الصحابة! ومن مثل: (كايتاني) والذي حدّد ظهور الأسانيد في القرن الثاني مطلع الثالث!

وممن تصدّى لهذه المزاعم وغيرها بالرد المؤصل والتفنيد المفصّل: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي⁽³⁾، والدكتور أكرم ضياء العمري⁽⁴⁾.

* * *

1. مسلم، التمييز، ص179

2. مسلم، التمييز، ص180

3. انظر: الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ج2 ص391 فما بعدها، ومنهج النقد عند المحدثين، ص127-148.

4. انظر: العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص47 فما بعدها.

المبحث الثاني

مشروعية علم الجرح والتعديل، ومقصده

المطلب الأول

مشروعية علم الجرح والتعديل

جاء أصل مشروعية علم الجرح والتعديل في الكتاب والسنة والإجماع؛ وممارسة العلماء المعترين المرضيين؛ وإن الإمام مسلم لم يُغفل هذه المشروعية من البيان، فقال: «الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين»⁽¹⁾.

ثم قال: «والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه...»، ثم ذكر ثلاثة آيات دالة على مراده؛ الأولى: قول الله جل ذكره: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) [الحجرات:6].

ويريد بها الاستدلال على أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول.

والآية الثانية: قوله جل ثناؤه: (مِمَّن تَرَضُّونَ مِنَ الشُّهَدَاءِ) [البقرة:282].

والآية الثالثة: قوله جل ثناؤه: (وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنكُمْ) [الطلاق:2].

ويريد الاستدلال بهما على أن شهادة غير العدل مردودة بجامع الشبهة بين الرواية والشهادة من بعض الوجوه؛ لذلك قال رحمه الله تعالى مستدلاً بالآيات الثلاثة: «فدل بما ذكرنا من هذه الآي أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة، والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما، إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم، ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار»⁽²⁾.

ثم سرد جملة أحاديث «كنحو دلالة القرآن في نفي خبر الفاسق»⁽³⁾ من خلال تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ منها: حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من كذب علي متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار»⁽⁴⁾، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»⁽⁵⁾، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»⁽⁶⁾.

وكأن الإمام مسلم يريد بهذه الأحاديث المبيّنة لتغليظ الكذب عليه صلى الله عليه وسلم، أن يقول بأن التساهل في الرواية عن كل من هب ودرج، ولم يميز الثقات من غيرهم، يورث الوقوع في هذا المزلق الخطير، مما يلزمنا بمقتضى ذلك نقد الرواة والفتش عن أحوالهم، وهذا الذي يريده الإمام مسلم بهذه السياقات هو ما عليه أئمة الحديث؛ قال

1. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 63

2. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 63

3. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 63

4. تقدم تخريجه ص 29

5. رواه مسلم في مقدمة المسند الصحيح رقم 5، وأبو داود في السنن رقم 4992

6. رواه: مسلم في مقدمة المسند الصحيح رقم 19، والترمذي في السنن رقم 2662، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه في السنن رقم، 4039،

41، وأحمد بن حنبل في المسند، رقم 18184، 20163

الدارمي: «إذا رَوَى الرجل حديثاً، ولا يعرف لذلك الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أصل، فحدّث به، فأخاف أن يكون قد دخل في هذا الحديث»⁽¹⁾، وقال ابن عبد البر: «إن كل من حدّث بكل ما سمع من ثقة وغير ثقة لم يُؤمّن عليه أن يحدث بالكذب»⁽²⁾.

وأما آثار السلف والعلماء في مشروعية الجرح والتعديل؛ فقد سرد الإمام مسلم أمثلة متكاثرة على استعمالهم الجرح والتعديل في مقدمة الصحيح بدءاً من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن بعدهم؛ وأكتفي هنا بذكر اثنين دالين على عموم المشروعية، وإلا فالأمثلة التطبيقية-على أعيان الرجال فهي أكثر من أن تُحصّر-؛ فقد روى رحمه الله تعالى:

1- عن ابن سيرين قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يُؤخذ حديثهم»⁽³⁾.

2- وعن سعد بن إبراهيم قال: «لا يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقات»⁽⁴⁾.
وقد أطال الإمام مسلم بالنقل عن الأئمة، وذكّرهم توثيق وتجريح أعيان معيّنين؛ ليقرر أنه مذهب متّبع ومسلوك معتبر عند أهل الحديث، لا كونه فلتة من أحدهم؛ فقد قال بعد سرده المطوّّل ونقولاته المتعدّدة: «وأشبه ما ذكرنا من كلام أهل العلم في متهمي رواة الحديث وإخبارهم عن معاييبهم كثير، يطول الكتاب بذكره على استقصائه، وفيما ذكرنا كفاية، لمن تفهّم وعقل مذهب القوم، فيما قالوا من ذلك وبينوا»⁽⁵⁾.

وأما الإجماع على مشروعية هذا العلم فقد حكاه صريحاً غير واحد من الأئمة: الخطيب البغدادي⁽⁶⁾، وابن رجب⁽⁷⁾.

المطلب الثاني

مقصد علم الجرح والتعديل، وضرورة استعماله

لا يخفى على ذي لب ما للدين من حرمة مقدّمة على كل حرمة؛ تُستَرخص معه حرمة العرض والنفس والمال مما جعل العلماء يطبقون على جواز كشف أحوال الرواة بل وجوب الفحص والفتش عن حالهم ومروياتهم -ولو بالطعن والعيب- لتمييز صحيح الحديث من سقيم - حسباً وتورعاً ورعايةً لسنة النبي عليه الصلاة والسلام، وصيانةً لشريعة الإسلام-.

قال ابن الأثير: «قد عاب بعض من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال؛ لأنهم لم يقفوا على الغرض من ذلك، ولا أدركوا المقصد فيه، وإنما حمل أصحاب الحديث على الكلام في الرجال، وتعديل من عدلوا، وجرح من جرحوا، الاحتياط في أمور الدين وحراسة قانونه، وتمييز مواقع الغلط والخطأ في هذا الأصل الأعظم الذي عليه مبنى الإسلام وأساس الشريعة.

1. الترمذي، الجامع الصحيح = سنن الترمذي، ج 5 ص 37

2. ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج 1 ص 40

3. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 66 رقم 27

4. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 66 رقم 31

5. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 73

6. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 51

7. ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج 1 ص 348

ولا يُظنُّ بهم أنهم أرادوا الطعن في الناس والغيبة والوقیعة فيهم، ولكنهم بيّنوا ضعف من ضعفه، لكي يُعرف فُجُتنب الرواية عنه والأخذ بحديثه، تورعاً وحسبة وتثبتاً في أمر الدين، فإن الشهادة في الدين أحق وأولى أن يُتَّبَتَّ فيها من الشهادة في الحقوق والأموال، فهذا افتراضوا على أنفسهم الكلام في ذلك وتبيين أحوال الناس، وهو من الأمور المتعينة العائدة بالنفع العظيم في أصول الدين»⁽¹⁾.

وعلى هذه السبيل كان الإمام مسلم سائراً فقد قرر هذه الحقيقة -تصريحاً بنقولته، وتلويحاً بسياق مروياته- فقال: «إنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معاييب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان أمثلاً بفعله ذلك، غاشياً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثاقب، وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة، ولا مقنع»⁽²⁾.

وقال -أيضاً-: «فإنك -يرحمك الله- ذكرت أن قبلك قوماً يُكفرون قول القائل من أهل العلم إذا قال: هذا حديث خطأ، وهذا حديث صحيح، وفلانٌ يُخطئ في روايته حديث كذا، والصواب ما روى فلانٌ بخلافه، وذكرت أنهم استعظموا ذلك من قول من قاله، ونسبوه إلى اغتيال الصالحين من السلف الماضين... ولكن الجاهل يُنكر العلم لتركيب الجهل فيه، وضد العلم هو الجهل، فكلُّ ضدٍ نافٍ لضده، دافعٌ له لا محالة، فلا يهولنك استنكار الجهال وكثرة الرعاع لما خُصَّ به قومٌ وحُرِّموا، فإن اعتداد العلم دائر إلى معونة، والجهل واقف على أهله»⁽³⁾.

ومن سياقات رواياته المؤيدة لقوله رحمه الله تعالى ما رواه عن عفان بن مسلم قال: «كنا عند إسماعيل بن عليّة، فحدّث رجل عن رجل: فقلت: إن هذا ليس بثبت. قال: فقال الرجل: اغتبتّه. قال إسماعيل: ما اغتابه، ولكنه حكّم أنه ليس بثبت»⁽⁴⁾.

لهذا نجد الإمام مسلم قد خاض هذا الميدان؛ فجزّج وعدل، ووثق وضعّف، وهو موضوع كتابه: «رواة الاعتبار» ولا يُعلم وجوده -وللأسف- مما حملني على جمع أقواله من بطون الكتب والمصنفات، أعرّض لهم واحداً واحداً -بمشيئة الله تعالى- في الفصل الثاني.

* * *

1. ابن الأثير، جامع الأصول في أحاديث الرسول، ج 1 ص 130-131

2. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 73

3. مسلم، التمييز، ص 169

4. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 72 رقم 84

المبحث الثالث

صفة مَنْ تُقبل روايته

المطلب الأول

اشتراط العدالة والضبط لقبول رواية الراوي

المسألة الأولى: شرط العدالة والضبط.

اشتراط أئمة الحديث في الراوي لقبول روايته شرطين أساسيين بهما يكون ثقة:

الأول: عدالة الراوي؛ وهي ملكة تحمل الراوي على ملازمة التقوى والمروءة معاً بما يحصل معها الثقة بصدقه⁽¹⁾.
والثاني: ضبط الراوي؛ وهو ملكة تمكن الراوي أداء مرويته كما تحمّله من غير زيادة ولا نقصان؛ قال ابن الصلاح: «أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يُشترط فيمن يُحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه...»⁽²⁾.
لهذا اعتنى الإمام مسلم بهذين الشرطين، وأقام الحجة والبرهان على اعتبارهما وفق أسس نقدية متعلقة بالراوي؛ حيث يُعدّ صنيعه في «الصحيح» من أدل الأمور على اشتراطه العدالة والضبط سيراً منه مع مذهب أئمة الحديث المعترّين، ويظهر هذا بأمور:

أ- تسميته لصحيحه الجامع بـ: «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»؛ فنصّ على اعتبار العدالة بقوله: «نقل العدل عن العدل».
كما تضمن قوله: «الصحيح» شرطي العدالة والضبط؛ فالحديث الصحيح لا يكون صحيحاً إلا بشروط منها: العدالة والضبط -اتفاقاً-.

ب- نصّ الإمام مسلم على السمة الأساسية للأحاديث الصحيحة، وهي نقل الثقات أهل الصدق والأمانة، وكرّر ذلك بعبارات مختلفة، فقال -رحمه الله تعالى-: «...الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة...»⁽³⁾.

وقال أيضاً: «إذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يُبيّن ما فيه لغيره، ممن جهل معرفته؛ كان آثماً بفعله ذلك، غاشاً لعوام المسلمين»⁽⁴⁾.

وقال في علامة الرواية المنكرة: «إذا ما عُرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا...»⁽⁵⁾، ويريد بالرضا: عدالة الراوي، ورضا تدينه.

وقال أيضاً في بيان الواجب في الرواية: «التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع»⁽⁶⁾.

1. انظر: ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص 58.

2. ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 104.

3. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 63.

4. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 73.

5. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 62.

6. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 63.

ج- ذكر الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- الأدلة من الكتاب والسنة وآثار السلف على اشتراط العدالة، وعدم قبول رواية من فاته شرط العدالة، وقد تقدم بيان ذلك بتفصيل في مطلب مشروعية الجرح والتعديل.

د- ذكر الإمام مسلم أمثلة كثيرة لاعتبار العلماء شرطي العدالة والضبط، وردّ خبر الفاسق والمتهم والكذاب في مقدمة صحيحه مقررّاً صنيعهم، معتمداً إياه، فقال: «خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة»⁽¹⁾.

هـ- قسّم الإمام مسلم طبقات الرواة وفق عدالتهم وضبطهم، حيث جعل رواة الطبقة الأولى: من «أهل استقامة في الحديث، وإتقانٍ لما نقلوا»⁽²⁾.

ورواة الطبقة الثانية: «من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم»⁽³⁾.

والمنهج المرضي عند الإمام مسلم عموماً هو ما رواه عن سعد بن إبراهيم: «لا يُحدّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقات»⁽⁴⁾.

المسألة الثانية: ضبط الكتاب.

ينقسم ضبط الراوي إلى نوعين:

1- ضبط الصدر. 2- ضبط الكتاب.

وأجملهما الشافعي بقوله في صفة من يقبل خبره: «...حافظاً إن حدّث به من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدّث من كتابه...»⁽⁵⁾، وابن معين بقوله: «ثبّت حفظاً، وثبّت كتاباً»⁽⁶⁾.

وفصّل الحافظ ابن حجر حال الرواة في الضبط فقال:

«قسم: كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم، فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه ويكرر عليه فلا يزال مبيناً له، وسهل ذلك عليهم قرب الإسناد وقلة ما عند الواحد منهم من المتون حتى كان من يحفظ منهم ألف حديث يشار إليه بالأصابع، ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم لما جبل عليه الإنسان من السهو والنسيان.

وقسم: كانوا يكتبون ما يسمعونه ويحافظون عليه ولا يخرجونه من أيديهم ويحدّثون منه، وكان الوهم والغلط في حديثهم أقل من أهل القسم الأول إلا من تساهل منهم، كمن حدّث من غير كتابه، أو أخرج كتابه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص وخفي عليه، فتكلّم الأئمّة فيمن وقع له ذلك منهم»⁽⁷⁾.

وقد أشار الإمام مسلم إلى تأثير الكتاب في رواية الراوي وحديثه، فقد روى -ما يُظهر ذلك- عن خليفة بن موسى قال: «دخلت على غالب بن عبيد الله فجعل يُلي علي: حدثني مكحول، حدثني مكحول، فأخذة البول فقام، فنظرت في الكراسية فإذا فيها: حدثني أبان عن أنس، وأبان عن فلان، فتركته وقمت.

1. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص63

2. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص61

3. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص62، ويأتي تفصيله في مطلب خاص -إن شاء الله- ص60 فيما بعدها.

4. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص66 رقم 31

5. الشافعي، الرسالة، ص371

6. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج5 ص260

7. ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج1 ص269

قال: وسمعتُ الحسن بن علي الحلواني يقول: رأيتُ في كتاب عفان حديث هشام أبي المقدم، حديث عمر بن عبد العزيز، قال هشام: حدثني رجل يقال له: يحيى بن فلان، عن محمد بن كعب، قال قلتُ لعفان: إنهم يقولون: هشام سمعه من محمد بن كعب: فقال: إنما ابتلي من قبل هذا الحديث، كان يقول: حدثني يحيى عن محمد، ثم ادعى، بعد أنه سمعه من محمد»⁽¹⁾.

وروى مسلم أيضاً عن يزيد بن هارون -وذكر أهل البصرة- يقول: «إذا اختلفوا في حديث نطقوا بكتاب عبد الوارث»⁽²⁾.

وهكذا نرى الإمام مسلم يشير لأهمية ضبط الكتاب ودوره في القبول من خلال ما رواه عن أئمة هذا الشأن مقررًا مسلّكهم وطريقتهم.

* * *

المطلب الثاني

ثبوت الجرح والتعديل

المسألة الأولى: بين الرواية والشهادة⁽³⁾.

بين الرواية والشهادة أوجه اشتراك واتفاق، وأوجه اختلاف وافتراق⁽⁴⁾، تتبّعها أتعب بعض العلماء؛ مما جعل العلامة القرافي (ت 674هـ) يبتدئ بهذه المسألة كتابه الفذ «الفروق» حيث قال: «ابتدأتُ بهذا الفَرْق بين هاتين القاعدتين؛ لأني أقمتُ أطلبه نحو ثمانين سنين، فلم أظفر به، وأسأل الفضلاء عن الفرق بينهما وتحقيق ماهية كل واحدة منهما...»⁽⁵⁾. وقد حقق الإمام مسلم العلاقة بين الرواية والشهادة بما يدل على دقة نظره، وسعة إطلاعه، فقال -بعبارة مختزلة جامعة-: «والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه؛ فقد يجتمعان في أعظم معانيهما»⁽⁶⁾. يريد: أنهما يجتمعان في العدالة والضبط لقبول خبرهما. وهذه اللفتة منه رحمه الله تعالى من الدلائل كما قال النووي «الصريحة على عظم قدر مسلم وكثرة فقهه»⁽⁷⁾.

1. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 68 رقم 41

2. مسلم، التمييز، ص 178

3. من أبرز المسائل الحديثية المتفرعة عن تحقيق وجوه الافتراق والاتفاق بين الرواية والشهادة:

1- مسألة: اشتراط العدالة لقبول رواية الراوي.

2- مسألة: حكم قبول رواية التائب من الكذب.

3- مسألة: العدد المعتبر في التعديل والتجريح.

4- مسألة: حكم قبول خبر الواحد الثبت.

4. انظر: الشافعي، الرسالة، ص 372، والخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 118-120، والنووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن

الحجاج، ج 1 ص 59، والسيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، ج 1 ص 331-334

5. القرافي، كتاب الفروق، ج 1 ص 74

6. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 63

7. النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 1 ص 59

المسألة الثانية: هل يثبت الجرح والتعديل بقول الواحد؟

من طرق تعديل الرواة الوقوف على تزكية النقاد له، قال ابن دقيق العيد: «لمعرفة كون الراوي ثقة طرق؛ منها: إيراد أصحاب التواريخ ألقاب المزكين في الكتب التي صنفت على أسماء الرجال، ككتاب تاريخ البخاري، وابن أبي حاتم، وغيرهما»⁽¹⁾.

وهذه طريق اتفق العلماء على اعتبارها؛ إلا أنهم اختلفوا في كون الجرح والتعديل هل يثبت بقول واحد أو لا بد من اثنين؟

وتعتبر هذه المسألة متفرعة من الفرق القائم بين الرواية والشهادة، فمن اشترط ثبوت نقد الراوي قول الاثنين جرى على اعتبار إلحاق الرواية بالشهادة في ذلك، إلا أن الصحيح ثبوت الجرح والتعديل بقول الواحد للمفارقة بين الرواية والشهادة؛ إذ يعتبر العدد في قبول الشهادة دون قبول الرواية، قال النووي: «هل يشترط في الجرح والمعدّل العدد؟ فيه خلاف للعلماء، والصحيح: أنه لا يشترط بل يصير مجروحاً أو عدلاً بقول واحد؛ لأنه من باب الخبر، فيقبل فيه الواحد»⁽²⁾، وقال الخطيب: «قد ثبت وجوب العمل بخبر الواحد؛ فوجب لذلك أن يقبل في تعديله واحد»⁽³⁾. وهذا الذي ذكره الخطيب لازم مذهب الإمام مسلم حيث يرى حجية خبر الواحد وقبوله، قال: «إن خبر الواحد الثقة عن الواحد الثقة حجة يلزم به العمل»⁽⁴⁾.

وهذا الإطلاق في الحجية يخرج عليه قبول قول الواحد في الجرح والتعديل، ويؤكد هذا اللازم نقولات الإمام مسلم المتعددة عن آحاد الأئمة في التعديل والتجريح واعتباره لها كما هو ظاهر في مقدمة «صحيحه» وغيرها -مما تقدّم ذكره ويأتي-.

المسألة الثالثة: هل إخراج الشيخين أو أحدهما للراوي في الصحيح احتجاجاً يعد تعديلاً له؟

الناظر في شرط الشيخين والمتأمل في منهجهما يجده مبني على الانتقاء لا سيما لحديث من تكلم فيه، قال الزيلعي: «صاحبنا الصحيح رحمهما الله إذا أخرجنا لمن تكلم فيه؛ فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه وظهرت شواهد، وعلم أن له أصلاً، ولا يروون ما تفرّد به، سيما إذا خالفه الثقات»⁽⁵⁾.

وعليه فالرواة في الصحيحين تتفاوت طبقاتهم إلا أن وجود الراوي فيهما أو في أحدهما إشارة لقبوله ولو في الجملة -وفق منهج الانتقاء-؛ ومن هنا يقول الإمام الذهبي سائراً أحوال الرواة في الصحيحين: «من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين:

أحدهما: ما احتج به في الأصول.

وثانيهما: من خرج له متابعة وشاهداً واعتباراً.

فمن احتج به أو أحدهما ولم يوثق ولا عُمر، فهو ثقة حديثه قوي، ومن احتج به أو أحدهما وتكلم فيه: فتارة يكون الكلام فيه تعنتاً والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً، وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار،

1. ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص 425-426.

2. النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 1 ص 107.

3. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 121.

4. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 74.

5. الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية، ج 1 ص 341.

فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها من أدنى درجات الصحيح، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج له البخاري أو مسلم في الأصول وروايته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة.

ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات، ففيهم من حفظه شيء، وفي توثيقه تردّد؛ فكل من خرج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة، فلا معدّل عنه إلا برهان يبيّن⁽¹⁾.

وقال ابن حجر: «روائهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم، فهم مقدّمون على غيرهم في رواياتهم، وهذا أصل لا يُخرَج عنه إلا بدليل»⁽²⁾.

وبالتأمل في حال رواة الصحيحين وُجد أمثلة لمن روايته لا تصح خارج «الصحيحين» مثل: فليح بن سليمان الخزاعي أخرج له الشيخان احتجاجاً؛ إلا أنه قد ضعفه ابن معين⁽³⁾ والمديني⁽⁴⁾، وأبو حاتم⁽⁵⁾، وأبو زرعة⁽⁶⁾، وأبو داود⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في كتابه الثقات⁽⁹⁾، ووثقه الدارقطني⁽¹⁰⁾، ولخص الحافظ ابن حجر حاله بقوله: «صدوق كثير الخطأ»⁽¹¹⁾.

ومع هذا فقد وقعت له أحاديث صالحة مستقيمة كما أفاده ابن عدي مما جعل الشيخين يخرجان له، قال ابن عدي: «ولفليح أحاديث صالحة يروها... ويروي... أحاديث مستقيمة وغرائب، وقد اعتمده⁽¹²⁾ البخاري في صحيحه، وروى عنه الكثير... وهو عندي لا بأس به»⁽¹³⁾.

قلت: والعيب مدفوع عن الشيخين في الإخراج لمن تُكَلِّم فيه كما قال ابن القيم -دفاعاً عن مسلم-: «ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه [أي: حديث مطر الوراق]؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذه الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضَعَّف جميع حديث سيء الحفظ؛ فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن»⁽¹⁴⁾.

وهذا يؤكّد لنا منهج الانتقاء والانتخاب من حديثه مما هو مقبول لدى الشيخين، وبالوقت ذاته يمنعنا من القول بالتوثيق المطلق لكل من أخرج له مع ملاحظة اكتساب الراوي لتقوية حاله كما هو شأن فليح، قال الحاكم: «اتفاق الشيخين عليه يقوِّي أمره»⁽¹⁵⁾.

1. الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص 79-80.
2. ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص 64.
3. الجنيدي، سوالات أبي اسحاق الجنيدي للإمام يحيى بن معين، ص 473؛ قال: «ضعيف الحديث».
4. ابن أبي شيبه، سوالات عثمان بن أبي شيبه للإمام علي بن المديني، ص 48؛ قال: «كان فليح وأخوه عبد الحميد ضعيفين».
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 85؛ قال: «ليس بالقوي».
6. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ج 2 ص 366؛ قال: «ضعيف الحديث»، وقال ج 2 ص 425: «واهي الحديث».
7. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 7 ص 353؛ قال أبو داود: «لا يحتج بفليح».
8. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ج 2 ص 226؛ قال: «ليس بالقوي».
9. ابن حبان، الثقات، ج 7 ص 324.
10. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ج 1 ص 122؛ قال: «ثقة».
11. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5443.
12. قال الحافظ ابن حجر: «لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق». من: هدى الساري مقدمة فتح الباري، ص 1163.
13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 144.
14. ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، ج 1 ص 364.
15. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 304.

بل الراوي إن لم ينص أحد على توثيقه أو تضعيفه يفيد إخراج الشيخين له رفع الجهالة عنه، قال الذهبي: «ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد ولا هم مجاهيل»⁽¹⁾، وقال: «وفي رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم»⁽²⁾، وأما أسباب رواية الشيخين لمن تكلم فيه من الرواة فهو في المطلب الثالث.

المطلب الثالث

بواعث الرواية عن الضعفاء والمجروحين

المطلع على كتب الحديث النبوي يجد أحاديث ضعيفة بأسانيد يرويها أئمة الحديث مع تنبيههم لضرورة الأخذ عن الثقات ووجوب الأخذ بصحيح الروايات المقتضي لزوم التمييز بين الصحيح والسقيم، قال عبد الرحمن بن مهدي: «لا ينبغي للرجل أن يشغل نفسه بكتابة أحاديث الضعاف، فإن أقل ما فيه أن يفوته بقدر ما يكتب من حديث أهل الضعيف أن يفوته من حديث الثقات»⁽³⁾.

ولا ينافي ذلك وجود من كان معدوداً في الضعفاء في صحيح مسلم بل في الصحيحين، قال ابن الصلاح: «إنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدوداً في الضعفاء؛ وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء، ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك»⁽⁴⁾.

قلت: استطاع الشيخان تمييز حديث هذا الراوي الضعيف وانتقاء حديثه، ويعود ذلك إلى ما امتازا به من نظر نقدي رفيع، واطلاع واسع بالمرويات؛ فنرى الإمام البخاري انتخب صحيحه من ستمائة ألف حديث، قال -رحمه الله تعالى-: «صنفتُ الكتابي الصحاح بست عشرة سنة، خرجته منه، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله عز وجل»⁽⁵⁾.

والإمام مسلم -رحمه الله تعالى- قال: «صنفتُ هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة»⁽⁶⁾.

لكن يا ترى ما هي بواعث ودوافع الرواية عن الضعفاء مع تحصيل الشيخين هذا الكم الهائل من الأحاديث؟! يقول النووي: «قد ذكر مسلم رحمه الله في هذا الباب أن الشعبي روى عن الحارث الأعور، وشهد أنه كاذب، وعن غيره حدثني فلان وكان متهماً، وعن غيره الرواية عن المغفلين والضعفاء والمتروكين؛ فقد يقال: لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء، مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم؟ ويُجاب عنه بأجوبة:

أحدها: أنهم رووها ليعرفوها وليبينوا ضعفها؛ لئلا يلتبس في وقت عليهم، أو على غيرهم، أو يتشككوا في صحتها»⁽⁷⁾.

1. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 509

2. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 4 ص 7

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «مما ينازع فيه، بل ليس كذلك، بل هذا شيء نادر؛ لأن غالبهم معروفون بالثقة إلا من خرج له في

الاستشهاد». من: لسان الميزان، ج 6 ص 439

3. الفسوي، المعرفة والتاريخ 2 ص 449

4. ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 84

5. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2 ص 271 رقم 1613

6. تقدم ص 27

7. النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 1 ص 107

قال الحاكم: «وللأئمة رضي الله عنهم في ذلك غرض ظاهر، وهو أن يعرفوا الحديث من أين مخرجه، والمنفرد به عدل أو مجروح»⁽¹⁾.

فهذا الإمام مسلم قد يذكر حديث الضعيف في سياق الروايات لبيان علته لا احتجاجاً به، قال مسلم في المقدمة: «سنزيد إن شاء الله تعالى شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى»⁽²⁾.

ومثاله: ما أخرجه الإمام مسلم في «الصحيح» فقال: «حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن حفص بن عاصم، عن عبد الله بن مالك ابن بحينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل يصلي وقد أقيمت صلاة الصبح، فكلمه بشيء لا ندري ما هو، فلما انصرفنا أحطنا نقول: ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: قال لي: «يوشك أن يصلي أحدكم الصبح أربعاً».

قال القعنبي: عبد الله بن مالك ابن بحينة، عن أبيه.

قال أبو الحسين مسلم: وقوله عن أبيه في هذا الحديث خطأ»⁽³⁾.

ومثال آخر: قال بعد أن أخرج حديث أبي قتادة الأنصاري: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم الاثنين؟ قال: «ذاك يوم ولدت فيه، ويوم بعثت».

قال مسلم: «وفي هذا الحديث من رواية شعبة قال: وسئل عن صوم يوم الاثنين والخميس؟ فسكتنا عن ذكر الخميس لما نراه وهمماً»⁽⁴⁾.

الثاني - من بواعث الرواية عن الضعيف: - «أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به، أو يُستشهد... ولا يحتج به على انفراده.

الثالث: أن روايات الراوي الضعيف، يكون فيها الصحيح والضعيف، والباطل، فيكتبونها، ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم، وبهذا احتج سفيان الثوري رحمه الله حين نهى عن الرواية عن الكلبي، ف قيل له: أنت تروي عنه؟ فقال: أنا أعلم صدقه من كذبه»⁽⁵⁾.

الرابع: «إن الجرح والتعديل يختلف فيهما، وربما عدل إمام وجرح غيره»⁽⁶⁾، وكذلك الإرسال يختلف فيه، فمن الأئمة الماضين من كانوا يحدثون عن الثقات وغيرهم، فإذا سئلوا عنهم بينوا أحوالهم».

فقد يكون الراوي ضعيفاً عند غيره، ثقة عنده، ولا يقال: الجرح مقدم على التعديل إن ذلك فيما إذ كان الجرح ثابتاً مفسّر السبب، وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا»⁽⁷⁾.

1. الحاكم، المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، ص 69

2. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 63

3. مسلم، المسند الصحيح = صحيح مسلم، ص 308 حديث رقم 65/711

4. مسلم، المسند الصحيح = صحيح مسلم، ص 472 رقم 1162 / 197.

5. النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 1 ص 107

6. الحاكم، المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، ص 66

7. النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 1 ص 32

قلت: مثال ذلك -عند مسلم- إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، فقد أخرج له في «صحيحه» معتمداً على تعديل عبد الرحمن بن مهدي مع تضعيف يحيى بن معين له؛ لذا «قال الحاكم في «المدخل» في باب الرواة الذين عيب على مسلم إخراج حديثهم: تعديل عبد الرحمن بن مهدي أقوى عند مسلم ممّن جرّحه بجرح غير مفسّر»⁽¹⁾.

الخامس: قد يورد مسلم حديثاً من وُصِف بالضعف محتجاً به؛ لثبوت ضبطه لذلك الحديث وأكثر ما تتردد هذه الصورة في الضعف المقيّد كمن ضُعِف في شيخ دون شيخ أو مكان أو زمان أو حديث أو بلد، أو أن يخرج لمن وصف بالاختلاط قبل اختلاطه، أو لمن ثبت تصريحه بالسماع -إن كان موصوفاً بالتدليس- في داخل الصحيح أو خارجه أو قامت القرائن على ثبوت سماعه.

وقد شرح ابن الصلاح ذلك فقال -في معرض ذكر أسباب إخراج مسلم لأحاديث الضعفاء-: «أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طراً بعد أخذه عنه باختلاط حدّث عليه غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سداه واستقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي عبد الله ابن وهب، فذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين، بعد خروج مسلم من مصر، فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرزاق، وغيرهما ممن اختلط آخرًا، ولم يمنع ذلك من الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك»⁽²⁾.

وفي الجملة كما قال الحافظ ابن حجر: «إن الشيخين لم يخرجوا من رواية المدلسين بالنعنة إلا ما تحقق أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذا لم يخرجوا من حديث المختلطين عن سماع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحقق أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط، فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه، بأنه على شرطهما، وإن كانا قد أخرجوا ذلك الإسناد بعينه إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع وصح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما»⁽³⁾.

السادس: أن يكون الحديث ثابتاً ومعروفاً من رواية الثقات لكن بنزول، ويقع للإمام مسلم بعلو من طريق من تكلم فيه فيخرجه عنه، قال ابن الصلاح -موضحاً هذا السبب- بقوله: «أن يعلو [أي: الإمام مسلم] بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده برواية الثقات نازل فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن بذلك؛ وهذا العذر قد روينا عنه تنصيماً...»⁽⁴⁾.

ثم ذكر رحمه الله تعالى ما وقع له من قول الإمام مسلم جواباً عن إنكار أبي زرعة عليه روايته في الصحيح عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، فقال مسلم: «إنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات»⁽⁵⁾.

1. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 314
2. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص 97
3. ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج 1 ص 315-316
4. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص 98
5. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص 99

وبالمحصلة؛ فصنيع صاحبي الصحيح يدل على دقة صناعتهم الإسنادية وقوة منهجيتهم النقدية سواء في انتقاء الشيوخ أو انتخاب أحاديثهم، فلا يقف تصحيحهم على ظاهر السند أو حال الرواة مجرداً؛ قال الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله: «إن بعض العلماء يظنون أن صاحبي الصحيحين يكتفيان في التصحيح بمجرد النظر إلى حال الراوي في العدالة والضبط وعدم الإرسال، من غير نظر إلى غير ذلك... وليس الأمر كما يظنون، بل ينظرون مع ذلك إلى حال من روى عنه في كثرة ملازمته له أو قلتها، أو كونه من بلده ممارساً لحديثه، أو غريباً عن بلد من أخذ عنه، إلى غير ذلك من الأمور المهمة الغامضة التي لا يشعر بها إلا من أمعن النظر فيها مع البراعة في الحديث وأصوله...»⁽¹⁾.
وسياًت بسط ذلك وتحريرو معنى قولهم: «على شرط (أو رسم) الشيخين».

المطلب الرابع

سبر حديث الراوي؛ لمعرفة مدى ضبطه وحفظه

نال الحديث النبوي الشريف عناية تامة من علماء الإسلام فرحلوا في طلبه، وركبوا الصعب في تحصيله والذب عنه، ولم يمنع تمام الحيلة والجهد المبذول لضبط الحديث وتحمله وأدائه كما هو: الوقوع في شيء من الخطأ والوهم⁽²⁾.

ومن هنا نبعت أهمية عرض الروايات وتفحصها بقواعد نقدية دقيقة، وعلى رأسها الفتنش عن سلامة ضبط الراوي ومعرفة مدى حفظه وإتقانه، بعرض مروياته على مرويات الثقات؛ قال الشافعي رحمه الله: «ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل؛ بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له، وإذا اختلفت الرواية: استدللنا على المحفوظ منها والغلط بهذا، ووجوه سواه تدل على الصدق والحفظ والغلط»⁽³⁾.

فيخلص بهذا السبر إلى أن مراتب الرواة الثقات -بالإجمال- ثلاثة: من استقامت مروياتهم الدالة على إتقانهم وضبطهم، والضعفاء عكس ذلك، ورواة بين ذلك جمعوا بين الصواب والغلط على تفاوت؛ لهذا كله نجد علماء الحديث يكتبون الحديث على وجوهه المختلفة؛ كما قال يحيى بن معين: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلمناه»⁽⁴⁾، وقال علي بن المديني: «الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه»⁽⁵⁾.

وهنا يأتي دور الإمام مسلم فهو على سبيل علماء الحديث ونقاده سائر، حيث قال: «فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تميز صحيحها من سقيمها، وتبين رواة ضعاف الأخبار من أصدادهم من الحفاظ؛ أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباهه من نقله الأخبار لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ»⁽⁶⁾.

1. طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ج 2 ص 728-729.
2. قال الترمذي: «وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم» من: العلل الصغير، ص 50.
3. الشافعي، الرسالة، ص 383.
4. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2 ص 315 رقم 1699.
5. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج 2 ص 316 رقم 1700.
6. مسلم، التمييز، ص 209.

وقال أيضاً - في تقرير قاعدة تمييز المرويّات ومعرفة ضبط الرواة: والحكم على الراوي وفق ما يغلب عليه عند عرض مروياته: - «علامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكّد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبوله ولا مستعمله»⁽¹⁾.

كما أشار رحمه الله تعالى للنظر إلى تفرد الراوي بما لا أصل له عند المشاهير الثقات، فلا يقبل حينئذ تفرد؛ وتفاصيل هذه المسألة تُطلب من علم علل الحديث وطرق كشفها؛ ومن ذلك قوله: «حُكّم أهل العلم والذي نعرف من مذهبيهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل الحفظ في بعض ما روي وأمعن في ذلك على الموافقة لهم فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قُبِلت زيادته، فأما من تراه يعتمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهن في أكثره فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم»⁽²⁾.

قال ابن رجب -معلّقاً على كلام الإمام مسلم:- «صرّح مسلم بأن الثقة إذا أمعن في موافقة الثقات في حديثهم ثم تفرد عنهم بحديث قُبِل ما تفرد به، وحكاه عن أهل العلم»⁽³⁾.

كما بيّن الإمام مسلم رحمه الله تعالى السمة التي يُعرف بها خطأ المخطئ وصواب المصيب فقال: «اعلم - أرشدك الله- إن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث -إذا هم اختلفوا فيه- من جهتين: أحدهما: أن ينقل الناقل حديثاً بإسناد فينسب رجلاً مشهوراً بنسب في إسناد خبره خلاف نسبه التي هي نسبه، أو يسميه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم»⁽⁴⁾. وقد ذكر مسلم هناك بعض الأمثلة على ذلك ثم قال: «وكنحو ما وصفت من هذه الجهة من خطأ الأسانيد فموجود في متون الأحاديث مما يعرف خطأه السامع الفهم حين يرد على سمعه...»⁽⁵⁾.

وذكر أيضاً أمثلة على التصحيف في ألفاظ المتون ثم قال: «فهذه الجهة التي وصفنا من خطأ الإسناد ومتن الحديث هي أظهر الجهتين خطأً، وعارفوه في الناس أكثر.

والجهة الأخرى: أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري، أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى؛ فيرويّه آخر سواهم عن حدّث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ؛ فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدّث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد -وإن كان حافظاً-.

1. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 62

2. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 63

3. ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج 2 ص 658

4. مسلم، التمييز، ص 170

5. مسلم، التمييز، ص 171

على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل: شعبة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أئمة أهل العلم»⁽¹⁾.

ويُجمل - ما تقدم - الإمام مسلم بقوله: «وخلاف الحفاظ المتقنين لحفظهم: يبين ضعف الحديث من غيره»⁽²⁾. وفي هذا المقام تأتي كلمات أئمة الجرح والتعديل وتنوع معبرة عن هذه الحالة بقولهم عن الراوي: «رَوَى أحاديث لا يتابع عليها»، و«لا يتابع فيما يرويه»، و«لا يتابع في كثير من حديثه»، و«يغرب عن الثقات»، و«يغرب في حديثه»، و«أحاديثه مناكير»، و«له ما ينكر»، و«منكر الحديث»، و«أحاديثه غرائب وأفراد»⁽³⁾. وأخيراً؛ فلا بد هنا من التنويه أن الإمام مسلم كما استدل بتفرد الراوي عن الثقات الأثبات على خطئه ونكارة روايته، فإنه أيضاً استدل بالتفرد في الاتجاه الآخر على بيان جلاله الراوي وسعة حفظه؛ فقال - رحمه الله تعالى -: «للزهري نحو من تسعين حديثاً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جيد»⁽⁴⁾. وهذا المنهج الذي رسمه الإمام مسلم في السبر والعرض والاعتبار لدليل على إنصافه ودقة ميزانه كما قال ابن حبان: «الإنصاف في النقلة في الأخبار: استعمال الاعتبار فيما رواه»⁽⁵⁾.

* * *

المبحث الرابع

صفة مَنْ تُرد روايته

المطلب الأول

قوادح عدالة الراوي ووجوه الطعن فيها

* تتبّع العلماء ما يعتري العدالة من قدح وطعن؛ فأجملوها في وجوه:

1- الجهالة. 2- البدعة. 3- الفسق. 4- التهمة بالكذب. 5- تعمد الكذب.

وسأناول ما يلزمي منها في مسائل.

المسألة الأولى: جهالة الراوي.

تشمل جهالة الراوي: إبهام اسم الراوي، وجهالة عينه وجهالة حاله، ومدارها على مَنْ لا يُعرَف فيه تعديل، ولا تجريح معين.

وللجهالة أسباب عدة، منها: «أن يكون الراوي مقلماً من رواية الحديث؛ فيقل الأخذ عنه فلا يُعرَف»⁽⁶⁾.

وقد شارك الإمام مسلم في خدمة هذا الباب بكتابه: «الوحدان»، قال الحافظ ابن حجر: «وقد صنّفوا فيه

الوحدان وهو مَنْ لم يرو عنه إلا واحد ولو سُمِّي؛ فمَمَّن جمعه مسلم والحسن بن سفيان وغيرهما»⁽⁷⁾.

1. مسلم، التمييز، ص 172

2. مسلم، التمييز، ص 190

3. انظر: إبراهيم الاحم، الجرح والتعديل، ص 87

4. مسلم، المسند الصحيح = صحيح مسلم، ص 695- عقب حديث رقم 1647

5. ابن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ج 1 ص 154

6. عبد العزيز آل عبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، ص 107؛ وفيه ذكّر عدة أسباب للجهالة.

7. ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص 100

«وفائدة هذا العلم معرفة المجهول إذا لم يكن صحابياً»⁽¹⁾.

المسألة الثانية: البدعة، وحكم قبول رواية المبتدع.

وهي «طريقة في الدين مخترة تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية»⁽²⁾.

ومسألة حكم قبول رواية المبتدع من المسائل التي تنوع فيها كلام العلماء كثيراً مما حمل الذهبي على وصفها: «هذه مسألة كبيرة»⁽³⁾، بل قال عنها وهو الحافظ المحقق والعالم المدقق: «هذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي»⁽⁴⁾، والنزاع فيها كما قال ابن كثير: «نزاع قديم وحديث»⁽⁵⁾.

وقد اختلفت مذاهب العلماء⁽⁶⁾ على وجوه شتى في قبول رواية المبتدع: بعضها حسب نوع بدعته: أمكفرة أم مفسقة؟ أمغلظة أم مخففة؟! وبعضها حسب حال المبتدع: أيستحل الكذب، أداعية هو لبدعته أم لا؟! وبعضها حسب حال الرواية: أيروى ما يؤيد بدعته ويقويها أم لا؟!.

* مذهب الإمام مسلم، وموقعه من قولهم: «ألا يكون المبتدع داعية إلى بدعته»:

نص الإمام مسلم، على قيد اجتناب روايات المبتدعة بأهل العناد منهم فقال: «الواجب على كل أحد...أن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع»⁽⁷⁾.

وفي هذا المعنى روى مسلم عن سلام بن أبي مطيع يقول: بلغ أيوب أي آتي عمراً فأقبل عليّ يوماً، فقال: «أرأيت رجلاً لا تأمنه على دينه، كيف تأمنه على الحديث؟»⁽⁸⁾.

وهذا القيد هو المفسر لنا وجود بعض من رُمي بالبدعة في صحيح مسلم؛ فنعلم أن مسلماً قد انتقى حديثه، أو ذكره في المتابعات والشواهد، والمتتبع لهؤلاء الرواة في صحيح مسلم إما لم تثبت البدعة عنه، وإما ثبتت لكنه تاب ورجع، وإما روى مسلم عنه قبل بدعته، وإما ثبت على البدعة لكنه من أهل الديانة والثقة لا الضلالة والعناد.

وينبغي عند النظر في أقوال العلماء ومذاهبهم في هذه المسألة للترجيح بينها أن أقدم بأصل هام وهو النظر إلى ما يعود على الراوي المبتدع بالطبع في عدالته أو ضبطه بذات قيد البدعة نفسه لا لاعتبار خارجي؛ بمعنى أن البحث هنا كون البدعة قاذحة بذاتها فيما يخص المبتدع لا لكونها مقتزنة بقادح آخر متعلق بعدالة الراوي وبضبطه أو عائدة إليه بما يشترك فيه المبتدع وغيره.

وبالتأمل في قيد الإمام مسلم برد أهل العناد من المبتدعة نجده حَقَّق مراد البحث بالنظر إلى ما يخص المبتدع بخلاف بقية القيود؛ إذ يمرور عجل على القيود المذكورة في هذه المسألة -مما هو مبثوث في كتب أهل العلم- فإن

1. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص136

2. الشاطبي، الاعتصام، ج1 ص43

3. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7 ص154

4. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7 ص154

5. ابن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ج1 ص299

6. انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص148-149، ابن الصلاح، علوم الحديث، ص115، ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص439-440، ابن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ج1 ص299، ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج1 ص356، ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص103، ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري - في مقدمته: هدى الساري، ص1003-1004، السخاوي، فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث، ج2 ص222، 225، السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج1 ص324-325، الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ج2 ص233.

7. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص63

8. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص71 رقم70

مذهب (القبول المطلق) شاذ وغير معتبر عند المحدثين حيث القبول المطلق يدخل الكافر والفاسق؛ وهذا مناقض لشرط العدالة -المتضمن لإسلام الراوي وتقواه- ومصادم له.

وأما قيد (ألا يستحل المبتدع الكذب) فهذا شرط مطرد في كل الرواة مبتدعاً كان أو غيره، ولا لزوم لتقييد رواية المبتدع به؛ لأنه تحصيل لاشتراط العدالة للراوي، فإن استحل الكذب باعتقاد حله كفر، وإن باشره دون استحلال فسق، وكلاهما مدفوع باشتراط العدالة؛ فلا حاجة لقيد زائد ولا خصوصية للراوي المبتدع به.

وأما قيد (المغلظة الكبرى) فهذه البدعة إما يكفر بها، فيُسلب شرط العدالة الأول ألا وهو الإسلام، وإما يكون رأس ضلالة بها معانداً، وهذا في حكم الفاسق المناقض للعدالة.

وإما وقع فيها راغباً بالحق، ولم يتيسر له سبيل الهداية التامة مع تطلبه الهدى؛ فهذا لا أجد ما يمنع من قبول روايته-إن توفرت بقية شروط القبول -.

وأما قيد (ألا يروي ما يؤيد بدعته) فهذا على قسمين إما أن تكون روايته خلاف مذهب أهل السنة وإما لا تكون؛ أقول: فإن كانت خلاف مذهب أهل السنة فالحكم عليها متصل باباب العلل وبيان بطلانها أو شدوذها أو نكارتها ويُنظر في المتن وعرض الرواية على مرويات الثقات؛ فلا ينحصر النظر برواية المبتدع حسب، وأما إن تحققنا من كونها لا تخالف مذهب أهل السنة، فعلة هذا القيد من خشية أثر البدعة على الرواية مدفوعة وغير واردة.

قال العلامة المعلمي: «ذاك المروي المقوي لبدعة راويه إما غير منكر فلا وجه لرده فضلاً عن رد راويه، وإما منكر فحكم المنكر معروف، وهو أنه ضعيف، فأما راويه فإن اتجه الحمل عليه بما ينافي العدالة كرميه بتعمد الكذب أو اتهامه به سقط البتة، وإن اتجه الحمل على غير ذلك كالتدليس المغتفر والوهوم والخطأ لم يجرح بذلك، وإن تردد الناظر وقد ثبتت العدالة وجب القبول، وإلا أخذ بقول من هو أعرف منه أو وقف...»⁽¹⁾.

ويبقى قيد الإمام مسلم (عدم العناد) وهو عندي أدق القيود وأسلمها وأحكمها، وهو قد يلتقي مع مراد بعض المحدثين من قولهم: «ما لم يكن داعية إلى بدعته»، إلا أن قيدهم: «ما لم يكن داعية» مجمل ينازعه وجود المجتهد المتأول الداعية لبدعته -ظناً منه الحق، وخرجت منه البدعة مخرج الزلة؛ فلم يصادم الشرع بعناد أو يخاصم بباطل-، بينما تقييد الإمام مسلم (بالعناد) لم ينازعه إيهام ولا إجمال؛ وهذا ما يفسر وجود رواية المبتدعة في كتب المحدثين، قال الذهبي: «جميع تصرفات أئمة الحديث تُؤذَن بأن المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبح دمه، فإن قبول ما رواه سائخ.

وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي انضح لي منها: أن من دخل في بدعة، ولم يُعدَّ من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه»⁽²⁾.

فقيد (ألا يكون داعية إلى بدعته) قيد مشترك بين داعية ضلالة معاند مخاصم للحق، وبين الداعية المجتهد المتأول طالب الحق دائر معه متى ظهر له؛ فأرى هذا القيد غير مطرد، ولا يمنع أن يكون قرينة من جملة القرائن في الحكم على رواية المبتدع لا شرطاً موجباً فيها.

1. المعلمي، التنكيل، ص238

2. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7 ص154

والمتمأل في أقوال العلماء واستعمالاتهم في رد رواية الداعية إلى بدعته يستشعر الميل إلى معنى مخصوص لحال هذا الداعية؛ وهو من اشتهر بدعوته إلى بدعته، ونشرها وناضل عنها حتى عُرف بها مشهوراً أو رأساً أترُ بدعته بين الناس، مخصصاً في شأنها، ومتجاهراً بباطله، ومعانداً في قبول غيرها، وهنا مظنة الكذب والتلبس، ويجر صاحبه إلى رواية ما ينصره كيفما كان! ومَن كان هذا حاله فهو مطعون بعدالته، بخلاف من تدين بدعته تديناً بالباطن⁽¹⁾ ودعا خاصته إلى ما رآه من الحق دون الأول.

قال أبو بكر المروزي: «كان أبو عبد الله (يعني: الإمام أحمد) يحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعية أو مخصصاً»⁽²⁾، وقال أحمد حين سئل: نكتب عن المرجئ والقدرى وغيرهما من أهل الأهواء؟ قال: «نعم، إذا لم يكن يدعو إليه ويكثر الكلام فيه، فأما إذا كان داعياً فلا»⁽³⁾.

فلاحظ قول الإمام أحمد: «لم يكن داعية أو مخصصاً» و«لم يكن يدعو ويكثر الكلام فيه» فيه بيان ما ذكرتُ، ولهذا قال ابن حبان: «ومنهم المبتدع إذا كان داعية يدعو الناس إلى بدعته حتى صار إماماً يقتدى به في بدعته، ويرجع إليه في ضلالتهم كغيلان، وعمرو بن عبيد، وجابر الجعفي، وذويهم»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «وأما المنتحلون المذاهب من الرواة مثل الإرجاء والترفض وما أشبههما، فإننا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات على الشرط الذي وصفناه، ونكل مذاهبهم وما تقلدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله - جل وعلا- إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا، فإن الداعي إلى مذهبه، والذاب عنه حتى يصير إماماً فيه - وإن كان ثقة - ثم رويناه عنه، جعلنا للاتباع لمذهبه طريقاً، وسوغنا للمتعلم الاعتماد عليه وعلى قوله، فالاحتياط ترك رواية الأئمة الدعاة منهم، والاحتجاج بالثقات الرواة منهم، على حسب ما وصفناه»⁽⁵⁾.

فلاحظ تقييد ابن حبان بالداعية حتى صار إماماً، فهذا الذي يحمل عليه كلامه في نقله اتفاق المحدثين على رد رواية الداعية فقال: «ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره، ولهذا العلة ما تركوا حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها وإن كانوا ثقات، واحتجنا بأقوام ثقات انتحلهم كانتحالهم سواء غير أنهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون، وانتحال العبد بينه وبين ربّه⁽⁶⁾ - إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه-، وعلينا قبول الروايات عنهم إذا كانوا ثقات على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كُتُبنا»⁽⁷⁾.

وعليه؛ فرد العلماء لرواية الداعية إلى بدعته ليس لمجرد دعوته حسب، وإنما لمن كان في دعوته معانداً مخصصاً ضالاً لا مجتهداً متأولاً -قامت الموانع عن إصابته السنة-؛ فهذا المتأول وإن دعا إلى ما تدين به على هذا الوجه -مريداً للحق طالباً

1. قال شيخ الإلام ابن تيمية: «وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم العلم، وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم لكن من كان داعية إليه لم يخرجوا له وهذا مذهب فقهاء أهل الحديث كأحمد وغيره: أن من كان داعية إلى بدعة فإنه يستحق العقوبة لدفع ضرره عن الناس وإن كان في الباطن مجتهداً وأقل عقوبته أن يهجر فلا يكون له مرتبة في الدين لا يؤخذ عنه العلم ولا يستتقى ولا تقبل شهادته ونحو ذلك. ومذهب مالك قريب من هذا ولهذا لم يخرج أهل الصحيح لمن كان داعية، ولكن رواها هم وسائر أهل العلم عن كثير ممن كان يرى في الباطن رأي القدرية والمرجئة والخوارج والشيعة» من مجموع الفتاوى ج 7 ص 385

2. أحمد، العلل ومعرفة الرجال - رواية المروزي، ص 124

3. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 78

4. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 78

5. ابن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ج 1 ص 160

6. هذا الذي عرّب عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في كلامه المتقدم بقوله: «ممن كان يرى في الباطن؛ والله أعلم.

7. ابن حبان، الثقات، ج 6 ص 140-141

له يدور مع الهدى متى ظهر له- لا تُرد روايته لمجرد ذلك، وفي مثل المتأول هذا قال ابن عدي: «ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا مَنْ هو ثقة أو صدوق، وإن كان يُنسب إلى هوى، وهو فيه متأول»⁽¹⁾.

وبالمحصلة: كأن قولهم: «ما لم يكن داعياً لبدعته» خرج مخرج الغالب، أو من العام المخصوص فيمن كان رأساً في البدعة ضالاً، ومثل هذا لا ينفك عن عناد وتزيين بدعته ولو برواية المناكير؛ فتألف عندها جمهور أقوال العلماء في هذا الباب؛ والله أعلم!

وقد استعرض العلامة عبد الرحمن المعلمي المذاهب في حكم رواية المبتدع مقلِّباً النظر في قيودها فقال: «لا شُبْهة أن المبتدع إن خرج ببدعته عن الإسلام، لم تُقبل روايته؛ لأن من شرط قبول الرواية الإسلام، وأنه إن ظهر عناده أو إسرافه في اتباع الهوى والإعراض عن حجج الحق، ونحو ذلك مما هو أدلُّ على وهن التدين من كثير من الكبائر كشرب الخمر وأخذ الربا، فليس يعدل، فلا تقبل روايته، لأن من شرط قبول الرواية العدالة. وأنه إن استحل الكذب، فإما أن يكْفُر بذلك، وإما أن يفسق، فإن عذرناه، فمن شرط قبول الرواية الصدق، فلا تقبل روايته.

وأن مَنْ تردّد أهل العلم فيه، فلم يتجه لهم أن يكْفُرُوهُ أو يفسقوه، ولا أن يُعدّلوه، فلا تقبل روايته؛ لأنه لم تثبت عدالته.

ويبقى النظر فيمن عدا هؤلاء، والمشهور الذي نقل ابن حبان والحاكم إجماع أئمة السنة عليه أن المبتدع الداعية لا تقبل روايته، وأما غير الداعية فكالسني.

واختلف المتأخرون في تعليل رد الداعية، والتحقيق -إن شاء الله تعالى- أن ما اتفق أئمة السنة على أنها بدعة، فالداعية إليها الذي حقه أن يسمّى داعية لا يكون إلا من الأنواع الأولى إن لم يتجه تكفيره، اتجه تفسيقه، فإن لم يتجه تفسيقه، فعلى الأقل لا تثبت عدالته، وإلى هذا أشار مسلم في مقدمة صحيحه إذ قال: «اعلم -وقفك الله- أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها، من المتهمين: ألا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع...». ثم قال المعلمي: «فالمبتدع الذي يتضح عناده إما كافر وإما فاسق، والذي لم يتضح عناده ولكنه حقيق بأن يتهم بذلك وهو في معنى الفاسق؛ لأنه مع سوء حاله لا تثبت عدالته، والداعية الذي الكلام فيه واحد من هذين ولا بد...»⁽²⁾.

ولهذا كله نجد السخاوي قد أخرج المعاند من دائرة البحث في المبتدع المراد قبول روايته من عدمها عند تعريفه بالمبتدع، وكأنه يقول إن المعاند مردود بكل حال والخلاف فيمن عداه، فقال المبتدع هو: «مَنْ اعتقد ذلك لا بمعاندة بل بنوع شبهة»⁽³⁾.

ومن بدائع العلم ونكاته أن الذي ذهب إليه الإمام مسلم يعد منه تقييداً حكيماً ينم عن نظر عميق في غور الراوي وعقله الباطني -إن جاز التعبير- ذلك لما للعناد من أثر بالغ في مخالفة الطبع الجبلي -من حفظ وضبط مثلاً-

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 79

2. المعلمي، التنكيل، ص 228-230

3. السخاوي، فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث، ج 2 ص 221

، سبق به الدراسات النفسية الحديثة حيث لا يسلم أهل العناد -كما قال الدكتور الأعظمي-: «بالطبع من ظاهرة الإدراك الانتقائي لما يسمعون من أحاديث سيد البشر صلى الله عليه وسلم ومما يزيد من احتمال تشويهمم اللاشعوري لما يسمعون من أحاديث، أو نسيانهم للجوانب التي تعارض أفكارهم وإن كانوا صادقين»⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد دراسة حديثة نفيسة في علم النفس للأستاذ مالك البدري -أستاذ علم النفس- يقول: «لقد أصبح الآن من الثابت علمياً أن إدراك الفرد يتأثر كثيراً بالعوامل الانفعالية والوجدانية والفكرية التي تهيمن على سلوكه، فالدراسات التجريبية التي أجريت على المتعصبين لمذاهب متطرفة أو أولئك الذين تحجرت اتجاهاتهم على احتقار أجناس وطوائف معينة من البشر، أظهرت هذه الدراسات بأن هؤلاء الأشخاص يدركون المواقف التي لها صلة باتجاهاتهم المتحاملة هذه إدراكاً انتقائياً Selective Perception، لا يتذكرون فيما يسمعون أو يشاهدون إلا الجوانب التي تؤيد اتجاهاتهم، أما النواحي التي تتعارض مع اعتقاداتهم فهم إما يفشلون عن ملاحظتها أصلاً أو ينسونها بسرعة أو يشوهونها بطريقة أو أخرى حتى تتسق مع أفكارهم، ولا يعتمد مثل هؤلاء الأفراد الكذب عندما يسردون الوقائع التي شاهدوها أو سمعوها مشوهة ناقصة، فالأمر يتم بطريقة لا شعورية ملتوية تفوت على أكثر المتحاملين المتعصبين صدقاً وأمانة.

ومن أطرف الأبحاث في ها الميدان دراسة استخدم فيها باحث أمريكي صورة لرجل زنجي أمريكي حسن الهندام يقف في مركبة عامة بجوار رجل أبيض يحمل خنجرًا كبيراً، عرض الباحث هذه الصورة على مجموعة من الأمريكيين الذين عرفوا بتعصبهم العنصري نحو الزنوج لفترة وجيزة من الوقت ثم سألهم بعد ذلك عن محتواها، فأجاب أكثرهم بأن الخنجر كان في قبضة الزنجي! هذا بخلاف المجموعة غير المتحاملة التي يتذكر أكثرها أن الخنجر كان في يد الرجل الأبيض.

وهناك دراسات كثيرة طبقت على أتباع المذاهب المتطرفة أو المريدين أصحاب الطاعة العمياء لقائد جبار... كل هؤلاء لا يكادون يسمعون أو يناقلون إلا الأخبار التي تؤيد مواقفهم، وكلما ارتبطت هذه الاتجاهات بالجوانب الانفعالية الحماسية وكلما نشط الأفراد في الدعوة لأفكارهم وكلما شعروا بتهديد المجتمع لاتجاهاتهم الشاذة، كلما ازدادت ظاهر الإدراك الانتقالي هذه»⁽²⁾.

قلت: قد أدرك علماؤنا بفطرتهم النيرة هذه الحقيقة وأثر العوامل النفسية قبل الدراسات الحديثة بقرون، وهو ما حملهم على وضع القيود المختلفة على مثل رواية المبتدع؛ كل ذلك صيانة لشريعة الإسلام، وحفظاً لسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام.

وهذا البيان النفسي هو لازم القيد الذي نص عليه الإمام مسلم بقوله: «المعاندين من أهل البدع»، وممن سبق عصرنا -أيضاً- بيان هذه العوامل النفسية الشاطبي رحمه الله تعالى فيقول عن أثر العناد: «والغالب على هذا الوجه [يعني: العناد] أن لا يقع إلا لغلبة هوى، من حبّ دنيا أو جاه أو غير ذلك، بحيث يكون وصف الهوى قد غمر القلب، حتى لا يعرف معروفاً ولا يُنكر منكراً»⁽³⁾.

1. الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، ص42

2. نقلها الدكتور الأعظمي في منهج النقد عند المحدثين ص41-42

3. الشاطبي، الموافقات، ج1 ص96

وقال عن المبتدع الضال -الذي لم يُدرج ضمن المجتهدين-: «وأما إن لم يصح بمسبار العلم أنه من المجتهدين، فهو الحري باستنباط ما خالف الشرع كما تقدم، إذ قد اجتمع له مع الجهل بقواعد الشرع الهوى الباعث عليه في الأصل، وهوى التبعية، إذ قد تحصل له مرتبة الإمامة والافتداء، وللنفس فيها من اللذة ما لا مزيد عليه، ولذلك يعسر خروج حب الرئاسة من القلب إذا انفرد، حتى قال الصوفية: «حب الرئاسة آخر ما يخرج من رؤوس الصديقين»، فكيف إذا انضاف إليه الهوى من أصل، وانضاف إلى هذين الأمرين دليل - في ظنه - شرعي على صحة ما ذهب إليه، فيتمكن الهوى من القلب تمكناً لا يمكن في العادة الانفكاك عنه، وجرى منه مجرى الكلب من صاحبه كما جاء في حديث الفرق؛ فهذا النوع ظاهر أنه آثم في ابتداعه إثم من سن سنة سيئة»⁽¹⁾.

وخلاصة القول في مسألة حكم قبول رواية المبتدع ما قاله العلامة أحمد شاكر بأن: «هذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته، والثقة بدينه وخُلُقِه، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بأي شيء برويه»⁽²⁾.
والمقصود هنا بيان ما ذهب إليه الإمام مسلم في هذه المسألة الكبيرة وموقعه منها؛ وإلا فمعرفة أنواع البدعة وأحكامها، وضوابط القبول والرد مبسوط في كتب علوم الحديث وغيرها.

المسألة الثالثة: الفسق.

يكون الفسق بارتكاب المسلم معصية من الكبائر أو صغيرة بإصرار، قال تعالى -في شأن القاذف-: (وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) [النور:4].
فسمّاه فاسقاً بمعصية القذف، وأما الفسق بتعمد الكذب فيأتي بيانه في الكذب، وأما الفسق بالشبهة فتقدم في البدعة.

وعلى كل حال فالفاسق مسلوب العدالة -كما تقدم- قال ابن حبان: «ومنهم المعلن بالفسق والسفه، وإن كان صدوقاً في روايته؛ لأن الفاسق لا يكون عدلاً، والعدل لا يكون مجروحاً، ومن خرج عن حد العدالة لا يعتمد على صدقه، وإن صدق في شيء بعينه في حالة من الأحوال، إلا أن يظهر منه ضد الجرح، حتى يكون أكثر أحواله طاعة لله عز وجل؛ فحينئذ يحتج بخبره، فأما قبل ظهر ذلك عنه فلا»⁽³⁾.

ومثاله من الرواة قول الحافظ الذهبي في زاهر بن طاهر أبي القاسم الشحامي: «مسند نيسابور، صحيح السماع، لكنه يخل بالصلاة؛ فتترك الرواية عنه غير واحد من الحفاظ تورعاً»⁽⁴⁾.

وقد صرح الإمام مسلم بردّ خبر الفاسق فقال: «إن خبر الفاسق ساقط غير مقبول»⁽⁵⁾.

1. الشاطبي، الاعتصام، ج 1 ص 252-253

2. ابن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ج 1 ص 303

3. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 76-77

4. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 3 ص 95

5. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 63

المسألة الرابعة: الكذب والتهمة به.

يُعد الكذب من الكبائر، وتزداد خطورته بالافتراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم بقصد حسن أو سيء؛ ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «من كذب علي متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار»⁽¹⁾.
ثم بالتأمل في الحديث نرى تقييد الكذب بالتعمد مما يدل أن الكذب قد يطلق في موضع الغلط والخطأ من غير عمد، ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «صدق الله، وكذب بطن أخيك»⁽²⁾.
قال ابن حجر: «أهل الحجاز يطلقون الكذب على ما هو أعم: من العمد والخطأ»⁽³⁾.
وفي موضع آخر قال: «يطلقون الكذب على ما يذكر على خلاف الواقع»⁽⁴⁾.
والمتهم بالكذب فاسق بلا ريب فيعتريه ما يعتري الفسق وزيادة من الرد والبطلان؛ وخُص بالذكر لخطورته وعظم جنايته.

المطلب الثاني

الطعن في ضبط الراوي وحفظه

المسألة الأولى: تفاوت الضبط ومراتب رواته.

تفاوت درجات الحفظ وسوئه فمن الجرح ما هو نسبي لا يُسقط الراوي جملة بإطلاق، ومن الجرح ما يشتد ويخل بالضبط حتى يفحش وتغلب المناكير على مرويات الراوي فيوصف بمنكر الحديث أو متروك الحديث؛ ولهذا التفاوت بين درجات الضبط جعل الأئمة النقاد طرقاً للكشف عن الغلط والنكارة والتمييز بين درجاته وأنواعه.
وفي هذا قال الإمام مسلم: «قد ذكرنا من مذاهب أهل العلم وأقوابيلهم في درجات الحافظ من وعاء العلم ونقل الأخبار والسنن والآثار؛ ما يستدل به ذو اللب على تفاوت أحوالهم ومنازلهم في الحفظ وبأسبابه؛ فيعلم أن منهم المتوقفي المتقن لما حصل من علم وما أدى منه إلى غيره، وأن منهم من هو دونه في رداءة الحفظ والتساهل فيه، وأن منهم المتوهم فيه غير المتقن»⁽⁵⁾.

المسألة الثانية: طريق كشف النكارة:

تدور نكارة الراوي على فحش خطئه بقريئة مخالفته للثقات، أو تفرده بما لا يحتمل فيروي ما لا أصل له عند الثقات ولا يتابع فيه، وقد أصل الإمام مسلم طريقة كشف النكارة -وهو من أول ما وصلنا من كلام النقاد تأصيلاً- فقال: «علامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله، فمن هذا الضرب من المحدثين: عبد الله بن محرر، ويحيى بن أبي أنيسة، والجراح بن المنهال أبو

1. تقدم تخريجه ص 29

2. رواه البخاري رقم 5684، كتاب (76): الطب، باب (4): الدواء بالعسل، ومسلم رقم 2217، كتاب (39): السلام، باب (31): التداوي بسثي العسل.

3. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 3 ص 341

4. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 8 ص 437

5. مسلم، التمييز، ص 179

العطوف، وعباد بن كثير، وحسين بن عبد الله بن ضميرة، وعمر بن صهبان، ومن هنا نحوهم في رواية المنكر من الحديث، فلننا نعرج على حديثهم، ولا نتشغل به»⁽¹⁾.

فمن خلال ما رسمه الإمام مسلم يمكن معرفة ضبط الراوي باعتبار الموافقة والمخالفة بمقارنة روايته بروايات الثقات المعروفين؛ فبمقدار غلبة موافقته يُعرف ضبطه ويقبل تفرده بشروطه قال سفيان الثوري: «ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط تُرك»⁽²⁾.
وعليه؛ جعل مسلم الرواة على طبقات ومراتب يأتي شرحها بتفصيل في المبحث القادم.

* * *

المبحث الخامس

مراتب الرواة المجللة عند الإمام مسلم، وشرطه في الصحيح

المطلب الأول

مراتب الرواة المجللة عند الإمام مسلم

من أقدم من بلغنا عنه تقسيم الرواة إلى مراتب هو الإمام شعبة بن الحجاج لما قيل له: من الذي يُترك حديثه؟ قال: «إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، طُرح حديثه، وإذا أكثر الغلط طُرح حديثه، وإذا اتهم بالكذب طُرح حديثه، وإذا روى حديث غلط مجمع عليه، فلم يهتم نفسه عنده فتركه، طُرح حديثه، وما كان غير ذلك فارو عنه»⁽³⁾.

ثم عبد الرحمن بن مهدي في قوله: «الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يُختلَف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة؛ فهو لا يُترك وآخر الغالب على حديثه الوهم؛ فهذا يترك حديثه»⁽⁴⁾.

ثم جاء الإمام مسلم وأجمل الرواة في ثلاثة أقسام أيضاً فقال: «فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقى لما يلزم توقيه فيه، ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه، أو تلقين يلقنه من غيره، فيخلطه بحفظه، ثم لا يميزه عند أدائه إلى غيره، ومنهم من همه حفظ متون الحديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر يتخرصها من بعد، فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدى إليه عنهم»⁽⁵⁾.

فكلام الإمام شعبة، والإمام عبد الرحمن بن مهدي، والإمام مسلم يُعدّ الأساس الأول لوضع مراتب الجرح والتعديل، ومن جاء بعدهم إنما اشتغل بفرش وتفصيل تلك المراتب الثلاثة.

وقد أسهم هذا التقسيم المبكّر والمبتكّر في تأصيل علم الجرح والتعديل، وبيان مراتب الرواة، والألفاظ المعبرة عن كل مرتبة إلى درجة كبيرة من الدقة -جرحاً وتعديلاً-، كما بُني عليه علم طبقات أصحاب الراوي، وعُدّت هذه الملازمة قرينة قوية ومرجّحاً عند الاختلاف؛ كما هو صنيع الإمام مسلم حيث قال: «والدليل على ما بينا من هذا،

1. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 62

2. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 174

3. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 260

4. مسلم، التمييز، ص 179

5. مسلم، التمييز، ص 170

اجتماع أهل الحديث ومن علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت البناني، حماد بن سلمة؛ كذلك قال: يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أهل المعرفة.

وحماد يعد عندهم إذا حدّث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم؛ فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم، كحماد بن زيد، وعبد الوارث، ويزيد بن زريع، وابن علية⁽¹⁾.

ومن أمثلة ذلك -أيضاً- ما ذكره مسلم في جعفر بن برقان في حديثه عن ميمون بن مهران، ويزيد بن الأصم، حيث قال: «وعلى هذا المقال الذي وصفنا عن حماد، في حُسن حديثه وضبطه عن ثابت -حتى صار أثبتهم فيه- جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران ويزيد بن الأصم، فهو أغلب الناس عليه، والعلم بهما وبحديثهما، ولو ذهبت تزن جعفرًا في غير ميمون وابن الأصم، وتعتبر حديثه عن غيرهما، كالزهري وعمرو بن دينار وسائر الرجال، لوجدته ضعيفاً رديء الضبط والرواية عنهم»⁽²⁾.

ويلاحظ هنا: أن جعفر بن برقان هو بلدي ميمون وابن الأصم، فكلهم من الرقة، وكون الراوي بلدي شيخه؛ فهذا من أسباب اختصاصه به وتقديمه على غيره فيه.

المطلب الثاني

شرط الإمام مسلم في «المسند الصحيح» في النقلة والرواية

يكثُر الحديث عن شرطي الشيخين البخاري ومسلم لدى العلماء والباحثين، وقد أدلى كل بدلوه، ومن خلال دراستي لهذا الموضوع أرى تقسيم الكلام حول شرط الإمام مسلم في صحيحه إلى محاور ثلاثة؛ وهي:

- 1- شرطه العام في الصحيح.
- 2- شرطه في النقلة والرواية.
- 3- شرطه في العنونة والاتصال.

وسأجمل الحديث عن المحور الأول، وأفصّل في المحور الثاني، وأتجنب الكلام على المحور الثالث؛ لخروجه عن حدود رسالتي.

المسألة الأولى: شرط الإمام مسلم العام في صحيحه.

يتبين من عنوان كتاب الإمام مسلم الصحيح شرطه العام؛ فإنه سماه: (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم).

والحديث الصحيح هو: «أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالمًا من الشذوذ ومن العلة»⁽³⁾.

1. مسلم، التمييز، ص 218.

2. مسلم، التمييز، ص 218.

3. ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 72.

ومع علمنا أن كتابه الصحيح مختصرٌ انتقاه (من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة)⁽¹⁾؛ نجد أن صفة الانتقاء والانتخاب ملازمة لما أخرجه الإمام مسلم، والتي يُردُّ بها غائلة الطعن في صحيح مسلم لإخراجه بعض من تُكَلِّم فيه، وقد تقدّم تفصيل ذلك، وبيان غرضه في الرواية عنهم؛ قال الحازمي: «مذهب مَنْ خرَّج الصحيح: أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخ و فيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم»⁽²⁾.

ويؤكد صفة الاختصار والانتقاء لصحيحه قوله: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعتُ ههنا ما أجمعوا عليه»⁽³⁾.

واختلف العلماء في مراد مسلم من قوله: «أجمعوا عليه» على وجوه؛ استظهر منها ابنُ الصلاح جوابين، فقال: «وقد أجبْتُ عنه بجوابين:

أحدهما: ما ذكرته في كتاب «معرفة علوم الحديث» وهو: أنه أراد بهذا الكلام -والله أعلم- أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم. والثاني: أنه أراد أنه ما وضع فيه ما اختلفت الثقات فيه في نفس الحديث متناً أو إسناداً ولم يُرد ما كان اختلافهم إنما هو في توثيق بعض رواته، وهذا هو الظاهر من كلامه فإنه ذكر ذلك لما سئل عن حديث أبي هريرة: «وإذا قرأ فأنتوا» هل هو صحيح؟ فقال: هو عندي صحيح. فقيل له: لِمَ لَمْ تضعه هاهنا. فأجاب بالكلام المذكور، ومع هذا قد اشتمل كتابه على أحاديث اختلفوا في إسنادها أو متنها عن هذا الشرط لصحتها عنده، وفي ذلك ذهول منه رحماً الله وإياه عن هذا الشرط أو سبب آخر، وقد استدركت عليه وعَلَّتْ؛ والله أعلم!»⁽⁴⁾.

المسألة الثانية: شرط الإمام مسلم في النقلة والرواة.

ليس أدل ولا أوضح من إفصاح الرجل عن مراده وطريقته بنفسه، -فصاحب البيت أدري بما فيه!- فهذا الإمام مسلم قد صرَّح عن شرطه في الصحيح في مقدمته بخلاف شيخه البخاري، قال الحازمي: «وأما شرط مسلم فقد صرَّح به في خطبة كتابه»⁽⁵⁾.

قلت: أبان الإمام مسلم عن منهجه في تصنيف الصحيح فقال: «إنا نعلم إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد، لعل تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل

1. كما أخبر الإمام مسلم عن نفسه، تقدم عزوه ص31

2. الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، ص150

3. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص74

4. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص75

5. الحازمي، شروط الأئمة الخمسة ص164

ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم، فأما ما وجدنا بُدًّا من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه، فلا نتولى فعله -إن شاء الله تعالى-»⁽¹⁾.

ثم ذكر تقسيمه لطبقات الرواة بتفصيل، فقال: «فأما القسم الأول: فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم»⁽²⁾.

وأما القسم الثاني فقال في شأنه: «فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر، والصدق، وتعاطي العلم يشملهم»⁽³⁾.

ثم استطرذ بذكر أمثلة لهذا القسم، وأبان عن تفاوت رواته فيما بينهم فقال: «كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار، ونقال الأخبار»، ثم أشاد بصحة حفظ منصور، والأعمش، وإسماعيل، وإتقانهم لحديثهم، مما لم يُعرف من عطاء، ويزيد، وليث، ثم قال: «وفي مثل مجرى هؤلاء إذا وازنت بين الأقران كبن عون، وأيوب السختياني، مع عوف بن أبي جميلة، وأشعث الحمزاني، وهما صاحبا الحسن، وابن سيرين، كما أن ابن عون، وأيوب صاحبهما، إلا أن البون بينهما، وبين هذين بعيد في كمال الفضل، وصحة النقل، وإن كان عوف، وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم، ولكن الحال ما وصفنا من المنزلة عند أهل العلم، وإمّا مثلنا هؤلاء في التسمية ليكون تمثيلهم سمة يصدر عن فهمها من غبي عليه طريق أهل العلم في ترتيب أهله فيه».

ثم ذكر القسم الثالث وأمثلة له وحُكمه وصِفته فقال: «فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغيث بن إبراهيم، وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي، وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم»⁽⁴⁾.

وهنا رأى الإمام مسلم لزوم بيان المنكر لمناسبة ذكره مع توضيح ما يقابله من زيادة الثقة وحُكمه فقال: «وعلامه المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله، فمن هذا الضرب من المحدثين: عبد الله بن محرر، ويحيى بن أبي أنيسة، والجراح بن المنهال أبو العطوف، وعباد بن كثير، وحسين بن عبد الله بن ضميرة، وعمر بن صهبان، ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث، فلسنا نخرج على حديثهم، ولا نتشاغل به؛ لأن حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رويوا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته، فأما من تراه يعتمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث

1. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص61

2. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص61-62

3. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص62

4. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص62

غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فَيُرَوَى عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس؛ والله أعلم!⁽¹⁾.

* نظرة تحليلية لما ذكره الإمام مسلم حول شرطه في الرواية:

- 1- قَسَمَ الأخبار ثلاثة أقسام، والرواية ثلاث طبقات.
- 2- وَصَحَ الأقسام والطبقات الثلاثة أعلاها وأدناها ابتداء من أهل الإتقان إلى المتروكين والمتهمين مروراً بأهل الاعتبار والمتابعة.
- وَسِرَ تقسيمه الثلاثي هذا للأحاديث ورواتها أن الرواة الثقات المتقنين لا خلاف على أصل قبول روايتهم، وأما الرواة الضعفاء فإن شاركوا الثقات في أصل الرواية إما يوافقونهم في سائر الرواية أو يخالفونهم حسب تفاوتهم في الضبط والوهم، فبقي المتروكون ولا خلاف على ردّ مروياتهم.
- 3- لا أحد يسلم من الخطأ، وهو وارد على الثقات، مما جعل الأئمة ينظرون في أحاديثهم أيضاً وفق ميزانهم الدقيق.
- 4- يعد الإمام مسلم من أوائل مَنْ تكلم في الاعتبار والمقابلة وتأصيل عرض المرويات وما ينتج عن ذلك من قبول أو رد، وما ينبثق عنه من مراتب وطبقات.
- 5- لم يُغفل الإمام مسلم طروء التفاوت على رواة المرتبة الواحدة فيما بينهم، فتقسيم الرواة بمرتبة واحدة كلية هو بيان لحد مشترك لا لبيان التساوي التام، فأهل المرتبة الواحدة يتفاوت الرواة فيها ضبطاً وعدالة يوجب عدم التساوي التام المتطابق، فيعطي كل ذي حق حقه وينزله منزلته.
- لهذا نجد الإمام مسلم قد أسس لمفهوم تفاوت الرواة في المرتبة الواحدة؛ فيفرّق بين الأقران على ضوء الاستقامة والضبط، فوازَنَ بين الرواة، وجعل كلاً منهم في مرتبته المناسبة، قال -تمثيلاً لهذا-: «ألا ترى أنك إذا وازنت هؤلاء الثلاثة الذين سميناهم عطاء، ويزيد، وليثاً، بمنصور بن المعتمر، وسليمان الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد في إتقان الحديث والاستقامة فيه، وجدتهم مباينين لهم، لا يدانونهم...».
- كما مثل موازنة «بين الأقران كابن عون، وأيوب السختياني، مع عوف بن أبي جميلة، وأشعث الحمزاني، وهما صاحبا الحسن، وابن سيرين، كما أن ابن عون، وأيوب صاحباهما، إلا أن البون بينهما، وبين هذين بعيد في كمال الفضل، وصحة النقل، وإن كان عوف، وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم، ولكن الحال ما وصفنا من المنزلة عند أهل العلم».
- فجميع هؤلاء شملهم التوثيق أو اسم الستر والصدق إلا أنهم متفاوتون في الرتب والمناقل.
- 6- لم يفرق مسلم بين الغالب على حديثهم المنكر والغلط وبين المتهمين بالوضع من حيث التقسيم، فجعلهما في قسم واحد، لاتحاد حكمهما وهو ترك حديثهم، وذلك لكون المراتب المذكورة تقسيم عام إجمالي.

7- لإجمالية هذا التقسيم نجد أن هذه المراتب تشمل جمهرة من الرواة على تفاوت فيما بينهم، ضيق هذا التفاوت صنيع الحافظ ابن حجر بتقسيم الرواة إلى اثنتي عشرة مرتبة؛ تُنظر في مقدمته لـ«تقريب التهذيب».

فالمراتب الأربع الأولى عنده تعادل المرتبة الأولى عند مسلم، والمراتب الخمس التالية تعادل المرتبة الثانية لدى مسلم، والمراتب الثلاث الأخيرة تعادل المرتبة الثالثة عند مسلم.

8- في قوله: «فإذا نحن تفصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطى العلم» يفيد:

1- أنه يتقصى أخبار أهل الإتقان والاستقامة فيستوعبها.

2- أما أخبار أهل القسم الثاني فيقصد بها المتابعة ورفع تفرد أهل القسم الأول عند الاحتياج إليها، كما ينتقي من مستقيم حديثهم ما حفظوه، قال ابن رجب: «وعن ابن المبارك وابن مهدي، ووكيع، وغيرهم، أنهم حدّثوا عنهم [أي: عمّن غلب حديثه الوهم]، وهو -أيضاً- رأي سفيان وأكثر أهل الحديث، المصنفين منهم في السنن والصحاح كمسلم بن الحجاج، وغيره، فإنه ذكر في مقدمة كتابه، أنه لا يخرج حديث من هو متهم عند أهل الحديث، أو عند أكثرهم، ولا من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، وذكر قبل ذلك أنه يخرج حديث أهل الحفظ والإتقان؛ وأنهم على ضربين: أحدهما: من لم يوجد في حديثه اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش. الثاني: من هو دونهم في الحفظ والإتقان ويشملهم اسم الصدق والستر وتعاطى العلم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم»⁽¹⁾.

9- تحصّل من مجموع كلام الإمام مسلم -مع ما ذكره من أمثلة- خمس مراتب:

المرتبة الأولى: الحفاظ المتقنون، مثل: منصور بن المعتمر، والأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وعبد الله بن عون، وأيوب السخيتاني.

والمرتبة الثانية: الثقات دونهم، وليس في رواياتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش، مثل: عوف بن أبي جميلة الأعرابي، وأشعث بن عبد الملك الحمري.

وهاتان المرتبتان هما القسم الأول عند مسلم، وقد أخرج حديثهم في الأصول احتجاجاً.

والمرتبة الثالثة: دون من تقدّم من أهل الصدق والستر، وما قد يعترّبهم من خطأ أو وهم، مثل: عطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم.

وهذه المرتبة هي القسم الثاني عند مسلم، وقد خرّج لأهلها في المتابعات والشواهد؛ فإن اعتمده فهو على سبيل الانتقاء لحديثه.

والمرتبة الرابعة: من غلب على حديثه المنكر وفُحش الغلط، مثل: يحيى بن أبي أنيسة، وعباد بن كثير، وعمر بن صهبان.

والمرتبة الخامسة: المتهمون والكذابون، مثل: عمرو بن خالد، ومحمد بن سعيد المصلوب، وأبي داود النخعي.

وهاتان المرتبتان هما القسم الثالث عند الإمام مسلم ممن تجنّب الرواية عنهم.

1. ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج 1 ص 397

وعلى تقسيم الإمام مسلم الثلاثي فهو يخرج للقسم الأول في الأصول، وينتقي من القسم الثاني في المتابعات والشواهد، ويتجنب الرواية عن القسم الثالث.

10- وفي جملة؛ فالمتتبع لرجال صحيح مسلم، والنظر في نسق التخرير لهم، والتأمل في منهج الإمام مسلم الذي رسمه في مقدمة صحيحه يجد أن قاعدة التخرير لرواة الصحيح يقوم على أمرين: الأول: الاحتجاج بأهل الثقة والإتقان.

والثاني: الانتخاب والانتقاء لمن قلَّ خطؤه، وغلب صدقه وصوابه.

قال الإمام الذهبي -سابقاً أحوال الرواة في الصحيحين-: «مَنْ أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين: أحدهما: ما احتجا به في الأصول.

وثانيهما: مَنْ خرج له متابعة وشهادة واعتباراً.

فمن احتجا به أو أحدهما ولم يوثق ولا غُمز، فهو ثقة حديثه قوي...ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات، ففيهم مَنْ في حفظه شيء، وفي توثيقه تردّد»⁽¹⁾.

المسألة الثالثة: مدى توفية الإمام مسلم لشرطه في الصحيح.

اختلف العلماء في مدى توفية مسلم لشرطه في الرواة إلى أقوال أشهرها:

الأول: إنه لم يوفِّ مراده في التخرير سوى القسم الأول، وهذا القول أصحابه على مسلكين:

1- ما ذهب إليه إبراهيم بن محمد بن سفيان بأن مسلماً صنّف لكل قسم كتاباً، قال: «أخرج مسلم ثلاثة كتب من المسندات واحد الذي قرأه على الناس، والثاني: يدخل فيه عكرمة ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي وضرباؤهما، والثالث: يدخل فيه من الضعفاء»⁽²⁾.

2- ما ذهب إليه الحاكم وأبو نعيم والبيهقي وابن عساكر بأن لم يقدر له الفراغ إلا من القسم الأول؛ قال الحاكم: «وقد كان مسلم بن الحجاج أراد أن يخرج الصحيح على ثلاثة أقسام في الرواة، فلما فرغ من هذا القسم الأول أدركته المنية -رحمة الله عليه- وهو في حد الكهولة»⁽³⁾، وقال أيضاً: «فأما مسلم فقد ذكر في خطبته في أول الكتاب قصده فيما صنّفه ونحا نحوه، وإنه عزم على تخرير الحديث على ثلاث طبقات من الرواة؛ فلم يقدر له رحمه الله إلا الفراغ من الطبقة الأولى منهم»⁽⁴⁾.

وقال أبو نعيم الأصبهاني: «لم يقدر له الفراغ في تخرير أحاديثهم إلا من الطبقة الأولى منهم»⁽⁵⁾.

وقال ابن عساكر -بعد ذكر صحيح البخاري-: «ثم سلك سبيله مسلم، فأخذ في تخرير كتابه وتأليفه، وترتيبه على قسمين، وتصنيفه، وقصد أن يذكر في القسم الأول أحاديث أهل الإتقان، وفي القسم الثاني أحاديث أهل السُّرّ

1. الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص 79-80 مختصراً وقد تقدم نقله بطوله ص 39-40

2. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص 92

3. الحاكم، المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، ص 78

4. الحاكم، المدخل إلى الصحيح، ج 1 ص 161

5. أبو نعيم، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، ج 1 ص 52

والصدق الذين لم يبلغوا درجة المثبتين، فحال حُلُولِ المنيّة بينه وبين هَذِهِ الأُمْنِيّة، فمات قبل استتمام كتابه، غير أنّ كتابه مع إعوازه اشتهر وانتشر»⁽¹⁾.

وتعقب هذا القول القاضي بقوله: «ولا يُعْتَرَضُ على هذا بما تقدّم عن ابن سفيان من أنّ مسلماً خَرَجَ ثلاثة كتب، فإنّك إذا تأمّلت ما ذكر ابن سفيان لم يطابق الغرض التي أشار إليه الحاكم مما ذكره مسلم في صدر كتابه، فتأمّله تجده كذلك إن شاء الله»⁽²⁾.

الثاني: وفي بشرطه وأخرج للقسمين الأولين وأبرز من قال بهذا القاضي عياض؛ ووجهه: أن مسلماً ذكر في كتابه هذا أحاديث الطبقة الأولى وجعلها أصولاً، ثم أتبعها بأحاديث الطبقة الثانية.

وعلى هذا: ابن الصلاح، والنووي، وجمهور من بعدهم.

إلا أن القاضي -هنا- جعل الطبقات أربع لا ثلاث بخلاف من بعده، وقُلَّ من نبّه وتنبه لهذه المفارقة، فبات لهذا القول مسلكان -أيضاً- ما ذهب إليه القاضي بجعلها أربع طبقات وما ذهب إليه ابن الصلاح فمن بعده بجعلها ثلاث طبقات فقال: «فإنّك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابه الحديث -كما قال- على ثلاث طبقات من الناس، فذكر أن القسم الأوّل حديثُ الحفاظ، ثم قال: بأنّه إذا تقصّى هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحدق والإتقان، مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطى العلم، وذكر أنهم لا يلحقون بالطبقة الأولى، وسمّى اسماً من كل طبقة من الطبقتين المذكورتين، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع أو اتفق الأكثر على تهمة، وبقي من اتهمه بعضهم وصحّحه بعضهم فلم يذكره هنا، ووجدته -رحمة الله- قد ذكر في أبواب كتابه وتصنيف أحاديثه حديث الطبقتين الأولين التي ذكر في أبوابه، وجاء بأسانيد الطبقة الثانية التي سمّاها وحديثها كما جاء بالأولى على طريق الاتباع لحديث الأولى والاستشهاد بها، أو حيث لم يجد في الكتاب للأولى شيئاً، وذكر أقواماً تكلم قوم فيهم وزكاهم آخرون، وخرج حديثهم من ضعف أو اتهم بدعة...»⁽³⁾، ثم قال: «وبان من عرضه أن يجمع ذلك في الأبواب، ويأتي بأحاديث الطبقتين من غير تكرار كما ذكر في كلامه، فيبدأ بالأولى ثم يأتي بالثانية على طريق الاستشهاد والاتباع، حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة، ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث من الناس الحفاظ، ثم الذين يلونهم، والثالثة الذي طرح؛ والله أعلم بهماده!»⁽⁴⁾.

فهو يرى -رحمة الله- أن الطبقة الأولى كما عند مسلم قد أخرج لها احتجاجاً، وأما الثانية عند مسلم جعلها اثنتين أهل الصدق والستر أخرج لهم احتجاجاً واستشهاداً ثم المختلف فيه ممن تكلم فيهم بضعف أو بدعة ينتقي لهم ويستشهد أيضاً، وأما الرابعة عنده فهي الثالثة عند مسلم طرح حديثهم.

وأما ابن الصلاح فقال: «إنه يُقسّم الأخبار ثلاثة أقسام: الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون.

والثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان.

والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون.

1. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 6 ص 436

2. القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج 1 ص 87

3. القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج 1 ص 86

4. القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج 1 ص 87

فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ اتَّبَعَهُ بِذِكْرِ الْقِسْمِ الثَّانِي، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَلَا يَعْرَجُ عَلَيْهِ...فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ هَذَا أَحَادِيثَ الطَّبَقَةِ الْأُولَى وَجَعَلَهَا أَصُولًا ثُمَّ اتَّبَعَهَا بِأَحَادِيثِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى سَبِيلِ الْمُتَابَعَةِ وَالاسْتِشْهَادِ وَلَيْسَ مَرَادُ مُسْلِمَ بِذَلِكَ إِيرَادِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ مَفْرَدَةً»⁽¹⁾.

قال ابن حجر -معلقاً متعقباً القاضي عياض-: «وإنما اشتبه الأمر على القاضي عياض ومن تبعه بأن الرواية عن أهل القسم الثاني موجودة في صحيحه لكن فرض المسألة: هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الأول أم لا؟ والحق: أنه لم يخرج شيئاً مما انفرد به الواحد منهم، وإنما احتج بأهل القسم الأول سواء انفردوا أم لا. ويخرج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضاً فإنه قد يخرج ذلك.

وهذا ظاهر بيّن في كتابه ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل وفي المتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه، ألا تراه أخرج لعطاء بن السائب في المتابعات وهو من المكثرين، فما له عنده سوى مواضع يسيرة، وكذا محمد بن إسحاق وهو من بحور الحديث وليس له عنده في المتابعات إلا ستة أو سبعة، ولم يخرج لليث بن أبي سليم ولا ليزيد بن أبي زياد ولا لمجالد بن سعيد إلا مقروناً»⁽²⁾.

المسألة الرابعة: تحرير المراد بقول العلماء: (على شرط الشيخين أو أحدهما) أو (على رسم الشيخين أو أحدهما).
الناظر في كتب التخاريج لا بد أن يقف على قول العلماء في توصيف بعض الأسانيد أنها (على شرط الشيخين) أو (على شرط البخاري) أو (على شرط مسلم)، وعلى تعبير الإمام ابن مندة (على رسم⁽³⁾ مسلم)؛ فما ضابط ذلك، وما حدوده؟

الذي عليه أهل التحقيق هو اعتبار النسق الذي عليه السند، والكيفية التي أخرجها بها أحاديث الراوي -احتجاجاً أو استشهاداً مع النظر لبقية شروط الصحة-، أما الحكم على حديث بمجرد أن رجال السند رجال الشيخين فهذا توسع غير مرضي؛ قال ابن الصلاح: «مَنْ حَكَمَ لِشَخْصٍ بِمَجْرَدِ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْهُ فِي «صَحِيحِهِ» بِأَنَّهُ مِنْ شَرَطِ الصَّحِيحِ عِنْدَ مُسْلِمٍ، فَقَدْ غَفَلَ وَأَخْطَأَ بَلْ ذَلِكَ يَتَوَقَّفُ عَلَى النَّظَرِ فِي أَنَّهُ كَيْفَ رَوَى عَنْهُ، وَعَلَى أَيِّ وَجْهِ رَوَى عَنْهُ»⁽⁴⁾.

وتفصيل هذا أسفر عنه الحافظ ابن حجر فقال: «أَنْ يَكُونَ إِسْنَادُ الْحَدِيثِ الَّذِي يَخْرُجُهُ مَحْتَجّاً بِرِوَايَةِ فِي الصَّحِيحِينَ أَوْ أَحَدِهِمَا عَلَى صُورَةِ الْاجْتِمَاعِ سَامِلاً مِنَ الْعَلَلِ.

واحتزنا بقولنا: «على صورة الاجتماع» عما احتجا برواياته على صورة الانفراد كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما على الانفراد، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه، فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال: على شرط الشيخين؛ لأنهما احتجا بكل منهما، بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع، وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه كالحديث الذي يروى عن طريق شعبة -مثلاً- عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، فإن مسلماً احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه ولم يحتج

1. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص 91

2. ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج 1 ص 434-435

3. انظر: منهج الحافظ أبي عبد الله ابن مندة في الحديث وعلومه ص 598 فما بعدها.

4. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص 100

بعكرمة، واحتج البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع، وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره.

واحتزت بقولي: «أن يكون سالماً من العلل» بما إذا احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع إلا أن فيهم من وصف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره، فإننا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجوا من رواية المدلسين بالنعنة إلا ما تحققاً أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذا لم يخرجوا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققاً أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط؛ فإذا كان كذلك لم يجر الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه: بأنه على شرطهما، وإن كانا قد أخرجنا ذلك الإسناد بعينه، إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع وصح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما»⁽¹⁾.

لذلك فالشرط يتم كما قال السخاوي: «إذا خرَّج لرجال السند بالصورة المجتمعة»⁽²⁾.

ثم إن السند يوصف بشرط الشيخين أو أحدهما متجه لمن احتجا به لا من أخرج له في المتابعات والشواهد مقروناً بغيره أو في التعاليق، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما شرط البخاري ومسلم، فهذا رجال يروي عنهم يختص بهم، ولهذا رجال يروي عنهم يختص بهم، وهما مشتركان في رجال آخرين وهؤلاء الذين اتفقا عليهم، عليهم مدار الحديث المتفق عليه، وقد يروي أحدهم عن رجل في المتابعات والشواهد دون الأصل وقد يروي عنه ما عرفه من طريق غيره ولا يروي ما انفرد به وقد يترك من حديث الثقة ما علم أنه أخطأ فيه فيظن من لا خبرة له أن كل ما رواه ذلك الشخص يحتج به أصحاب الصحيح وليس الأمر كذلك؛ فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة الفن: كیحیی بن سعید القطان، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري صاحب الصحيح، والدارقطني وغيرهم، وهذه علوم يعرفها أصحابها؛ والله أعلم!»⁽³⁾.

قلت: من مجموع ما تقدّم لا سيما قول الحافظ ابن حجر: «أن يكون إسناد الحديث الذي يخرج به محتجاً برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالماً من العلل»، نخلص إلى الصفات المعتبرة للحكم بالشرطية:

1- أن يكون رجال السند من رجال الصحيحين أو أحدهما.

ومن الخلل الذي يعتري هذا الوصف: «أن يوجد راوٍ في الإسناد أو أكثر لم يخرج له الشيخان، وحينئذٍ فلا يكون الإسناد على شرطهما ولا على شرط واحد منهما، وهذا الخلل كثيراً ما يقع للحاكم في «المستدرک»، إذ يعقب على أحاديث بأنها على شرط الشيخين أو أحدهما، وفي روايتها من لم يخرج له، ويقع هذا لغير الحاكم أيضاً»⁽⁴⁾.

والاحتراز من هذا الخلل بقول الحافظ ابن حجر: «رواته في الصحيحين أو أحدهما».

2- أن يكون رجال سند الصحيحين أو أحدهما قد أخرج له في الأصول احتجاجاً.

ومن الخلل الذي يعتري هذا الوصف: «أن يوجد راوٍ في الإسناد قد أخرج له الشيخان أو أحدهما مقروناً بغيره، أو في المتابعات والشواهد لا في الأصول، بمعنى أنهما لم يعتمدا عليه، وحينئذٍ فلا يكون الإسناد الذي فيه هذا الراوي على

1. ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج 1 ص 314-316

2. السخاوي، فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث، ج 1 ص 89

3. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 18 ص 42

4. الاحم، الاتصال والانقطاع، ص 456

شرطهما ولا على شرط واحد منهما، إذا كان الحديث أصلاً في بابه، والذين أخرج لهم الشيخان أو أحدهما بهذه الصفة كثيرون جداً، بل هناك رواية جاء ذكرهم في الإسناد، فأبقاهم الشيخان دون قصد التخريج فيما يظهر كعبد الكريم بن أبي المخارق عند البخاري، وكابن لهيعة، وعلي بن زيد، وشهر بن حوشب، وبقية بن الوليد، وعبد الله بن عمر العمري عند مسلم⁽¹⁾.

والاحتراز من هذا الخلل بقول الحافظ ابن حجر: «محتجاً برواته».

3- أن يكون هؤلاء الرجال رووا عن بعضهم وفق نسقهم في الصحيحين أو أحدهما.

ومن الخلل الذي يعتري هذا الوصف: «أن يوجد في الإسناد راوٍ قد أخرج له البخاري مسلم، وشيخه في هذا الإسناد قد أخرج له أيضاً لكن لم يخرج لهما على الاجتماع، بل أخرج لكل واحد من هذين الراويين منفرداً عن الآخر، مثال ذلك: سفيان بن حسين أخرج له الشيخان، والزهري قد أخرج له أيضاً، لكنهما لم يخرج لهما لسفيان بن حسين من روايته عن الزهري شيئاً، فإذا جاء إسناد فيه رواية لسفيان بن حسين عن الزهري فلا يكون على شرط البخاري ومسلم، ولا على شرط واحد منهما، وإنما لم يخرج لسفيان عن الزهري؛ لأنه ضعيف في الزهري، وإن كان ثقة في غيره، ومثل هذا يقال في رواية هشيم بن بشير عن الزهري فإنه ضعيف فيه، ولم يخرج له من روايته عن الزهري شيئاً»⁽²⁾.

والاحتراز من هذا الخلل بقول الحافظ ابن حجر: «على صورة الاجتماع».

4- أن يكون السند الذي تحقق فيه ما تقدّم سلم من العلل القادحة كعنعنة مدلس أو رواية مختلط حال اختلاطه أو خطأ راوٍ وشذوذ روايته.

ومن الخلل الذي يعتري هذا الوصف: «وهو أدقها أن يكون الإسناد ظاهراً على شرط الشيخين، بمعنى أنه لم يتطرق الخلل إليه من جهة الأمور الخمسة السابقة، فلأول وهلة يظن أنه على شرطهما، لكن بعد التفتيش وجمع طرق الحديث يتبين أن له علة من أجلها ترك الشيخان أو أحدهما تخريج الحديث، فلا يصح حينئذ أن يدعى أنه على شرطهما، أو على شرط واحد منهما»⁽³⁾.

والاحتراز من هذا الخلل بقول الحافظ ابن حجر: «سالمًا من العلل».

1. اللام، الاتصال والانقطاع، ص 457-458.

2. اللام، الاتصال والانقطاع، ص 457.

3. اللام، الاتصال والانقطاع، ص 458.

الفصل الثاني

الرواة الذين تكلم فيهم الإمام مسلم

-تعديلاً أو تجريحاً أو تبديعاً-

وفيه مباحث:

المبحث الأول: الرواة الذين عدّ لهم الإمام مسلم.

المبحث الثاني: الرواة الذين جرّحهم الإمام مسلم.

المبحث الثالث: الرواة الذين ذكرهم الإمام مسلم ببدعة.

المبحث الأول

الرواة الذين عدّ لهم الإمام مسلم

1/1- أحمد بن الأزهر بن منيع بن سَلَيْط العَبْدِي، أبو الأزهر النيسابوري (ت 263هـ)

قال مسلم: «اكتب عنه»⁽¹⁾.

وقال الحاكم أَبُو عَبْدِ اللّهِ: «هذا رسم مسلم في الثقات»⁽²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «إنك لست بكذاب»⁽³⁾، وقال محمد الذهلي: «من أهل الصدق والأمانة، نرى أن نكتب عنه -قالها مرتين-»⁽⁴⁾، وقال أحمد بن سيار: «حسن الحديث»⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم الرازي⁽⁶⁾ وصالح جزرة⁽⁷⁾: «صدوق»، وقال النَّسَائِي: «لا بأس به»⁽⁸⁾،

وقال أبو حامد ابن الشريقي: «وأبو الأزهر هذا كتب الحديث فأكثر، ومَن أكثر لا بد أن يقع في حديثه الواحد والاثنتان والعشرة مما ينكر»⁽⁹⁾، وقال مسلمة بن القاسم: «مجهول»⁽¹⁰⁾، وقال ابن حبان -لما ذكره في «الثقات»-: «يخطئ»⁽¹¹⁾، وقال ابن عدي: «وأبو الأزهر هذا شبيه بصورة أهل الصدق عند الناس، وقد روى عنه الثقات من الناس»⁽¹²⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ما حدّث من أصل كتابه، فهو أصح، قال: ورأيت أبا بكر بن خزيمة -إذا حدّث عنه- قال: حدّثنا أبو الأزهر من أصله، قال: وحدّثني بعض أصحابنا عنه أنه كتب في كتابه: حدّثنا أبو الأزهر من أصله، وحدّثنا أبو الأزهر تلقيناً، وذاك أنه كان قد كبر فرمّا تلقّن ما يُحشَى»⁽¹³⁾، وقال الدارقطني: «لا بأس به، وقد أخرج في الصحيحين عمّن هو دونه وشراً منه»⁽¹⁴⁾، وقال ابن شاهين: «ثقة نبيل»⁽¹⁵⁾، وقال الحاكم: «بإجماعهم ثقة»⁽¹⁶⁾، وقال أبو بكر البرقاني: «لا بأس به»⁽¹⁷⁾، وقال ابن القطان الفاسي: «روى عنه أبو حاتم، وابنه أبو محمد... وقد روت عنه جماعة سواهما... والأمر فيه ليس كما زعم مسلمة بن قاسم في كتابه حين قال: «إنه مجهول»»⁽¹⁸⁾.

1. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 5 ص 70، ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 71 ص 30، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 365، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 12.
2. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 1 ص 258.
3. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 5 ص 69.
4. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 5 ص 70.
5. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 71 ص 31.
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 41.
7. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 71 ص 31، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 1 ص 158.
8. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 5 ص 70.
9. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 71 ص 29، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 1 ص 261.
10. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 1 ص 17.
11. ابن حبان، الثقات، ج 8 ص 43.
12. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 318.
13. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 1 ص 257.
14. السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني، ص 88.
15. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 71 ص 31.
16. الحاكم، المستدرک على الصحيحين، ج 3 ص 138.
17. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 1 ص 17.
18. ابن القطان، بيان الوهم والإيهام الوقعين في كتاب الأحكام، ج 5 ص 85.

وقال الذهبي: «وَهُوَ ثِقَّةٌ بِلَا تَرَدُّدٍ، غَايَةٌ مَا نَقَمُوا عَلَيْهِ ذَاكَ»⁽¹⁾.

وقال ابن حجر: «صدوق، كان يحفظ، ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه»⁽²⁾.

* **التعليق:** أما قول مسلمة: «مجهول»؛ فهو متعقب بقول مغلطاي: «في كلامه نظر إن أراد هذا المذكور، وأظنه لم يرد سواه»⁽³⁾، وردَّ جهالته ابن القطان أعلاه، وقد روى عنه جماعات ومنهم أئمة كبار كأبي حاتم، وابنه كما صرح بتوثيقه غير واحد وفي ذلك كله مدفع لجهالة عينه وحاله؛ فكيف مثله يكون مجهولاً؟!

وأما قول ابن خزيمة: «حَدَّثَنَا أَبُو الْأَزْهَرِ مِنْ أَصْلِهِ» قد يوهم لين أبي الأزهر، وهو مدفوع بقول الحاكم: «ولعل متوهماً يتوهم أن أبا الأزهر فيه لين؛ لقول ابن خزيمة في مصنفاته: «حدثنا أبو الأزهر، وكتبته من كتابه»، وليس كما يتوهم، فإن أبا الأزهر كف بصره في آخر عمره، وكان لا يحفظ حديثه، فرما قرئ عليه في الوقت بعد الوقت، فقيّد أبو بكر بسماعاته منه بهذه الكلمة»⁽⁴⁾.

وأما من نزل به عن رتبة الثقة نظر إلى خطئه المحدود في بعض الأحاديث، فقال: «صدوق»، أو «يخطئ»؛ فهذا ليس بمؤثر لأن أبا الأزهر كان مكثراً، قال ابن الشرقي: «وأبو الأزهر هذا كتب الحديث فأكثر، ومن أكثر لا بد أن يقع في حديثه الواحد والاثنان والعشرة مما ينكر».

وكما قال الذهبي: «ليس من حد الثقة أنه لا يغلط ولا يخطئ، فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم الذي يُقَرَّ على خطأ»⁽⁵⁾.

مع استحضارنا أنه من شيوخ أبي حاتم وقد كتب عنه وقال -مع تشدده-: «صدوق».

* **الخلاصة:** ثقة إلا ما ثبت تلقنه فيه لا سيما لما كبر وكف بصره؛ والله أعلم!

2/2 - أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد، أبو علي السلمي النيسابوري (ت258هـ)

قال مسلم- لما سُئِلَ عن الكتابة عنه-: «نعم»⁽⁶⁾.

وقال مسدد بن قطن: «أمر مسلم بالكتابة عنه»⁽⁷⁾.

وقال الحاكم: «هذا رسم مسلم في الثقات الأثبات الأدب في الكتابة عنهم»⁽⁸⁾.

1. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12 ص364.
2. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5.
3. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج1 ص17.
4. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12 ص366.
5. الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص78.
6. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج1 ص36.
7. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج1 ص25.
8. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج1 ص36.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال النَّسَائِي: «لا بأس به، نيسابوري صدوق (قليل الحديث)»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «ثقة»⁽²⁾، وقال أيضاً: «مرجئ»⁽⁴⁾،

وقال ابن أبي حاتم: «كتب إلى أبي وأبي زرعة بجزء من حديثه»⁽⁵⁾، قال مسلمة بن القاسم: «ثقة»⁽⁶⁾.

وقال الذهبي: «ثقة مشهور كبير القدر»⁽⁷⁾.

وقال ابن حجر: «صدوق»⁽⁸⁾.

* التعليق: قول ابن حجر: «صدوق» لعله تابع لفظ النسائي؛ إلا أن مدلولهما مختلف لا سيما وأن النسائي قال -

في رواية-: «ثقة».

وقد احتج به البخاري، وروى عنه أبو داود وهو لا يروي إلا عن ثقة.

* الخلاصة: ثقة كما وثقه النسائي والذهبي؛ والله أعلم!

3/3- أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم،

أبو عبيد الله الوهبي القرشي المصري ملقب: ببِحشَل (ت264هـ)⁽⁹⁾

قال مسلم -لما قال له إبراهيم بن أبي طالب: «قد أكثرت في «الصحيح» عن أحمد بن عبد الرحمن الوهبي،

وحاله قد ظهر» فقال مسلم: «إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر»⁽¹⁰⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال عبد الملك بن شعيب: «ثقة»⁽¹¹⁾، وقال أحمد بن صالح: «ليس بثقة»⁽¹²⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «أدركناه، ولم

نكتب عنه»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «أن رجوعه [عن بعض الأحاديث] مما يحسن حاله، ولا يبلغ به المنزلة التي كان قبل

ذلك»⁽¹⁴⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «أدركته، وكتبته عنه»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «كتبنا عنه وأمره مستقيم ثم خلط بعد ثم

جاءني خبره أنه رجوع عن التخليط»، وقال-بعد ذلك-: «كان صدوقاً»⁽¹⁶⁾، وقال محمد بن عبد الله بن الحكم: «ثقة

- 1 . ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 25
2. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 1 ص 296.
3. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 1 ص 37
4. النسائي، السنن الكبرى، ج 3 ص 330 رقم 3165
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 48
6. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 1 ص 37
7. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 6 ص 24
8. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 27.
9. وهو غير أسلم بن سهل صاحب تاريخ واسط.
10. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 568
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 60.
12. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 1 ص 75
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 60
14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 60
15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 60
16. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 60

ما رأينا إلا خيراً»⁽¹⁾، وقال محمد بن إبراهيم البوشنجي⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾: «كذاب»، وقال ابن خزيمة: «قيل له: لِمَ رويتَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبٍ، وَتَرَكْتَ سُفْيَانَ بْنَ وَكَيْعٍ؟ قال: لَأَنَّ أَحْمَدَ لَمَّا أَنْكَرُوا عَلَيْهِ تَلَّكَ الْأَحَادِيثَ، وَعَرَضُوهَا عَلَيْهِ، رَجَعَ عَنْهَا عَنْ آخِرِهَا إِلَّا حَدِيثَ مَالِكٍ عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ: «إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ»⁽⁴⁾»⁽⁵⁾، وقال العقيلي: «ليس بشيء»⁽⁶⁾، وقال ابن يونس: «لا تقوم بحديثه حجة»⁽⁷⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ يَحْدُثُ بِالْأَشْيَاءِ الْمُسْتَقِيمَةِ قَدِيمًا حَيْثُ كَتَبَ عَنْهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَذُووهُ ثُمَّ جَعَلَ يَأْتِي عَنْ عَمِّهِ لَا أَسْلُ لَهْ كَأَنَّ الْأَرْضَ أَخْرَجَتْ لَهُ أَفْلاذَ كِبْدِهَا»⁽⁸⁾، وقال ابن عدي: «رأيت شيوخَ أهل مصر الذين لحقْتَهُمْ مَجْمَعِينَ عَلَى ضَعْفِهِ، وَمَنْ كَتَبَ عَنْهُ مِنَ الْغُرَبَاءِ غَيْرَ أَهْلِ بَلَدِهِ لَا يَمْتَنِعُونَ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنْهُ، وَحَدَّثُوا عَنْهُمْ: أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي، وَأَبُو حَاتِمٍ فَمِنْ دُونِهِمَا، وَسَأَلْتُ عَبْدِانَ عَنْهُ، فَقَالَ: كَانَ مُسْتَقِيمَ الْأَمْرِ فِي أَيَّامِنَا، وَكَانَ أَبُو الطَّاهِرِ بْنِ السَّرْحِ يُحَسِّنُ فِيهِ الْقَوْلَ»⁽⁹⁾، وقال الحاكم: «حَدَّثَ عَنْهُ: مُسْلِمٌ مُخْتَبِراً بِهِ»⁽¹⁰⁾.

وقال ابن القطان الفاسي: «وثقه أهل زمانه»⁽¹¹⁾.

وقال الذهبي: «مختلف فيه»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «وَعَلَى ضَعْفِهِ قَدْ احْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «قَدْ رَوَى الْوُفَاءَ مِنْ الْحَدِيثِ عَلَى الصَّحَّةِ، فَخَمْسَةُ أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً فِي جَنْبِ ذَلِكَ لَيْسَتْ مُوجِبَةً لِتَرْكِهِ، نَعَمْ، وَلَا هُوَ فِي الْقُوَّةِ كَيْوُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى وَبَنْدَارٍ»⁽¹⁴⁾.

وقال ابن حجر: «صدوق تغير بأخرة»⁽¹⁵⁾.

* التعليق: تعارضت أقوال النقاد فيه حتى تباعدت جداً فَمِنْ قَائِلٍ: ثقة. وآخر: كذاب. وبينهما: متوسط حتى

قال الذهبي من شدة الاختلاف: «مختلف فيه».

وهذا الاختلاف يُجَرِّحُ وفق اختلاف حال الراوي، فإنه لم يكن على حال واحدة، فقد ضبط وحفظ في أول أمره ثم تغير حاله واختلط فكثرت المناكير في روايته حداً ظن معه الكذب، ثم رجع عن بعض الأحاديث التي نُسب بسببها إلى الضعف والوهاء؛ قال الحافظ ابن حجر: «وقد صح رجوع أحمد من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه؛ ولأجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين، وابن القطان من المتأخرين»⁽¹⁶⁾.

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 60
2. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 56
3. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 158
4. رواه: البخاري رقم 672، كتاب (10): الأذان، باب (42): إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، ومسلم رقم 557، كتاب (5): كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب (16): كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال.
5. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 319
6. الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج 1 ص 319
7. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 55
8. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 164
9. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 302
10. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 318
11. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 1 ص 77
12. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 45
13. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 4 ص 234
14. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 323
15. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 67
16. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 56

وقول أبي حاتم دال على سببه لحاله، قال: «كتبنا عنه وأمره مستقيم ثم خلط بعد ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط».

فيكون جرحه وقت تغيّره، وهذا أبو زرعة لما بلغه رجوعه قال: «إن رجوعه مما يحسن حاله، ولا يبلغ به المنزلة التي كان قبل ذلك».

وأما رواية مسلم له واحتجاجه به؛ فلا عيب عليه في ذلك، فقد كان قبل تغير (أحمد بن عبد الرحمن)، مع تمييزه لحديثه؛ قال مسلم: «إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر».

وقال الحاكم: «إنا لا نشك في اختلاطه بعد الخمسين وهو بعد خروج مسلم من مصر، والدليل عليه أحاديث جمعت عليه بمصر لا يكاد يقبلها العقل وأهل الصنعة، من تأملها منهم علم أنها مخلوقة أدخلت عليه فقبلها»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «مسلم أخذ عنه قبل تغيره واختلاطه»⁽²⁾، وقال الذهبي: «روى له مسلم، وكان قد كتب عنه قبل أن يحدث بتلك المناكير، وما هي بكثيرة»⁽³⁾، وقال العلّائي: «روى عنه مسلم في صحيحه، وأخذ عنه أبو زرعة وأبو حاتم قديماً، ثم كثرت المناكير في حديثه بعد ذلك»⁽⁴⁾.

* الخلاصة: صدوق حسن الحديث قبل التغير، ضعيف ما بعده، فيناسبه في تلخيص حاله قول الحافظ: «صدوق، تغيّر بآخره»؛ والله أعلم!

4/4- أحمد بن يوسف بن خالد الأزدي السلمي، أبو الحسن حمدان النيسابوري (ت264هـ)

قال مسلم: «ثقة»⁽⁵⁾.

قال مكي بن عبدان: «وأمرني بالكتابة عنه»⁽⁶⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال النسائي: «نيسابوري صالح»⁽⁷⁾، وقال أيضاً⁽⁸⁾، ومسلمة بن القاسم⁽⁹⁾: «لا بأس به»، وقال ابن حبان: «كان راوياً لعبد الرزاق ثبتاً فيه»⁽¹⁰⁾، وقال الدارقطني: «ثقة نبيل»⁽¹¹⁾، وقال الحاكم: «أحد أئمة الحديث كثير الرحلة واسع الفهم مقبول عند الأئمة في أقطار الأرض»⁽¹²⁾، وقال الخليلي: «ثقة مأمون»⁽¹³⁾، وقال ابن عساکر: «أحد الثقات الأثبات»⁽¹⁴⁾، وقال الذهبي: «متفق على عدالته وجلالته»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حجر: «حافظ ثقة»⁽¹⁶⁾.

1. الحاكم، المدخل إلى الصحيح، ج 4 ص 131
2. الحاكم، المدخل إلى الصحيح، ج 4 ص 133
3. الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ص 36.
4. العلّائي، كتاب المختلطين، ص 7
5. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 6 ص 108، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 1 ص 524، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 92
6. المصادر السابقة.
7. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 1 ص 155، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 92
8. النسائي، تسمية مشايخ النسائي الذين سمع منهم، ص 58
9. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 1 ص 155
10. ابن حبان، الثقات، ج 8 ص 47
11. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 6 ص 109
12. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 385
13. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 92
14. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 6 ص 106
15. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج 2 ص 565
16. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 130

* **التعليق:** حال مسلمة بن القاسم في الجرح والتعديل لا يقوى على مخالفة جمهور النقاد بقوله: «لا بأس به»، وقد اتفقوا على أنه «ثقة»؛ إلا أن يكون قد تابع النسائي في حكمه، والنسائي معروف بشدة تحريه في الرجال.

وقد روى عنه مسلم وأبو داود وهو لا يروي إلا عن ثقة.

* **الخلاصة:** ثقة كما قال مسلم، ولخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

5/5- إسحاق بن منصور بن بهرام التميمي، أبو يعقوب الكوسج المروزي (ت251هـ)

قال مسلم: «ثقة مأمون، (أحد الأئمة من أصحاب الحديث)»⁽¹⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أبو حاتم الرازي: «صدوق»⁽²⁾، وقال عثمان بن أبي شيبة: «ثقة صدوق وكان غيرة أثبت منه»⁽³⁾، وقال النسائي أيضاً: «ثقة ثبت»⁽⁴⁾، وقال النسائي⁽⁵⁾، وقال مسلمة بن القاسم⁽⁶⁾: «ثقة»، وذكره ابن حبان⁽⁷⁾ وابن شاهين⁽⁸⁾ في «الثقات»، وقال الحاكم: «هو أحد الأئمة من أصحاب الحديث، من الزهاد والمتمسكين بالسنة، اعتمدها في الصحاحين أي اعتياد»⁽⁹⁾، وقال الخليلي: «عالم بهذا الشأن»⁽¹⁰⁾، وقال الخطيب البغدادي: «كان إسحاق بن منصور عالماً فقيهاً»⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: «الإمام، الفقيه، الحافظ، الحجة»⁽¹²⁾، وقال ابن حجر: «ثقة ثبت»⁽¹³⁾.

* **التعليق:** اتفق النقاد على توثيقه غاية إلا قول أبي حاتم: «صدوق» فيحمل على تشدده أو على إرادته التوثيق كما هو شأنه أحياناً.

وأما قول مسلم عنه: «مأمون» توكيد لقوله: «ثقة»، ومن وقف على قصته في التثبت من فتاوى الإمام أحمد يعلم استحقاؤه لما وصفه به الإمام مسلم من أمانة، قال الحاكم: «سمعت مشايخنا يذكرون، أن إسحاق بن منصور بلغه أن أحمد بن حنبل رجع عن بعض تلك المسائل التي علقها عنه، فحملها في جراب على ظهره، وخرج راجلاً إلى بغداد، وعرض خطوط أحمد عليه في كل مسألة»⁽¹⁴⁾.

1. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج7 ص387، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج8 ص283، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج2 ص476 وما بين قوسين زيادة عند دون البقية.
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج2 ص234
3. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص35
4. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج8 ص283، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج2 ص476
5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج7 ص387
6. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج2 ص112
7. ابن حبان، الثقات، ج8 ص118
8. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص35
9. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12 ص259
10. الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج3 ص912
11. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج7 ص386
- ملاحظة: وقع بالمطبوع باسم إسحاق بن محمد الكوسج ولعله تصحيف لم أتبين وجهه!!! وقد نقل قوله هذا في ترجمة كوسج مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج2 ص112
12. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12 ص258
13. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 384
14. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12 ص259

* الخلاصة: ثقة كما قال مسلم، ولخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

6/6- إسماعيل بن أبي خالد - اسمه: هرمز - الأحمسي، أبو عبد الله البجلي الكوفي (ت146هـ)

قال مسلم: «لا شك عند أهل العلم بالحديث في ذلك، للذي استفاض عندهم من صحة حفظ منصور، والأعمش، وإسماعيل، وإتقانهم لحديثهم»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال سفيان الثوري: «الحفّاط عندنا أربعة عبد الملك بن أبي سليمان، وإسماعيل بن أبي خالد، وعاصم الأحول، ويحيى بن سعيد الأنصاري»⁽²⁾، وقال عبد الرحمن بن مهدي، وابن معين: «ثقة»⁽³⁾، وقال ابن عمار الموصلي: «حجة، إذا لم يكن إسماعيل حجة، فمن يكون حجة؟!»⁽⁴⁾، وقال العجلي: «كان إسماعيل طحاناً ثبتاً في الحديث، رجلاً صالحاً، ثقةً، وكان ربما أرسل الشيء عن الشعبي فإذا وقف أخبر، وكان صاحب سنة»⁽⁵⁾، وقال يعقوب بن شيبة: «كان ثقة ثبتاً»⁽⁶⁾، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «كان أمياً حافظاً ثقةً»⁽⁷⁾، وقال النسائي: «ثقة»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «كان إسماعيل بن أبي خالد يلحن»⁽⁹⁾، وقال ابن حبان: «كان شيخاً صالحاً»⁽¹⁰⁾، وقال الدارقطني: «ثقة»⁽¹¹⁾، وقال ابن خلفون: «هو أحد الثقات الأثبات، وهو إمام من أئمة المسلمين في الحديث»⁽¹²⁾.

وقال الذهبي: «أجمعوا على إتقانه، والاحتجاج به، ولم ينبز بتشيح، ولا بدعة - والله الحمد»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «كان ثقة حجة»⁽¹⁴⁾، وقال ابن حجر: «ثقة ثبت»⁽¹⁵⁾.

* التعليق: عيب عليه اللحن؛ واللحن بمجرد لا يدفع حفظ الرجل وعدالته، قال النسائي: «لا يعاب اللحن على

المحدثين»⁽¹⁶⁾.

قلت: ومثل إسماعيل لا يضره لحنه، وقد وصفه الشعبي بقوله: «شرب العلم شرباً»⁽¹⁷⁾.

1. مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص62
2. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج8 ص464
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج2 ص175
4. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج3 ص75
5. العجلي، معرفة الثقات، ج1 ص225
6. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج3 ص75
7. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج2 ص164، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج1 ص292
8. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج3 ص75
9. السخاوي، فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث، ج3 ص148
10. ابن حبان، الثقات، ج4 ص19
11. الدارقطني، الإلزامات والتتبع، ص463
12. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج2 ص163
13. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج6 ص177
14. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج3 ص816
15. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 438
16. السخاوي، فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث، ج3 ص148
17. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج8 ص463

وأما تدليسه فقد وصفه به: النسائي⁽¹⁾، وابن حجر؛ وهو محتمل إذ ذكره العلائي في الطبقة الثانية من المدلسين فقال: «وثانيها [من طبقات التدليس]: مَنْ احتمل تدليسه، وخرّجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع؛ وذلك إما لإمامته، أو لقلّة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة»⁽²⁾، ومثله صنيع الحافظ ابن حجر⁽³⁾.

ومما يُضعفُ غائلة التدليس؛ كونه لا يروي إلا عن ثقة كما قال العجلي.

* الخلاصة: ثقة ثبت كما أفاده مسلم، ولخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

7/7- الأسود بن عامر -لقبه: شاذان-، أبو عبد الرحمن الشامي ثم البغدادي (ت208هـ)

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽⁴⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن سعد: «كان صالح الحديث»⁽⁵⁾، وقال يحيى بن معين: «لا بأس به»⁽⁶⁾، وقال علي بن المديني: «ثقة»⁽⁷⁾، وقال أحمد: «ثقة». قال ابنه عبد الله: ثقة؟ قال: «وزاد»⁽⁸⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق صالح»⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽¹⁰⁾.

وقال الذهبي: «الإمام الحافظ الصدوق»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً⁽¹²⁾، وابن حجر⁽¹³⁾: «ثقة».

* التعليق: قول ابن سعد: «كان صالح الحديث» فالجمهور على زيادة توثيقه عن كونه صالح الحديث، وأما قول ابن معين: «لا بأس به»، وقول أبي حاتم: «صدوق» عُهد عليهما أنهما يريدان به التوثيق أحياناً فلا تعارض.

* الخلاصة: ثقة كما قال مسلم، ولخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

8/8- أشعث بن عبد الملك الحُمُراني، أبو هانئ البصري (ت146هـ)

قال مسلم: «...عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم»⁽¹⁴⁾.

وقد نقل ابن خزيمة عن مسلم أنه سمع بنداراً يقول: «أشعث بن عبد الملك ثقة»⁽¹⁵⁾.

- 1 . النسائي، ذكر المدلسين، ص122
- 2 . العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص113
- 3 . ابن حجر، طبقات المدلسين، ص
- 4 . مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص138
- 5 . ابن سعد، الطبقات الكبير، ج9 ص338
- 6 . ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج2 ص294
- 7 . ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج2 ص294
- 8 . الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج7 ص498، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج3 ص227
- 9 . ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج2 ص294
- 10 . ابن حبان، الثقات، ج8 ص130.
- 11 . الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10 ص112
- 12 . الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج5 ص33
- 13 . ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 503
- 14 . مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص62
- 15 . مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج2 ص240

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن سعيد القطان: «ثقة مأمون»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «كان ثباتاً»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ما سمعتُ أحداً يتكلم في أشعث حتى كان الآن، يتكلمون في حفظه! وفيما جاء به عن الحسن»⁽³⁾، وقال يحيى بن معين: «ثقة»⁽⁴⁾، وقال أحمد: «ليس به بأس»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «أرجو أن يكون ثقة»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «صالح»⁽⁷⁾، وقال بندار: «ثقة»⁽⁸⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «صالح»⁽⁹⁾، وقال أبو داود: «ثبت»⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «لا بأس به»⁽¹¹⁾، وقال البزار⁽¹²⁾، وعثمان بن أبي شيبة⁽¹³⁾، والنسائي⁽¹⁴⁾: «ثقة»، وقال ابن حبان: «كان فقيهاً متقناً»⁽¹⁵⁾، وقال ابن عدي: «أحاديثه عامتها مستقيمة، وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به، وهو في جملة أهل الصدق»⁽¹⁶⁾، وقال الدارقطني: «ثقة»⁽¹⁷⁾.

وقال الذهبي: «الإمام الفقيه الثقة»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً: «ما علمت أحداً لينه»⁽¹⁹⁾، وقال أيضاً: «إنما أوردته لذكر ابن عدي له في كامله، ثم إنه ما ذكر في حقه شيئاً يدل على تليينه بوجه، وما ذكره أحد في كتب الضعفاء أبداً»⁽²⁰⁾، وقال ابن حجر: «ثقة فقيه»⁽²¹⁾.

* التعليق: لا ينهض التليين المبهم الذي ذكر في قول يحيى القطان: «ما سمعتُ أحداً يتكلم في أشعث حتى كان الآن، يتكلمون في حفظه! وفيما جاء به عن الحسن»؛ والظاهر أنه قاله استهجاناً؛ فالأشعث من كبار أصحاب الحسن وأثبتهم فيه، كما قال ابن القطان نفسه: «ما رأيت أحداً يحدث عن الحسن أثبت من أشعث الحمراي»⁽²²⁾، وقد ذكره بتوثيق رفيع فقال: «ثقة مأمون، وكان ثباتاً»، بل قال الذهبي: «ما علمتُ أحداً لينه».

* الخلاصة: ثقة كما لخص حاله الحافظ ابن حجر؛ والله أعلم!

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 275
2. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 37
3. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 2 ص 241
4. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 2 ص 53
5. أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية الصواف، ج 1 ص 494
6. أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية الصواف، ج 2 ص 516
7. أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية الصواف، ج 1 ص 416
8. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 2 ص 240
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 275
10. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 2 ص 118
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 275
12. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 359
13. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 36
14. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 3 ص 285
15. ابن حبان، الثقات، ج 6 ص 62
16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 39
17. البرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني، ص 56
18. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 6 ص 278
19. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 6 ص 278
20. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 256
21. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 531
22. ابن حبان، الثقات، ج 6، ص 62

9/9- جَعْفَرُ بْنُ بَرْقَانَ الْجَزْرِي، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكَلَابِي (ت154هـ)

قال مسلم: «وَلَوْ ذَهَبَتْ تَزَنُ جَعْفَرًا فِي غَيْرِ مَيْمُونٍ وَابْنِ الْأَصَمِ، وَتَعْتَبَرُ حَدِيثَهُ عَنْ غَيْرِهِمَا كَالزَّهْرِيِّ وَعَمَرُو بْنُ دِينَارٍ وَسَائِرِ الرِّجَالِ؛ لَوَجَدْتَهُ ضَعِيفًا رَدِيءَ الضَّبْطِ وَالرَّوَايَةِ عَنْهُمْ»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال سفيان بن عيينة: «كان ثقة، بقية من بقايا المسلمين»⁽²⁾، وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: «ثقة»⁽³⁾، وقال ابن سعد: «وكان ثقةً صدوقًا، له روايةٌ وفقهٌ وقتوى في دهره، وكان كثير الخطأ في حديثه»⁽⁴⁾، وقال يحيى بن معين: «ثقة فيما روى عن غير الزهري، وأما ما روى عن الزهري فهو ضعيف، وكان أميًا لا يكتب، وليس هو مستقيم الحديث عن الزهري، وهو في غير الزهري أصح حديثًا»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «ليس هو في الزهري بشيء»⁽⁶⁾، وقال ابن عمير: «جعفر بن برقان ثقة، أحاديثه عن الزهري مضطربة»⁽⁷⁾، وقال أحمد: «إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس»، ثم قال: «في حديث الزهري يخطيء»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «يؤخذ من حديثه ما كان عن غير الزهري، فأما عنه فلا»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «ثقة ضابط لحديث ميمون وحديث يزيد بن الأصم، وهو في حديث الزهري يضطرب، ويختلف فيه»⁽¹⁰⁾، وقال البخاري: «ثقة، ورؤمًا يخطئ في الشيء»⁽¹¹⁾، وذلك عقب حديث رواه جعفر عن الزهري. وقال العجلي: «ثقة»⁽¹²⁾، وقال أبو داود: «يخطئ على الزهري»⁽¹³⁾،

وقال أيضاً: «محل الصدق يكتب حديثه»⁽¹⁴⁾، وقال النسائي: «ليس بالقوي في الزهري خاصة، وفي غيره لا بأس به»⁽¹⁵⁾، وقال ابن خزيمة: «لا يحتج بواحد منهما إذا انفردا بشيء»⁽¹⁶⁾، وقال العقيلي: «ضعيف في روايته عن الزهري»⁽¹⁷⁾، وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽¹⁸⁾، وقال ابن عدي: «جعفر بن برقان هذا مشهور معروف من الثقات، وقد روى عنه الناس الثوري فمن دون، وله نسخ يرونها عن ميمون بن مهران والزهري وغيرهما، وهو ضعيف في الزهري خاصة وكان أميًا، ويقيم روايته عن غير الزهري، وثبتوه في ميمون بن مهران وغيره، وأحاديثه مستقيمة حسنة، وإنما قيل ضعيف في الزهري، لأن غيره عن الزهري أثبت منه بأصحاب الزهري المعروفين مالك، وابن عيينة ويونس وشعيب وعقيل ومعمر، فأما أرادوا أن هؤلاء أخص بالزهري وهم أثبت من جعفر برقان؛ لأن جعفر ضعيف في الزهري لا

1. مسلم، التمييز، ص218

2. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج72 ص111

3. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج72 ص111

4. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج9 ص487-488

5. الجنيد، سؤالات أبي اسحاق الجنيد للإمام يحيى بن معين، ص385

6. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج2 ص288

7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج1 ص321، ج2 ص475

8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج2 ص474

9. البرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني، ص63

10. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج5 ص13

11. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص127

12. العجلي، معرفة الثقات، ج1 ص68

13. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج2 ص267

14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج2 ص475

15. النسائي، السنن الكبرى، ج6 ص26

16. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج5 ص15

17. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج1 ص184

18. ابن حبان، الثقات، ج6 ص136

غير»⁽¹⁾، وقال الساجي: «عنده مناكير»⁽²⁾، وقال الدارقطني: «فأما حديثه عن ميمون بن مهران ويزيد بن الأصم فتأبث صحيح»⁽³⁾، وقال أيضاً: «كان أمياً في حفظه بعض الوهم، وخاصة في أحاديثه عن الزهري»⁽⁴⁾، وقال ابن خلفون: «كان رجلاً صالحاً، وأحاديثه عن الزهري مضطربة، وكان من أضبط الناس لحديث يزيد الأصم وميمون بن مهران، وأوثقهم فيها»⁽⁵⁾.

وقال الذهبي: «هو إن كان قد لُين يسيراً في الزهري، فما ذاك إلا لأنه لم يلازمه ولا هو بالملكث عنه، وأما الرجل في نفسه فصادق حافظ للحديث، كبير الشأن، واجب قبول خبره رحمه الله»⁽⁶⁾، وقال ابن رجب: «ثقة مشهور، لكن حديثه عن الزهري خاصة مضطرب»⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: «صدوق يهيم في حديث الزهري»⁽⁸⁾.

* **التعليق:** بالنظر في أقوال النقاد؛ نجد أن جعفر بن برقان يختلف عليه الحكم باختلاف شيخه: فحديثه بالعموم مستقيم لا سيما عن ميمون بن مهران، ويزيد بن الأصم فهو ثابت صحيح، بينما حديثه عن الزهري خاصة؛ ضعيف مضطرب.

وأما قول ابن خزيمة: لا يحتج به، فهو قيده بالانفراد فضلاً عن كون ابن خزيمة لا يحتج بالراوي لأقل كلام فيه، وأما قول الساجي: عنده مناكير، فهو مجمل ويمكن حمله على ضعفه في الزهري، وقد أخرج له مسلم في صحيحه عن يزيد بن الأصم دون غيره، وروى عنه ابن المبارك وهو لا يروي إلا عن ثقة.

* **الخلاصة:** ثقة في ميمون وابن الأصم، كما أفاده ابن معين وأحمد والدارقطني وابن خلفون، وضعيف مضطرب في الزهري كما أفاده مسلم وجمع من النقاد.

وبالإجمال فهو: «ثقة؛ وربما يخطئ في الشيء» كما قال البخاري؛ والله أعلم!

10/10- حجاج بن محمد الأعور، أبو محمد المصيصي (ت206هـ)

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽⁹⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن سعد: «كَانَ ثَقَّةً صَدُوقًا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-، وَكَانَ قَدْ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ حِينَ رَجَعَ إِلَى بَغْدَادَ»⁽¹⁰⁾، وقال يحيى بن معين: «كَانَ أَثْبَتَهُمْ فِي ابْنِ جَرِيحٍ»⁽¹¹⁾، وقال علي بن المديني: «ثقة»⁽¹²⁾، وقال أحمد: «كان صحيح الأخذ»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «ما كان أضبط حجاج- يعني ابن مُحَمَّد- وَأَصَحَّ حَدِيثُهُ، وَأَشَدَّ تَعَاهُدَهُ لِلْحُرُوفِ» وكان صاحب

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 373-374
2. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 86، مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 3 ص 202
3. البرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني، ص 63
4. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 3 ص 21
5. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 3 ص 202
6. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج 1 ص 172
7. ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج 2 ص 790
8. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 932
9. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 138، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 206، مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 3 ص 401، المعلمي، التنكيل، ص 438
10. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 335
11. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 9 ص 143
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 166
13. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 9 ص 142

عربية⁽¹⁾، وقال العجلي⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾، وابن قانع⁽⁴⁾، ومسلمة بن القاسم⁽⁵⁾: «ثقة»، وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق»⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽⁷⁾، وقال الذهبي: «أحد الثقات»⁽⁸⁾، وقال ابن حجر: «أحد الأثبات، أجمعوا على توثيقه»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته»⁽¹⁰⁾.

* **التعليق:** اتفق النقاد على توثيقه، وقول أبي حاتم: «صدوق». إما يُحمل على ذلك وإما على تشدده في النقد، وأما التغير والاختلاط فما ضر حجاجاً ذلك، فقد نهى ابنُ معينَ ابنَ حجاج أن يُدخل عليه بعد اختلاطه أحداً. قال الحافظ: «وذكره أبو العَرَبِ الصَّفَلِيُّ فِي الصُّعْفَاءِ⁽¹¹⁾ بِسَبَبِ أَنَّهُ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ، وَاخْتَلَطَ لَكِنْ مَا ضَرَّهُ الْإِخْتِلَاطُ، فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيَّ حَكَى أَنَّ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ مَنَعَ ابْنَهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ بَعْدَ إِخْتِلَاطِهِ أَحَدًا، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ»⁽¹²⁾.

* **الخلاصة:** ثقة كما قال مسلم، ولخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

11/11-الحسن بن موسى الأشيب، أبو علي البغدادي -قاضي حمص والموصل- (ت209هـ)

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽¹³⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن سعد: «كان ثقة صدوقاً في الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال يحيى بن معين: «ثقة»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «لم يكن به بأس»⁽¹⁶⁾، وقال علي بن المديني: «ثقة»⁽¹⁷⁾، وقال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمَدِينِيِّ: «سمعت أبي يقول: حسن بن موسى الأشيب كان ببغداد، كأنه! وضعفه!!»⁽¹⁸⁾، وقال أحمد: «من متبتي بغداد»⁽¹⁹⁾، وقال أبو حاتم الرازي⁽²⁰⁾، وابن خراش⁽²¹⁾: «صدوق»، وقال صالح جزرة: «صدوق أراه قال: ثقة»⁽²²⁾، وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽²³⁾، وقال الخطيب البغدادي: «كان الأشيب ضابطاً لحديث شعبة وغيره»⁽²⁴⁾.

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 166
2. العجلي، معرفة الثقات، ج 1 ص 286
3. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 9 ص 144، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 5 ص 455
4. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 3 ص 401
5. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 3 ص 401
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 166
7. ابن حبان، الثقات، ج 8 ص 201
8. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 426
9. ابن حجر، فتح الباري- شرح صحيح البخاري- هدى الساري، ص 1038
10. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 1135
11. قال مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 3 ص 401: «لم يرمه بسوى الاختلاط».
12. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري- هدى الساري، ص 1038
13. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 138
14. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 339
15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 38
16. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 8 ص 458
17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 38.
18. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 8 ص 458
19. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 38
20. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 38
21. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 8 ص 459
22. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 8 ص 459
23. ابن حبان، الثقات، ج 8 ص 170
24. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 8 ص 459

وقال الذهبي⁽¹⁾، وابن حجر⁽²⁾: «ثقة»، وقال ابن حجر أيضاً: «أحد الأثبات اتفقوا على توثيقه والاحتجاج به»⁽³⁾.
 * **التعليق:** اتفق النقاد على توثيقه إلا قول أبي حاتم كما أشرتُ -مراراً- لتشدده أو استعماله في التوثيق أحياناً،
 وأما ما نقله عبد الله بن علي المديني عن والده من تضعيفه للحسن بن موسى؛ فجرّح مبهم يرده توثيق ابن
 المديني نفسه، وقد ردّ تضعيفه الخطيب البغدادي فقال: «لا أعلم علة تضعيفه إياه، وقد وثقه يحيى بن معين
 وغيره»⁽⁴⁾.

ورجّح الذهبي رواية التوثيق فقال: «الأول أثبت، وقد وثقه ابن معين»⁽⁵⁾.
 وقال الحافظ ابن حجر -معلقاً على رواية التضعيف-: «هذا ظن، لا تقوم به حجة، وقد كان أبو حاتم الرازي
 يقول: سمعت علي بن المديني يقول: الحسن بن موسى الأشيب ثقة، فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أولى من
 أن يعمل به من ذلك الظن»⁽⁶⁾.
 وروى له الشيخان.

* **الخلاصة:** ثقة كما قال مسلم، ولخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

12/12- حماد بن سلمة بن دينار الخزاز، أبو سلمة البصري (ت167هـ)

قال مسلم: «أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة، كذلك قال يحيى القطان ويحيى بن معين وأحمد بن
 حنبل وغيرهم من أهل المعرفة؛ وحماد يعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة وأيوب ويونس
 ودأود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وأشباههم؛ فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً، وغير حماد
 في هؤلاء أثبت عندهم كحماد بن زيد وعبد الوارث ويزيد بن زريع وابن علي وعلى هذا المقال الذي وصفنا عن
 حماد في حسن حديثه وضبطه عن ثابت حتى صار أثبتهم فيه»⁽⁷⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن سعد: «كان حماد بن سلمة ثقة، كثير الحديث، ورجمها حدث بالحديث المنكر»⁽⁸⁾، وقال يحيى بن معين:
 «ثقة ثبت»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «حماد بن سلمة في أول أمره وآخر أمره واحد، وكان حماد بن سلمة رجل صدق، ومات
 يحيى بن سعيد -يعنى القطان- وهو يحدث عنه»⁽¹⁰⁾، وقال علي بن المديني: «لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من
 حماد بن سلمة»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه»⁽¹²⁾.

1. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج 1 ص 330
2. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 1288
3. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري- هدى الساري ، ص 1044
4. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 8 ص 458
5. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 478
6. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري- هدى الساري ، ص 1044
7. مسلم، التمييز، ص 218
8. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 282
9. الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص 316
10. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 2 ص 202
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 142
12. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 38

وقال أحمد: «لَيْسَ أَحَدٌ أَثْبَتَ فِي تَابِتٍ مِنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «صالح»⁽²⁾، وقال أيضاً: «حماد بن سلمة عندنا ثقة»⁽³⁾، وقال العجلي: «ثَقَّةٌ رَجُلٌ صَالِحٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ، يُقَالُ: إِنَّ عِنْدَهُ أَلْفَ حَدِيثٍ حَسَنٍ لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِ»⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أحب إلي من همام، وهو أضعف الناس وأعلمه بحديثهما بين خطأ الناس»⁽⁵⁾، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي⁽⁶⁾، والنسائي⁽⁷⁾: «ثقة»، وقال النسائي أيضاً: «ليس به بأس»⁽⁸⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِنَ الْعِبَادِ الْمَجَابِينَ الدُّعْوَةَ، وَكَانَ ابْنُ أُخْتِ حَمِيدِ الطَّوِيلِ حَمِيدَ خَالِهِ، وَمَنْ يَنْصِفُ مَنْ جَانِبَ حَدِيثِهِ»⁽⁹⁾، وقال ابن عدي: «لحماد بن سلمة هذه الأحاديث الحسان والأحاديث الصحاح التي يروها عن مشايخه، وله أصناف كثيرة كتاب ومشايخ كثيرة، وهو من أئمة المسلمين»⁽¹⁰⁾، وقال الساجي: «كان رجلاً حافظاً ثقة مأموناً، لا يطعن عليه إلا ضال مضل»⁽¹¹⁾، وقال الدارقطني: «حماد بن سلمة أثبت الناس في حديث ثابت»⁽¹²⁾، وقال البيهقي: «هو أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما طعن في السنِّ ساء حفظه؛ فلذلك ترك البخاري الاحتجاج بحديثه، وأما مسلم فإنه اجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغييره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ أكثر من اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد دون الاحتجاج، وإذا كان الأمر على هذا، فالاحتياط لمن راقب الله تعالى لا يحتج بما يجد في حديثه مما يخالف الثقات»⁽¹³⁾، وقال الخطيب البغدادي: «كَانَ أَثْبَتَ النَّاسِ فِي تَابِتٍ»⁽¹⁴⁾، وقال الذهبي: «هو ثقة صدوق يغلط وليس في قوة مالك»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «إِمَامٌ ثَقَّةٌ لَهُ أُوهَامٌ وَغَرَائِبٌ، وَغَيْرُهُ أَثْبَتُ مِنْهُ»⁽¹⁶⁾.

وقال ابن حجر: «ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة»⁽¹⁷⁾.

* **التعليق:** قول الإمام أحمد في رواية: «صالح»، الأقرب يريد به صالح في تدينه واستقامته؛ إذ وثقه مطلقاً في رواية أخرى - إن لم يُرد بها التوثيق أصالة-.

وروى له مسلم في الأصول، قال الذهبي: «ومسلم روى في الأصول عن ثابت وحמיד لكونه خبيراً بهما»⁽¹⁸⁾.

* **الخلاصة:** «ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة» كما قال ابن حجر، وحديثه يدور بين الصحة

والحُسن والضعف باختلاف شيوخه؛ والله أعلم!

1. أبوداود، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، ص 148.
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 141.
3. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 39.
4. العجلي، معرفة الثقات، ج 1 ص 319.
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 141.
6. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 2 ص 661.
7. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 4 ص 145.
8. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 4 ص 145.
9. ابن حبان، الثقات، ج 6 ص 216.
10. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 64.
11. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 4 ص 144.
12. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 12 ص 28.
13. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 4 ص 145.
14. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 203.
15. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج 1 ص 349.
16. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 189.
17. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 1499.
18. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 7 ص 446.

13/13- زيد بن الحُبَاب بن الريان، أبو الحسين العُكَلِي (ت203هـ)

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين⁽²⁾، وابن المديني⁽³⁾، والعجلي⁽⁴⁾، وعثمان بن أبي شيبة⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾: «ثقة»، وقال ابن معين أيضاً: «كَانَ يَلْبَسُ حَدِيثَ الثُّورِيِّ، وَلم يكن به بأس»⁽⁷⁾، وقال أحمد: «كَانَ صدوقاً، وَكَانَ يَضْبُطُ الألفاظَ عَنُ معاوية بن صالح، وَلكن كَانَ كثير الخُطأ»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «ثقة، ليس به بأس»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «كان رجلاً صالحاً ما نفذ في الحديث إلا بالصلاح، لأنه كان كثير الخُطأ»⁽¹⁰⁾، وقال البخاري: «كان زيد بن الحباب إذا روى حفظاً رها غلط في الشيء»⁽¹¹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق، صالح الحديث»⁽¹²⁾، وقال ابن قانع: «صالح»⁽¹³⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّن يخطيء يَعْتَبَرُ حَدِيثَهُ إِذَا روى عَنُ المَشَاهيرِ، وَأما رَوَايَتُهُ عَنُ المَجَاهيلِ ففِيهَا المَنَآكِرُ»⁽¹⁴⁾، وقال ابن عدي: «وزيد بن الحباب له حديث كثير، وهو من أثبات مشايخ الكوفة ممن لا يشك في صدقه، والذي قاله ابن معين أن أحاديثه عن الثوري مقلوبة إنما له عن الثوري أحاديث تشبه بعض تلك الأحاديث يستغرب بذلك الإسناد، وبعضه يرفعه، ولا يرفعه غيره، والباقي عن الثوري وعن غير الثوري مستقيمة كلها»⁽¹⁵⁾، وقال الذهبي: «ضرب في الحديث إلى الأندلس مع فقره، لم يكن به بأس قد يهم»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «العابد الثقة، صدوق جوال»⁽¹⁷⁾، وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ في حديث الثوري»⁽¹⁸⁾.

* التعليق: لم يُطلق أحد من النقاد تضعيفه مع كونه له أغاليط.

* الخلاصة: صدوق، يخطئ في حديث الثوري كما لخص ابن حجر حاله؛ والله أعلم!

1. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 139
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 562
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 562
4. العجلي، معرفة الثقات، ج 1 ص 378
5. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 93
6. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 5 ص 146
7. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 9 ص 450
8. أبوداود، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، ص 135
9. أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية الصواف، ج 2 ص 101
10. أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية الصواف، ج 2 ص 96
11. البيهقي، السنن الكبرى، ج 5 ص 18
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 561
13. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 5 ص 146
14. ابن حبان، الثقات، ج 8 ص 250
15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 167
16. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج 1 ص 415
17. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 94
18. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2124

14/14- زيد بن يزيد الثقفي، أبو معن الرقّاشي البصري

قال مسلم: «ثقة»⁽¹⁾.

وقال ابن أبي حاتم: «رَوَى عنه مسلم بن الحجاج النيسابوري»، ولم يزد عن ذلك.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال مسلمة بن القاسم⁽²⁾، والذهبي⁽³⁾، وابن حجر⁽⁴⁾: «ثقة».

* التعليق: تُعد هذه من التراجم النفيسة والنادرة حيث لم أقف على كلام لأحد من المتقدمين غير الإمام مسلم -

رحمه الله تعالى-، مع التنبيه على أنه من شيوخ الإمام مسلم فهو أعرف به من غيره.

* الخلاصة: ثقة كما قال مسلم ومن بعده: مسلمة والذهبي وابن حجر؛ والله أعلم!

15/15- السائب بن فروخ، أبو العباس الشاعر الأعمى المكي

قال مسلم: «ثقة عدل»⁽⁵⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال حبيب بن أبي ثابت: «كان شاعراً، وكان لا يُتهم في حديثه»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «الشاعر، وكان صدوقاً»⁽⁷⁾.

وقال ابن سعد: «وكان قليل الحديث»⁽⁸⁾، وقال ابن معين أيضاً: «ثبت»⁽⁹⁾، وأحمد⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾، وابن

شاهين⁽¹²⁾: «ثقة»، وذكره ابن حبان⁽¹³⁾، وابن خلفون⁽¹⁴⁾ في «الثقات»، وقال ابن حبان: «من جلة أهل مكة

ومتقنيهم»⁽¹⁵⁾، وقال الذهبي⁽¹⁶⁾، وابن حجر⁽¹⁷⁾: «ثقة».

-
1. مسلم، المسند الصحيح = صحيح مسلم، رقم (1399) (517)، ص 568، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 10 ص 120، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 3 ص 429
 2. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 5 ص 176
 3. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج 1 ص 419
 4. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2162
 5. مسلم، المسند الصحيح = صحيح مسلم، رقم (1159) (186)، ص 470، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 3 ص 450، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 5 ص 204، الحميدي، الجمع بين الصحيحين، ج 3 ص 428
 6. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 2 ص 703
 7. أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية الصواف، ج 2 ص 567
 8. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 8 ص 38
 9. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 1 ص 1126
 10. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 10 ص 191
 11. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 10 ص 191
 12. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 107
 13. ابن حبان، الثقات، ج 4 ص 326
 14. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 5 ص 204
 15. ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص 109
 16. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج 1 ص 425
 17. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2199

* **التعليق:** من لطائف هذه الترجمة عدم اكتفاء الإمام مسلم بقوله: ثقة، بل قال: «ثقة عدل» وقوله هذا في كتابه «الصحيح» ونادراً ما ينص على حكم في الرجال في «صحيحه»؛ وكأنه أراد بوصفه: عدل دفع ما يرد من ظن في السائب لكونه شاعراً؛ إذ الشعراء كما في قوله تعالى: (وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ {224/26} أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ {225/26} وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ) [الشعراء:224-226]؛ فالشعراء مظنة التزديد في الإطراء والاستجداء -إلا من رحم الله-، فاحتيج لمثل هذا التنصيص على توثيقه بقوله: «ثقة عدل»⁽¹⁾.

ومثل الإمام مسلم في هذا الغرض قول حبيب بن أبي ثابت إذ قال عنه: «كان لا يُتهم في حديثه»، وقال: «الشاعر، وكان صدوقاً» يريد: دفع مثل هذا الظن في الشعراء؛ ولم يرد إنزال رتبته عن الثقات، قال ابن حجر في قول حبيب هذا: «فيه إشارة إلى أن الشاعر بصد أن يتهم في حديثه لما تقتضيه صناعته من سلوك المبالغة في الإطراء وغيره، فأخبر الراوي عنه أنه مع كونه شاعراً كان غير متهم في حديثه، وقوله في حديثه يحتمل مرويه من الحديث النبوي، ويحتمل فيما هو أعم من ذلك، والثاني أليق وإلا لكان مرغوباً عنه، والواقع أنه حجة عند كل من أخرج الصحيح، وأفصح بتوثيقه أحمد، وابن معين، وآخرون»⁽²⁾.

قلت: ثم هو قليل الحديث كما قال ابن سعد وعدّها الذهبي فقال: «له حديثان أو ثلاثة»⁽³⁾.

* **الخلاصة:** ثقة عدل كما قال مسلم؛ والله أعلم!

16/16- سليمان بن حيان الجعفري، أبو خالد الأحمر الأزدي (ت189هـ)

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽⁴⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال وكيع: «وأبو خالد ممن يُسأل عنه؟!»⁽⁵⁾، وقال ابن سعد: «كَانَ ثِقَّةً، كَثِيرَ الْحَدِيثِ»⁽⁶⁾، وقال يحيى بن معين: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ الْمُتَقَنَّ»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «ثِقَّةٌ، وَلَيْسَ بِثَبَّتٍ»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «صدوق، ليس بحجة»⁽⁹⁾، وقال أيضاً⁽¹⁰⁾ وابن المديني⁽¹¹⁾ والعجلي⁽¹²⁾ والبزار⁽¹³⁾: «ثقة»، وزاد العجلي: «ثبت صاحب سنة»⁽¹⁴⁾، وقال أبو هشام

1. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 5 ص 204

2. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 5 ص 404

3. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 2 ص 1204

4. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 138

5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 30

6. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 8 ص 513

7. ابن طهمان الدقاق، من كلام أبي زكريا يحيى ابن معين في الرجال، ص 99

8. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 124

9. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 278

10. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 30

11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 107

12. العجلي، معرفة الثقات، ج 1 ص 427

13. البزار، البحر الزخار = مسند البزار، ج 11 ص 163

14. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4 ص 182

الرفاعي: «الثقة الأمين»⁽¹⁾، وقال أبو حاتم الرازي⁽²⁾، وابن خراش⁽³⁾: «صدوق»، وقال البزار: «ليس ممن يلزم بزيادته حجة؛ لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً، وأنه قد روى أحاديث عن الأعمش وغيره، لم يتابع عليها»⁽⁴⁾، وقال النسائي: «ليس به بأس»⁽⁵⁾، وقال ابن حبان: «من متقني أهل الكوفة، وكان ثبتاً»⁽⁶⁾، وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة ما أعلم له غير ما ذكرت مما فيه كلام ويحتاج فيه إلى بيان، وإمّا أتى هذا من سوء حفظه فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن مَعِين: صدوق، وليس بحجة»⁽⁷⁾، وقال الذهبي: «ثقة مشهور»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «حَدِيثُهُ محتجٌّ به في سائر الأصول»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «صدوق إمام»⁽¹⁰⁾، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ»⁽¹¹⁾.

* **التعليق:** قول ابن معين: «ليس بحجة» ليس نفي مطلق لتوثيقه بقريته قوله: «صدوق، ليس بحجة»⁽¹²⁾، ثم يفسرها في قوله الآخر: «ليس به بأس، لم يكن بذاك الممتقن»⁽¹³⁾ فهو يريد إذن نفي الإتقان والرتبة العليا من التوثيق مع كونه أطلق التوثيق في موضع آخر.

وأما كونه «يخطئ ويغلط» فظاهر عبارة ابن عدي تشير إلى محدودية ذلك يقول: «له أحاديث صالحة ما أعلم له غير ما ذكرت مما فيه كلام ويحتاج فيه إلى بيان»⁽¹⁴⁾.

قال الذهبي -بعد قول ابن عدي-: «الرجل من رجال الكتب الستة، وهو مكث، يهمل كغيره»، ونص ابن سعد على كونه «ثقة، كثير الحديث».

وقد احتج به مسلم، بينما البخاري أخرج له متابعة.

* **الخلاصة:** ثقة كما قال مسلم؛ والله أعلم!

17/17 - سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري (ت143هـ)

قال مسلم: «تريد أحفظ من سليمان»⁽¹⁵⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال شعبة: «لم أر أحداً أصدق من سليمان التيمي»⁽¹⁶⁾، وقال الثوري: «حفاظ البصريين ثلاثة: سليمان التيمي، وعاصم الأحول، وداود بن أبي هند»⁽¹⁷⁾، وقال يحيى القطان: «كان التيمي عندنا من أهل الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال ابن

1. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 29
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 107
3. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 30
4. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4 ص 182، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 6 ص 50
5. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 11 ص 397
6. ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص 202
7. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 282
8. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 278
9. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 20
10. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج 1 ص 458
11. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2547
12. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 278
13. ابن طهيمان الدقاق، من كلام أبي زكريا يحيى ابن معين في الرجال، ص 99
14. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 282
15. مسلم، المسند الصحيح= صحيح مسلم، بعد رقم (404) (63)، ص 207
16. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 142، ج 4 ص 124
17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 124
18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 125

سعد: «كان ثقة، كثير الحديث، وكان من العبّاد المجتهدين»⁽¹⁾، وقال ابن معين⁽²⁾، وأحمد⁽³⁾، والعجلي⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾: «ثقة»، وقال ابن معين أيضاً: «كان سليمان بن التيمي يدلّس»⁽⁶⁾، وقال ابن حبان: «كان من عبّاد أهل البصرة وصالحهم -ثقة وإتقاناً وحفظاً وسنة-»⁽⁷⁾، وقال الذهبي: «أحد الأثبات. قيل: إنّه كان يدلّس عن الحسن وغيره ما لم يسمعه»⁽⁸⁾.

وقال ابن حجر: «ثقة عابد»⁽⁹⁾.

* **التعليق:** وصفه بالتدليس: ابن معين، والنسائي⁽¹⁰⁾، والذهبي⁽¹¹⁾، والعلائي⁽¹²⁾، وجعله ابن حجر⁽¹³⁾ من الطبقة الثانية ممن احتمل تدليسه، وأخرج له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى أو كان لا يدلّس إلا عن ثقة، وقدّمه ابن حجر في كتابه النكت⁽¹⁴⁾ فجعله في الطبقة الأولى ممن لم يوصف به إلا نادراً، وغالب رواياتهم مصرحة بالسماع.

وكثيراً من يُطلق عليه ذلك فيه تجوّز من الإرسال إلى التدليس، وعلى كل فمثله مدفوع التدليس، وقد أشاد بحفظه الإمام مسلم بقوله: «تريد أحفظ من سليمان»، واحتج به الشيخان.

* **الخلاصة:** ثقة، متفق عليه؛ والله أعلم!

18/18- سليمان بن مهران الأعمش، أبو محمد الكاهلي (ت148هـ)

قال مسلم: «لا شكّ عند أهل العلم بالحديث في ذلك، للذي استفاض عندهم من صحّة حفظ منصور، والأعمش، وإسماعيل، وإتقانهم لحديثهم»⁽¹⁵⁾.

1. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 252
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 125.
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 125
4. العجلي، معرفة الثقات، ج 1 ص 430
5. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 12 ص 8
6. ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري، ج 2 ص 92
7. ابن حبان، الثقات، ج 4 ص 300
8. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 198
9. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2575
10. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 12 ص 8
11. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 198
12. العلّائي، جامع التحصيل، ص 113
13. ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 33
14. ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج 2 ص 637
15. مسلم، المسند الصحيح - المقدمة، ص 62

* أقوال النقاد في الراوي:

قال شعبة بن الحجاج: «ما شفاني أحد في الحديث ما شفاني الأعمش»⁽¹⁾، وقال عنه أيضاً: «المُصَحَّفُ المُصَحَّفُ»⁽²⁾، وقال ابن المبارك: «إمّا أفسد حَدِيثَ أهلِ الكُوفَةِ الأعمش وأبو اسحاق»⁽³⁾، وقال يحيى بن سعيد القطان: «هو علامة الإسلام»⁽⁴⁾، وقال يحيى بن معين: «ثقة»⁽⁵⁾، وقال علي بن المديني: «الأعمش كان كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الضعفاء»⁽⁶⁾، وقال أحمد: «منصور أثبت أهل الكوفة، ففي حديث الأعمش اضطراب كثير»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «لم يبلغنا أنه كان في تشيعه ينتقص أحداً من السلف»⁽⁸⁾.

وقال ابن عمار: «ليس في المحدثين أحد أثبت من الأعمش، ومنصور بن المعتمر هو ثبت أيضاً، وهو أفضل من الأعمش، إلا أن الأعمش أعرف بالمسند وأكثر مسنداً منه»⁽⁹⁾، وقال العجلي: «ثقةٌ كوفيٌّ، وكانَ مُحدِّثَ أهلِ الكُوفَةِ في زَمَانِهِ»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «وكانَ الأعمش ثقةً ثبتاً في الحديث، وكانَ كثيرَ الحديث، وكانَ عالماً بالقرآنِ رأساً فيه»⁽¹¹⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «إمام»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «حافظ»⁽¹³⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ثقةٌ يحتج بحديثه»⁽¹⁴⁾، وقال النسائي: «ثقة ثبت»⁽¹⁵⁾، وقال الخطيب البغدادي: «كان من أقرأ الناس للقرآن، وأعرفهم بالفرائض، وأحفظهم للحديث»⁽¹⁶⁾، وقال الذهبي: «ثقةٌ جبل، ولكنه يُدلس»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «هو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال: (حدثنا) فلا كلام، ومتى قال: (عن) تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»⁽¹⁸⁾، وقال ابن حجر: «ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس»⁽¹⁹⁾.

1. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 12 ص 86
2. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 12 ص 83
3. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 283
4. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 12
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 146
6. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 209
7. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 208
8. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 6 ص 98
9. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 15
10. العجلي، معرفة الثقات، ج 1 ص 432
11. العجلي، معرفة الثقات، ج 1 ص 434
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 147
13. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 196
14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 147
15. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 12 ص 89
16. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 15
17. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 283
18. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 208-209
19. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2615

* **التعليق:** وصفه بالتدليس الكرابيسي، وأبو حاتم⁽¹⁾، والنسائي، وابن حبان⁽²⁾، والدارقطني⁽³⁾، والذهبي، والعلائي⁽⁴⁾، وابن حجر، وجعله من الطبقة الثانية، بينما في النكت⁽⁵⁾ جعله في الطبقة الثالثة ممن أكثروا من التدليس وعرفوا به، ومن أجل كثرة تدليسه قال ابن المبارك: «إنما أفسد حديث أهل الكوفة أبو إسحاق، والأعمش لكم»، وقال الألباني: «كان العلماء المتأخرون قد مشّوا أحاديثه المعتبرة إلا إذا بدا لهم ما يمنع من ذلك»⁽⁶⁾.

وحول وصف شعبة له بالمصحف، قال الفلاس: «كان الأعمش يُسمّى المصحف من صدقه»⁽⁷⁾.

* **الخلاصة:** ثقة حافظ، لكنه يدلّس كما أفاده ابن حجر وغير واحد؛ والله أعلم!

19/19- شَبَابَةُ بِنِ سَوَّارِ الْفَزَارِيِّ، أَبُو عَمْرٍو الْمَدَائِنِيِّ (ت205هـ)

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽⁸⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن سعد: «كَانَ ثِقَّةً صَالِحَ الْأَمْرِ فِي الْحَدِيثِ، وَكَانَ مُرْجِيًّا»⁽⁹⁾، وقال يحيى بن معين: «ثقة»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «صدوق»⁽¹¹⁾، وقال علي بن المديني: «ثقة»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «كان شيخاً صدوقاً إلا أنه كان يقول بالإرجاء، ولا ينكر لرجل سمع من رجل ألفاً أو ألفين أن يجيء بحديث غريب»⁽¹³⁾، وقال أحمد: «شَبَابَةُ كَانَ يَدْعُو إِلَى الْإِرْجَاءِ وَحَكَى عَنْ شَبَابَةَ قَوْلًا أَحَبَّتْ مِنْ هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ، مَا سَمِعْتُ عَنْ أَحَدٍ يَمِثُّهُ»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «كَيْفَ كَتَبْتَ عَنْ شَبَابَةَ؟ وَقَالَ لِي: نَعَمْ، كُنْتُ كَتَبْتُ عَنْهُ قَدِيمًا شَيْئًا يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ يَقُولُ يَهْدًا»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «شبابة كان داعية»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «تركته للإرجاء»⁽¹⁷⁾، وقال العجلي: «ثقة، وكان يرى الإرجاء»⁽¹⁸⁾، وقال أبو داود: «شبابة عثماني، وكان

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 179
2. ابن حبان، الثقات، ج 4 ص 302
3. ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 33
4. العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص 113
5. ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج 2 ص 640
6. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ج 3 ص 68
7. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 15
8. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 139
9. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 322
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 392
11. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 114
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 392
13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 72
14. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 196
15. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 196
16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 71
17. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 514
18. العجلي، معرفة الثقات، ج 1 ص 447

مرجئاً⁽¹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق، يُكتب حديثه ولا يحتج به»⁽²⁾، وقال ابن خراش: «كان أحمد بن حنبل لا يرضاه، وهو صدوق في الحديث»⁽³⁾، وقال عثمان بن أبي شيبة: «شبابة صدوق حسن العقل ثقة؛ يُذكر الإرجاء عنه»⁽⁴⁾، ثم قال: «كذب»، وقال الدارقطني: «ثقة»⁽⁵⁾، وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث»⁽⁶⁾، وقال ابن عدي: «شبابة عندي إمّا ذمه الناس للإرجاء الذي كان فيه، وأمّا في الحديث فإنه لا بأس به كما قال علي بن المديني والذي أنكر عليه الخطأ ولعل حدّث به حفظاً»⁽⁷⁾.

وقال الساجي: «شبابة بن سوار صدوق، يدعو إلى الإرجاء، كان أحمد بن حنبل يحمل عليه»⁽⁸⁾، وقال الذهبي: «ثقة في نفسه»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «صدوق، مكثّر، صاحب حديث، فيه بدعة»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «وشبابة يحتج به في كتب الإسلام، ثقة»⁽¹¹⁾، وقال ابن حجر: «ثقة حافظ، رُمي بالإرجاء»⁽¹²⁾.

* **التعليق:** رُمي شبابة ببدعة الإرجاء والظاهر أنه رجح عنها وانصلح في آخر أمره؛ قال أبو زُرعة: «رجح شبابة عن الإرجاء»⁽¹³⁾، وقد ذكر العقيلي: «أن شبابة قدم من المدائن قادماً للذي أنكر عليه أحمد بن حنبل، فكانت الرسل تختلف بينه وبينه. قال [الناقل]: فرأيتُه تلك الأيام مغموماً مكروباً، قال: ثم انصرف إلى المدائن قبل أن يصلح أمره عنده [أي: عند الإمام أحمد بن حنبل]»⁽¹⁴⁾؛ حتى إن ابن أبي شيبة قد نفى عنه بدعة الإرجاء فقال عنها: «كذب».

* **الخلاصة:** ثقة كما قال الإمام مسلم، ولخص حاله الحافظ ابن حجر؛ والله أعلم!

1. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 6 ص 202
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 392
3. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 405
4. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 114
5. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 2 ص 166
6. ابن حبان، الثقات، ج 8 ص 312
7. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 72
8. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 405
9. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 294
10. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 241
11. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 242
12. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2733
13. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 514
14. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 196، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 516

20/20- عامر بن عبد الواحد الأحول البصري (ت 130 هـ)

وثقه مسلم⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «ليس به بأس»⁽²⁾، وقال أحمد: «ليس بالقوي، هو ضعيف الحديث»⁽³⁾، وقال أيضاً: «ليس حديثه بشيء»⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «هو ثقة، لا بأس به»⁽⁵⁾، وقال النسائي: «ليس بالقوي»⁽⁶⁾، وقال ابن حبان: «شيخ»⁽⁷⁾، وقال ابن عدي: «لا أرى بروايته بأساً»⁽⁸⁾، وقال الساجي: «يحتمل لصدقه، وهو صدوق»⁽⁹⁾، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ»⁽¹⁰⁾.

* التعليق: احتج به مسلم، وقد نقل توثيقه الإمام الذهبي بقوله: «وثقه مسلم»؛ ولا أدري هل وقف الحافظ الذهبي على نص من الإمام مسلم بتوثيق عامر الأحول أم سيراً منه رحمه الله تعالى على احتجاج مسلم له في صحيحه؛ فأخبر هو بتوثيقه؟!

ولقد جهدت في البحث على تنصيبي من الإمام مسلم أو نقل عالم عنه بالتوثيق فلم أجد سوى عبارة الذهبي هذه!

وعلى كل حال: فعامر الأحول قد اختلفت فيه كلمة النقاد اختلافاً قريباً، فقد وثقه أبو حاتم رغم تشدده في النقد وضعفه أحمد والنسائي بقولهما: «ليس بالقوي».

وهذا -كما قال الذهبي-: «ليس بجرح مفسد»⁽¹¹⁾، «وقد وجد أن النسائي يستعمله كثيراً في الصدوقين والمقبولين، وهو ليس جرحاً مطلقاً، بل تليين ما، قد لا يُخرج الرجل عن حد أهل العدالة»⁽¹²⁾، وقد يُساعد على هذا المعنى -هنا- أن عامر الأحول قد أخرج له النسائي في سننه -مع شدة تحريه في الرجال-

* الخلاصة: صدوق يخطئ كما لخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

21/21- عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، أبو محمد الكوفي (ت 192 هـ)

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽¹³⁾.

1. كذا قال الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 324، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 328
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 326
3. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 310
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 326
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 327
6. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 14 ص 67
7. ابن حبان، الثقات، ج 5 ص 193
8. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 155
9. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 5 ص 78
10. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3103
11. الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص 82
12. قاسم سعد، منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل، ج 4 ص 1937
13. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 138

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن سعد: «كَانَ ثِقَّةً مَأْمُونًا، كَثِيرَ الْحَدِيثِ، حُجَّةً، صَاحِبَ سُنَّةٍ وَجَمَاعَةٍ»⁽¹⁾، وقال يحيى بن معين: «ثقة»⁽²⁾، وقال أيضاً: «هو ثقة في كل شيء»⁽³⁾، وقال علي بن المديني: «عبد الله بن إدريس من الثقات»⁽⁴⁾، وقال ابن ميمون: «ابن إدريس ما خرج عنه فإنه فيه أثبت، وأتقن»⁽⁵⁾، وقال أحمد: «كان نسيح وحده»⁽⁶⁾، وقال العجلي: «ثقة ثبت، صاحب سنة زاهد صالح»⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «حديث ابن إدريس حجة، يحتج بها، وهو إمام من أئمة المسلمين، ثقة»⁽⁸⁾، وقال ابن خراش: «ثقة»⁽⁹⁾، وقال النسائي: «ثقة ثبت»⁽¹⁰⁾.

وقال ابن حبان: «كَانَ صَلْبًا فِي السُّنَّةِ»⁽¹¹⁾، وقال الدارقطني: «من الثقات الحفاظ»⁽¹²⁾، وقال الخليلي: «ثقة متفق عليه»⁽¹³⁾، وقال الذهبي: «الإمام، الحافظ، المقرئ، القدوة، شيخ الإسلام»⁽¹⁴⁾، وقال ابن حجر: «ثقة فقيه عابد»⁽¹⁵⁾.

* التعليق: اتفق على توثيقه غاية.

* الخلاصة: ثقة كما قال مسلم، ولخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

22/22- عبد الله بن المبارك بن واضح مولى بني حنظلة، أبو عبد الرحمن المروزي (ت 181هـ)

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽¹⁶⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال شعبة: «ما قدم علينا من ناحيته مثله»⁽¹⁷⁾، وقال ابن عيينة: «إن ابن المبارك لثقة»⁽¹⁸⁾، وقال عبد الرحمن بن مهدي: «الأئمة أربعة: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وحماد بن زيد، وابن المبارك»⁽¹⁹⁾، وقال ابن سعد: «كَانَ ثِقَّةً، مَأْمُونًا، إِمَامًا، حُجَّةً، كَثِيرَ الْحَدِيثِ»⁽²⁰⁾، وقال ابن معين: «كان عبد الله بن المبارك كيساً مستثبناً ثقة، وكان عالماً صحيح الحديث، وكانت كتبه التي حدثت بها عشرين ألفاً أو واحدًا وعشرين ألفاً»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «ذَاكَ أَمِيرٌ

1. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 8 ص 511
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 9
3. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 11 ص 73
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 9
5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 11 ص 72
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 9
7. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 21
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 9
9. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 11 ص 74
10. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 14 ص 299
11. ابن حبان، الثقات، ج 7 ص 60
12. الدارقطني، السنن، ج 5 ص 402
13. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 5 ص 145
14. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 42
15. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3207
16. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 138
17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 265
18. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 32 ص 414
19. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 265
20. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 376
21. الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص 368

المُؤْمِنِينَ»⁽¹⁾، وقال ابن المديني⁽²⁾، وابن خراش⁽³⁾: «ثقة»، وقال أحمد: «لم يكن في زمان ابن المُبارك أحد أطلب للعلم منه، رحل إلى اليمن وإلى مصر وإلى الشام، والبصرة والكوفة، وكان من رواة العلم وأهل ذاك، كتب عن الصغار والكبار... وجمع أمراً عظيماً»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «ما كان أحد أقل سقطاً منه، كان يحدث من كتاب، كان رجلاً صاحب حديث حافظاً»⁽⁵⁾.

وقال العجلي: «ثقة ثبت في الحديث، رجل صالح، وكان يقول الشَّعْر، وكانَ جَامِعاً لِلْعِلْمِ»⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «عبد الله بن المبارك ثقة إمام»⁽⁷⁾، وقال النَّسَائِي: «الثقة المأمون»⁽⁸⁾، وقال ابن أبي حاتم: «من العلماء الجهابذة، والثقات بخراسان»⁽⁹⁾، وقال ابن حبان: «مَشْهُور يزار، وَالْأَخْبَار فِي مَنَاقِبِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَشِمَائِلِهِ أَشْهَرُ وَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ أَوْ تُحْتَاجَ إِلَى الْإِعْرَاقِ فِي ذِكْرِهَا»⁽¹⁰⁾، وقال الدارقطني: «مِنَ أَثْبَتِ النَّاسِ»⁽¹¹⁾، وقال الحاكم: «إمام عصره في الآفاق، وأولاهم بذلك علماً وزهداً وشجاعة وسخاء»⁽¹²⁾، وقال الخليلي: «الإمام المتفق عليه له من الكرامات ما لا يحصى، يُقال: إنه من الأبدال»⁽¹³⁾، وقال الخطيب البغدادي: «وكان من الربانيين في العلم، الموصوفين بالحفظ، ومن المذكورين بالزهد»⁽¹⁴⁾، وقال المزني: «أحد الأئمة الأعلام، وحفاظ الإسلام»⁽¹⁵⁾، وقال الذهبي: «وَحَدِيثُهُ حُجَّةٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَهُوَ فِي الْمَسَانِيدِ وَالْأُصُولِ»⁽¹⁶⁾، وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، فقيه عالم جواد مجاهد، جُمعت فيه خصال الخير»⁽¹⁷⁾.

* **التعليق:** لا يُسأل عن مثله؛ فهو حجة بالإجماع، وتواترت كلمة النقاد على توثيقه، ولا غرو فهو أمير المؤمنين في الحديث.

* **الخلاصة:** ثقة ثبت متفق على إمامته؛ والله أعلم!

1. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 11 ص 403
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 275، ج 5 ص 181
3. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 11 ص 405
4. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 16 ص 15-16
5. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 16 ص 15-16
6. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 54
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 265، ج 5 ص 181
8. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 32 ص 404
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 262
10. ابن حبان، الثقات، ج 7 ص 7
11. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 5 ص 188
12. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 5 ص 386
13. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 5 ص 387
14. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 388
15. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 16 ص 6
16. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 8 ص 380
17. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3570

23/23- عبد الله بن معاذ الصنعاني اليماني (ت181هـ)

قال مسلم: «الثقة الصدوق»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال هشام بن يوسف الصنعاني: «هو صدوق»⁽²⁾، وقال ابن معين: «كَانَ ثِقَةً، عَبْدُ الرَّزَّاقِ كَانَ يُكْذِبُهُ»⁽³⁾، وقال أحمد: «رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعَاذِ الصَّنْعَانِيِّ، وَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ شَيْئاً»⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ»⁽⁵⁾. وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»⁽⁶⁾، وقال ابن عدي: «ولعبد الله بن معاذ أحاديث حسان غير ما ذكرت، وأرجو أنه لا بأس به»⁽⁷⁾، وقال الذهبي: «صدوق»⁽⁸⁾، وقال ابن حجر: «صدوق، تحامل عليه عبد الرزاق»⁽⁹⁾. * التعليق: تكذيب عبد الرزاق لعبد الله بن معاذ لا يضره فهو تحامل، بل قال أبو زرعة⁽¹⁰⁾ وأبو حاتم⁽¹¹⁾: «هو أوثق من عبد الرزاق».

وأما قول أبي حاتم: «شيخ» فمحمول -هنا- على قلة أحاديثه، وليست كلمة تجريح باطراد، قال ابن القطان: «يعنيان بذلك أنه ليس من طلبة العلم ومقتنيه، وإنما هو رجل اتفقت له رواية لحديث أو أحاديث أخذت عنه»⁽¹²⁾. ويبقى أن أشير أخيراً إلى قول الإمام مسلم: «الثقة الصدوق»، فهذا مثال على اقتران كلمة (الثقة) بـ(صدوق) ومثلها إما تكون تأكيداً للتوثيق أو خرجت مخرج التردد بين الوصفين ومع هذا التردد ففيها معنى التأكيد من وجه آخر وهو التأكيد على التعديل حيث التردد قائم في دائرته⁽¹³⁾.

* الخلاصة: صدوق كما قال الذهبي وابن حجر؛ والله أعلم!

-
1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 173، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 16 ص 159
 2. البخاري، التاريخ الكبير، ج 5 ص 212، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 173
 3. البخاري، التاريخ الكبير، ج 5 ص 212
 4. أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية الصواف، ج 3 ص 130
 5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 173، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 16 ص 159
 6. ابن حبان، الثقات، ج 7 ص 34
 7. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 395
 8. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج 1 ص 599
 9. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3628
 10. أبو زرعة الرازي، أسامي الضعفاء، ج 2 ص 777
 11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 173
 12. ابن القطان، بيان الوهم والإيهام الوقعين في كتاب الأحكام، ج 3 ص 482؛ وانظر ما يأتي: ص 306
 13. انظر ما يأتي ص 305

24/24- عبد الله بن هبيرة بن أسعد بن كهلان السبتي، أبو هبيرة المصري (ت126هـ)

قال مسلم: «كان ثقة»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد⁽²⁾: «ثقة»، وقال أبو داود: «معروف معروف»⁽³⁾، وذكره الفسوي⁽⁴⁾، وابن حبان في «الثقات»⁽⁵⁾، وقال

الذهبي⁽⁶⁾، وابن حجر⁽⁷⁾: «ثقة».

* التعليق: اتفق على توثيقه.

* الخلاصة: ثقة كما قال مسلم؛ والله أعلم!

25/25- عبد الرحمن بن بشر بن الحكم بن حبيب، أبو محمد العبدي النيسابوري (ت260هـ)

وثقه مسلم؛ قال مكي: «وسألته عن محمد بن عبد الوهاب وعبد الرحمن بن بشر فوثقهما»⁽⁸⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن سعيد القطان: «ما حدّثكم عنّي هذا الصبيّ فصدّقوه، فإنه كئيب»⁽⁹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «كان

صدوقاً ثقة»⁽¹⁰⁾، وقال صالح جزرة: «صدوق»⁽¹¹⁾، وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽¹²⁾، وقال الحاكم: «العالم ابن العالم

ابن العالم»⁽¹³⁾، وقال الخليلي: «ثقة، متفق عليه، ومخرّج في الصحيحين»⁽¹⁴⁾، وقال النووي: «اتفقوا على توثيقه»⁽¹⁵⁾،

وقال الذهبي: «المحدّث، الحافظ، الجواد، الثقة، الإمام»⁽¹⁶⁾، وقال ابن حجر: «ثقة»⁽¹⁷⁾.

* التعليق: احتج به الإمام مسلم، وقال ابن حجر: «انتقى عليه»⁽¹⁸⁾.

* الخلاصة: ثقة كما قال مسلم، واتفقوا على توثيقه؛ والله أعلم!

1. مسلم، المسند الصحيح = صحيح مسلم، رقم (830) (292)، ص348
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج5 ص194
3. الآجري، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، ج2 ص171
4. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج6 ص62
5. ابن حبان، الثقات، ج5 ص54
6. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج1 ص605
7. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3678
8. الذهبي، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج6 ص434
9. الذهبي، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج6 ص112
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج5 ص215
11. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج11 ص560
12. ابن حبان، الثقات، ج8 ص382
13. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج16 ص547
14. الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج2 ص805
15. النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج1 ص294
16. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12 ص340
17. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3810
18. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج6 ص145

26/26- عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري - سعد بن مالك بن سنان -، أبو حفص (ت112هـ)

وثقه مسلم⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن سعد: «وَكَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ هُوَ يَثْبُتُ، وَيَسْتَضَعِفُونَ رِوَايَتَهُ، وَلَا يَحْتَجُّونَ بِهِ»⁽²⁾، وقال العجلي⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾: «ثقة»، وقال ابن قتيبة: «وهو ضعيف عند أصحاب الحديث، ليس بثبت، وحديثه كثير»⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽⁶⁾، وقال النووي⁽⁷⁾، والذهبي⁽⁸⁾، وابن حجر⁽⁹⁾، والعيني⁽¹⁰⁾: «ثقة».

* التعليق: بالنظر إلى توثيق النقاد -قدماً وحديثاً- فلا أدري ما وجه قول ابن سعد: «ليس هو بثبت، ويستضعفون روايته، ولا يحتجون به!!» فلم أف على تضعيف له لأحد من الأمة، وأما قول ابن قتيبة: «وهو ضعيف عند أصحاب الحديث، ليس بثبت، وحديثه كثير»، فالظاهر أنه تابع ابن سعد في عبارته، ثم من هم أصحاب الحديث الذين ضعفوه، وقد رأيت تتابع النقاد على توثيقه؟!

* الخلاصة: ثقة كما أفاده مسلم، وجمهور النقاد؛ والله أعلم!

27/27- عطاء بن السائب بن مالك، أبو زيد الثقفي (ت136هـ)

قال مسلم: «إِنَّ اسْمَ السَّرِّ وَالصَّدَقِ وَتَعَاطَى الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ: كَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَيَزِيدِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَلَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ، وَأَضْرَابِهِمْ مِنْ حُمَالِ الْأَثَارِ وَنَقَالِ الْأَخْبَارِ»⁽¹¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو يوب السخيتاني: «ثقة»⁽¹²⁾، وقال يحيى بن سعيد القطان: «تَعَيَّرَ حِفْظُهُ بَعْدُ»⁽¹³⁾. وقال ابن سعد: «كَانَ ثِقَةً، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ الْمُتَقَدِّمُونَ، وَقَدْ كَانَ تَعَيَّرَ حِفْظُهُ بِأَخْرِهِ، وَاخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ»⁽¹⁴⁾، وقال يحيى بن معين: «أنكروه بأخرة»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «اخْتَلَطَ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْإِخْتِلَاطِ فَجَيِّدٌ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ

1. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج2 ص380، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج2 ص500
2. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج7 ص263
3. العجلي، معرفة الثقات، ج2 ص78
4. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج17 ص135
5. ابن قتيبة، المعارف، ص268
6. ابن حبان، الثقات، ج5 ص77
7. النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج1 ص296
8. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ص1 ج29
9. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3874
10. العيني، مغاني الأختار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، ج3 ص528
11. مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص62
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج6 ص333
13. العقبلي، الضعفاء الكبير، ج3 ص400
14. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج8 ص457
15. ابن طهيمان الدقاق، من كلام أبي زكريا يحيى ابن معين في الرجال، ص33

بَعْدَ الْإِخْتِلَاطِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «تَغَيَّرَ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ مِنَ الْكِبَارِ صَحِيحٌ مِثْلُ سُفْيَانَ وَشُعْبَةَ، وَأَمَّا جَرِيرٌ وَأَشْبَاهُهُ فَلَا»⁽²⁾، وقال أيضاً: «لَا يَخْتَجُّ بِحَدِيثِهِ»⁽³⁾، وقال أحمد: «ثقة ثقة، رجل صالح»⁽⁴⁾، وقال البخاري: «أحاديثه القديمة صحيحة»⁽⁵⁾، وقال العجلي: «تَابِعِي جَائِزِ الْحَدِيثِ»، وقال مرة: «كَانَ شَيْخاً قَدِيماً ثَقَّةً»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «من سمع من عطاء قديماً فهو صحيح الحديث منهم سُفْيَانُ التُّورِيُّ، فأما من سمع منه بأخرة فهو مُضْطَرَّبُ الْحَدِيثِ مِنْهُمْ، هشيم وخالِد بن عبد الله الواسطي إلا أن عطاء كان بأخرة يتلَقَّن إذا لقنوه في الحديث؛ لِأَنَّهُ كَانَ كَبْرًا، صالح الكتاب»⁽⁷⁾.

وقال أبو حاتم الرازي: «كان عطاء بن السائب محله الصدق قديماً قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغير حفظه في حديثه تخاليف كثيرة، وقديم السماع من عطاء: سفیان وشعبة، وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليف كثيرة؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويه عن التابعين فرفعه إلى الصحابة»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «كان عطاء بن السائب ساء حفظه»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «اختلط بأخرة»⁽¹⁰⁾، وقال يعقوب بن سفیان الفسوي: «ثقة حجة، وما روى عنه سفیان وشعبة وحماد بن سلمة سماع هؤلاء سماع قديم، وكان عطاء تغير بأخره، وفي رواية جرير وابن فضيل وطبقتهم ضعيفة»⁽¹¹⁾، وقال الترمذي: «إن عطاء بن السائب كان في آخر أمره قد ساء حفظه»⁽¹²⁾، وقال البزار: «أصابه اختلاط، ولا يجب الحكم بحديثه إذا انفرد به»⁽¹³⁾، وقال النسائي: «ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير»⁽¹⁴⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ قَدْ اخْتَلَطَ بِأَخْرِهِ وَمَا يَفْحَشُ خَطْوُهُ حَتَّى يَسْتَحِقَّ أَنْ يَعْدَلَ بِهِ عَنْ مَسَلِّكَ الْعُدُولِ بَعْدَ تَقَدُّمِ صِحَّةِ ثَبَاتِهِ فِي الرِّوَايَاتِ»⁽¹⁵⁾، وقال الطبراني: «ثقة، اختلط في آخر عمره، فما رواه عنه المتقدمون، مثل: سفیان وشعبة وزهير وزائدة فهو صحيح»⁽¹⁶⁾، وقال ابن عدي: «عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قديماً مثل: التُّورِيُّ، وشعبة فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكرة»⁽¹⁷⁾، وقال الساجي: «صدوق ثقة، لم يتكلم الناس في حديثه

1. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 400
2. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 400
3. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 2 ص 42
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 334
5. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 73
6. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 135
7. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 135
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 334
9. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 744
10. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 1504
11. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 84
12. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 5 ص 122
13. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 1 ص 474
14. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 20 ص 92
15. ابن حبان، الثقات، ج 7 ص 251-252
16. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 9 ص 247
17. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 78

القديم»⁽¹⁾، وقال الدارقطني: «تركوه»⁽²⁾، وقال أيضاً: «تغير حفظه»⁽³⁾، وقال الذهبي: «وَكَانَ مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، لَكِنَّهُ سَاءَ حِفْظُهُ قَلِيلاً فِي أَوَاخِرِ عُمُرِهِ»⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: «صدوق، اختلط»⁽⁵⁾.

* التعليق: عامة ما أنكر عليه الاختلاط بآخر عمره، وأما قبل ذلك فهو ثقة، وثقه: أيوب السخيتاني، وابن سعيد القطان، وابن سعد، وأحمد، والعجلي، والفسوي، والنسائي، والطبراني، والساجي، وصحح أحاديثه القديمة البخاري. وأما قول ابن معين: «لا يحتج بحديثه»؛ فلا يُفهم منه عدم الاحتجاج بعباء مطلقاً، وإنما مقيّد بمن سمع منه بعد الاختلاط أو من لم يتميز سماعه قبل وبعد الاختلاط، ويؤكد قول ابن معين -نفسه- في مواضع آخر، قال: «من سمع من قبل الاختلاط فحيد، ومن سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء»، وقال -مرة-: «من سمع منه من الكبار صحيح...»؛ حيث إن للمختلطين -عند العلماء- ثلاث حالات لخصها الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى- بقوله: «وهو [أي: عطاء] ثقة لولا اختلاطه، ومثله من المختلطين له ثلاث حالات:

1- أن يُعرف أنه حدّث بالحديث قبل الاختلاط.

2- أن يُعرف أنه حدّث به بعد الاختلاط

3- أن لا يعرف عنه لا هذا ولا هذا.

ففي الحالة الأولى فقد يُحتج به؛ دون الحالتين الأخرين، والله سبحانه وتعالى أعلم»⁽⁶⁾.

قلت: وعلى مثل الحالتين الأخرين يُحمل كلام ابن معين: «لا يحتج بحديثه».

ومن أمثلة الحالة الأولى -ممن سمع قبل اختلاط عطاء-: سفيان الثوري، وشعبة، وزهير، وزائدة، وحماد بن سلمة -وقد سمع بعد الاختلاط أيضاً-.

ومن أمثلة الحالة الثانية: جرير، وهشيم، وخالد الواسطي، ومحمد بن فضيل.

وقد «روى له مسلم في الشواهد أحاديث» قاله الذهبي⁽⁷⁾.

* الخلاصة: ثقة، اختلط في آخر عمره كما قال الطبراني؛ والله أعلم!

1. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 9 ص 247
2. الحاكم، سؤالات أبي عبد الله الحاكم للإمام الدارقطني، ص 175
3. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 3 ص 208
4. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 6 ص 110
5. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4592
6. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ج 12 ص 991
7. الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ص 135

28/28- علي بن الحسن بن موسى بن ميسرة الهلالي، أَبُو الْحَسَنِ بْنِ أَبِي عَيْسَى الدَّرَابِجَرْدِيِّ - ويقال: الدارابجردي⁽¹⁾ -

(ت267هـ)

قال مسلم: «ذاك الطيب ابن الطيب»⁽²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال محمد بن عبد الوهاب: «ثقة صدوق»⁽³⁾.

وقال أبو حامد ابن الشرقي: «الثقة المأمون»⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽⁵⁾، وقال الحاكم: «كَانَ مِنْ أَكْبَارِ

عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَابْنُ عَالِمِهِمْ»⁽⁶⁾، وقال الخليلي: «ثقة، متفق عليه»⁽⁷⁾، وقال الذهبي: «صدوق»⁽⁸⁾، وقال ابن حجر:

«ثقة»⁽⁹⁾.

* التعليق: علي بن الحسن من شيوخ أبي داود، وأبو داود لا يروي إلا عن ثقة.

* الخلاصة: ثقة كما لخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

29/29- علي بن حفص المروزي، أبو الحسن المدائني

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽¹⁰⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين⁽¹¹⁾، وابن المديني⁽¹²⁾، وأبو بكر بن أبي شيبة⁽¹³⁾، وأبو داود⁽¹⁴⁾: «ثقة»، وقال ابن معين -مرة-:

«ليس به بأس»⁽¹⁵⁾، وقال أحمد: «علي بن حفص أحب إلي من شهابة»⁽¹⁶⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «صالح الحديث،

يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ»⁽¹⁷⁾، وقال النسائي: «ليس به بأس»⁽¹⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «رِجَالٌ أَخْطَأَ»⁽¹⁹⁾،

وقال ابن حجر: «صدوق»⁽²⁰⁾.

-
1. كلتاها محلّة من محال نيسابور يقال لها: داربجردي. انظر: السمعاني، الأنساب، ج 5 ص 243
 2. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 20 ص 376، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 528، الخزرجي، خلاصة الذهبي، تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جالكمال، ص 272، الذهبي، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 6 ص 372، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 7 ص 300
 3. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 20 ص 376
 4. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 20 ص 376
 5. ابن حبان، الثقات، ج 8 ص 476
 6. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 528
 7. الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج 2 ص 817
 8. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج 2 ص 37
 9. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4707
 10. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 139
 11. الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص 349
 12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 182
 13. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 20 ص 410
 14. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 2 ص 306
 15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 182
 16. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 13 ص 361
 17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 182
 18. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 13 ص 361
 19. ابن حبان، الثقات، ج 8 ص 465
 20. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4719

* **التعليق:** وثقه جمهور النقاد كما تراه، وقول أبي حاتم والنسائي لا يعارض توثيقه لشدة تحريهما، وهو يؤيد قول ابن حبان: «ربما أخطأ»، والثقة ربما يخطئ!

* **الخلاصة:** ثقة ربما أخطأ، وأقل أحواله: صدوق لا بأس به؛ والله أعلم!

30/30- عَالِيُّ بْنُ سَلْمَةَ بْنِ شَقِيقِ بْنِ عُقْبَةَ، أَبُو الْحَسَنِ اللَّبْقِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ (ت252هـ)

وثقه مسلم⁽¹⁾؛ قال أبو حاتم السلمي: «سمعتُ مسلم بن الحجاج يوثق عليَّ بن سلمة اللبقي»⁽²⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال البخاري⁽³⁾، والحاكم⁽⁴⁾: «ثقة»، وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث»⁽⁵⁾، والذهبي⁽⁶⁾: «ثقة»، وقال ابن حجر: «ثقة، من صغار شيوخ البخاري»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «صدوق»⁽⁸⁾.

* **التعليق:** قال المزني: «روى البخاري عن علي ولم ينسبه، عن شابة بن سوار، وعن مالك بن سعين، فقيل: إنه علي بن سلمة هذا»⁽⁹⁾.

قلت: قال ابن حجر: «جزم الحاكم بأن البخاري ومسلم روايا عنه»⁽¹⁰⁾، وكذا جزم ابن الجوزي فقال: «روى عنه البخاري ومسلم»⁽¹¹⁾، وكان الحافظ ابن حجر لم يتحققه فقال -بصيغة التمريض لا الجزم-: «يُقال: إن البخاري روى عنه»⁽¹²⁾؛ إلا أنه في «فتح الباري» قال: «لم يقع له عنده ذكر إلا في هذا الموضوع...»⁽¹³⁾؛ لذلك لما ورد (علي) في صحيح البخاري غير منسوب قيل: إنه ابن سلمة اللبقي؛ لكن الحافظ ابن حجر استظهر أن المراد به علي بن المديني⁽¹⁴⁾ إلا في حديث (4613) استظهر أنه علي بن سلمة⁽¹⁵⁾.

* **الخلاصة:** ثقة كما هو قول الجمهور؛ والله أعلم!

1. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج6 ص127
2. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج20 ص453، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج7 ص327
3. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج7 ص327
4. السجزي، سؤالات مسعود السجزي عن أحوال الرجال لأبي عبد الله الحاكم، ص45
5. ابن حبان، الثقات، ج8 ص474
6. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج2 ص40
7. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج10 ص92
8. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4739
9. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج20 ص453
10. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج7 ص328
11. ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج12 ص59
12. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4739
13. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج10 ص92
14. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج6 ص23 رقم 2259 و13 ص226 رقم 5768 و10 ص607 رقم 4841، وانظر: ابن حجر، فتح الباري - في مقدمته: هدى الساري، ص568-569
15. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري - في مقدمته: هدى الساري، ص567

31/31- عمرو بن الهيثم بن قطن بن كعب، أبو قطن القطعي (ت198هـ)

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال الشافعي⁽²⁾، وابن معين⁽³⁾، وابن المديني⁽⁴⁾، وصالح جزرة⁽⁵⁾: «ثقة».

وقال يحيى بن معين أيضاً: «لم يكن به بأس، ولكنه كان يتكلم في القدر، وكان صدوقاً»⁽⁶⁾، وقال أحمد: «كان

ثبتاً»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «ما كان به بأس»⁽⁸⁾، وذكره أبو زرعة الرازي بجميل⁽⁹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق صالح»⁽¹⁰⁾،

وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: «صدوق»⁽¹²⁾، وقال ابن حجر: «ثقة»⁽¹³⁾.

* التعليق: اتفق على تعديله، وجمهورهم على كونه ثقة.

* الخلاصة: ثقة كما قال مسلم وغيره، ولخص حالة ابن حجر؛ والله أعلم!

32/32- عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيِّ، أَبُو سَهْلِ الْعَبْدِيِّ الْهَجْرِيِّ (ت146هـ)

قال مسلم: «...عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم»⁽¹⁴⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن سعد: «كَانَ ثِقَّةً، كَثِيرَ الْحَدِيثِ»⁽¹⁵⁾، وقال ابن معين: «ثقة»⁽¹⁶⁾، وقال أحمد: «ثقة، صالح الحديث»⁽¹⁷⁾،

وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق، صالح الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال النسائي: «ثقة ثبت»⁽¹⁹⁾، وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽²⁰⁾،

وقال الدارقطني: «ليس بذاك»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «كان قدرياً، ثقة»⁽²²⁾، وقال الذهبي: «ثقة، مُكْتَبٌ»⁽²³⁾، وقال ابن حجر:

«ثقة، رُمي بالقدر وبالتشيع»⁽²⁴⁾.

1. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص138
2. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج14 ص105
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج6 ص268
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج6 ص268
5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج14 ص106
6. ابن معين، معرفة الرجال - محرز، ص120
7. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج14 ص105
8. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج14 ص105
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج6 ص268
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج6 ص268
11. ابن حبان، الثقات، ج8 ص484
12. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج2 ص90
13. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5130
14. مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص62
15. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج9 ص257
16. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج7 ص15
17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج7 ص15
18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج7 ص15
19. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج22 ص440
20. ابن حبان، الثقات، ج7 ص296
21. الحاكم، سؤالات أبي عبد الله الحاكم للإمام الدارقطني، ص174
22. الدارقطني، المؤتلف والمختلف، ج1 ص254
23. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج6 ص384
24. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5215

* **التعليق:** اتفق النقاد على توثيقه، وقول مسلم: «غير مدفوعين عن صدق وأمانة» يعني به العدالة والضبط أي: أنهما من جملة الثقات، وقوله: «عند أهل العلم» يدل على دقة سره وتتبعه لأقوال النقاد، فأنت تراه في أقوالهم كما قال الإمام مسلم.

* **الخلاصة:** ثقة، متفق عليه؛ والله أعلم!

33/33 - الْفَضْلُ بْنُ دَكَيْنِ بْنِ حَمَّادِ بْنِ زُهَيْرٍ، أَبُو نَعِيمِ التَّمِيمِيِّ الْمَلَانِيِّ (ت219هـ)

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽¹⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن سعد: «كَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا، كَثِيرَ الْحَدِيثِ، حُجَّةً»⁽²⁾، وقال ابن معين: «الفضل بن دكين. وابن عمه الفضل بن يزيد الشمالي، جميعاً: ضعيفان!!»⁽³⁾، وقال أيضاً: «ما رأيتُ أثبتَ من رجلين: أبي نعيم، وعفان»⁽⁴⁾، وسئل عن أصحاب الثوري أنهم أثبت؟ فقال: هم خمسة يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وابن المبارك، وأبو نعيم»⁽⁵⁾، وقال ابن المديني: «من الثقات»⁽⁶⁾، وقال أحمد: «كَيْسٌ يَتَحَرَّى الصِّدْقَ»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «أَبُو نَعِيمٍ يَقْضَانُ فِي الْحَدِيثِ»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «على قلة روايته أثبت من وكيع»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «أَبُو نَعِيمٍ الْحِجَّةُ الثَّبِتُ»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «ثقة»⁽¹¹⁾، وقال العجلي: «ثقة ثبت في الحديث»⁽¹²⁾، وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة ثبت صدوق»⁽¹³⁾، وقيل لأبي داود: «كان أبو نعيم الفضل حافظاً؟ قال: «جداً»⁽¹⁴⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ثقة، كان يحفظ حديث الثوري ومسعر حفظاً جيداً... وكان لا يلقن، وكان حافظاً متقناً»⁽¹⁵⁾، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «أجمع أصحابنا أن أبا نعيم كان غاية في الإتقان»⁽¹⁶⁾، وقال عثمان بن أبي شيبة: «حَدَّثَنَا (الأسد)؛ فقلنا مَنْ هُوَ؟ فقال: الفضل بن دكين»⁽¹⁷⁾، وقال النسائي: «ثقة مأمون»⁽¹⁸⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ أَتَقَنَ أَهْلَ زَمَانِهِ»⁽¹⁹⁾، وقال الخطيب البغدادي: «كان أبو نعيم مزاحاً ذا دعابة، مع تدينه وثقته وأمانته»⁽²⁰⁾.

1. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 138
2. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 8 ص 524
3. ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ص 154
4. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 23 ص 209
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 62
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 62
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 61
8. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 14 ص 315
9. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 23 ص 207
10. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 23 ص 207
11. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 23 ص 210
12. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 205
13. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 14 ص 313
14. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 14 ص 317
15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 62
16. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 2 ص 633
17. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 23 ص 211
18. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 276
19. ابن حبان، الثقات، ج 7 ص 319
20. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 14 ص 308

وقال الذهبي: «كَانَ مِنْ أُمَّةٍ هَذَا الشُّنَّانِ وَأَتْبَاعِهِمْ؛ حَدَّثَ عَنْهُ: البَخَّارِيُّ كَثِيرًا، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ مَشِيخَتِهِ»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «ثقة حجة يتشيع ولا يغلو»⁽²⁾، وقال ابن حجر: «ثقة ثبت... من كبار شيوخ البخاري»⁽³⁾.

* التعليق: اتفق النقاد على توثيقه غاية إلا ما نقله ابن شاهين عن ابن معين في رواية.

* الخلاصة: ثقة ثبت من كبار شيوخ البخاري كما لخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

34/34- فضيل بن سليمان النميري، أبو سليمان البصري (ت183هـ)

وثقه مسلم⁽⁴⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عنه⁽⁵⁾، وقال يحيى بن معين: «ليس هو بشيء، ولا يكتب حديثه»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «غير ثقة»⁽⁷⁾، وروى عنه علي بن المديني - وكان من المتشددين كما قال أبو زرعة⁽⁸⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «لين الحديث»⁽⁹⁾، وقال أبو داود عن حديثه: «ليس بشيء»⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بالقوي، يُكْتَبُ حديثه»⁽¹¹⁾، وقال صالح جزرة: «منكر الحديث»⁽¹²⁾، وقال النسائي: «ليس بالقوي»⁽¹³⁾، وقال ابن قانع: «ضعيف»⁽¹⁴⁾، وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽¹⁵⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «كان صدوقاً، وعنده مناكير»⁽¹⁶⁾، وقال الذهبي: «فيه لين»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «حديثه في الكتب الستة، وهو صدوق»⁽¹⁸⁾، وقال ابن حجر: «صدوق، له خطأ كثير»⁽¹⁹⁾.

* التعليق: نقل الذهبي توثيق مسلم بقوله: «وثقه مسلم»، ولم أقف على نص للإمام مسلم بالتوثيق، فهل اطلع عليه الإمام الذهبي تنصيماً أم لأنه روى له في صحيحه، فبنى عليه الذهبي توثيقه؟!

فلو كان الاحتمال الثاني فأقول: نعم، روى له مسلم ثلاثة أحاديث برقم (1091، 1196، 2065)، ولكن ثلاثتها في

المتابعات والشواهد!

1. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 10 ص 145
2. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 511
3. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5401
4. الذهبي، ديوان الضعفاء، ص 321، الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج 3 ص 294
5. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 23 ص 274
6. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 292
7. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 2 ص 192
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 73
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 73
10. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 292
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 72
12. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 292
13. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 227
14. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 292
15. ابن حبان، الثقات، ج 7 ص 316
16. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 292
17. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 515
18. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 3 ص 359
19. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5427

وكذا الحال مع الإمام البخاري، قال الحافظ ابن حجر: «ليس له في البخاري سوى أحاديث توبع عليها...»⁽¹⁾ (ثم ذكرها).

وأما رواية ابن المديني عنه لم تنفعه عند أبي زرعة فقد قال: «لين الحديث، روى عنه علي بن المديني وكان من المتشددين»⁽²⁾.

وأما قول ابن حجر: «صدوق، له خطأ كثير» فهو تضييف لفضيل، ويريد صدوق في عدالته وكأنه يقول هو: صدوق في نفسه ولهجة لا يتعمد الكذب، وأما الضبط فيعتري حفظه وضبطه الخطأ الكثير؛ وإلا لو أراد بهما بيان الضبط - حسب - فهل يكون من (له خطأ كثير): صدوقاً في حفظه، كيف يجتمعان؟!

وعليه؛ فيناسبه أن يقول فيه الحافظ ابن حجر: «ضعيف»؛ ولعله آثر ذلك لهيبة «الصحيح»، قال الشيخ الألباني: «وفي ظني أنه لولا هيبة «الصحيح» لربما قال الحافظ فيه أكثر مما قال! فمثل هذا يكون عند الحافظ من المرتبة الخامسة، التي يكون حديث أصحابها ضعيفاً يمكن الاستشهاد به - كما هو معروف عند أهل العلم»⁽³⁾.

وفي الجملة؛ فجمهور النقاد على تليين فضيل النميري، ولم يذكره في الثقات سوى ابن حبان وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة.

* الخلاصة: لين الحديث كما قال أبو زرعة؛ والله أعلم!

35/35- ليث بن أبي سليم - اسمه: زياد- بن زعيم، أبو بكر القرشي (ت 143هـ)

قال مسلم: «فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم: كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار»⁽⁴⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

«كان ابن عيينة: يُضَعِّفُ لَيْثَ بْنَ أَبِي سَلِيمٍ»⁽⁵⁾.

وقال ابن سعد: «كَانَ لَيْثٌ رَجُلًا صَالِحًا عَابِدًا، وَكَانَ ضَعِيفًا فِي الْحَدِيثِ»⁽⁶⁾، وقال يحيى بن معين: «ليس بذلك القوي»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «ليس به بأس»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «ضعيف، إلا أنه يُكْتَبُ حديثه»⁽⁹⁾، وقال أحمد: «مضطرب الحديث - ولكن حدث عنه الناس»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ جَدًّا، كَثِيرُ الْخَطَأِ»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «لا يُفْرَحُ بحديثه»⁽¹²⁾، وقال البخاري: «صدوق»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّهُ يَغْلَطُ»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «صدوق، وربما يهيم في

1. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري - هدى الساري، ص 1161
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 73
3. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ج 12 ص 505
4. مسلم، المسند الصحيح - المقدمة، ص 62
5. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 15
6. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 8 ص 468
7. الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص 403
8. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 24 ص 286
9. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 17
10. أحمد، العلل ومعرفة الرجال - رواية الصواف، ج 2 ص 379
11. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 238
12. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 315
13. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 315
14. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 418

الشيء»⁽¹⁾، وقال الجوزجاني السعدي: «يُضَعَّف حديثه، ليس بثبت»⁽²⁾، وقال العجلي: «جَائِزَ الْحَدِيثِ»، وقال مرة: «لا بأس به»⁽³⁾، وقال يعقوب بن شيبه: «صدوق، ضعيف الحديث»⁽⁴⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «لين الحديث، لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث»⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «كان أبرأ ساحة، يُكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث»⁽⁸⁾، وقال البزار: «كان أحد العباد إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا وإلا فلا نعلم أحداً ترك حديثه»⁽⁹⁾، وقال عثمان بن أبي شيبة: «ثقة، صدوق، وكَيْسَ بِحِجَّةٍ»⁽¹⁰⁾، وقال النسائي: «ضعيف»⁽¹¹⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ حَتَّى كَانَ لَا يَدْرِي مَا يَحْدُثُ بِهِ، فَكَانَ يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ، وَيَرْفَعُ الْمَرَّاسِيلَ، وَيَأْتِي عَنِ الثَّقَاتِ مِمَّا لَيْسَ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ كُلِّ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُ فِي اخْتِلَاطِهِ، تَرَكَهَ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَأَبْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ»⁽¹²⁾.

وقال ابن عدي: «مع الضعف الذي فيه يُكتب حديثه»⁽¹³⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «صدوق، فيه ضعف، كان سيء الحفظ، كثير الغلط»⁽¹⁴⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽¹⁵⁾، وقال الدارقطني: «صاحب سنة، يخرج حديثه»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «سيء الحفظ»⁽¹⁷⁾، وقال الحاكم: «مجموع على سوء حفظه»⁽¹⁸⁾، وقال البيهقي: «ليس بالقوي»⁽¹⁹⁾، وقال أيضاً: «لا يُحتج به»⁽²⁰⁾، وقال الذهبي: «فيه ضعف يسير من سوء حفظه، كان ذا صلاة وصيام وعلم كثير، وبعضهم احتج به»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «لَا يَبْلُغُ حَدِيثُهُ مَرْتَبَةَ الْحَسَنِ، بَلْ عِدَادُهُ فِي مَرْتَبَةِ الضَّعِيفِ

1. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 5 ص 113 عند حديث رقم 2801
2. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 91
3. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 231
4. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 468
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 179
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 179
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 179
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 468
9. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 468
10. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 196
11. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 230
12. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 237
13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 238
14. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 468
15. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 468
16. البرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني، ص 123
17. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 1 ص 114
18. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 468
19. البيهقي، السنن الكبرى، ج 5 ص 58
20. البيهقي، السنن الكبرى، ج 2 ص 120، ج 7 ص 192
21. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج 2 ص 151

المُقَارِبِ، فَيَرَوَى فِي السُّوَاهِدِ وَالْأَعْتَابِ، وَفِي الرَّعَائِبِ، وَالْمَضَائِلِ، أَمَّا فِي الْوَاجِبَاتِ، فَلَا»⁽¹⁾، وقال الهيثمي: «ضعيف»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ثقة إلا أنه ينسب إلى التخليط والغلط»⁽³⁾، وقال أيضاً: «ثقة مدلس»⁽⁴⁾، وقال البوصيري: «ضعيف ومدلس»⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: «صدوق، اختلط جداً ولم يتميز حديثه؛ فترك»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽⁷⁾.

* **التعليق:** الليث بن أبي سليم ذكره الإمام مسلم مثلاً لمن شملهم «اسم الستر والصدق وتعاطي الأخبار»؛ فهو صدوق في نفسه؛ إلا أنه ضَعَف لسوء حفظه واختلاطه فاضطرب حديثه.

ولذا قال الحافظ ابن حجر: «صدوق، اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك»، وأما قول النقاد الذين قرنوا بين: «صدوق» والتضعيف؛ فيُحمل ذلك الصدق على عدالته وصدق لهجته وعدم تعمده الكذب، وأما حكمه في الضبط فهو ضعيف؛ ويؤكد إطلاق ابن حجر - في موضع آخر - التضعيف عليه فقال: «ضعيف»، فيصح قول الحاكم: «مجمع على سوء حفظه»؛ ولهذا «روى له الإمام مسلم مقروناً بأبي إسحاق الشيباني» كما قال المزني⁽⁸⁾.

وأما الهيثمي فمرة أطلق التضعيف ومرة وثقه ونسبه إلى التدليس؛ فأما توثيقه لم أرَ أحداً وثقه فخالف بهذا النقاد لا سيما المتقدمين منهم، وأما قوله وقول البوصيري: «مدلس» فلا أعلم أحداً اتهمه بهذا أو ذكره ضمن المدلسين؛ بل قال الحافظ ابن حجر - على استقرائه وسعة اطلاعه -: «ما علمتُ أحداً صرح بأنه ثقة، ومن لا وصفه بالتدليس قبل الشيخ [يريد: الهيثمي]»⁽⁹⁾.

* **الخلاصة:** «ضعيف إلا أنه يُكتب حديثه» كما قال ابن معين؛ والله أعلم!

36/36- مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ بْنِ أَبِي زَيْدِ الْقَشِيرِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ (ت 245هـ)

قال مسلم: «ثقة مأمون، صحيح الكتاب»⁽¹⁰⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال البخاري: «كان من خيار عباد الله»⁽¹¹⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «شيخ صدوق، قدم علينا وأقام عندنا أياماً كان رحل مع أحمد بن حنبل رحمه الله»⁽¹²⁾، وقال أحمد بن سيار: «كان ثقة، حسن الرواية عن أهل اليمن»⁽¹³⁾، وقال النسائي: «الثقة المأمون»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً، ومسلمة بن القاسم: «ثقة ثبت»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حبان: «كان تقياً

1. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 6 ص 184
2. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 1 ص 131
3. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 1 ص 212
4. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 2 ص 98
5. البوصيري، زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة، ص 302
6. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5685
7. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري - هدى الساري، ص 34
8. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 24 ص 288
9. ابن حجر، مختصر زوائد مسند البزار، ج 2 ص 403
10. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 162، وبدون الزيادة: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 218، وتاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 5 ص 1225
11. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 25 ص 194
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 254
13. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 162
14. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 25 ص 194
15. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 162

فاضلاً»⁽¹⁾، وقال الحاكم: «هو شيخ عصره بخراسان في الصدق والرحلة»⁽²⁾، وقال الذهبي: «الإمام، الحافظ، الحجة، القدوة، بَيِّتَةُ الأَعْلَامِ»⁽³⁾، وقال ابن حجر: «ثقة عابد»⁽⁴⁾.

* التعليق: اتفق على توثيقه، وأخرج له البخاري ومسلم.

* الخلاصة: ثقة مأمون كما قال الإمام مسلم؛ والله أعلم!

37/37- مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الْحَارِثِ أَبِي ذَنْبٍ

أبو الحارث القرشي العامري (ت159هـ)

قال مسلم: «وفي حديث العراقيين عنه [وهم] كثير... [ولعله كان يُلقَن فيتلقن]»⁽⁵⁾، ودكر: «أن سماع الحجازيين منه، يعني: أنه صحيح»⁽⁶⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن سعد: «كَانَ عَالِمًا، ثَقَّةً، فَصِيحًا وَرِعًا عَابِدًا فَاضِلًا»⁽⁷⁾، وقال ابن معين: «ثقة مرضي»⁽⁸⁾، وقال أيضاً -لما سأله الدارمي: ابن أبي ذئب ما حاله في الزهري؟-: «ابن أبي ذئب ثقة»⁽⁹⁾، وقال ابن المديني: «كَانَ عِنْدَنَا ثَقَّةً، وَكَانُوا يُوَهِّنُونَهُ فِي أَشْيَاءَ رَوَاهَا عَنِ الزُّهْرِيِّ»⁽¹⁰⁾، وقال أحمد: «كان رجلاً صالحاً يأمر بالمعروف، قلت كان يرمى بالقدر؟ قال: ما علمت»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «كان ابن أبي ذئب ثقة صدوقاً أفضل من مالك بن أنس، إلا أن مالكاً أشد تنقية للرجال منه، ابن أبي ذئب لا يبالي بمن يحدث»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «ثقة» فقال أبو بكر المروزي: في الزهري؟ قال: كذا وكذا، حدثت بأحد حديث -كأنه أراد: خولف»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «كَانَ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ رَجُلًا صَالِحًا، قَوْلًا بِالْحَقِّ، يُشَبَّهُ بِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «وَكَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ»⁽¹⁵⁾، وقال يعقوب بن شيبة: «ابن أبي ذئب ثقة، غير أن روايته عن الزهري خاصة قد تكلم الناس فيها، فطعن بعضهم فيها بالاضطراب، وذكر بعضهم أن سماعه عن الزهري عرض ولم

1. ابن حبان، الثقات، ج 9 ص 102

2. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 161

3. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 214

4. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5876

5. مسلم، التمييز، ص 191، وما بين المعقوفين من شرح علل الترمذي لابن رجب، ج 2 ص 780

6. ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج 2 ص 780

7. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 7 ص 563

8. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 7 ص 148

9. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 3 ص 525

10. ابن أبي شيبة، سؤالات عثمان بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني، ص 48

11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 314

12. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 3 ص 518

13. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 3 ص 524

14. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 7 ص 145

15. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 7 ص 145

يطعن بغير ذلك، والعرض عند جميع ما أدركنا صحيح»⁽¹⁾، وقال أبو زرعة الرازي⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾، والخليلي⁽⁴⁾: «ثقة»، وقال الذهبي: «كان كبير الشأن ثقة»⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: «ثقة، فقيه فاضل»⁽⁶⁾.

* **التعليق:** قول الإمام مسلم: «لعله كان يلقن فيتلقن»؛ ليس على إطلاقه -إن ثبت التلقين، وإما كان ذلك «بالعراق»، قال ابن رجب: «ذكر مسلم في كتاب «التمييز» أن سماع الحجازيين منه، يعني: صحيح. قال: وفي حديث العراقيين عنه وهم كبير. قال: ولعله كان يلقن فيتلقن. يعني: بالعراق»⁽⁷⁾؛ وقد احتج به الشيخان.

* **الخلاصة:** ثقة، كما وثقه جمهور النقاد؛ والله أعلم!

38/38- محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران العبدي

أبو أحمد الفراء النيسابوري (ت272هـ)

قال مسلم: «ثقة صدوق»⁽⁸⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال علي بن حسن الداريجردي: «ثقة مأمون»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «صدوق»⁽¹⁰⁾، وقال النسائي: «ثقة»⁽¹¹⁾، وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽¹²⁾، وقال الحاكم: «كان من أعدل مشايخنا»⁽¹³⁾، وقال الذهبي: «كان كثير العلوم حافظاً»⁽¹⁴⁾، وقال ابن حجر: «ثقة عارف»⁽¹⁵⁾.

* **التعليق:** أجمع النقاد على توثيقه، وقال المزني والذهبي: «انتقى»⁽¹⁶⁾ عليه مسلم»⁽¹⁷⁾.

* **الخلاصة:** ثقة كما عليه النقاد؛ والله أعلم!

1. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج3 ص525
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج7 ص314
3. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج25 ص636
4. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج9 ص307
5. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج2 ص194
6. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6082
7. ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج2 ص780
8. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج9 ص320، مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج10 ص261
9. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج26 ص32، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12 ص608
10. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج10 ص261
11. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج26 ص31
12. ابن حبان، الثقات، ج9 ص128
13. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج9 ص319
14. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج2 ص197
15. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6104
16. وقع تصحيح في مطبوعة تهذيب التهذيب ج9 ص319: «أثنى عليه» بدل «انتقى عليه»؛ والله أعلم!
17. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج26 ص31، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12 ص607

39/39- محمد بن مطرف بن داود بن مطرف، أبو غسان الليثي المدني

قال مسلم: «ثقة»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يزيد بن هارون⁽²⁾، وأحمد⁽³⁾، والجوزجاني⁽⁴⁾، ويعقوب بن شيبه⁽⁵⁾، وأبو حاتم الرازي⁽⁶⁾: «ثقة»، وقال ابن معين⁽⁷⁾، وأبو داود⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾: «ليس به بأس»، وقال ابن معين أيضاً: «شيخ ثبت ثقة»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «شيخ ليس به بأس، ثقة»⁽¹¹⁾، وقال علي بن المديني: «كان شيخاً وسطاً صالحاً»⁽¹²⁾، وقال أبو حاتم الرازي أيضاً: «صالح الحديث»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «لا بأس به»⁽¹⁴⁾، وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽¹⁵⁾ وقال: «يُغرب»⁽¹⁶⁾، وقال الحاكم: «ثقة مأمون»⁽¹⁷⁾، وقال الذهبي: «الإمام، المُحدِّث، الحُجَّة»⁽¹⁸⁾، وقال ابن حجر: «أحد العلماء الأثبات»، وقال أيضاً: «ثقة»⁽¹⁹⁾.

* **التعليق:** تشدد علي بن المديني في شأن محمد بن مطرف فقال: «كان شيخاً وسطاً صالحاً»، وقد ذكر الحافظ ابن حجر قول ابن المديني هذا - عند ذكر مطرف في سياق من طعن فيه من رجال البخاري - ثم قال - مُعرضاً بقول ابن المديني -: «وثقه أحمد، وأبو حاتم، والجوزجاني، ويعقوب بن شيبه وآخرون، واحتج به الأئمة»⁽²⁰⁾.

* **الخلاصة:** ثقة كما قال الإمام مسلم وجمهور النقاد؛ والله أعلم!

-
1. الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 79
 2. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 476
 3. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 477
 4. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 472
 5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 477
 6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 100
 7. الدارمي، تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين، ص 198
 8. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 478
 9. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 478
 10. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 477
 11. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 55 ص 423
 12. ابن أبي شيبه، سؤالات عثمان بن أبي شيبه للإمام علي بن المديني، ص 44
 13. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 55 ص 423، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 4 ص 272
 14. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 473
 15. ابن حبان، الثقات، ج 7 ص 426
 16. سقطت من المطبوع وهي عند المزني، تهذيب الكمال، ج 26 ص 473، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 462.
 17. السجزي، سؤالات مسعود السجزي عن أحوال الرجال لأبي عبد الله الحاكم، ص 60
 18. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 7 ص 295
 19. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6305
 20. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري - هدى الساري، ص 1184

40/40- مُظَفَّرُ بن مُدْرِك، أبو كامل الخراساني (ت 195هـ)

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن سعد: «ثقة»⁽²⁾، وقال ابن معين: «كان رجلاً صالحاً»⁽³⁾، وقال أيضاً: «كنت أخذ عنه هذه الصنعة- يعني صنعة الحديث، ومعرفة الرجال-»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «ثقة، صاحب حديث»⁽⁵⁾، وقال أحمد: «كان له وقار وهيئة، وكان من أصحاب الحديث»⁽⁶⁾، وقال أيضاً «كان أبو كامل بصيراً بالحديث متقناً يشبه الناس، لا يتكلم إلا أن يسأل فيجيب أو يسكت، له عقل سديد»⁽⁷⁾، وقال أبو داود: «ثقة ثقة»⁽⁸⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق»⁽⁹⁾.

وقال النَّسَائِيُّ: «الثقة المأمون، الرجل الصالح»⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽¹¹⁾، وقال ابن عبد البر: «هو عندهم صدوق ثقة»⁽¹²⁾، وقال المزني: «الحافظ»⁽¹³⁾، وقال الذهبي: «الإمام، الثَّبتُ، الحَافِظُ، المَجُودُ»⁽¹⁴⁾، وقال ابن حجر: «ثقة متقن، كان لا يُحدِّثُ إلا عن ثقة»⁽¹⁵⁾.

* التعليق: قول ابن معين: «كان رجلاً صالحاً» يريد صلاح دينه واستقامة عدالته، وأما ما يتعلق بحال روايته وضبطه فقد أطلق توثيقه بقوله: «ثقة»، وأما قول أبي حاتم: «صدوق» فلا ينافي التوثيق -عنده- أحياناً فالمظفر بن مدرك ثقة اتفاقاً كما ترى.

* الخلاصة: ثقة كما أفاده الإمام مسلم، وعليه النقاد؛ والله أعلم!

41/41- منصور بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة السلمي، أبو عتاب الكوفي (ت 131هـ)

قال مسلم: «لا شك عند أهل العلم بالحديث في ذلك، للذي استفاض عندهم من صحة حفظ منصور، والأعمش، وإسماعيل، وإثنا عشر»⁽¹⁶⁾.

1. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 138
2. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 9 ص 339
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 292
4. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 15 ص 157
5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 15 ص 157
6. أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية الصواف، ج 2 ص 553
7. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 28 ص 99
8. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 15 ص 158
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 442
10. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 28 ص 102
11. ابن حبان، الثقات، ج 9 ص 200
12. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 11 ص 242
13. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 28 ص 98
14. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 10 ص 124
15. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6722
16. مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص 62

* أقوال النقاد في الراوي:

قال شعبة بن الحجاج: «منصور من الثقات»⁽¹⁾، وقال عبد الرحمن بن مهدي: «أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم فمن اختلف عليهم فهو يخطئ ليس هو منهم: منصور بن المعتمر»⁽²⁾، وقال أيضاً: «أثبت أهل الكوفة»⁽³⁾، وقال يحيى بن سعيد القطان: «كان من أثبت الناس»⁽⁴⁾، وقال ابن سعد: «كَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا، كَثِيرَ الْحَدِيثِ، رَفِيعًا عَلِيًّا»⁽⁵⁾، وقال العجلي: «ثِقَّةٌ تَبَّتْ فِي الْحَدِيثِ، كَانَ أَثْبَتَ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَكَانَ حَدِيثُهُ الْقَدَحَ لَا يَخْتَلَفُ فِيهِ أَحَدٌ مَتَعَبَدَ رَجُلٍ صَالِحٍ... وَكَانَ فِيهِ تَشْيِيعٌ قَلِيلٌ -وَلَمْ يَكُنْ بَغَالٍ-»⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ثقة»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «لا يدلّس، ولا يخلط»⁽⁸⁾.

وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽⁹⁾، وقال الدارقطني: «أحد الأثبات»⁽¹⁰⁾، وقال الذهبي: «الْحَافِظُ، الثَّبْتُ، الْقُدْوَةُ»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ، صَاحِبَ إِتْقَانٍ، وَنَأْلِهِ وَحَيْرٍ»⁽¹²⁾، وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، وكان لا يدلّس»⁽¹³⁾.

* التعليق: قول العجلي: «فيه تشيع قليل -وَلَمْ يَكُنْ بَغَالٍ-»؛ علّق عليه الذهبي بقوله: «تشيّع حبه وولاء فقط»⁽¹⁴⁾.

* الخلاصة: ثقة متقن -اتفاقاً؛ واللّه أعلم!

42/42- النضر بن شميل بن خرشة المازني، أبو الحسن المروزي (ت 203هـ)

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽¹⁵⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

وقال ابن سعد: «كان ثقة -إن شاء الله- صاحب حديث»⁽¹⁶⁾، وقال يحيى بن معين⁽¹⁷⁾، وأبو حاتم⁽¹⁸⁾، والنسائي⁽¹⁹⁾، وابن قانع⁽²⁰⁾: «ثقة»، وزاد أبو حاتم: «صاحب سنة»⁽²¹⁾، وقال علي بن المديني: «من الثقات»⁽¹⁾، وذكره

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 153
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 177
3. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 2 ص 461، 5 ص 35
4. البخاري، التاريخ الكبير، ج 7 ص 346
5. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 8 ص 456
6. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 299
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 179
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 179
9. ابن حبان، الثقات، ج 7 ص 473
10. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 4 ص 412
11. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 5 ص 402
12. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 5 ص 402
13. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6908
14. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 5 ص 407
15. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 138
16. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 377
17. الدارمي، تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين، ص 191
18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 477
19. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 29 ص 382
20. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 46
21. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 477

ابن حبان في «الثقات»⁽²⁾، وقال الخليلي: «كبير، عالم، معروف مجله عند جميع العلماء والحفاظ، وله في الشعر، واللغة محل»⁽³⁾، وقال الذهبي: «ثقة حجة، محتج به في الصحاح، ولولا أن العقيلي ذكره ما ذكرته»⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: «ثقة ثبت»⁽⁵⁾.

* **التعليق:** قول الذهبي: «ولولا أن العقيلي ذكره ما ذكرته»، يشير إلى كتاب العقيلي = «الضعفاء الكبير»⁽⁶⁾، وبالرجوع إليه لم يذكر العقيلي في ترجمة النضر سوى قول وكيع لما سئل عنه فتغبر وجهه ورفع حاجبه وقال: «إن له مشيخة شبه الرضا»⁽⁷⁾، وليس في هذه تضعيف مطلق، ولو كان فهو لا ينهض أمام ما أجمع عليه النقاد من توثيقه. وأخرج له أصحاب الكتب الستة.

* **الخلاصة:** ثقة كما قال الإمام مسلم، وأجمع عليه النقاد؛ والله أعلم!

43/43- هارون بن موسى الأعرور، أبو عبد الله النحوي القاري البصري

قال مسلم: «كان صدوقاً حافظاً»⁽⁸⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال شعبة بن الحجاج: «هارون الأعرور من خيار المسلمين -قالها ثلاثاً»⁽⁹⁾، وقال أبو عبيدة الحداد: «كان صدوقاً حافظاً»⁽¹⁰⁾، وقال الأصمعي: «كان ثقة مأموناً»⁽¹¹⁾، وقال يحيى بن معين⁽¹²⁾، وأبو زرعة⁽¹³⁾، وأبو داود⁽¹⁴⁾: «ثقة»، وقال البزار: «ليس به بأس»⁽¹⁵⁾، وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽¹⁶⁾، وقال الذهبي: «صدوق، علامة نبيل»⁽¹⁷⁾، وقال ابن حجر: «ثقة، مقرئ إلا أنه زمي بالقدر»⁽¹⁸⁾.

* **التعليق:** اتفق على تعديله، واحتج به الشيخان.

* **الخلاصة:** ثقة كما وثقه جماعة؛ والله أعلم!

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 477
2. ابن حبان، الثقات، ج 9 ص 212
3. الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج 3 ص 893
4. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 5 ص 21
5. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7135
6. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 293
7. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 293
8. مسلم، التمييز، ص 178
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 95
10. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 16 ص 7
11. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 16 ص 8
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 95
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 95
14. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 2 ص 412
15. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 1 ص 471
16. ابن حبان، الثقات، ج 9 ص 237
17. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج 2 ص 332
18. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7246

44/44- هاشم بن القاسم بن مسلم بن مقسم، أبو النضر الليثي الخراساني يُقال له: قَيصر - (ت 207هـ)

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن سعد⁽²⁾، وابن معين⁽³⁾، وابن المديني⁽⁴⁾: «كان ثقة».

وقال أحمد: «من مثبتي بغداد»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «أبو النضر شيخنا من الأمرين بالمعروف والناهي عن المنكر»⁽⁶⁾،

وقال العجلي: «صاحب سنة ثقة، وكان أهل بغداد يفخرون به»⁽⁷⁾.

وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق»⁽⁸⁾، وقال النسائي: «لا بأس به»⁽⁹⁾، وقال ابن قانع: «ثقة»⁽¹⁰⁾، وقال ابن عدي: «لم

أر له حديثاً منكراً... وعندي لا بأس به»⁽¹¹⁾، وقال الحاكم: «حافظ ثبت في الحديث»⁽¹²⁾، وقال ابن عبد البر: «اتفقوا

على أنه صدوق ثقة»⁽¹³⁾، وقال الذهبي: «الحافظ... ثقة صاحب سنة، تفتخر به بغداد»⁽¹⁴⁾، وقال ابن حجر: «ثقة

ثبت»⁽¹⁵⁾.

* التعليق: اتفق على توثيقه، وقول أبي حاتم: «صدوق» لا يناقض توثيق الأئمة، كما تقرر -مراراً- وقول النسائي: «لا

بأس به» يرادف التوثيق عنده كثيراً؛ روى له أصحاب الكتب الستة.

* الخلاصة: ثقة كما قال الإمام مسلم وعليه النقاد؛ والله أعلم!

45/45- هشام بن بهرام، أبو مُحَمَّد المدائني (ت 219هـ)

قال مسلم: «هو شيخ من الشيوخ، ولا يُقر الحديث بمثله إذا تفرد»⁽¹⁶⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال محمد بن وارة: «كان ثقة»⁽¹⁷⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «أدركته، ولم أكتب عنه»⁽¹⁸⁾، وقال ابن حبان:

«مستقيم الحديث»⁽¹⁹⁾، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»⁽²⁰⁾.

1. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 138
2. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 337
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 105
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 105
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 105
6. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 16 ص 98
7. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 324
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 106
9. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 122
10. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 121
11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 418
12. السجزي، سؤالات مسعود السجزي عن أحوال الرجال لأبي عبد الله الحاكم، ص 48
13. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 121
14. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج 2 ص 332
15. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7256
16. مسلم، التمييز، ص 215
17. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 30 ص 178
18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 53
19. ابن حبان، الثقات، ج 9 ص 233
20. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 16 ص 72

وقال الذهبي: «وثق»⁽¹⁾، وقال ابن حجر: «ثقة»⁽²⁾.

* **التعليق:** قول أبي حاتم الرازي: «أدركنه، ولم أكتب عنه»، يعود لشدة تحريه، وهذا لا ينافي رواية غيره عنه فقد روى عنه أبو داود؛ وهو في الجملة لا يروي إلا عن ثقة.

وأما بالنسبة لقول مسلم: «هُوَ شَيْخٌ مِنَ الشُّيُوخِ، وَلَا يُقَرُّ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ إِذَا تَفَرَّدَ»، فأقول: مرويات ابن بهرام بين أيدينا قليلة جداً لا تكاد تُذكر؛ فباستعراضنا لنحو (1000) كتابٍ وجزءٍ حديثي، عددتُ له تسعة أحاديث مرفوعة فقط؛ وهذا الذي حمل الإمام مسلم على قوله: «شيخ من الشيوخ» يريد: أنه قليل الحديث؛ ثم هذه القلة والعزلة من المرويات مشيرة بعدم تعاطيه للحديث إلى حد يُحتمل تفرده؛ لذا قال الإمام مسلم: «ولا يُقَرُّ الحديث بمثله إذا تفرَّد».

* **الخلاصة:** ثقة كما قال الحافظ ابن حجر؛ والله أعلم!

46/46- وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ بْنِ مَلِيحِ بْنِ عَدِيِّ، أَبُو سَفِيَانَ الرَّؤَاسِي (ت 197هـ)

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽³⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال إسحاق بن راهويه: «حفظ وكيع أصلي، قام وكيع يوماً قائماً ووضع يده على الحائط، وحدت سبعمائة حديث حفظاً»⁽⁴⁾، وقال ابن سعد: «كَانَ ثِقَّةً مَأْمُونًا عَالِمًا رَفِيعًا، كَثِيرَ الْحَدِيثِ، حُجَّةً»⁽⁵⁾، وقال ابن معين: «ثقة»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «وكيع عندنا ثبت»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «ما رأيت رجلاً قط أحفظ من وكيع»⁽⁸⁾، وقال علي بن المديني: «من الثقات»⁽⁹⁾، وقال ابن نمير: «كانوا إذا رأوا وكيعاً سكتوا - يعني: في الحفظ والإجلال-»⁽¹⁰⁾، وقال أحمد: «ما رأيت احداً اوعى للعلم من وكيع بن الجراح، ولا أشبه بأهل النسك منه»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «كان وكيع مطبوع الحفظ، كان حافظاً حافظاً، وكان أحفظ من عبد الرحمن بن مهدي كثيراً كثيراً»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «وكيع قليل التصحيف»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «أخطأ وكيع بن الجراح في خمس مائة حديث»⁽¹⁴⁾، وقال العجلي: «ثقة، عابد صالح أديب من حفاظ الحديث»⁽¹⁵⁾، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «وَكَيْعٌ حَيْرٌ، فَاضِلٌ، حَافِظٌ»⁽¹⁶⁾.

1. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج 2 ص 335
2. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7287
3. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 138
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 221
5. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 8 ص 517
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 231، ج 9 ص 38
7. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 30 ص 474
8. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 15 ص 657
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 230، ج 9 ص 38
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 231، ج 9 ص 38
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 220، ج 9 ص 38
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 221
13. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 63 ص 98
14. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 63 ص 98
15. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 341
16. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 153

وقال ابن حبان: «كان حافظاً متقناً»⁽¹⁾، وقال الدارقطني: «من الرفعاء الثقات»⁽²⁾، وقال الذهبي: «الإمام، الحافظ، مُحدِّثُ العِراقِ»⁽³⁾، وقال ابن حجر: «ثقة حافظ عابد»⁽⁴⁾.

* التعليق: اتفق على إمامته وحفظه.

* الخلاصة: «ثقة حافظ عابد» كما قال الحافظ ابن حجر؛ والله أعلم!

47/47- يحيى بن أبي بُكير -اسمه: نَسْر، ويقال: بِشْر-، أبو زكريا الكرماني العبدى

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽⁵⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين⁽⁶⁾، وابن المديني⁽⁷⁾، والعجلي⁽⁸⁾: «ثقة»، وزاد العجلي -بعد ذكره لحديث-: «كَانَ يَخْطِئُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ يَحْيَى بْنَ أَبِي بَكِيرٍ»⁽⁹⁾، وقال أحمد: «كَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكِيرٍ كَيْسًا، ثُمَّ قَالَ: قُلَّ إِنْسَانٌ كَتَبَ عَنْ شَعْبَةَ إِلَّا جَاءَ بِشَيْءٍ، جَاءَ بِلَفْظٍ»⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق»⁽¹¹⁾، وقال الذهبي⁽¹²⁾، وابن حجر⁽¹³⁾: «ثقة».

* التعليق: اتفق على توثيقه، وروى له أصحاب الكتب الستة.

* الخلاصة: ثقة كما قال الإمام مسلم والأئمة النقاد؛ والله أعلم!

48/48- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة بن ميمون، أبو سعيد الهمداني (ت182هـ)

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽¹⁴⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو خالد الأحمر: «كان يحيى جيد الأخذ للحديث»⁽¹⁵⁾، وقال ابن معين: «ثقة»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «كَانَ يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَا كَيْسًا، وَلَا أَعْلَمُهُ أَخْطَا إِلَّا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ»⁽¹⁷⁾، وقال علي بن المديني: «من الثقات»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً: «وَلَمْ يَكُنْ بِالْكُوفَةِ بَعْدَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَثْبَتَ مِنْ يَحْيَى بْنِ زَكْرِيَا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ»⁽¹⁹⁾، وقال ابن نمير: «كان ابن أبي زائدة في

1. ابن حبان، الثقات، ج 7 ص 562

2. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 1 ص 315

3. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 141

4. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7414

5. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 139

6. الدارمي، تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين، ص 1 ص 228

7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 132

8. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 348-349

9. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 348-349

10. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 16 ص 233-234

11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 132

12. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج 2 ص 362

13. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7516

14. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 138

15. البخاري، التاريخ الكبير، ج 8 ص 274

16. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 145

17. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 16 ص 178

18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 144

19. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 16 ص 176

الحديث أكثر من ابن إدريس في الإتيان»⁽¹⁾، وقال أحمد⁽²⁾، والعجلي⁽³⁾: «ثقة»، وزاد العجلي: «مفتياً ثبتاً، صاحب سنة»، وقال يعقوب بن شيبة: «كَانَ ثِقَّةً، حَسَنَ الْحَدِيثِ»⁽⁴⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «يحيى قلما يخطئ، فإذا أخطأ أتى بالعظائم»⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «مستقيم الحديث، صدوق، ثقة»⁽⁶⁾، وقال النسائي: «ثقة ثبت»⁽⁷⁾، وقال الذهبي: «الحافظ، العَلَمُ، الحُجَّةُ»⁽⁸⁾، وقال ابن حجر: «ثقة متقن»⁽⁹⁾.

* التعليق: اتفق على توثيقه، وروى له أصحاب الكتب الستة.

وأما قول أبي زرعة عنه: «قلما يخطئ، فإذا أخطأ أتى بالعظائم»؛ فيوضِّحه مناسبتة، فقد قاله أبو زرعة لما سُئل عن حديث رواه ابن أبي زائدة، عن يحيى بن سعيد، عن مسلم بن يسار؛ قال: رأى ابن عمر رجلاً يعث بالحصى في الصلاة؛ فقال: «إذا صليت فلا تعث، واصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم...» وذكر الحديث؟! فقال أبو زرعة وأبو حاتم: إنما هو: مسلم بن أبي مريم، عن علي بن عبد الرحمن المعاوي، عن ابن عمر؛ ثم نصاً على أن الوهم من ابن أبي زائدة، ثم قال أبو زرعة: ابن أبي زائدة قلما يخطئ، فإذا أخطأ أتى بالعظائم⁽¹⁰⁾!

قلت: وخطأ ابن أبي زائدة -هنا- في الإسناد؛ بقلب راوٍ براوٍ، وإسقاط آخر من الإسناد.

وقوله: (قلما يخطيء) و(إذا أخطأ)؛ يقتضي أن ابن أبي زائدة ليس بضعيف لأنه خطأ طارئ على أصل حاله العام حيث علّق خطأه بالاحتمال وقلة الورد، فيبقى إذن على خلاف الخطأ إما ثقة أو صدوق عنده، وقد يساعد على هذا الفهم أن أبا حاتم على تشدده وشدة تحرّيه قرّر أيضاً مع أبي زرعة أن الوهم في هذا الحديث من ابن أبي زائدة، ومع ذلك قال فيه: «مستقيم الحديث، صدوق، ثقة».

لهذا كان الخطأ من ابن أبي زائدة من بابه من لا يخطيء؟! يُكشَف عنه بعلم العلل ونقد المرويات لا أن خطأه نابع من ضعف حاله ونكارة مروياته -جملة-، فيحكم عليه بالضعف أو الترك، فخطؤه حالة عين -إن سمحّت لنفسه بهذا التعبير- يُلحَق بها مثيلاتها -متى وجدت- دون ترك الاحتجاج بابن أبي زائدة أو تضعيفه؛ ويبقى على توثيقه - بمقتضى علم الجرح والتعديل-؛ لا سيما وأن أخطاءه محصورة جداً، بل حتى «قيل: إنه ما غلط قط!»⁽¹¹⁾، وأما ابن معين فقد عدّ له خطأ في حديث واحد فقال: «كَانَ يَحْيَى بَنُ زَكَرِيَا كَيْسًا، وَلَا أَعْلَمُهُ أَخْطَأَ إِلَّا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ»، وما ذكره أبو زرعة حديث آخر بدلالة قول ابن حجر: «وهذا يرد على الذي ذكره بن معين»⁽¹²⁾، فهل مثل ذلك يناقض توثيقه؟!

* الخلاصة: ثقة متقن كما قال الحافظ ابن حجر؛ والله أعلم!

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 145
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 145
3. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 352
4. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 16 ص 180
5. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 11 ص 210
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 145
7. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 31 ص 309
8. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 8 ص 337
9. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7548
10. انظر: ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 257
11. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 5 ص 116
12. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 11 ص 210

49/49- يزيد بن أبي زياد القرشي -مولى بني هاشم-، أبو عبد الله (ت136هـ)

قال مسلم: «إن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم: كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم، وأضربهم من حمال الآثار ونقال الأخبار»⁽¹⁾.

وقال أيضاً: «هُوَ مِمَّنْ قَدْ اتَّقَى حَدِيثَهُ النَّاسُ، وَالاحتِجَاجُ بِخَبْرِهِ إِذَا تَفَرَّدَ لِلَّذِينَ اعْتَبَرُوا عَلَيْهِ مِنْ سِوَةِ الْحِفْظِ وَالْمَتُونَ فِي رِوَايَاتِهِ الَّتِي يَرَوِيهَا»⁽²⁾.

* أقوال النقاد في الروي:

قال شعبة بن الحجاج: «كان يزيد بن أبي زياد رفاعاً»⁽³⁾، وقال عبد الله بن المبارك: «ارم به»⁽⁴⁾، وقال ابن سعد: «كان ثقة في نفسه إلا أنه اختلط في آخر عمره، فجاء بالعجائب»⁽⁵⁾، وقال يحيى بن معين: «ليس بحجة، ضعيف الحديث»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «ليس بذاك»⁽⁷⁾، وقال أيضاً⁽⁸⁾، وأبو حاتم⁽⁹⁾، والنسائي⁽¹⁰⁾: «ليس بالقوي»، وعلي بن المديني: «ضعف أمره»⁽¹¹⁾، وقال أحمد: «لم يكن يزيد بن أبي زياد بالحافظ، ليس بذاك»⁽¹²⁾.

وقال أحمد بن صالح: «يزيد بن أبي زياد ثقة، لا يُعْجَبُنِي قَوْلُ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِيهِ»⁽¹³⁾، وقال البخاري: «صدوق إلا أنه تغير بأخيه»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «صدوق، ولكنه يغلط»⁽¹⁵⁾، وقال الجوزجاني: «سمعتهم يضعفون حديثه»⁽¹⁶⁾، وقال العجلي: «ثقة، جازر الحديث، وكان بأخيه يلقن»⁽¹⁷⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «لين، يُكْتَبُ حديثه ولا يحتج به»⁽¹⁸⁾، وقال أبو داود: «ثبت، لا أعلم أحداً ترك حديثه، وغيره أحب إلي منه»⁽¹⁹⁾، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «إن كانوا يتكلمون فيه؛ لتغيره، فهو على العدالة والثقة»⁽²⁰⁾، وقال ابن حبان: «كان يزيد صدوقاً إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير فكان يتلنن ما لئن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه وإجابته فيما ليس من حديثه؛ لسوء حفظه بسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلفنه ما يلحق سماع ليس بشيء»⁽²¹⁾، وقال ابن عدي: «يزيد من شيعه أهل الكوفة، ومع ضعفه يُكْتَبُ

1. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 11 ص 331
2. مسلم، التمييز، ص 215
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 156، ج 9 ص 265
4. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 380
5. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 8 ص 460
6. الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص 488
7. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 1 ص 281
8. الدارمي، تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين، ص 94، 229
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 265
10. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 252
11. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 380
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 265
13. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 256
14. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 420
15. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 355
16. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 92
17. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 364
18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 265
19. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 1 ص 303
20. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 81
21. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 450

حَدِيثُهُ»⁽¹⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽²⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف يخطئ كثيراً، ويتلقن إذا لقن»⁽³⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽⁴⁾، وقال الذهبي: «شيعي عالم فهم صدوق، رديء الحفظ، لم يُتْرَك»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْمُتَّقِنِ، فَلِذَا لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانِ»⁽⁶⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعياً»⁽⁷⁾.

* **التعليق:** يزيد بن أبي زياد القرشي هو من أراد مسلم التمثيل به في قوله: «فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم: كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد...».

بخلاف من ظن أنه يزيد بن أبي زياد الدمشقي، قال ابن حجر: «أغرب النووي فذكر في مقدمة شرح مسلم ترجمة يزيد بن أبي زياد وابن أبي زياد الدمشقي المذكورة قبل هذه الترجمة، وزعم أنه مراد مسلم بقوله: يزيد بن أبي زياد، وفيه نظر لا يخفى»⁽⁸⁾.

وأما قول مسلم: «هُوَ مِمَّنْ قَدْ اتَّقَى حَدِيثَهُ النَّاسُ، وَالاحتجاج بِخَبْرِهِ إِذَا تَفَرَّدَ لِلَّذِينَ اعْتَبَرُوا عَلَيْهِ مِنْ سُوءِ الْحِفْظِ وَالْمُتَوَاتِرِ فِي رَوَايَاتِهِ الَّتِي يَرْوِيهَا» فهو لا ينافي قوله: «إن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم»؛ ذلك لأنه قيد قوله بعدم الاحتجاج بخبره إذا تفرّد -فضلاً عن مخالفته- وهذا شأن المرتبة الثانية من الرواة الذين يشملهم اسم الستر والصدق- في الجملة-، وأنت قد علمت من مجموع أقوال النقاد أنه عدل في نفسه، اعتراه الضعف لتلقنه وتغيره فساء حفظه، وأما متى وافق الثقات وتويع فهو على صدقه وحفظه، ويجمّل -هنا- إيراد قول ابن حبان المفصل لحال يزيد بما يقوي ما ذكرته؛ قال: «كَانَ يَزِيدٌ صَدُوقًا إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَبُرَ سَاءَ حِفْظُهُ وَتَغَيَّرَ فَكَانَ يَتَلَقَّنُ مَا لَقِنَ، فَوَقَعَ الْمَنَاطِرُ فِي حَدِيثِهِ مِنْ تَلْقِينِ غَيْرِهِ إِيَّاهُ وَإِجَابَتِهِ فِيمَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ؛ لِسُوءِ حِفْظِهِ فَسَمَاعٌ مِنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ دُخُولِهِ الْكُوفَةَ فِي أَوَّلِ عَمْرِهِ سَمَاعٌ صَحِيحٌ، وَسَمَاعٌ مِنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي آخِرِ قَدُومِهِ الْكُوفَةَ بَعْدَ تَغْيِيرِ حِفْظِهِ وَتَلْقِينِهِ مَا يَلْقَنُ سَمَاعٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ».

وأما قول ابن سعد: «كان ثقة في نفسه» يريد به: ثقة في دينه وعدالته، يؤكده بقية كلامه: «إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب».

وأما قول شعبة: «كان رفاعاً»؛ بين مراده الذهبي بقوله: «يعني: الآثار التي هي أقوال الصحابة يرفعها»⁽⁹⁾.

وقد «رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ مَقْرُونًا بِغَيْرِهِ، وَاحتج به الباقر»⁽¹⁰⁾.

* **الخلاصة:** «ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعياً» كما قال ابن حجر؛ والله أعلم!

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص 166

2. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 11 ص 330

3. البرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني، ص 145

4. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 10 ص 250

5. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج 2 ص 382

6. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 6 ص 129

7. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7717

8. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 11 ص 331

9. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 6 ص 160

10. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 32 ص 140

50/50- يزيد بن هارون بن زاذي بن ثابت، أبو خالد السلمي الواسطي (ت206هـ)

قال مسلم: «من الغرباء الثقات»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث»⁽²⁾، وقال ابن معين: «ثقة»⁽³⁾، وقال ابن المديني: «من الثقات»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «ما رأيت رجلاً قط أحفظ من يزيد بن هارون»⁽⁵⁾، وقال أبو بكر بن أبي شيبة: «ما رأيت أئقن حفظاً من يزيد بن هارون»⁽⁶⁾، وقال أحمد: «كان حافظاً متقناً للحديث، صحيح الحديث عن حجاج بن أرتاة، قاهراً لها حافظاً»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «ثقة إمام، صدوق في الحديث، لا يسأل عن مثله»⁽⁸⁾، وقال العجلي: «ثقة ثبت في الحديث، وكان متعبداً متسكاً، حسن الصلاة جداً»⁽⁹⁾، وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة»⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ثقة، إمام صدوق، لا يسأل عن مثله»⁽¹¹⁾، وقال ابن قانع: «ثقة مأمون»⁽¹²⁾، وقال ابن حبان: «كان من خيار عباد الله ممن يحفظ حديثه»⁽¹³⁾، وقال الخطيب: «...لعله ساء حفظه لما كُفَّ بصره، وعلت سنُّه؛ فكان يستتبت جاريته فيما شك فيه، ويأمرها بمطالعة كتابه لذلك»⁽¹⁴⁾، وقال الذهبي: «الإمام، القدوة، شيخ الإسلام...الحافظ...وكان رأساً في العلم والعمل، ثقة، حجة، كبير الشأن»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حجر: «ثقة متقن عابد»⁽¹⁶⁾.

* التعليق: اتفق الأئمة على توثيقه وإتقانه؛ وأما قول الخطيب: «...لعله ساء حفظه لما كف بصره، وعلت سنُّه؛ يستتبت جاريته في شك فيه، ويأمرها بمطالعة كتابه لذلك».

قال الذهبي -معلقاً-: «ما بهذا الفعل بأس مع أمانة يُلقَّنه، ويزيد حجة بلا مثوية»⁽¹⁷⁾؛ وقد نصَّ غير واحد على إتقانه، و«الإتقان أكثر من حفظ السرد» كما قال أبو زرعة⁽¹⁸⁾، وقد روى له أصحاب الكتب الستة.

* الخلاصة: «ثقة متقن عابد» كما قال ابن حجر؛ والله أعلم!

1. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 138
2. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 9 ص 316
3. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 2 ص 65
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 295
5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 16 ص 496
6. المزني، تهذيب الكمال ج 32 ص 267
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 295
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 295
9. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 368
10. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 11 ص 369
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 295
12. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 11 ص 369
13. ابن حبان، الثقات، ج 7 ص 632
14. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 16 ص 495
15. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 358
16. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7789
17. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 363
18. المزني، تهذيب الكمال، ج 32 ص 267

المبحث الثاني

الرواة الذين جرحهم الإمام مسلم

51/1- أبان بن جبلة الهمداني؛ أبو عبد الرحمن الكوفي

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال البخاري⁽²⁾، وأبو حاتم⁽³⁾: «منكر الحديث»، وعند أبي حاتم قبلها: «هو شيخ مجهول»، وقال النسائي: «ليس بثقة»⁽⁴⁾، وقال ابن عدي: «ليس بالمعروف، وإنما له الشيء اليسير، وليس له عن أبي إسحاق الهمداني إلا مقدار حديثين أو ثلاثة تعز جداً»⁽⁵⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽⁶⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه، مع قلة مروياته جداً.

* الخلاصة: منكر الحديث كما قال البخاري ومسلم وأبو حاتم؛ والله أعلم!

52/2- إبراهيم بن أبي حية -اسمه: ابنُ اليَسَعِ بنِ أسعدَ-، أبو إسماعيل المكي

قال مسلم: «ضعيف الحديث»⁽⁷⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «شيخ ثقة (كبير)»⁽⁸⁾، وقال علي بن المديني: «ليس بشيء»⁽⁹⁾، وقال البخاري: «صَعِيفٌ، ذَاهِبُ الْحَدِيثِ»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً⁽¹¹⁾، وأبو حاتم⁽¹²⁾: «منكر الحديث»، وقال البزار: «ليس هو بالقوي»⁽¹³⁾، وقال النسائي: «ضعيف»⁽¹⁴⁾، وقال ابن حبان: «يروى عن جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَهَشَّامِ بْنِ عُرْوَةَ مَنَّاكِرٍ وَأَوَابِدٍ يَسْبِقُ إِلَى الْقَلْبِ أَنَّهُ الْمُتَعَمِّدُ لَهَا»⁽¹⁵⁾.

-
1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2083
 2. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 454
 3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 300
 4. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 148
 5. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 69
 6. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 1 ص 16
 7. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 87
 8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 96 وما بين القوسين عنده ص 149، وعند ابن حجر، لسان الميزان ج 1 ص 272
 9. ابن حجر، لسان الميزان، ج 1 ص 272
 10. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ج 2 ص 216
 11. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 283
 12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 96
 13. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 3 ص 299
 14. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 386
 15. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 100

وقال ابن عدي: «وَصَعَفُ إِبرَاهِيمَ بْنِ أَبِي حَيَّةَ بْنِ عَلِيٍّ أَحَادِيثُهُ وَرَوَايَاتُهُ»⁽¹⁾، وقال الدارقطني⁽²⁾ والهيثمي⁽³⁾: «متروك»، وقال الذهبي: «واه»⁽⁴⁾.

* التعليق: تفرد ابن معين بتوثيقه فإن لم يُحمل توثيقه على العدالة، وإلا فهو مدفوع باتفاق النقاد على تضعيفه لا سيما مع تفسير الجرح: بما يرويه من مناكير.

* الخلاصة: منكر الحديث كما قال البخاري وأبو حاتم؛ والله أعلم!

53/3- إبراهيم بن هذبة، أبو هذبة الفارسي البصري

قال مسلم: «ليس بشيء»⁽⁵⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «لا بأس به، ثقة»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «قدم علينا هاهنا فكتبنا عنه عن أنس بن مالك، ثم تبين لنا كذبه، كذاب خبيث»⁽⁷⁾، قيل لعلي بن المديني: كان يصدق؟ قال: «من أين!»، وضعفه جداً⁽⁸⁾، وقال أحمد: «إبراهيم بن هذبة لا شيء، روى أحاديث مناكير»⁽⁹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «كذاب»⁽¹⁰⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة، متروك»⁽¹²⁾، وقال العقيلي: «يُرمى بالكذب»⁽¹³⁾، وقال ابن حبان: «شيخ يروي عن أنس بن مالك دجال من الدجاجلة كان رقاصاً بالبصرة يدعى إلى الأعراس فيرقص فيها فلَمَّا كبر جعل يروي عن أنس وَيَضَع عَلَيْهِ...فَلَا يحل لمسلم أن يكتب حديثه وَلَا يذكره إِلَّا عَلَى وَجْهَةِ التَّعَجُّبِ»⁽¹⁴⁾، وقال ابن عدي: «حَدَّثَ عَنْ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ بِالْبَاطِلِ»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «وهذه الأحاديث مع غيرها مما رواه أبو هذبة كلها بواطيل، وهو متروك الحديث، بَيَّنَّ الأمر في الضعف جداً»⁽¹⁶⁾.

وقال أبو الشيخ الأصبهاني: «متروك الحديث»⁽¹⁷⁾، وقال الدارقطني: «متروك»⁽¹⁸⁾، وقال الحاكم: «وذكر الحاكم في باب أقوام لا تحل الرواية عنهم إلا بعد بيان أحوالهم»⁽¹⁹⁾، وقال أبو نعيم: «لا شيء»⁽²⁰⁾، وقال الخليلي: «يرمى

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 389

2. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 1 ص 32، الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 30

3. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 10 ص 28

4. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 22

5. ابن حجر، لسان الميزان، ج 1 ص 379

6. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 156

7. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 104

8. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 157

9. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 156

10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 144

11. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 146

12. الدولابي، الكنى والأسماء، ج 2 ص 327

13. ابن حجر، لسان الميزان، ج 1 ص 379

14. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 113-114

15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 341

16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 343

17. أبو الشيخ، طبقات المحدثين بأصبهان، ج 1 ص 349

18. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 1 ص 58

19. ابن حجر، لسان الميزان، ج 1 ص 379

20. أبو نعيم، الضعفاء، ص 57

بالكذب»⁽¹⁾، وقال الخطيب البغدادي: «حدّث بها عن أنس بن مالك بالأباطيل»⁽²⁾، وقال الذهبي: «ساقط متهم»⁽³⁾، وقال أيضاً: «حدّث ببغداد وغيرها بالأباطيل»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «حدّث بعيد المائتين عن أنس بعجائب»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «ذاهب الحديث، مُتهمٌ عند الحفاظ بالكذب»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «كذّاب»⁽⁷⁾.

* **التعليق:** اتفق النقاد على تضعيفه غاية بل رمي بالكذب سوى ما رُوِيَ عن ابن معين -مرة- قال: «لا بأس به، ثقة»، وهذا التوثيق مردود قال الخطيب: «المحفوظ عن يحيى وغيره ضد هذا القول»⁽⁸⁾، وقال الذهبي: «لا يفرح عاقل بما جاء بإسناد مظلم عن يحيى بن بدر قال: قال يحيى بن معين: أبو هذبة لا بأس به ثقة؛ فهذا القول باطل»⁽⁹⁾.

قلت: ثم لو ثبت عن ابن معين ذلك؛ فهو في أول أمره ثم قد تبين له أنه كذاب خبيث كما قال؛ فلا تعارض.

* **الخلاصة:** ليس بشيء كما قال مسلم، وكذبه جماعة من كبار الأئمة؛ والله أعلم!

54/4- إبراهيم بن هراسة، أبو إسحاق الشيباني

قال مسلم: «ذاهب الحديث»⁽¹⁰⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

كَانَ أَبُو عبيد يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْكُذِّبُ⁽¹¹⁾، وقال يحيى بن معين: «كذّاب»⁽¹²⁾، وقال ابن نمير: «صدوق، يُحدّث عن ضعفاء»⁽¹³⁾.

وقال البخاري: «متروك الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «تركوه»⁽¹⁵⁾، وقال العجلي: «متروك كذّاب»⁽¹⁶⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «شيخ كوفي وليس بقوي»⁽¹⁷⁾، وقال أبو داود: «ترك الناس حديثه»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً: «كان يضع الحديث»⁽¹⁹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف، متروك الحديث»⁽²⁰⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة،

1. ابن حجر، لسان الميزان، ج 379

2. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 154

3. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 29

4. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 103

5. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 104

6. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 1066

7. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 22

8. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 156

9. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 104

10. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 31

11. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 109

12. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 69

13. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 34

14. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 333

15. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 196

16. ابن حجر، لسان الميزان، ج 1 ص 380

17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 143

18. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 69

19. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 1 ص 183

20. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 143

21. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 147

ولا يُكتب حديثه»⁽¹⁾، وقال ابن حبان: «هُوَ مِنَ النَّوْعِ الَّذِي ذَكَرْتُ أَنَّهُ غَلَبَ عَلَيْهِ التَّقْشِفُ وَالْعِبَادَةُ وَغَفَلَ عَنِ تَعَاهُدِ حِفْظِ الْحَدِيثِ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ يَكْذِبُ»⁽²⁾، وقال ابن عدي: «لإبراهيم بن هراسة حديث صالح يرويه، وبخاصة عن الثَّوْرِيِّ، ويعرف عن الثَّوْرِيِّ بِأَحَادِيثِ صَالِحَةٍ، وَرَوَى عَنْ غَيْرِهِ مَا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَقَدْ ضَعَفَهُ النَّاسُ، وَالضَّعْفُ عَلَى رِوَايَاتِهِ بَيْنَ»⁽³⁾، وقال الدارقطني: «متروك لا يُخْرَجُ حديثه»⁽⁴⁾، قال الذهبي: «تركوه»⁽⁵⁾، وقال الهيثمي: «متروك»⁽⁶⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف»⁽⁷⁾.

* **التعليق:** اتفق النقاد على تضعيفه إلا قول ابن نمير: «صدوق، يحدث عن ضعفاء» والذي يظهر لي أنه أراد بصدوق أن يدفع عنه تعمد الكذب كما هو قول ابن حبان: «غلب عليه التقشف والعبادة وغفل عن تعاهد حفظ الحديث حتى صار كأنه يكذب».

قلت: وإلا فيكون قول ابن نمير من حسن ظنه المنقوض بتتابع الأئمة على تضعيف إبراهيم هذا.

* **الخلاصة:** ذاهب الحديث كما قال مسلم، وكذبه بعضهم؛ والله أعلم!

55/5- إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، أبو إسحاق الجوزجاني (ت259هـ)

«غمزه مسلم»⁽⁸⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد: «كان أَحْمَدُ يَكْتَابُهُ وَيَكْرَهُهُ إِكْرَامًا شَدِيدًا»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «يَكْتَابُهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَيَتَّقِي بِكِتَابِهِ وَيَقْرُؤُهُ عَلَى الْمَنْبَرِ»⁽¹⁰⁾، وقال النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «ثِقَةٌ»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «ثِقَةٌ، حَافِظٌ لِلْحَدِيثِ»⁽¹³⁾، وقال أبو بكر الخلال: «جَلِيلٌ جَدًّا كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَكْتَابُهُ وَيَكْرَهُهُ إِكْرَامًا شَدِيدًا، وَقَدْ حَدَّثَنَا عَنْهُ الشُّيُوخُ الْمُتَقَدِّمُونَ»⁽¹⁴⁾، قال مسلمة بن القاسم: «ثِقَةٌ»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ حَرِيْزِي الْمَذْهَبِ»⁽¹⁶⁾، وَهَمْ يَكُنْ بِدَاعِيَةِ إِئِيهِ، وَكَانَ صَلْبًا فِي السَّنَةِ حَافِظًا لِلْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّهُ مِنْ صِلَابَتِهِ زُجْمًا كَانَ يَتَعَدَّى طَوْرَهُ»⁽¹⁷⁾، وقال ابن عدي: «كان

1. ابن حجر، لسان الميزان، ج 1 ص 380
2. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 109
3. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 397
4. البرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني، ص 52
5. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 22
6. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 10 ص 211
7. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج 8 ص 271
8. السجزي، سؤالات مسعود السجزي لأبي عبد الله الحاكم، ص 39، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 1 ص 326
9. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 2 ص 248، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 1 ص 326
10. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 504
11. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 7 ص 280
12. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 2 ص 248
13. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 1 ص 325
14. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 2 ص 248
15. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 1 ص 325
16. قوله: «كان حريزي المذهب» نسبة إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب، انظر: الذهبي، المشتبه ص 151، وابن ناصر الدين، توضيح المشتبه ج 2 ص 289
17. ابن حبان، الثقات، ج 8 ص 81-82

مقيماً بدمشق يحدث على المنبر، ويكاتبه أحمد بن حنبل فيتقوى بكتابه ويقرؤه على المنبر، وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي رضي الله عنه»⁽¹⁾، وقال الدارقطني: «كان من الحفاظ المصنفين والمخرجين الثقات لكن كان فيه انحراف عن علي بن أبي طالب»⁽²⁾، وقال الحاكم: «ثقة مأمون، إلا أنه طويل اللسان، وكان يستخف بمسلم بن الحجاج، فغمزه مسلم بلا حجة»⁽³⁾، وقال الذهبي: «الثقة الحافظ أحد أئمة الجرح والتعديل»⁽⁴⁾، وقال ابن كثير: «خطيب دمشق وإمامها وعالمها»⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: «ثقة حافظ، رُمي بالنصب»⁽⁶⁾.

* **التعليق:** يُعد غمز مسلم له من قبيل الجرح غير القادح أو غير المعتر كما يظهر من تقرير الحاكم فقال: «كان يستخف بمسلم بن الحجاج؛ فغمزه مسلم بلا حجة».

قلت: فمثله يُطوى ولا يُروى.

* **الخلاصة:** ثقة حافظ، رمي بالنصب كما قال ابن حجر؛ والله أعلم!

56/6- إسحاق بن بشر بن محمد، أبو حذيفة البخاري مولى بني هاشم (ت 206هـ)

قال مسلم: «ترك الناس حديثه»⁽⁷⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال علي بن المديني: «أبو حذيفة الخراساني كذاب، كان يحدث عن ابن طاوس. قال: فجاءوا إلى ابن عيينة فأخبروه بسنّه، فإذا طاووس مات قبل أن يولد»⁽⁸⁾، وقال أبو بكر بن أبي شيبة: «كذاب»⁽⁹⁾، وقال الداراجري: «حدثنا أبو حذيفة البخاري؛ ثقة»⁽¹⁰⁾، وقال أحمد بن سيار المرودي: «كان صنّف في بدء الخلق كتاباً وفيه أحاديث ليست لها أصول، وكان يتعرض فيروي عن قوم ليسوا ممن يدركهم مثله، فإذا سألوه عن آخرين دونهم قال: ومن أين أدركت هؤلاء؟! وهو يروي عن فقههم! وكان فيه غفلة، مع أنه كان يُزَنّ بحفظ»⁽¹¹⁾، وقال العقيلي: «مجهول حدّث بمناكير»⁽¹²⁾، وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث على الثقات، ويأتي بما لا أصل له عن الأثبات... لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب فقط»⁽¹³⁾، وقال ابن عدي: «أحاديثه منكرة إما إسناداً أو متناً لا يتابعه أحد عليها»⁽¹⁴⁾، وقال أبو الفتح الأزدي: «متروك الحديث، ساقط، رُمي بالكذب»⁽¹⁵⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث»⁽¹⁶⁾، وقال

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 504

2. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 7 ص 281

3. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 1 ص 326

4. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 107

5. ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14 ص 544-545

6. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 273

7. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 911، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 8 ص 189، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 478، ابن حجر، لسان الميزان، ج 2 ص 46

8. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 338

9. ابن حجر، لسان الميزان، ج 2 ص 46

10. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 8 ص 189، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 193

11. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 337

12. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 100

13. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 146

14. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 550

15. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 338

16. أبو أحمد الحاكم الكبير، الأسامي والكنى، ج 4 ص 113

الدارقطني: «كذاب متروك»⁽¹⁾، وقال الخليلي: «ضعيف جداً، يتهم بوضع الحديث... كتاب المبتدأ من جمعه، يخالف روايات غيره، فيه مناكير، يكتب حديثه للاعتبار»⁽²⁾، وقال الخطيب البغدادي: «وكان غير ثقة»⁽³⁾، وقال ابن الجوزي: «حدّث عن.... جماعة من العلماء بأحاديث باطلة، وكان يروي عن أقوام قد ماتوا قبل أن يُولد، فلم يَلتفت المحدثون إلى روايته»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «ثقة، الكاهلي البخاري»⁽⁵⁾.

وقال الذهبي: «يروي العظام عن ابن إسحاق، وابن جريج، والثوري»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «مجمع على تركه، وقد اتهم بالكذب»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «الشيخ العالم القصاص الضعيف التالف...مصنف كتاب المبتدأ...حدّث فيه ببلايا وموضوعات»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «متروك متهم»⁽⁹⁾، وقال برهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي: «تركوه»⁽¹⁰⁾، وقال ابن حجر: «أحد المتروكين»⁽¹¹⁾، ونقل ابن قطلوبغا إطباق المحدثين على تكذيبه⁽¹²⁾.

* **التعليق:** بالنسبة لتوثيق الدارابجردي لا يُعتد به، لتفرده به ومخالفته تجريح النقاد قال ابن عساكر: «لم يُتَابَع الدارابجردي على توثيق أبي حذيفة»⁽¹³⁾.

وقال الذهبي: «تفرد الدارابجردي بتوثيق أبي حذيفة، فلم يلتفت إليه أحد؛ لأن أبا حذيفة بين الأمر، لا يخفى حاله على العميان»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «لا يفرح بتوثيق هذا الرجل»⁽¹⁵⁾.

وأما فيما يتعلق برواية إسحاق هذا عمّن لم يدركهم؛ فأمره ظاهر قال إسحاق بن منصور الكوسج: قدم علينا أبو حذيفة، فكان يحدث عن ابن طاووس ورجال كبار من التابعين ممن ماتوا قبل حميد الطويل. قال: فقلنا له: كتبت عن حميد الطويل؟ قال: ففزع. وقال: جئتم تسخرون بي، حميد عن أنس، جدي لم ير حميداً، فقلنا: أنت تروي عن مات قبل حميد بكذا وكذا سنة، قال: فعلمنا ضعفه، وأنه لا يعلم ما يقول⁽¹⁶⁾.

وأما توثيق ابن الجوزي فيظهر لي وجود سقط من الناسخ ولعل الصواب: «غير ثقة»؛ وهذا الأمر:

أ- أما ترجيحي السقط من الناسخ وليس من الطابع لوجودها كذا في مخطوط «الضعفاء والمتروكين»⁽¹⁷⁾ موافقة

للمطبوع منه: «ثقة الكاهلي البخاري»!

-
1. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 61.
 2. الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج 3 ص 955.
 3. الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق، ج 1 ص 955.
 4. ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج 10 ص 151.
 5. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 1 ص 100.
 6. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 192.
 7. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 69.
 8. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 477.
 9. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 27.
 10. سبط ابن العجمي، الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، ص 64.
 11. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 15 ص 37.
 12. قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، ج 2 ص 313.
 13. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 8 ص 189.
 14. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 193.
 15. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 478.
 16. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 146، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 192.
 17. ورقة (23)، مصدر المخطوط موقع مخطوطات الأزهر برقم (302524).

ب- نقل ابن الجوزي عن العلماء النقاد التجريح الشديد في ترجمته بعد قوله هذا، واتهامه بالكذب والوضع كما تقدم عن الدارقطني، والأزدي، وابن حبان؛ دون مخالفة أو مناقشة!

ج- صرح ابن الجوزي نفسه بتجريحه وبيان حاله بخلاف التوثيق في كتابه «المنتظم»⁽¹⁾ وقال: «حدّث عن... جماعة من العلماء بأحاديث باطلة، وكان يروي عن أقوام قد ماتوا قبل أن يولد، فلم يلتفت المحدثون إلى روايته».

فبعد هذا هل يقول -رحمه الله تعالى- عنه: «ثقة»؟!

* الخلاصة: متروك، يُتهم بالوضع؛ والله أعلم!

57/7- إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، أبو سليمان المديني (ت 144 هـ)

قال مسلم: «ضعيف الحديث»⁽²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال له الزهري لما سمعه يرسل الأحاديث: «قاتلك الله يا ابن أبي فروة ما أجراًك على الله، ألا تسند أحاديثك تحدث بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة»⁽³⁾، و«تكلم فيه مالك والشافعي وتركاه»⁽⁴⁾، وقال «محمد بن عاصم المصري -وكان من أهل الصدق- قال: قدمت المدينة ومالك بن أنس حي، فلم أرَ أهل المدينة يشكّون أن إسحاق بن أبي فروة متهم على الدين»⁽⁵⁾، وعنه: «متهم في الإسلام»⁽⁶⁾، وقال ابن سعد: «كان إسحاق كثير الحديث، يروي أحاديث منكرة، ولا يحتجون بحديثه»⁽⁷⁾، وقال يحيى بن معين: «لا يكتب حديثه، ليس بشيء»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «حديثه ليس بذاك»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «لا شيء كذاب»⁽¹²⁾، وقال علي بن المديني: «لم يدخل مالك في كتبه ابن أبي فروة»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «منكر الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال أحمد: «لا تحل عندي الرواية عن إسحاق بن أبي فروة»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «ما هو بأهل أن يُحمّل عنه، ولا يُروى عنه»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «لا أكتب حديث أربعة» وسمّى منهم: إسحاق هذا، ومرة لما ذكره: نفض يده وضعفه وأنكره، وقال مرة: «ألقي حديث الحكم الأيلي، وإسحاق بن أبي فروة في الدجلة»⁽¹⁷⁾، وقال البخاري: «تركوه»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً: «حديثه ليس بالقائم»⁽¹⁹⁾، وقال أبو

1. ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج 10 ص 151

2. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1371، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 8 ص 246

3. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 102، ابن حبان، المجروحين، ج 1 ص 141، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 240

4. الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج 1 ص 194

5. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 102

6. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 531

7. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 7 ص 524

8. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 530

9. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 530

10. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 2 ص 451

11. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 2 ص 451

12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 228

13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 531

14. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 531

15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 227

16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 530

17. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 152

18. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 396

19. ابن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ج 1 ص 27

زرعة: «ذاهب الحديث متروك الحديث»⁽¹⁾، وقال الفلاس، وأبو حاتم⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾، والدارقطني⁽⁴⁾، والبرقاني⁽⁵⁾، وابن حجر⁽⁶⁾: «متروك الحديث»، وقال أبو حاتم أيضاً: «ضعيف الحديث»⁽⁷⁾، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «لا يكتب حديثه»⁽⁸⁾، وقال ابن خراش: «كذاب»⁽⁹⁾، وقال النسائي: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»⁽¹⁰⁾، وقال ابن خزيمة: «لا يحتج بحديثه»⁽¹¹⁾، وقال البزار⁽¹²⁾، والدارقطني⁽¹³⁾، وابن عبد البر⁽¹⁴⁾: «ضعيف»، وقال ابن السكن: «لا يعتمد عليه»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل»⁽¹⁶⁾، وقال ابن عدي -بعد ذكر شيء من أحاديثه-: «لا يتابعه أحد على أسانيد، ولا على متونه، وسائر أحاديثه مما لم أذكره تشبه هذه الأخبار التي ذكرتها، وهو بين في الضعفاء، على أن الليث بن سعد قد روى عنه نسخة طويلة»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «إسحاق الضعيف الذي اتفقوا عليه»⁽¹⁸⁾، وقال الخليلي: «ضعفوه جداً»⁽¹⁹⁾، وقال الذهبي: «مجمّع على ضعفه»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «لم أر أحداً مشاه»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «متروك الحديث»⁽²²⁾، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف جداً»⁽²³⁾، وقال أيضاً: «متروك»⁽²⁴⁾.

* التعليق: نقل ابن عدي، والذهبي الاتفاق على تضعيفه.

* الخلاصة: متروك كما لخص الحافظ ابن حجر حاله؛ والله أعلم!

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 228
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 228
3. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 154
4. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 62
5. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 2 ص 453
6. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4 ص 145
7. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 8 ص 254
8. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 8 ص 253
9. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 241
10. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 2 ص 452
11. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 241، ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، ج 3 ص 1477
12. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 242
13. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 2 ص 102
14. ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج 4 ص 20
15. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج 2 ص 162
16. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 141
17. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 535
18. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 527
19. الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج 1 ص 194
20. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 9 ص 65
21. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 199
22. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 27
23. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج 2 ص 162
24. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 368

58/8- إسحاق بن نجیح المَلَطِي، أبو صالح ويقال: أبو يزيد الأزدي

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد:

قال يحيى بن سعيد القطان: «يضع الحديث»⁽²⁾، وقال ابن معين: «كذاب عدو الله، رجل سوء خبيث»⁽³⁾، وقال أيضاً: «لا رحمه الله»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «من المعروفين بالكذب، ووضع الحديث؛ إسحاق بن نجیح المَلَطِي»⁽⁶⁾، وقال ابن المديني لما سأله ابنه عبد الله عنه قال: بيده هكذا؛ أي: ليس بشيء، وضعفه⁽⁷⁾، وقال في موضع آخر: «روى عجائب»⁽⁸⁾، وقال أحمد: «من أكذب الناس»⁽⁹⁾، وقال عمرو بن علي الفلاس: «كذاب، كان يضع الحديث»⁽¹⁰⁾ -صراحاً-⁽¹¹⁾، وقال علي بن نصر الجهضمي⁽¹²⁾، والبخاري⁽¹³⁾، وأبو أحمد الحاكم⁽¹⁴⁾: «منكر الحديث»، وقال الجوزجاني: «غير ثقة، ولا من أوعية الأمانة»⁽¹⁵⁾، وقال يعقوب الفسوي: «لا يكتب حديثه»⁽¹⁶⁾.
وقال النسائي⁽¹⁷⁾، والدارقطني⁽¹⁸⁾: «متروك الحديث»، وقال النسائي أيضاً: «كذاب»⁽¹⁹⁾، وقال ابن حبان: «دجال من الدجاجة كان يضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم صراحاً»⁽²⁰⁾، وقال ابن عدي: «[أحاديثه] كلها موضوعات - وضعها هو-... بين الأمر في الضعفاء، وهو ممن يضع الحديث»⁽²¹⁾، وقال ابن شاهين: «هو من أكذب الناس»⁽²²⁾، وقال أبو سعيد النقاش: «مشهور بوضع الحديث»⁽²³⁾، وقال الخطيب: «وكان ضعيفاً جداً»⁽²⁴⁾، وقال المزني: «هو أحد الضعفاء

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1655

2. أبو نعيم، الضعفاء، ص 61

3. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 2 ص 485

4. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 2 ص 281

5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 236

6. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 535

7. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 332

8. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 332

9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 235

10. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 2 ص 486

11. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 205

12. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 253

13. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 404

14. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 253

15. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 178

16. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 332

17. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 153

18. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 1 ص 104

19. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 253

20. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 144

21. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 540

22. ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ص 55

23. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 253

24. الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق، ج 1 ص 430

المتروكين والكذبة الوضّاعين»⁽¹⁾، وقال الذهبي: «معروف بالوضع»⁽²⁾، وقال أيضاً: «تالف»⁽³⁾، وقال أيضاً: «كذاب»⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: «واه»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «الكذاب»⁽⁶⁾.

* التعليق: نقل الإجماع على تضعيفه غير واحد قال: ابن الجوزي: «أجمعوا على أنه كان يضع الحديث»⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: «أجمعوا على تكذيبه، ولم يخرجوا له»⁽⁸⁾.

* الخلاصة: كذاب كما رماه غير واحد من النقاد؛ والله أعلم!

59/9- إسماعيل بن أبان الغنوي، أبو إسحاق الحنيط وقيل: الخياط (ت 210هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽⁹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن معين: «وضع أحاديث على سفيان لم تكن»⁽¹⁰⁾، وقال مرة: «كذاب، لا يكتب حديثه»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «كان إسماعيل بن أبان يضع الحديث»⁽¹²⁾، وقال علي بن المديني: «كتبت عنه وتركته»، قال ابنه عبد الله: «وضّعه جداً»⁽¹³⁾.

وقال أحمد: «فتركناه»⁽¹⁴⁾، وقال البخاري: «ترك أحمد والناس حديث إسماعيل»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «متروك»⁽¹⁶⁾، وقال الجوزجاني: «ظهر منه على الكذب»⁽¹⁷⁾، وقال العجلي: «ضعيف الحديث... أدركناه ولم نكتب عنه شيئاً»⁽¹⁸⁾، وكان أبو زرعة، وأبو حاتم يقولان: «ترك حديثه»⁽¹⁹⁾، وقال أبو حاتم⁽²⁰⁾، والنسائي⁽²¹⁾، والدارقطني⁽²²⁾: «متروك الحديث»، وزاد أبو حاتم، وقال عثمان بن أبي شيبة⁽²³⁾، وأبو داود⁽²⁴⁾: «كان كذاباً»، وقال النسائي: «ليس بثقة»⁽²⁵⁾،

1. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 2 ص 484.
2. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 74.
3. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 313.
4. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 29.
5. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج 4 ص 25.
6. ابن حجر، لسان الميزان، ج 1 ص 495.
7. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 253.
8. ابن حجر، لسان الميزان، ج 9 ص 257.
9. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 40.
10. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 137.
11. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 213.
12. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 213.
13. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 213.
14. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 502.
15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 502.
16. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 347.
17. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 84.
18. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 214.
19. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 160.
20. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 160.
21. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 150.
22. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 2 ص 141.
23. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 2 ص 141.
24. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 2 ص 141.
25. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 271.

وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث»⁽¹⁾، وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث على الثقات»⁽²⁾، وقال ابن عدي: «عامتها [أي: روايات إسماعيل] مما لا يتابع عليه إمّا إسناداً وإمّا متناً»⁽³⁾، وقال الخطيب: «كان سيء الحال في الرواية، وقدم بغداد، وحدث بها أحاديث تبينّ الناس كذبه فيها، فتجنبوا السماع منه، واطرحوا الرواية عنه»⁽⁴⁾، وقال الذهبي⁽⁵⁾، وابن حجر⁽⁶⁾: «متروك»، وقال الذهبي أيضاً: «كذاب»⁽⁷⁾.

* **التعليق:** نقل الإجماع على تضعيفه: ابن خَلْفون فقال: «أجمعوا على ترك حديثه»⁽⁸⁾، والمزي فقال: «هو مجمع على ضعفه»⁽⁹⁾، وابن حجر فقال: «أجمعوا على تركه»⁽¹⁰⁾.

وقد ضعفه النقاد جداً إلا ما كان من العجلي قال: «ضعيف»، وهو محمول على تسامحه.

* **الخلاصة:** متروك الحديث كما قال مسلم جمهور الأمة؛ والله أعلم!

60/10- إسماعيل بن إبراهيم التيمي، أبو يحيى الأحول

قال مسلم: «ضعيف الحديث»⁽¹¹⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

وقال أحمد بن حنبل: هو ثقة»⁽¹²⁾، وقال الدارقطني لما قيل له: إسماعيل ثقة؟ وقال: «لا؛ متوسط»⁽¹³⁾، وقال ابن معين: «يكتب حديثه»⁽¹⁴⁾، وقال علي بن المديني⁽¹⁵⁾، والنسائي⁽¹⁶⁾، والدارقطني⁽¹⁷⁾، والخطيب⁽¹⁸⁾: «ضعيف»، وقال ابن نمير: «ضعيف جداً»⁽¹⁹⁾، وقال أبو داود: «شيعي»⁽²⁰⁾، وقال الترمذي: «يضعف في الحديث»⁽²¹⁾، وقال ابن حبان: «يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، وكان ابن نمير شديد الحمل عليه»⁽²²⁾، وقال ابن عدي: «لأبي يحيى التيمي هذا

1. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 2 ص 140
2. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 136
3. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 503
4. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 211
5. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 30
6. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 85
7. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 77
8. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 2 ص 141
9. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 3 ص 12
10. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري- هدى الساري، ص 1021
11. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1960
12. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 197
13. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 14 ص 341
14. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 281
15. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 281
16. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 3 ص 39
17. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 1 ص 108
18. الخطيب البغدادي، المتفق والمفتق، ج 1 ص 415
19. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 342
20. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 1 ص 248
21. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 281
22. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 129

أحاديث حسان، وليس فيما يرويه حديث منكر المتن، يكتب حديثه»⁽¹⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽²⁾، وقال الذهبي⁽³⁾، وابن حجر⁽⁴⁾: «ضعيف».

* التعليق: نقل الذهبي الاتفاق على تضعيفه، فقال: «مجمّع على ضعفه»⁽⁵⁾.

قلت: التضعيف قول الجمهور، وأما الإجماع فلا؛ فهو مدفوع بتوثيق أحمد وتحسين ابن عدي.

* الخلاصة: ضعيف الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

61/11- إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت، أبو مصعب الأنصاري

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽⁶⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال البخاري⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث منكر الحديث، يحدث بالمنكير، لا أعلم له حديثاً قائماً»⁽⁹⁾، وقال النسائي: «ضعيف»⁽¹⁰⁾، وقال ابن حبان: «في حديثه من المنكير والمقلوبات التي يعرفها من ليس الحديث صناعته»⁽¹¹⁾، وقال ابن عدي: «عامّة ما يرويه منكر»⁽¹²⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس حديثه بالقائم»⁽¹³⁾، وقال الذهبي: «واه»⁽¹⁴⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه، وقد نقل ابن الجوزي⁽¹⁵⁾ عن أبي حاتم -في ترجمتنا هذه- قوله: مجهول؛ بينما أبو

حاتم قاله في الترجمة التالية له في ترجمة إسماعيل بن قيس أبي سعيد، فلعله سبق نظر!

* الخلاصة: منكر الحديث كما قال مسلم؛ والله تعالى أعلم!

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 501
2. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 281
3. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 415
4. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 86
5. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 77
6. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3206
7. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 370
8. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 58
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 193
10. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 152
11. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 135
12. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 491
13. ابن حجر، لسان الميزان، ج 2 ص 162
14. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 79
15. ابن الجوزي، العلل المتناهية، ج 1 ص 326

62/12- أصرم بن حوشب، أبو هشام الهمداني

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁾

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن معين: «كذاب خبيث»⁽²⁾، وقال ابن المديني: «حدّث بعدنا بعجائب» -وضَعَفَه جَدًّا⁽³⁾، وقال أيضاً: «كتبْتُ عن أصرم بن حوشب أحاديث عن أبي سنان؛ فضربتُ على حديثه»⁽⁴⁾، وقال عمرو الفلاس⁽⁵⁾، والبخاري⁽⁶⁾، وأبو حاتم⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾: «متروك الحديث»، وزاد الفلاس: «حدّث بأحاديث مناكير، وكان يرى الإرجاء». وقال الجوزجاني⁽⁹⁾، وأحمد بن هارون البرديجي⁽¹⁰⁾: «ضعيف»، وقال العقيلي -بعد أن أورد له حديثاً عن زياد بن سعد-: «لا يتابع عليه، ولا يعرف به، وليس له أصل من جهة يثبت»⁽¹¹⁾، وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث على الثقات»⁽¹²⁾، وقال ابن عدي: «عامّة رواياته غير محفوظة، وهو بين الضعف»⁽¹³⁾، وقال الدارقطني: «منكر الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال الخليلي: «يروى عن مالك وعن الثقات مناكير، روى عنه الأئمة، وذكروا صَعَفَه وتركوه»⁽¹⁵⁾، وقال الخطيب: «بان لهم [أهل بغداد] كذبه، فتركوا الرواية عنه إلا نفرًا»⁽¹⁶⁾، وقال المزني: «هو من الضعفاء المتروكين»⁽¹⁷⁾، وقال الذهبي: «هالك»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً: «تركوه، واتهم»⁽¹⁹⁾.

* التعليق: الجمهور على تركه ونكارة مروياته حتى أنّهم بالوضع، وخالف الجوزجاني والبرديجي فسَهَّلوا جرحه.

* الخلاصة: متروك الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

-
1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3558
 2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 336
 3. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 491
 4. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 491
 5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 492
 6. البخاري، التاريخ الكبير، ج 2 ص 56
 7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 336
 8. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 157
 9. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 205
 10. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 493
 11. ابن حجر، لسان الميزان، ج 2 ص 212
 12. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 1 ص 127، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 260
 13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 101
 14. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 66، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 260
 15. الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج 2 ص 632
 16. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 491
 17. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 28 ص 363
 18. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 260
 19. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 93

63/13- أيوب بن خوط الخزاز، أُمِّيَّة الْحَبْطِيُّ

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال عبد الله بن المبارك: «ارم به»⁽²⁾، وقد «تركه ابن المبارك»⁽³⁾، وقال يحيى بن معين: «كَانَ أَيُّوبُ ضَعِيفًا لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ»⁽⁵⁾، وقال ابن المديني: «ضعيف ضعيف لا يكتب حديثه»⁽⁶⁾، وقال الفلاس: «كان أيوب أمياً لا يكتب، وهو متروك الحديث ولم يكن من أهل الكذب كان كثير الغلط كثير الوهم»⁽⁷⁾.

وقال الجوزجاني السعدي: «متروك»⁽⁸⁾، وقال أبو داود: «ليس بشيء»⁽⁹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، واه، متروك تركه ابن المبارك لا يكتب حديثه»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «متروك الحديث»⁽¹¹⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»⁽¹³⁾، وقال العقيلي: «يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثٍ كَثِيرَةٍ لَا أَصْلَ لَهَا، وَلَا يَتَّبِعُ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ»⁽¹⁴⁾، وقال ابن حبان: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا، يَرُوي الْمَنَآكِرَ عَنِ الْمَشَاهِرِ، كَأَنَّهُ مِمَّا عَمِلَتْ يَدَاهُ تَرْكُهُ بِنِ الْمُبَارَكِ»⁽¹⁵⁾، وقال ابن عدي: «إِنَّهُ كَثِيرُ الْغَلَطِ وَالْوَهْمِ، وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْكُذْبِ»⁽¹⁶⁾، وقال أبو الفتح الأزدي محمد بن الحسين: «لا تحل الرواية عنه»⁽¹⁷⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «أجمع أهل العلم على ترك حديثه كان يحدث بأحاديث بواطيل، وكان يُرْمَى بِالْقَدْرِ، وَلَيْسَ هُوَ بِحُجَّةٍ لَّا فِي الْأَحْكَامِ وَلَا فِي غَيْرِهَا»⁽¹⁸⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽¹⁹⁾، وقال الدارقطني: «متروك»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «كلهم متروكون، وليس فيهم من يجوز الاحتجاج بروايته لو لم يكن له مخالف»⁽²²⁾، وقال ابن حجر: «متروك...أغفله المزي»⁽²³⁾.

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 182
2. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 110
3. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 414
4. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 110
5. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 110
6. ابن أبي شيبة، سؤالات عثمان بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني، ص 34
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 246
8. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 99
9. الآجري، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، ج 1 ص 358
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 246
11. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 1085
12. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 149
13. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 403
14. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 112
15. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 182
16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 109
17. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 1 ص 130
18. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 402
19. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 403
20. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 65
21. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 1 ص 299
22. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 1 ص 301
23. ابن حجر، تهذيب، رقم 612

* التعليق: اتفق على تضعيفه، والجمهور على تركه.

* الخلاصة: متروك الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

64/14- أيوب بن عتبة

قال مسلم: «ضعيف الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن معين: «ضعيف الحديث»⁽²⁾، وقال أيضاً: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»⁽³⁾، وقال أيضاً: «لا بأس به»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «ضعيف ليس بذاك القوي»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «سَيِّئُ الْحِفْظِ»⁽⁶⁾، وقال ابن المديني: «ضعيف»⁽⁷⁾، وقال أحمد: «مضطرب الحديث عن يحيى ابن أبي كثير، وفي غير يحيى على ذلك»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «ضعيف الحديث»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «أيوب بن عتبة ثقة إلا أنه لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير»⁽¹⁰⁾، وقال الفلاس: «ضعيف، وكان سيئ الحفظ، وهو من أهل الصدق»⁽¹¹⁾، وقال البخاري: «عندهم لين»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «ضعيف جدا، لا أحدث عنه كان لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه»⁽¹³⁾، وقال الجوزجاني السعدي: «ضعيف»⁽¹⁴⁾، وقال العجلي: «يكتب حديثه، وليس بالقوي»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «لا بأس به ترك»⁽¹⁶⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «وقال لي سليمان بن داود بن شعبة اليمامي وقع أيوب بن عتبة إلى البصرة وليس معه كتب فحدث من حفظه وكان لا يحفظ، فأما حديث اليمامة ما حدث به ثمة فهو مستقيم»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹⁸⁾، وقال أبو داود: «كان صحيح الكتاب، تقادم موته»⁽¹⁹⁾، وقال أيضاً: «منكر الحديث»⁽²⁰⁾، وقال وقال أيضاً: «وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير، وقال لي سليمان بن شعبة هذا الكلام، وكان عالماً باهل اليمامة وقال: هو أروى الناس عن يحيى بن أبي كثير وأصح الناس كتاباً عنه»⁽²¹⁾.

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3692، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 453، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 1 ص 132، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 3 ص 486، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 408
2. ابن معين، معرفة الرجال - محرز، ص 106، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 10
3. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 2 ص 57، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 253
4. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 452
5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 452-453
6. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 7 ص 320
7. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 3 ص 485
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 253
9. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 451
10. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 451
11. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 3 ص 486
12. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 420
13. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 409
14. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 115
15. العجلي، معرفة الثقات، ج 1 ص 240، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 3 ص 486
16. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 2 ص 339
17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 253، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 3 ص 487
18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 253
19. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 7 ص 451، الآجري، سؤالات الآجري أبا داود، ج 2 ص 192
20. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 409
21. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 253، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 3 ص 487

وقال ابن خراش: «ضعيف الحديث جداً»⁽¹⁾، وقال النسائي: «مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽³⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ يَخْطِئُ كَثِيراً وَيَهْمُ شَدِيداً حَتَّى فَحَشَ الْخَطَأَ مِنْهُ»⁽⁴⁾، وقال ابن عدي: «وَأَحَادِيثُهُ فِي بَعْضِهَا الْإِنْكَارُ، وَهُوَ مَعَ ضَعْفِهِ يَكْتَبُ حَدِيثَهُ»⁽⁵⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين عندهم»⁽⁶⁾، وقال الدارقطني: «يترك»، وقال مرة أخرى: «يعتبر به شيخ»⁽⁷⁾، وقال الذهبي: «ضعفوه؛ لِكثْرَةِ مَنَّاكِرِهِ»⁽⁸⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف»⁽⁹⁾.

* **التعليق:** كان صحيح الكتاب كما قال أبو داود فما حدّث من كتابه فصحيح كما هو شأن حديثه باليمامة فأحاديثه مستقيمة كما قال أبو زرعة، ولما قدم العراق حدّث من حفظه -ولم يكن حافظاً- فوقع في الوهم جداً حتى أطلق بعض الأئمة تركه، إلا أن الجمهور على تضعيفه ضعفاً محتملاً؛ فيكتب حديثه للاعتبار.

* **الخلاصة:** ضعيف الحديث كما قال مسلم، وما كان من كتابه فصحيح كما قال أبو داود؛ والله أعلم!

65/15- بشر بن ميمون، أبو صيفي الواسطي

قال مسلم: «سكتوا عنه»⁽¹⁰⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن معين: «اجتمع الناس على طرح حديث هؤلاء النفر -فذكر منهم بشر بن ميمون»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «روى عن مجاهد وعكرمة وسعيد المقبري بالمنكير، لا يكتب حديثه»⁽¹²⁾، وقال ابن المديني: «ضعيف، كان يقول حدثنا مجاهد»⁽¹³⁾.

وقال أحمد⁽¹⁴⁾، وأبو داود⁽¹⁵⁾: «ليس بشيء»، وكتب عنه أحمد بن حنبل وتركه⁽¹⁶⁾، وقال عمرو الفلاس: «ضعيف في الحديث»⁽¹⁷⁾، وقال البخاري: «منكر الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً: «يُتَّهَمُ بِالْوَضْعِ»⁽¹⁹⁾، وقال الجوزجاني: «غير ثقة»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً⁽²¹⁾ وقال النسائي⁽²²⁾: «متروك الحديث»، وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث»⁽²³⁾، وقال أبو حاتم: «ضعيف

1. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 409
2. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 149
3. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 3 ص 487، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 409
4. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 187
5. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 14
6. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 409
7. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 7 ص 454، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 3 ص 488
8. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 97
9. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 619
10. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1709
11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 178
12. أبو نعيم، الضعفاء، ص 66
13. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 635
14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 379
15. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 470
16. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 309
17. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 7 ص 635، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 469
18. البخاري، التاريخ الكبير، ج 2 ص 105
19. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 184، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 4 ص 179،
20. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 152
21. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 1 ص 469
22. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 159
23. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 379

الحديث، وعامة روايته مناكير يكتب حديثه على الضعف»⁽¹⁾، وقال النسائي: «ضعيف»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة ولا مأمون»⁽³⁾، وقال ابن حبان: «يخطئ كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد»⁽⁴⁾، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه غير محفوظ... وهو ضعيف»⁽⁵⁾ - عند المزي زيادة: جداً، وقال الدارقطني: «متروك»⁽⁶⁾، وقال الخطيب: «وكان غير ثقة»⁽⁷⁾، وقال الذهبي: «تركوه واتهم بالوضع»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «واهِ»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «متروك»⁽¹⁰⁾، وقال ابن حجر: «متروك اتهم»⁽¹¹⁾.

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه، والجمهور على تركه وطرح رواياته حتى اتهمه البعض بالوضع، والذي يظهر من قول مسلم: «سكتوا عنه» إفادة طرحه وتركه.

* **الخلاصة:** متروك اتهم كما قال ابن حجر؛ والله أعلم!

66/16- جابر بن يزيد الجعفي، أبو محمد (128هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹²⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال سعيد بن جبير: «كذب جابر»⁽¹³⁾، وقال أيوب السختياني: «كذاب»⁽¹⁴⁾، وقال أبو حنيفة: «مَا رَأَيْتُ فِيمَنْ لَقِيتُ أَفْضَلَ مِنْ عَطَاءٍ وَلَا لَقِيتُ فِيمَنْ لَقِيتُ أَكْذَبَ مِنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ مَا أَتَيْتُهُ بِشَيْءٍ قَطُّ مِنْ رَأْيٍ إِلَّا جَاءَنِي فِيهِ بَحْدِيثٌ»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: « وَرَعَمَ أَنَّهُ عِنْدَهُ كَذَا وَكَذَا أَلْفَ حَدِيثٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْطِقْ بِهَا»⁽¹⁶⁾، وقال شعبة بن الحجاج: «صدوق في الحديث»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «أن جابراً لم يكن يكذب»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً: «كَانَ جَابِرٌ إِذَا قَالَ: حَدَّثَنَا وَسَمِعْتُ فَهُوَ مِنْ أَوْثَقِ النَّاسِ»⁽¹⁹⁾، قال أيضاً: «عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ: قِيلَ لَهُ: لَمْ طَرَحْتَ فَلَانًا

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 379

2. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 309، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 178

3. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 7 ص 636، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 4 ص 179

4. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 219

5. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 179

6. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 7 ص 636، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 330

7. الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق، ج 1 ص 553

8. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 108

9. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 322

10. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 50

11. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 725

12. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2918

13. العقبلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 192

14. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 246، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 327

15. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 4 ص 468

16. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 246

17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 497

18. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 333

19. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 333، المزي، تهذيب الكمال، ج 4 ص 467

وفلاناً ورويت عن جابر؟ قال لأنه جاء بأحاديث لم يصبر عنها»⁽¹⁾، وقال سفيان الثوري: «ذكر جابر فقال: إذا قال لك حَدَّثْتِي أَوْ سَمِعْتُ فَذَاكَ وَإِذَا قَالَ: قَالَ فَكَأَنَّهُ يُدَلِّسُ»⁽²⁾، وقال أيضاً: «إذا قال جابر: حدثنا وأخبرنا؛ فذاك»⁽³⁾، وقال أيضاً: «كان جابر ورعاً في الحديث، ما رأيت أروع في الحديث من جابر»⁽⁴⁾، وقال وكيع بن الجراح: «مهما شككتم في شئ فلا تشكوا أن جابر بن يزيد أبا محمد الجعفي ثقة»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «مَنْ يَتَّقُوا فِي جَابِرِ الْجَعْفِيِّ بَعْدَ مَا أَخَذَ عَنْهُ سَفِيَانُ وَشَعْبَةَ»⁽⁶⁾، وقال سفيان بن عيينة: «جَابِرُ الْجَعْفِيُّ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ جَابِرَ الْجَعْفِيَّ عَنْ قَوْلِهِ «فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ» قَالَ جَابِرٌ: لَمْ يَأْتِ تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ بَعْدَ وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ وَكَذَبَ قُلْتُ وَمَا أَرَادَ بِهَذَا؟ قَالَ الرَّافِضَةُ تَقُولُ: أَنَّ عَلِيًّا فِي السَّحَابِ فَلَا يَخْرُجُ مَعَ مَنْ خَرَجَ مِنْ وَادِيهِ حَتَّى يَتَّادِيَ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ يَرِيدُ أَنْ عَلِيًّا ينادي من السحاب: اخْرُجُوا مَعَ فَلَانٍ يَقُولُ جَابِرٌ: فَهَذَا تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ، زَادَ ابْنُ عُمَرَ: وَكَذَبَ هَذِهِ كَانَتْ فِي إِخْوَةِ يُوسُفَ»⁽⁸⁾.

وقال الفضل بن دكين: «وَكَانَ ضَعِيفًا جَدًّا فِي رَأْيِهِ وَحَدِيثِهِ»⁽⁹⁾، وقال زائدة بن قدامة أيضاً: «جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «كان جابر الجعفي كذاباً يؤمن بالرجعة»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «لا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا كِرَامَةُ»⁽¹²⁾، وقال ابن سعد: «كان بدلس، وكان ضعيفاً جداً في رأيه وروايته»⁽¹³⁾، وقال يحيى بن معين: «ضعيف»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «لم يدع جابر الجعفي ممن رآه إلا زائدة، وكان جابر الجعفي كذاباً لا يكتب حديثه، ولا كرامة ليس بشيء»⁽¹⁵⁾، وقال أحمد: «كان يحيى بن سعد وعبد الرحمن لا يحدثان عن جابر الجعفي بشيء». قال أبو عبد الله: «وكان جابر أهل ذلك»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «قد كنت لا أكتب حديثه، ثم كتبت أعتبر به»⁽¹⁷⁾، وقال الميموني: قلت (يعني لأحمد): جابر الجعفي؟ قال لي: «كان يرى التشيع». قلت: يُتهم في حديثه بالكذب؟ فقال لي: «مَنْ طَعَنَ فِيهِ، فَإِنَّمَا يَطْعَنُ هَا يَخَافُ مِنَ الْكُذْبِ». قلت: الكذب؟ فقال: «إي والله، وذاك في حديثه بيّن، إذا نظرت

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 334
2. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 6 ص 345
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 497
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 498
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 498
6. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 334
7. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 246
8. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 193-194
9. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 8 ص 464
10. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 49، العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 193
11. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 193
12. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 195
13. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 49
14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 498
15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 329، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 4 ص 468
16. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 195
17. أحمد، العلل ومعرفة الرجال - رواية الميموني، ص 58

إليها»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «لم يُتكلّم في جابر في حديثه، إمّا تكلم فيه لرأيه»⁽²⁾، وقال أيضاً: «تركه ابن مهدي فاستراح»⁽³⁾، وقال الجوزجاني السعدي: «كذاب»⁽⁴⁾، وقال العجلي: «كَانَ صَعِيفاً، يَغْلُو فِي التَّشْطِيعِ، وَكَانَ يُدَلِّسُ»⁽⁵⁾، وقال يعقوب بن شيبة: «وَهُوَ رَجُلٌ فِي حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ»⁽⁶⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «لين»⁽⁷⁾، وقال أبو داود: «ليس بالقوي في حديثه ورأيه»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «جَابِرٌ ثِقَةٌ عِنْدَ قَوْمٍ»⁽⁹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «يكتب حديثه على الاعتبار، ولا يحتج به»⁽¹⁰⁾.

وقال النسائي: «مَثْرُوكٌ»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»⁽¹²⁾، وقال ابن حبان: «وَكَانَ سَيِّئاً مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَبَأٍ وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَرْجِعُ إِلَى الدُّنْيَا»⁽¹³⁾، وقال ابن عدي: «قد احتمله النَّاسُ ورووا عَنْهُ وعامة ما قذفوه أَنَّهُ كَانَ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ... ولم أرَ لَهُ أَحَادِيثَ جاوزت المقدر في الإنكار، وهو مع هَذَا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق»⁽¹⁴⁾، وقال الدارقطني: «إن اعتبر له بحديث بعد حديث، صالح إذا كان عن الأئمة»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «متروك»⁽¹⁷⁾، وقال البيهقي: «ساقط مبرمة، لا يحل الاحتجاج به»⁽¹⁸⁾، وقال ابن الجوزي: «كان رافضياً غالباً»⁽¹⁹⁾، وقال ابن الأثير: «كان من غلاة الشيعة يقول بالرجعة»⁽²⁰⁾، وقال الذهبي: «من أكبر علماء الشيعة، وثقه شعبة فشذ وتركه الحفاظ»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «أَحَدُ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ عَلَى صَعْفِهِ وَرَفْضِهِ»⁽²²⁾، وقال الهيثمي: «ضعيف»⁽²³⁾، وقال أيضاً: «ضعيف جداً»⁽²⁴⁾، وقال ابن حجر: «ضعفه الجمهور، ووصفه الثوري والعجلي وابن سعد بالتدليس»⁽²⁵⁾، وقال أيضاً: «متروك»⁽²⁶⁾، وقال المعلمي اليماني: «استقر الأمر على توهينه، ثم هو معروف بتدليس الأباطيل»⁽²⁷⁾.

1. أحمد، العلل ومعرفة الرجال - رواية الميموني، ص 195
2. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 2 ص 216
3. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 330
4. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 50، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 49
5. العجلي، معرفة الثقات، ج 1 ص 264
6. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 3 ص 386
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 498
8. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 2 ص 216
9. الآجري، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، ج 1 ص 319
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 498
11. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 163
12. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 4 ص 469، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 48
13. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 245
14. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 336
15. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 72
16. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 2 ص 170
17. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 2 ص 235
18. البيهقي، الخلافيات، ج 3 ص 224
19. ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج 7 ص 267
20. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 23
21. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج 1 ص 288
22. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 3 ص 385
23. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 2 ص 132
24. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 8 ص 149
25. ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 53
26. ابن حجر، التلخيص الجبير، ج 3 ص 1082
27. المعلمي، التنكيل، ص 935

* التعليق: نخلص من مجموع كلام النقاد أن جابر الجعفي طعن فيه بوجوه:

1- الطعن في رأيه ومذهبه.

2- رميه بالكذب.

3- الطعن في ضبطه ووصفه بالضعف.

1- وأما رأيه ومذهبه فوصفه النقاد بالرفض بل والغلو فيه فرمي بالسبائية وإيمانه بالرجعة، قال الشهرستاني: «السبائية: أصحاب عبد الله بن سبأ الذي قال لعلي كرم الله وجهه: أنت أنت. يعني: أنت الإله. فنفاه إلى المدائن... ومنه انشعبت أصناف الغلاة، زعم أن علياً لم يمت... وهو الذي يجيء في السحاب، والرعد صوته، والبرق تبسمه، وأنه سينزل بعد ذلك إلى الأرض فيملاً الأرض عدلاً كما ملئت جوراً»⁽¹⁾.

2- وأما الكذب فرماه به جماعة: سعيد بن جبير، وأيوب السختياني، وأبو حنيفة، وابن عيينة، وزائدة بن قدامة، وابن معين، وابن الجوزي -مرة-.

قلت: يظهر لي أن كذبه هذا كان يقع في كلامه فيما ينصر فيه مذهبه، وفيما يدلسه عن بعض الهلكي، أما أنه وضاع كذاب يتعمده في حديث النبي صلى الله عليه وسلم فهذا غير وارد عليه لورعه وصدقه في الحديث قال شعبة -وهو من هو-: «صدوق في الحديث»، وقال أيضاً: «لم يكن يكذب»، وهذا الثوري يقول: «كان جابر ورعاً في الحديث، ما رأيت أورع في الحديث من جابر»، حتى الإمام أحمد قال: «من طعن فيه، فإنما يطعن بما يخاف من الكذب».

نعم؛ يخاف من الكذب؛ لاقتران سوء المذهب والتدليس، وأما أنه تعمد الكذب فلا؛ لذا قال أحمد نفسه: «لم يتكلم في جابر في حديثه، إنما تكلم فيه لرأيه».

3- وأما تضعيفه في الحديث، فالجمهور على تشديد ضعفه وسهل بعضهم أمره بقوله: «ضعيف»، ولعل ذلك قبل ظهور سوء مذهبه واستبانة أمره قال ابن عيينة: «كان الناس يحملون عن جابر قبل أن يُظهر ما أظهر، فلما أظهر ما أظهر اتهمه الناس في حديثه وتركه بعض الناس»⁽²⁾. يريد ب(يُظهر ما أظهر): إيمانه بالرجعة. كما أنه وصف بالتدليس؛ قال ابن حجر: «وصفه الثوري والعجلي وابن سعد بالتدليس»، وجعله في الطبقة الخامسة من المدلسين.

قلت: لم أقف على وصف العجلي له بالتدليس في كتابه الثقات، وكذلك قول ابن سعد لم أجده في كتابه الطبقات الكبير، بينما فيه عن الثوري وصف الجعفي بالتدليس بقوله: «كأنه يدلس»، فلعله سبق نظر من الحافظ فجعلها من قول ابن سعد، أو أنه وقف على ذلك تنصيماً فنقله، والله أعلم! وعلى كلِّ قال المعلمي اليماني عنه: «معروف بتدليس الأباطيل».

وأما توثيق شعبة والثوري له فلا ينتفع به الجعفي؛ لأمر:

أ- أنه تعديل مبهم ومن جرحه فقد فسّر، والجرح المفسّر مقدم على التعديل المبهم.

ب- الظاهر من هذا التعديل أنه لنفي تعمد الكذب عن جابر، فليس فيه توثيق مطلق.

1. الشهرستاني، الملل والنحل، ج 1 ص 204.
2. مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص 69.

ج- ليس من مذهب شعبة والثوري ترك الرواية عن الضعفاء فقد يرويان عنهم على جهة التعجب، قال شعبة: «جاء بأحاديث لم يصبر عليها»، وقال ابن حبان: «إن شُعْبَةَ وَالثَّوْرِي رَوِيَا عَنْهُ فَإِنَّ الثَّوْرِي لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهِ تَرَكَ الرَّوَايَةَ عَنِ الضُّعَفَاءِ بَلْ كَانَ يُؤَدِّي الْحَدِيثَ عَلَى مَا سَمِعَ لِأَنَّ يَرْغِبُ النَّاسَ فِي كِتَابَةِ الْأَخْبَارِ وَيَطْلُبُوهَا فِي الْمَدِينِ وَالْأَمْصَارِ، وَأَمَّا شُعْبَةُ وَغَيْرُهُ مِنْ شُيُوخِنَا فَإِنَّهُمْ رَأَوْا عِنْدَهُ أَشْيَاءَ لَمْ يَصْبِرُوا عَنْهَا وَكَتَبُوهَا لِيَعْرِفُوهَا فَرُبَّمَا ذَكَرَ أَحَدُهُمْ عَنْهُ الشَّيْءَ بَعْدَ الشَّيْءِ عَلَى جِهَةِ التَّعَجُّبِ فَتَدَاوَلَهُ النَّاسُ بَيْنَهُمْ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَا أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ قَالَ سَمِعْتُ وَكَيْعًا يَقُولُ: قُلْتُ لَشُعْبَةَ: مَا لَكَ تَرَكْتَ فَلَانًا وَقُلَانًا وَرَوَيْتَ عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ؟ قَالَ: «رَوَى أَشْيَاءَ لَمْ نَصْبِرْ عَنْهَا»⁽¹⁾.

د- لا يبعد أن يكون توثيقه عن حسن الظن به قبل تبين حاله وظهور ما ظهر منه من سوء عقديته قال البيهقي - عقب قول الثوري لشعبة: لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك-: «يحتمل أن يكون سفيان الثوري قال هذا على طريق المطاوعة، ولم يبلغه من حال جابر ما بلغ غيره، والله أعلم»⁽²⁾.
وعلى كل فيحمل صدقه على عدم تعمله للكذب مع ضعفه في روايته، ويضم إلى ضعفه سوء مذهبه ورفضه الغالي وتدليسه الأباطيل؛ فاستحق -لذلك- الترك من جماعة من العلماء.

* الخلاصة: متروك الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

67/17- الجراح بن المنهال، أبو العطوف الجزري (ت168هـ)

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽³⁾، وقال أيضاً: «الغالب على حديثه المنكر أو الغلط»⁽⁴⁾.

* أقوال النقاد في الروي:

قال ابن سعد: «كَانَ ضَعِيفًا فِي الْحَدِيثِ»⁽⁵⁾، وقال ابن معين: «يسوى فلس»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «ليس حديثه بشيء»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء»⁽⁹⁾، وقال ابن المديني: «ضعيف لا يكتب حديثه»⁽¹⁰⁾، وقال أحمد: «كان صاحب غفلة»⁽¹¹⁾.

1 ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 246
2 البيهقي، مناقب الشافعي، ج 1 ص 541
3 مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2680، ابن حجر، لسان الميزان، ج 2 ص 426
4 مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص 62
5 ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 490
6 ابن معين، معرفة الرجال - محرز، ص 307
7 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 523
8 العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 201
9 العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 200
10 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 406
11 ابن حجر، لسان الميزان، ج 2 ص 427

وقال البخاري: «منكر الحديث»⁽¹⁾، وقال الجوزجاني السعدي: «قد سُكِّتَ عَنْ حَدِيثِهِ»⁽²⁾.
 وقال أبو داود: «ليس يثيء»⁽³⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «هو متروك الحديث، ذاهب الحديث، لا يُكْتَبُ حديثه»⁽⁴⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة، وَلَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»⁽⁶⁾، وقال ابن حبان: «رجل سوء يشرب الخمر، ويكذب في الحديث»⁽⁷⁾، وقال ابن عدي: «ليس هُوَ بِكَثِيرِ الْحَدِيثِ، وَالضَّعْفُ عَلَى رِوَايَاتِهِ بَيِّنٌ»⁽⁸⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالقائم»⁽⁹⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف جداً»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «فيه خلاعة، متروك»⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: «متروك»⁽¹²⁾.

* التعليق: اتفق النقاد على تجريحه، والجمهور على تركه.

* الخلاصة: متروك الحديث كما قال أبو حاتم والنسائي والدارقطني والذهبي؛ والله أعلم!

68/18- جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله، أبو النضر الأزدي العتكي البصري (ت170هـ)

قال مسلم: «لَمْ يُعْنِ فِي الرَّوَايَةِ عَنْ يَحْيَى، إِنَّمَا رَوَى مِنْ حَدِيثِهِ نَذْرًا، وَلَا يَكَادُ يَأْتِي بِهَا عَلَى التَّفْوِيمِ وَالِاسْتِقَامَةِ»⁽¹³⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال شعبة بن الحجاج: «عليك بجرير بن حازم فاسمع منه»⁽¹⁴⁾، وقال عبد الرحمن بن مهدي: «جرير بن حازم اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث فلما خشوا ذلك منه حجبوه فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً»⁽¹⁵⁾، وقال يحيى بن سعيد القطان: «ثِقَّةٌ وَكَانَ يَرْضَاهُ»⁽¹⁶⁾، وقال ابن سعد: «كَانَ ثِقَّةً، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ»⁽¹⁷⁾.
 وقال يحيى بن معين: «هُوَ فِي قِتَادَةِ ضَعِيفٍ، رَوَى عَنْهُ أَحَادِيثٌ مَنَّاكِرٌ»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً: «ثِقَّةٌ»⁽¹⁹⁾، وقال أيضاً: «ليس به بأس... عَنْ قِتَادَةِ ضَعِيفٍ»⁽²⁰⁾، وقال أحمد: «كَانَ صَاحِبَ سَنَةِ عِنْدَ جَرِيرٍ مِنَ الْحَدِيثِ أَمْرٌ عَظِيمٌ»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «ثِقَّةٌ»⁽²²⁾.

1. البخاري، التاريخ الكبير، ج 2 ص 228
2. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 408
3. الآجري، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، ج 2 ص 268
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 523
5. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 406
6. ابن حجر، لسان الميزان، ج 2 ص 427
7. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 259
8. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 408
9. ابن حجر، لسان الميزان، ج 2 ص 426
10. السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني، ص 154
11. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 74
12. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 61
13. مسلم، التمييز، ص 217
14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 136 و 504
15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 505
16. ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري، ج 2 ص 225
17. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 278
18. العقبلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 198
19. الدارمي، تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين، ص 87
20. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 345
21. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 56
22. أحمد، العلل ومعرفة الرجال - رواية الصواف، ج 1 ص 512

وقال أيضاً: «في بعض حديثه شيء، وليس به بأس»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «كان حافظاً»⁽²⁾، وقال أيضاً «كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يوقف أشياء، ويسند أشياء، وسمعت في هذا المجلس، يُثني عليه، ويترحم عليه، ويقول: رجل صالح، صاحب سنة، وفضل وديانة»⁽³⁾، وقال أيضاً: «كثير الغلط»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «حدّث بالوهم بمصر لم يكن يحفظ»⁽⁵⁾، وقال أحمد بن صالح المصري: «ثقة»⁽⁶⁾، وقال البخاري: «هُوَ صَحِيحُ الْكِتَابِ، إِلَّا أَنَّهُ رُجِّمًا وَهَمَّ فِي الشَّيْءِ»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «رُجِّمًا وَهَمَّ فِي الشَّيْءِ، وَهُوَ صدوق»⁽⁸⁾، وقال العجلي⁽⁹⁾، والبزار⁽¹⁰⁾: «ثقة»، وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق...، تغير جرير بن حازم قبل موته بسنة»⁽¹¹⁾، وقال النَّسَائِيُّ: «ليس به بأس»⁽¹²⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ يَخْطِئُ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا كَانَ يَحْدُثُ مِنْ حَفْظِهِ»⁽¹³⁾، وقال ابن عدي: «وَهُوَ فِي مَحَلِّ الصَّدَقِ إِلَّا أَنَّهُ يَخْطِئُ أحياناً»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «وجرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث صالح فيه إلا روايته، عن قتادة فإنه يروي أشياء، عن قتادة لا يروها غيره، وجرير عندي من ثقات المسلمين حدث عنه الأئمة من النَّاسِ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وابن عون، وحماد بن زيد، والثوري، والليث بن سعد، ويحيى بن أيُّوب المصري، وابن لهيعة وغيرهم»⁽¹⁵⁾.

وقال زكريا بن يحيى الساجي: «صدوق، حدّث بمصر أحاديث وهم فيها وهي مقلوبة»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «ثقة»⁽¹⁷⁾، وقال الدارقطني: «ثقة»⁽¹⁸⁾، وقال الذهبي: «ثقة، إمام تغير قبل موته فحجبه ابنه وهب فما حدث حتّى مات»⁽¹⁹⁾، وقال أيضاً: «اعتفرت أوهامه في سعة ما روى»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «أحد الأئمة الكبار الثقات، ولولا ذكر ابن عدي له لما أوردته»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «قَدْ وَثَّقَهُ النَّاسُ، وَلَكِنَّهُ تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ، فَحَجَبَهُ ابْنُهُ وَهَبٌ، فَمَا سَمِعَ مِنْهُ أَحَدٌ فِي اخْتِلَاطِهِ، وَلَهُ أَحَادِيثٌ يَنْفَرِدُ بِهَا فِيهَا نَكَارَةٌ وَغَرَابَةٌ، وَلِهَذَا يَقُولُ فِيهِ الْبُخَارِيُّ: رُجِّمًا يَهُمُّ»⁽²²⁾، وقال ابن حجر: «ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدّث من حفظه...، لم يُحدّث في حال اختلاطه»⁽²³⁾.

1. أحمد، العلل ومعرفة الرجال - رواية المروزي، ص 60
2. أحمد، العلل ومعرفة الرجال - رواية المروزي، ص 73
3. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 199
4. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 3 ص 180
5. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 3 ص 181
6. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 3 ص 182
7. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ج 1 ص 139
8. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 2 ص 394
9. العجلي، معرفة الثقات، ج 1 ص 266
10. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 3 ص 182
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 505
12. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 4 ص 529
13. ابن حبان، الثقات، ج 6 ص 145
14. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 352
15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 355
16. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 3 ص 181
17. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 3 ص 182
18. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 1 ص 193
19. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 129
20. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 1 ص 361
21. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 361
22. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 321
23. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 911

* **التعليق:** لم يضره الاختلاط حيث كان متأخراً قبل موته بسنة كما قال أبو حاتم، وقد حجة أولاده فلم يسمع منه أحد حال اختلاطه كما قال ابن مهدي والذهبي.

وقول مسلم: «لم يعن في الرواية عن يحيى، إنما روى من حديثه نذراً، ولا يكاد يأتي بها على التَّقْوِيم والاستقامة» يلتقي مع قول شيخ البخاري: «ربما وهم في الشيء»، وهذا لا يخرج عن دائرة التوثيق لا سيما وأنه «صحيح الكتاب» كما قال البخاري، بل احتج به الشيخان لذلك، إذ - كما قال الذهبي -: «اغترفت أوهامه في سعة ما روى»⁽¹⁾.

* **الخلاصة:** ثقة، صحيح الكتاب، ربما وهم في الشيء إذا حدث من حفظه؛ والله أعلم!

69/19- جندل بن والقي بن هجرس التغلبي، أبو علي الكوفي (ت226هـ)

نقل مغلطاي وابن حجر عن مسلم قوله: «متروك الحديث»⁽²⁾!

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال العجلي: «لا بأس به»⁽³⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «صَحَّفَ»⁽⁴⁾، وقد روى عنه.

وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق»⁽⁵⁾، وقد روى عنه.

وقال البزار: «ليس بالقوي»⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في: «الثقات»⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: «صدوق، يغلط ويصحف»⁽⁸⁾.

* **التعليق:** نقل مغلطاي وتبعه ابن حجر عن الإمام مسلم قوله في جندل: «متروك الحديث»، ونسباه لكتاب مسلم «الكنى والأسماء».

قلت: لم أجده في مطبوعتي «الكنى والأسماء» ولم أراه في مخطوطته، فقد ذكره مهملاً من الحكم⁽⁹⁾، فلعله انتقل نظر منهما للترجمة التي تليه⁽¹⁰⁾.

وقد روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم فوثقه أبو حاتم - على تشده - بصريح قوله: «صدوق»، وأما رواية أبو زرعة عنه فقد عدها الشيخ الألباني توثيقاً له فقال: «وثقه...أبو زرعة بروايته عنه»⁽¹¹⁾.

* **الخلاصة:** صدوق كما قال أبو حاتم؛ والله أعلم!

1. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 7 ص 100
2. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 3 ص 250، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 120
3. العجلي، معرفة الثقات، ج 1 ص 272
4. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 5 ص 152
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 535
6. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 3 ص 250
7. ابن حبان، الثقات، ج 8 ص 167
8. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 979
9. انظر: مسلم «الكنى والأسماء» رقم 2262-المطبوع، والمخطوط [ورقة 79 (وجه أ = ص 74)] = ص 150 من منشورة المخطوط.
10. قال صاحب «تحرير التقرير» الدكتور بشار عواد والشيخ شعيب الأرنؤوط: «هو خطأ مبين؛ لأن مسلماً إنما أطلق هذا القول في الذي بعده في الكنى (2263)»، وهو أبو علي الحسن بن عمرو بن سيف العبدي.
11. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج 6 ص 803

70/20- حجاج بن نصير⁽¹⁾، أبو محمد الفساطيطي (ت213هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن سعد: «كان ضعيفاً»⁽³⁾، وقال ابن معين: «ضعيف»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «كَانَ شَيْخًا صَدُوقًا، وَلَكِنْهُمْ أَخَذُوا عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، كَانَ لَا بَأْسَ بِهِ»⁽⁵⁾ قال يعقوب بن شيبه: «يَعْنِي: أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي أَحَادِيثٍ مِنْ أَحَادِيثِ شُعْبَةَ»⁽⁶⁾، وقال ابن المديني: «ذهب حديثه»⁽⁷⁾، وقال البخاري: «يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ ...، أَمَا أَنَا فَقَدْ ضَرَبْتُ عَلَى حَدِيثِ حَجَّاجِ بْنِ نَصِيرٍ»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «سكتوا عنه»⁽⁹⁾.

وقال العجلي: «كَانَ مَعْرُوفًا بِالْحَدِيثِ، وَلَكِنَّهُ أَفْسَدَهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ بِالتَّلْقِينِ كَمَا يَلْقَنُ، وَأَدْخَلَ فِي حَدِيثِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ فَتَرَكَ»⁽¹⁰⁾، وقال أبو داود: «تركوا حديثه»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «قد ترك الناس حديثه»⁽¹²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه، كان الناس لا يُحَدِّثُونَ عَنْهُ»⁽¹³⁾، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «فيه لين، كان شيخاً مغفلاً سليماً، وكان ابنه الأزهر أدخل عليه أحاديث»⁽¹⁴⁾، وقال النسائي: «ضعيف»⁽¹⁵⁾، وقال هـموض آخر: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»⁽¹⁶⁾، وقال ابن قانع: «ضعيف، لين الحديث»⁽¹⁷⁾، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يغضىء ويهم»⁽¹⁸⁾، وقال ابن عدي: «ولحجاج بن نصير أحاديث وروايات عن شيوخه، ولا أعلم له شيئاً منكراً غير ما ذكرت، وهو في غير ما ذكرته صالح»⁽¹⁹⁾، وقال الساجي: «متروك الحديث»⁽²⁰⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽²¹⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽²²⁾، وقال أيضاً: «بصري أجمعوا على تركه»⁽²³⁾، وقال الذهبي: «ضعفه، وشذ

1. جاء في مطبوعتي «الكنى والأسماء»: «نصر» بدل «نصير»! والصواب: «نصير» وهو على الجادة في مخطوط الكنى والأسماء [ورقة 92 (وجه ب = 99) = ص175 من منشورة المخطوط.
2. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3039
3. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج9 ص306
4. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج2 ص531
5. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج5 ص464
6. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج5 ص464
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج3 ص167
8. البخاري، التاريخ الأوسط، ج2 ص233
9. البخاري، كتاب الضعفاء، ص46
10. العجلي، معرفة الثقات، ج1 ص287
11. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج1 ص426، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج2 ص209
12. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج2 ص65
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج3 ص167
14. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج2 ص114
15. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج5 ص464
16. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج5 ص464
17. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج2 ص209
18. ابن حبان، الثقات، ج8 ص202
19. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج2 ص534
20. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج3 ص405
21. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج2 ص209
22. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج2 ص209
23. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص79

ابن حبان فوثقه»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «لم يأت بمنكر»⁽²⁾، وقال أيضاً: «مجمّع على ضعفه»⁽³⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف، كان يقبل التلقين»⁽⁴⁾.

* التعليق: اتفق على ضعفه، وأما ما ذكره الذهبي: «شد ابن حبان فوثقه»، فابن حبان لم يطلق توثيقه وإنما قال: «يخطئ ويهم».

والظاهر أنه صدوق في نفسه، لين في حفظه، ترك لغفلة وتلقنه كما قال العجلي: «أفسده أهل الحديث بالتلقين كان يلحق، وأدخل في حديثه ما ليس منه فترك»؛ لهذا تردد بعض النقاد -كالنسائي والدارقطني والذهبي- بين تركه وتضعيفه ضعفاً محتملاً.

* الخلاصة: متروك الحديث فيما لم يتميز تلقنه وإلا فضعيف؛ والله أعلم!

71/21- حرب، أبو رجاء

قال مسلم: «أبو رجاء حرب عن محمد بن الحجاج، روى عنه خالد بن حميد، عن سلام، عن حرب: إسناد مجهول»⁽⁵⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال البخاري: «إسناده لا يعرف»⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «هذا الإسناد لا يعرف، مجهول»⁽⁷⁾، وقال العقيلي: «مجهول»⁽⁸⁾، وقال ابن عدي: «وحرب أبو رجاء من أولئك الذين تقدم ذكرهم ممن ليس له إلا ما يذكره البخاري حرف مقطوع أو حديث واحد»⁽⁹⁾.

* التعليق: اتفق على جهالته.

* الخلاصة: مجهول؛ والله أعلم!

72/22- الحسن بن عمار بن المضرب البجلي، أبو محمد الكوفي (ت153هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁰⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال شعبة بن الحجاج: «كان شعبة يشهد أنه كذاب»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «روى عن الحكم أشياء فلم نجد لها أصلاً»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «من أراد أن ينظر إلى أكذب الناس فليتنظر إلى الحسن بن عمار»⁽¹³⁾، وقال عبد الله بن

1. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج 1 ص 313
2. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 426
3. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 74
4. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 1139
5. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1115
6. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 64
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 251-251
8. ابن حجر، لسان الميزان، ج 3 ص 10
9. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 334
10. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2954، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 8 ص 330، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 271، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 306، العيني، مغني الأختار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، ج 1 ص 201
11. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 8 ص 326
12. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 8 ص 326
13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 96

المبارك: «جَرَحَهُ عِنْدِي سُفْيَانُ التَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، فَمَقُولُهُمَا تَرَكَتُ حَدِيثَهُ»⁽¹⁾، وقال وكيع بن الجراح: «أجر عَليُّه»، يَعْنِي: اضْرَبَ عَلَيْهِ⁽²⁾، وقال سفيان بن عيينة: «كَانَ لَهُ فَضْلٌ، وَغَيْرُهُ أَحْفَظُ مِنْهُ»⁽³⁾، وكان «يضعفه»⁽⁴⁾، وقال ابن سعد: «كان ضعيفاً في الحديث»⁽⁵⁾.

وقال يحيى بن معين: «ضعيف»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «لا يُكْتَبُ حديثه»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «ليس حديثه بشيء»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «يكذب»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء»⁽¹⁰⁾، وقال علي بن المديني: «ما أحتاج إلى شعبة فيه، أمر الحسن بن عمارة أبين من ذلك. قيل: أكان يغلط؟ أي شيء كان يغلط؟ -وذهب إلى أَنَّهُ كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ-»⁽¹¹⁾، وقال أحمد: «متروك الحديث»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «كَانَ منكر الحديث، وأحاديثه موضوعة، ولا يكتب حديثه»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء»⁽¹⁴⁾، وقال الفلاس: «رجل صدوق، صالح، كثير الخطأ والوهم، متروك الحديث»⁽¹⁵⁾، وقال الجوزجاني السعدي: «ساقط»⁽¹⁶⁾، وقال العجلي: «ضَعَفَهُ وَتَرَكَ أَنْ يُحَدِّثَ عَنْهُ»⁽¹⁷⁾، وقال يعقوب بن شيبة⁽¹⁸⁾، وأبو حاتم⁽¹⁹⁾، والنسائي⁽²⁰⁾: «متروك الحديث»، وقال الترمذي: «ضعيف عند أهل الحديث»⁽²¹⁾، وقال البزار: «لا يحتج بحديث إذا تفرد به»⁽²²⁾، وقال صالح جزرة: «لا يكتب حديثه»⁽²³⁾، وقال النسائي: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»⁽²⁴⁾، وقال ابن حبان: «كان عابداً»⁽²⁵⁾، وقال أيضاً: «كَانَ بليّة الحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ أَنَّهُ كَانَ يُدَلِّسُ عَنَ الثَّقَاتِ مَا وَضَعَ عَلَيْهِمُ الضُّعَفَاءَ كَانَ يَسْمَعُ مِنْ مُوسَى بْنِ مَطِيرٍ وَأَبِي العَطُوفِ وَأَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ وَأَضْرَابِهِمْ ثُمَّ يَسْقُطُ أَسْمَاءَهُمْ وَيُرْوِيهَا عَنَ مَشَايِهِمُ الثَّقَاتِ فَلَمَّا رَأَى شُعْبَةَ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةَ الَّتِي يَرْوِيهَا عَنَ أَقْوَامِ ثِقَاتٍ أَنْكَرَهَا عَلَيْهِ وَأَطْلَقَ عَلَيْهِ الجُرْحَ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ الكَذَّابِينَ فَكَانَ الحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ هُوَ الجَانِي عَلَى نَفْسِهِ بتدليسه عَنَ هَؤُلَاءِ وإسقاطهم من الأَخْبَارِ

1. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 238

2. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 239

3. البخاري، التاريخ الكبير، ج 2 ص 303

4. البخاري، التاريخ الكبير، ج 2 ص 303

5. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 8 ص 488، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 308

6. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 97، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 271

7. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 97، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 271

8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 28، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 271

9. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 97

10. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 274

11. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 8 ص 328

12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 115، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 270

13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 97، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 271

14. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 270

15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 98

16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 97، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 272

17. العجلي، معرفة الثقات، ج 1 ص 299

18. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 8 ص 330

19. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 28، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 271

20. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 73، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 271

21. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 3 ص 22

22. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 1 ص 423، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 308

23. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 8 ص 330

24. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 271

25. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 273

حَتَّى التزق الموضوعات بِهِ»⁽¹⁾، وقال ابن عدي: «هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق»⁽²⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «ضعيف الحديث، متروك، أجمع أهل الحديث عَلَى ترك حديثه»⁽³⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف متروك الحديث»⁽⁴⁾، وقال البيهقي: «متروك»⁽⁵⁾، وقال الذهبي: «متروك عندهم»⁽⁶⁾، وقال ابن حجر: «متروك»⁽⁷⁾.

* **التعليق:** الجمهور على ترك حديثه، وقد وصفه بالتدليس ابن حبان كما في قوله أعلاه، وابن حجر وجعله في المرتبة الخامسة⁽⁸⁾: «ممن ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً»⁽⁹⁾.

* **الخلاصة:** متروك الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

73/23- الحسن بن عمرو بن سيف، أبو علي العبدي (ت 230هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁰⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

«كان على ابن المديني يتكلم فيه يكذبه»⁽¹¹⁾، وقال البخاري: «كذاب»⁽¹²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «لم نكتب عنه، وهو متروك الحديث»⁽¹³⁾، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يغرب»⁽¹⁴⁾، وقال ابن عدي: «لَهُ غَرَائِبٌ غَيْرٌ مَا ذَكَرْتُ وَأَحَادِيثُهُ حَسَانٌ، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ عَلَى أَنَّ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ قَدْ رَضِيَهُ»⁽¹⁵⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «متروك الحديث»⁽¹⁶⁾.

وقال البيهقي: «عنده غرائب»⁽¹⁷⁾، وقال الذهبي: «واه»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً: «له غرائب وعجائب، تركوه»⁽¹⁹⁾، وقال ابن حجر: «متروك»⁽²⁰⁾.

* **التعليق:** الجمهور على تركه وربما بالكذب غير واحد، وأما قول ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به على أن يحيى بن معين قد رضيه» ثم ساق بسنده عن الدورقي قال: «ذهب يحيى بن معين معنا إلى الحسن بن عمرو الباهلي... وكان يرضاه».

1. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 274

2. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 115

3. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 271-272

4. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 3 ص 315 رقم 2645

5. البيهقي، السنن الكبرى، ج 2 ص 160

6. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 165

7. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 1264

8. ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 53

9. ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 14

10. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2263

11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 26

12. البخاري، التاريخ الكبير، ج 2 ص 299

13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 26

14. ابن حبان، الثقات، ج 8 ص 171، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 288

15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 178

16. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 288

17. البيهقي، السنن الكبرى، ج 7 ص 287

18. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 411

19. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 5 ص 555

20. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 1269

قلت: جعلَ ابنُ عدي رضى ابن معين في ترجمتنا هذه للحسن العبدى بينما كما ترى في الأثر الذي ساقه رضاه في الباهلي، وكذلك لم يفرق المزي بين الحسن بن عمرو بن سيف والعبدى) و(الحسن بن عمرو بن عون الباهلي) فنقل رضى ابن معين للباهلي وقول أبي حاتم فيه: «صدوق»⁽¹⁾ وأوردتهما في ترجمة العبدى هذه، قال ابن حجر: «قرأت بخط الذهبي العبدى هو الباهلي كذا قال»⁽²⁾، وكأنه أراد أنه اختلف في نسبه، وأراد أن يعلم أنه واحد لا اثنان وإلا فالباهلي والعبدى لا يجتمعان»⁽³⁾.

وأما قول ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به» قد يريد به عدم تعمد العبدى للكذب قال المعلمي اليماني: «هذه الكلمة رأيت ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده: أرجو أنه لا يتعمد الكذب»⁽⁴⁾.

وهنا ملاحظة يجمل التنبيه عليها فيما يخص قول البخاري عنه: «كذاب»؛ قال ابن حجر: «قرأت بخط الذهبي أيضاً لم أجده في الضعفاء للبخاري»⁽⁵⁾.

قلت [القائل الحافظ ابن حجر]: قال العقيلي ثنا عبد الرحمن بن الفضل ثنا محمد بن إسماعيل ثنا الحسن بن عمرو بن سيف كذاب، ففهم ابن الجوزي أن محمد بن إسماعيل هذا هو البخاري، ويحتمل أن يكون غيره»⁽⁶⁾!

قلت -أنا الباحث-: نفي الذهبي لتكذيب البخاري له مدفوع بكونه في كتاب البخاري نفسه: «التاريخ الكبير»⁽⁷⁾؛ فصح نقل ابن الجوزي ولا مكان -هنا- لتعقب الذهبي له، كما أن وجوده في «التاريخ الكبير» يؤيد فهم ابن الجوزي أن المراد بمحمد بن إسماعيل هو البخاري، ويرفع الاحتمال الذي أورده ابن حجر من أن يكون غيره!

* الخلاصة: متروك الحديث كما قال مسلم وجماعة؛ والله أعلم!

74/24- حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ بْنِ أَبِي ضَمِيرَةَ الْحَمِيرِيِّ

قال مسلم: «الغالب على حديثه المنكر أو الغلط»⁽⁸⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال مالك: «إِنَّهَا هُنَا قَوْمًا يُحَدِّثُونَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ (يَعْنِي: مَسْجِدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَكْذِبُونَ مِنْهُمْ حُسَيْنُ بْنُ ضَمِيرَةَ»⁽⁹⁾، وقال يحيى بن معين: «ليس بثقة، ولا مأمون»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «كذاب ليس حديثه بشيء»⁽¹¹⁾، وقال

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 26
2. كما عند الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 471
3. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 312
4. الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص 51
5. هو عند الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 470
6. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 312
7. البخاري، التاريخ الكبير، ج 2 ص 299
8. مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص 62
9. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 246
10. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 226
11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 226

أحمد: «حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صُمَيْرَةَ لَا يَسَوَى شَيْئًا»⁽¹⁾ وقال أيضاً: «متروك الحديث»⁽²⁾، وقال عمرو بن علي الفلاس: «متروك الحديث»⁽³⁾، وقال البخاري: «صَعِيفٌ، ذَاهِبُ الْحَدِيثِ»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «منكر الحديث»⁽⁵⁾، وقال الجوزجاني السعدي: «لا ينبغي أن يُحَدَّثَ عنه»⁽⁶⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «ليس بشيء، ضعيف الحديث، اضرب على حديثه»⁽⁷⁾، وقال أبو داود: «ليس بشيء»⁽⁸⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ترك الناس حديث الحسين بن صميرة، وهو عندي متروك الحديث كذاب»⁽⁹⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «لَيْسَ بِثِقَّةٍ، وَلَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»⁽¹¹⁾.

وقال ابن خزيمة: «لا يحتج به»⁽¹²⁾، وقال العقيلي: «الْعَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْوَهْمُ وَالنَّكَارَةُ»⁽¹³⁾، وقال ابن حبان: «يُرْوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ بِنَسْخَةِ مَوْضُوعَةٍ»⁽¹⁴⁾، وقال ابن عدي: «هُوَ صَعِيفٌ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَصَعْفُهُ بَيْنَ عَلَى حَدِيثِهِ»⁽¹⁵⁾، وقال الدارقطني: «متروك»⁽¹⁶⁾، وقال الذهبي: «تَرَكَهُ غَيْرَ وَاحِدٍ»⁽¹⁷⁾.

* **التعليق:** اتفق على تجريحه، بل رماه البعض بالكذب.

* **الخلاصة:** متروك الحديث كما قال الإمام أحمد وجماعة؛ والله أعلم!

75/25- حسين بن قيس الواسطي، أبو علي الرحبي الملقب بحنش (ت هـ)

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽¹⁸⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن معين⁽¹⁹⁾، وابن المديني⁽²⁰⁾، وأبو زرعة الرازي⁽²¹⁾: «ضعيف»، وقال ابن معين أيضاً: «ليس بشيء»⁽²²⁾، وقال ابن المديني أيضاً: «ليس هو عندي بالقوي»⁽²³⁾، وقال أحمد: «ليس حديثه بشيء لا أروي عنه شيئاً»⁽²⁴⁾، وقال أيضاً: «متروك الحديث، ضعيف الحديث»⁽²⁵⁾، وكذبه أحمد -فيما نقله عنه ابن حبان وابن الجوزي-، وقال البخاري: «منكر

1. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 246
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 58
3. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 226
4. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ج 1 ص 423
5. البخاري، التاريخ الكبير، ج 2 ص 388
6. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 226
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 58
8. ابن حجر، لسان الميزان، ج 3 ص 174
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 58
10. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 226
11. ابن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ج 1 ص 451
12. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 601
13. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 247
14. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 296
15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 231
16. البرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني، ص 64
17. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 172
18. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2238، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 15 ص 317، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 365
19. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 63، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 466
20. الخطيب البغدادي، موضح أوامم الجمع والتفريق، ج 2 ص 34
21. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 64
22. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 466
23. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 365
24. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 63، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 465-466
25. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 247

الحديث»، وضعفه جداً⁽¹⁾، وقال أيضاً: «لا يكتب حديثه»⁽²⁾، وقال الجوزجاني السعدي: «أحاديثه منكراً جداً فلا تكتب»⁽³⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث منكر الحديث»⁽⁴⁾، ولما سئل: هو مثل ابن ضميرة -وهذا عنده متروك الحديث كذاب؟! قال: «شبيه به»⁽⁵⁾، وقال الترمذي: «هو ضعيف عند أهل الحديث»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «يضعف في الحديث من قبل حفظه»⁽⁷⁾، وقال البزار: «ليس بالقوي»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «لين الحديث»⁽⁹⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽¹¹⁾، وقال العقيلي: «له غير حديث لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به»⁽¹²⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ يَلْقَبُ الْأَخْبَارَ وَيَلْزُقُ رِوَايَةَ الضُّعَفَاءِ بِالثَّقَاتِ»⁽¹³⁾، وقال ابن عدي: «هُوَ إِلَى الضَّعْفِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الصِّدْقِ»⁽¹⁴⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «ضعيف الحديث، متروك يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثِ بُوَاطِيلٍ»⁽¹⁵⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس هو بالقوي عندهم»⁽¹⁶⁾، وقال الدارقطني: «متروك»⁽¹⁷⁾، وقال الحاكم: «ثقة»⁽¹⁸⁾، وقال البيهقي: «ضعيف عند أهل النقل لا يحتج بخبره»⁽¹⁹⁾، وقال الذهبي: «ضعيف»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «واه»⁽²¹⁾، وقال ابن حجر: «متروك»⁽²²⁾.

* **التعليق:** متفق على تضعيفه إلا ما كان من الحاكم في قوله عنه: «ثقة»، والناظر في جرحه يجده مفسراً وهو مقدم على التعديل الذي أجمله الحاكم؛ لذا قال ابن عبد الهادي: «لم يتابع الحاكم على توثيقه»⁽²³⁾.

* **الخلاصة:** متروك الحديث كما قال الإمام أحمد وجماعة؛ والله أعلم!

1. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 420
2. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 466
3. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 150
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 63
5. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 15 ص 320
6. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 4 ص 321 1917.
7. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 4 ص 612 2416.
8. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 2 ص 126
9. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 365
10. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 169
11. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 467
12. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 248
13. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 294
14. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 223
15. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 365
16. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 365
17. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 2 ص 247
18. السجزي، سؤالات مسعود السجزي عن أحوال الرجال لأبي عبد الله الحاكم، ص 57
19. البيهقي، السنن الكبرى، ج 3 ص 169
20. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 107
21. الذهبي، المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه، ص 148
22. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 1342
23. ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ج 2 ص 539

76/26- حصين بن عمر، أبو عمر الأحمسي

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن معين: «ليس بشيء»⁽²⁾، وقال ابن المديني: «شيخ من أهل الكوفة، ليس بالقوي، روى عن مخارق عن طارق أحاديث منكرة»⁽³⁾، وقال أحمد: «إنه كان يكذب»⁽⁴⁾، وقال البخاري: «عنده مناكير»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «منكر الحديث، ضعفه أحمد»⁽⁶⁾، وقال الجوزجاني: «يروى أحاديث نكرها»⁽⁷⁾، وقال العجلي: «ثقة»⁽⁸⁾، وقال يعقوب بن شيبة: «شيخ، قد روي عنه، وهو ضعيف جداً، ومنهم من يجاوز به الضعف إلى الكذب»⁽⁹⁾، وقال أبو زرعة: «منكر الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال أبو داود: «روى مناكير»⁽¹¹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «هو واهي الحديث جداً، لا أعلم يروي حديثاً يتابع عليه، هو متروك الحديث»⁽¹²⁾، وقال الفسوي: «ضعيف جداً»⁽¹³⁾، وقال الترمذي: «ليس عند أهل الحديث بذلك القوي»⁽¹⁴⁾، وقال ابن خراش: «كذاب»⁽¹⁵⁾، وقال النسائي: «ضعيف»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽¹⁷⁾.

وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الأثبات»⁽¹⁸⁾، وقال ابن عدي: «وعامة أحاديثه معاضيل يُفرد عن كل من يروي عنه حصين»⁽¹⁹⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «منكر الحديث»⁽²⁰⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽²¹⁾، وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين»⁽²²⁾، وقال الذهبي: «ضعيف همة»⁽²³⁾، وقال ابن حجر: «متروك»⁽²⁴⁾.

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2165، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 1، ص 219، الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق، ج 1 ص 307
2. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 334
3. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 9 ص 180، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 527
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 194
5. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 184، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 299
6. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 10
7. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 299
8. العجلي، معرفة الثقات، ج 1 ص 35، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 9 ص 180
9. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 9 ص 181
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 194، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 528
11. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 386
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 194، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 528
13. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 479
14. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 5 ص 724
15. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 9 ص 181
16. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 166
17. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 528
18. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 3 ص 334
19. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 301
20. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 6 ص 528
21. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 2 ص 385
22. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 80
23. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 177
24. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 1378

* **التعليق:** اتَّفِقَ على تضييفه إلا ما كان من قول العجلي: «ثقة»، وهو من التساهل بمكان إلا أن ابن حجر نقل عن أبي العرب القيرواني عن العجلي أنه ضعفه، فعندها يتم الإجماع.

وقول يعقوب بن شيبه: «شيخ، قد روي عنه، وهو ضعيف جداً...»، قد نقله المزني وتابعه ابن حجر منسوباً ليعقوب بن سفيان، بينما نسبه الخطيب ليعقوب بن شيبه.

وأما قول مسلم: «منكر الحديث» كذا هو في «الكنى» المطبوع والمخطوط⁽¹⁾، ونقله عنه غير واحد كابن الجوزي والخطيب، دون قوله: «متروك الحديث»⁽²⁾ الذي نقله عنه مغلطاي وتبعه ابن حجر، ولعله انتقال نظر للترجمة التي قبله في «الكنى»: (أبو عمر حفص بن سليمان) فهذا الذي قال فيه مسلم: «متروك الحديث».

* **الخلاصة:** منكر الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

77/27- حفص بن سليمان الأسدي، أبو عمر المقرئ (ت 180هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽³⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال شعبة: «أخذ مني حفص بن سليمان كتاباً، فلم يردده، قال: «وكان يأخذ كتب الناس، فينسخها»⁽⁴⁾، وقال وكيع: «كان ثقة»⁽⁵⁾، وقال ابن معين: «لَيْسَ بِثِقَّةً»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «كذاب»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء»⁽⁹⁾، وقال ابن المديني: «ضعيف الحديث، وتركته على عمد»⁽¹⁰⁾، وقال أحمد: «متروك الحديث»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «هو صالح»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «ما به بأس»⁽¹³⁾، وقال البخاري: «تركوه»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «سكتوا عنه»⁽¹⁵⁾، وقال الجوزجاني السعدي: «قد فرغ منه منذ دهر»⁽¹⁶⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «ضعيف الحديث»⁽¹⁷⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «لا يُكْتَب حديثه، وهو ضعيف الحديث، لا يصدق، متروك الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال ابن خراش: «كذاب متروك، يضع الحديث»⁽¹⁹⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»⁽²¹⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ

-
1. انظر: مسلم، الكنى والأسماء رقم 2165- المطبوع، والمخطوط [ورقة 77 (وجه ب = ص 71)] = ص 147 من منشورة المخطوط.
 2. مغلطاي، التراجم الساقطة، ص 203، وتهذيب التهذيب ج 2 ص 386
 3. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2164، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 9 ص 66، المزني، تهذيب الكمال، ج 7 ص 14
 4. البخاري، كتاب الضعفاء، ص 45، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 173
 5. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 7 ص 16
 6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 173
 7. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 268
 8. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 1 ص 221، ابن معين، معرفة الرجال - محرز، ص 80 و 166
 9. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 271
 10. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 7 ص 14
 11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 173
 12. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 9 ص 65
 13. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 7 ص 13
 14. البخاري، التاريخ الكبير، ج 2 ص 363
 15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 268
 16. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 7 ص 14
 17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 174، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 7 ص 14
 18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 174
 19. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 7 ص 15
 20. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 269
 21. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 7 ص 14

وَيَرْفَعُ الْمَرَّاسِيلَ، وَكَانَ يَأْخُذُ كِتَابَ النَّاسِ فَيَنْسَخُهَا، وَيُرْوِيهَا مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽²⁾، وقال ابن عدي: «وعامة حديثه عَمَّنْ رَوَى عَنْهُمْ غَيْرَ مَحْفُوظَةٍ»⁽³⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «يحدث عَنْ سَمَاكٍ وَعَلْقَمَةَ بَنِ مَرثَدٍ، وَكَذَلِكَ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ وَعَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ أَحَادِيثَ بِوَاطِلٍ»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «حفص ممن ذهب حديثه عنده مناكير»⁽⁵⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث»⁽⁶⁾، وقال الدارقطني⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾: «ضعيف»، وقال ابن خلفون: «هو عندهم ضعيف الحديث، وعند بعضهم متروك الحديث»⁽⁹⁾، وقال الذهبي: «إِنَّمَا دَخَلَ عَلَيْهِ الدَّخَالُ فِي الْحَدِيثِ لِتَهَاوُنِهِ بِهِ»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «وكان ثبوتاً في القراءة واهياً في الحديث، لأنه كان لا يتقن الحديث ويتقن القرآن (ويجوده)، وإلا فهو في نفسه صادق»⁽¹¹⁾، وقال ابن حجر: «متروك الحديث، مع إمامته في القراءة»⁽¹²⁾.

* **التعليق:** الجمهور على تضعيفه في الحديث، ويرجع تضعيفه إلى روايته من الصحف لا سماعاً حيث كان «يأخذ كتب الناس فينسخها» كما قال شعبة، ولعدم عنايته بهذا الشأن وتهاونه به، لم يضبط، فكان كما قال ابن حبان: «يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل كان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع»، لذا قال الذهبي: «كان ثبوتاً في القراءة واهياً في الحديث؛ لأنه كان لا يتقن الحديث، ويتقن القرآن ويجوده، وإلا فهو في نفسه صادق».

قلت: كأنه كان يصرف همه كله في ضبط القرآن وإتقانه، مما جعله يخلط في رواياته الحديثية ويخبر بها على خلاف واقعها الصحيح الثابت؛ فصدق عليه وصف الكذب من هذه الجهة، وإلا كيف يرضى مَنْ كان مثله إماماً في القراءة على نفسه الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، -وهذا مسقط للديانة والعدالة اتفاقاً-، ونرتضيه في كتاب الله؟! فالشأن عندي أنه صادق في نفسه كما أفاد الحافظ الذهبي وعليه يُحمل قول وكيع: «كان ثقة»، وقول أحمد: «هو صالح» وإلا فقد وسمه «متروك الحديث»؛ لهذا كله احترز الحافظ ابن حجر في تلخيص حاله فقال: «متروك الحديث مع إمامته في القراءة».

* **الخلاصة:** متروك الحديث كما قال مسلم وجماعة؛ والله أعلم!

1. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 311
2. ابن حبان، الثقات، ج 6 ص 195
3. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 275، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 7 ص 15
4. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 9 ص 67
5. مغلطي، التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال، ص 228
6. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 7 ص 15
7. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 401
8. البيهقي، السنن الكبرى، ج 2 ص 246
9. مغلطي، التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال، ص 228
10. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 603
11. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 510
12. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 1405

78/28- الحكم بن ظهير الفزاري، أبو محمد (ت 180هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «ليس بشيء»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽³⁾، وقال أيضاً: «كذاب»⁽⁴⁾، وقال ابن نمير: «ليس بثقة»⁽⁵⁾، وقال حرب بن إسماعيل: «سألتُ أحمد بن حنبل عنه فكأنه ضعفه»⁽⁶⁾، وقال البخاري: «مُنكر الحديث»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «تركوه منكر الحديث»⁽⁸⁾، وقال الجوزجاني السعدي: «ساقط»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «سقط بميله وأعاجيب حديثه، وهو صاحب نجوم يوسف»⁽¹⁰⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «واهي الحديث»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «متروك الحديث»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «كل حديثه منكر واه»⁽¹³⁾.

وقال أبو داود: «لا يكتب حديثه»⁽¹⁴⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «متروك الحديث، لا يكتب حديثه»⁽¹⁵⁾، وقال الترمذي: «قد ترك حديثه بعض أهل الحديث»⁽¹⁶⁾، وقال البزار: «لين الحديث»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «ليس بالقوي»⁽¹⁸⁾، وقال صالح جزرة: «كان يضع الحديث»⁽¹⁹⁾، وقال عثمان بن أبي شيبة: «عندي صدوق، وليس ممن يحتج به، وكان فيه اضطراب وجفا الناس حتى استقصي»⁽²⁰⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽²¹⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ يَشْتَمُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرَوِي عَنْ النَّقَاتِ الْأَشْيَاءِ الْمَوْضُوعَاتِ»⁽²²⁾، وقال ابن عدي: «وعامة أحاديثه غير محفوظة»⁽²³⁾، وقال الخطيب البغدادي: «ذاهب الحديث»⁽²⁴⁾، وقال الذهبي: «واه»⁽²⁵⁾، وقال ابن كثير: «متروك»⁽²⁶⁾، وقال ابن حجر: «متروك، رُمي بالرفض، واتهمه ابن معين»⁽²⁷⁾.

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2966
2. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 1 ص 231
3. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 1 ص 394
4. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 490
5. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 428
6. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 7 ص 101
7. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 154
8. البخاري، التاريخ الكبير، ج 2 ص 345
9. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 52
10. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 94
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 119
12. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 7 ص 101
13. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ج 2 ص 492
14. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 428
15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 119
16. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 5 ص 539
17. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 1 ص 204
18. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 3 ص 53
19. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 428
20. ابن شاهين، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ص 49
21. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 166
22. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 304
23. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 495
24. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 26 ص 346
25. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 3 ص 149
26. ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11 ص 343
27. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 1445

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه حتى رماه بالكذب ابن معين وصالح جزرة، وأما قول عثمان ابن أبي شيبة: «عندي صدوق» فهو يعني صدوق في نفسه ينفي به عنه تعمد الكذب لا نفي ضعفه بدليل تنمة قوله: «وليس ممن يحتج به، وكان فيه اضطراب، وجفا الناس حتى استقصي».

* **الخلاصة:** متروك الحديث كما قال مسلم وجماعة؛ والله أعلم!

79/29- الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽¹⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال يحيى بن معين: «لَيْسَ بِشَيْءٍ لَا يَكْتَبُ حَدِيثَهُ»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة، ولا مأمون»⁽³⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «ساقط»⁽⁵⁾، وقال ابن المديني: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»⁽⁶⁾، وقال أحمد: «أَحَادِيثُ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كُلُّهَا مَوْضُوعَةٌ»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «ألقى حديث الحكم الأيلي وإسحاق بن أبي فروة في الدجلة»⁽⁸⁾، وقال البخاري: «تركوه، وكان ابن المبارك يضعفه»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «نهى أحمد عن حديثه»⁽¹⁰⁾، وقال الجوزجاني: «جاهل كذاب... وأمر الحكم أوضح من ذلك عند أهل الحديث»⁽¹¹⁾، وقال أبو زرعة: «ضعيف لا يُحَدَّثُ عَنْهُ»⁽¹²⁾، ولم يقرأ حديثه وقال: «اضربوا عليه»⁽¹³⁾، وقال أبو داود: «لا يكتب حديثه»⁽¹⁴⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «متروك الحديث، لا يكتب حديثه كان يكذب»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «ذاهب الحديث»⁽¹⁶⁾، وقال البزار: «ضعيف جداً»⁽¹⁷⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال العقيلي: «الغالب على حديثه الحكم الوهم»⁽¹⁹⁾، وقال ابن حبان: «مَمَّنْ يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الْأَثْبَاتِ، وَكَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ شَدِيدَ الْحَمْلِ عَلَيْهِ»⁽²⁰⁾.

1. مسلم الكنى والأسماء رقم 1895، ابن عساکر تاریخ مدينة دمشق، ج 15 ص 17، ابن حجر، لسان الميزان، ج 3 ص 244
2. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 256
3. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 478
4. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 256
5. ابن حجر، لسان الميزان، ج 3 ص 245
6. أبو نعيم، الضعفاء، ص 74
7. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 302
8. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 152
9. البخاري، كتاب الضعفاء، ص 43
10. البخاري، التاريخ الكبير، ج 2 ص 345
11. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 151-152
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 121
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 121
14. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 2 ص 182
15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 121
16. ابن عساکر، تاریخ مدينة دمشق، ج 15 ص 22
17. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 4 ص 52
18. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 169
19. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 1 ص 256
20. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 302

وقال ابن عدي: «فكلها مما لا يتابعه الثقات عليه، وضعفه بين علي حديثه»⁽¹⁾، وقال الدارقطني: «متروك»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ضعيف الحديث»⁽³⁾، وقال أبو نعيم: «لَيْسَ بِشَيْءٍ، تَرَكَه ابْنُ الْمُبَارَكِ»⁽⁴⁾، وقال الخطيب البغدادي: «وكان ضعيفاً جداً»⁽⁵⁾، وقال الذهبي: «متروك متهم»⁽⁶⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف جداً»⁽⁷⁾.

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه بل رمي بالكذب.

* **الخلاصة:** متروك الحديث كما قال النسائي وغير واحد؛ والله أعلم!

80/30- حماد بن شعيب التميمي، أبو شعيب الحماني

قال مسلم: «ضعيف الحديث»⁽⁸⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال يحيى بن معين: «ليس بشيء، ولا يُكتب حديثه»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹⁰⁾، وقال ابن المديني: «لم يزل حماد عندنا ضعيفاً، ليس بالقوي»⁽¹¹⁾، وقال البخاري: «فيه نظر»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «مُنكر الحديث»⁽¹³⁾، وقال الجوزجاني: «واهي الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «واهي الحديث حدّث عن أبي الزبير وغيره مَنَّاكِر»⁽¹⁶⁾، وقال أبو داود: «تركوا حديثه»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹⁸⁾، وقال أبو حاتم الرازي⁽¹⁹⁾، والبخاري⁽²⁰⁾: «ليس بالقوي»، وقال النسائي: «ضعيف»⁽²¹⁾، وقال ابن حبان: «يقلب الأخبار ويرويها على غير جهتها»⁽²²⁾، وقال ابن عدي: «وَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ مَعَ ضَعْفِهِ»⁽²³⁾، وقال الساجي: «فيه ضعف»⁽²⁴⁾، وقال الذهبي⁽²⁵⁾، والهيثمي⁽²⁶⁾: «ضعيف»، وقال الهيثمي أيضاً: «ضعيف جداً»⁽²⁷⁾.

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 2 ص 483.
2. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 77.
3. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 3 ص 144.
4. أبو نعيم، الضعفاء، ص 74.
5. الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق، ج 2 ص 773.
6. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 183.
7. ابن حجر، التلخيص الحبير، ج 2 ص 592.
8. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1605.
9. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 15.
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 142.
11. ابن أبي شيبة، سؤالات عثمان بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني، ص 38.
12. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 25.
13. ابن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ج 1 ص 464.
14. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 73.
15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 142.
16. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ج 2 ص 436.
17. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 1 ص 290.
18. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 1 ص 150.
19. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 142.
20. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 2 ص 64.
21. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 167.
22. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 306.
23. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 18.
24. ابن حجر، لسان الميزان، ج 3 ص 270.
25. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 306.
26. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 2 ص 229.
27. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 2 ص 168.

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه مع تفاوت فيه ما بين طرحه وضعفه المحتمل، وهذا ابن المديني، وأبو حاتم مع تشدهما يصفاه بقولهما: «ليس بالقوي» وهو من الضعف المحتمل، قال ابن عدي -وهو المعتني بسير الروايات وبيان منكراتها-: «هو ممن يكتب حديثه مع ضعفه».

* **الخلاصة:** ضعيف كما قال مسلم وغير واحد؛ والله أعلم!

81/31- خالد بن إلياس العدوي، أبو الهيثم إمام المسجد النبوي

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽¹⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن معين: «لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَا يَكْتَبُ حَدِيثَهُ»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽³⁾، وقال أحمد: «منكر الحديث»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «متروك الحديث»⁽⁵⁾، وقال البخاري: «منكر الحديث»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء»⁽⁷⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «ضعيف، ليس بقوي سمعت أبا نعيم يقول: لا يسوى حديثه وسكت ثم قال: لا يسوى حديثه فليسبن [على التصغير]»⁽⁸⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، قيل: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ؟ وقال: زحفاً»⁽⁹⁾، وقال الترمذي: «ضعيف عند أهل الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال البزار: «ليس بالقوي»⁽¹¹⁾، وقال النسائي: «متروك»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹⁴⁾، وقال ابن حبان: «يروى الموضوعات عَن الثَّقَاتِ حَتَّى سَبَقَ إِلَى قُلُوبِ الْمُسْتَمْعِينَ إِلَيْهَا أَنَّهُ الْوَاضِعُ لَهَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكْتَبَ حَدِيثَهُ إِلَّا عَلَى جِهَةِ التَّعَجُّبِ»⁽¹⁵⁾، وقال ابن عدي: «لخالد بن إلياس غير ما ذكرت القليل، وأحاديثه كأنها غرائب وإفرادات عمَّن يحدث عنهم ومع ضعفه يكتب حديثه»⁽¹⁶⁾، وقال الساجي: «هو ضعيف الحديث جداً، وليس هو بحجة في أحكام»⁽¹⁷⁾، وقال الدارقطني⁽¹⁸⁾ والبيهقي⁽¹⁹⁾:

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3573
2. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 8 ص 31
3. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 8 ص 31
4. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 8 ص 30
5. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 8 ص 30
6. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 143
7. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 140
8. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 8 ص 31
9. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 8 ص 31
10. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 2 ص 80
11. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 1 ص 313
12. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 8 ص 32
13. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 8 ص 32
14. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 3 ص 81
15. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 340
16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 417
17. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 3 ص 81
18. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 1 ص 245
19. البيهقي، السنن الكبرى، ج 7 ص 290

«ضعيف»، وقال ابن عبد البر: «ضعيف عند جميعهم»⁽¹⁾، وقال الذهبي: «واه»⁽²⁾، وقال ابن حجر: «متروك الحديث»⁽³⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه والجمهور على طرحه وتركه.

* الخلاصة: منكر الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

82/32- خالد بن القاسم، أبو الهيثم المدائني (ت 211 هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽⁴⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن حسان: «جَاءَ الْمَدَائِنِيُّ فَلَزَقَ أَحَادِيثَ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، إِذَا كَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَدَخَلَ سَالِمًا، وَإِذَا كَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عَائِشَةَ، أَدَخَلَ عَزُورَةَ» قُلْتُ لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ، وَقَالَ: «وَيُجِيءُ، أَحَدٌ يَعْرِفُ هَذَا؟»⁽⁵⁾، وقال ابن معين: «كان يزيد في الأسانيد الرجال لتصير مسندة»⁽⁶⁾، «وَكَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ قَدْ كَتَبَ عَنْ خَالِدِ الْمَدَائِنِيِّ، ثُمَّ سَجَرَ بِهَا التَّنُورُ»⁽⁷⁾، وقال ابن المدائني: «أما اخذ عندي إلا بلسانه»⁽⁸⁾، وقال ابن راهويه: «كان كذاباً»⁽⁹⁾، وقال أحمد: «يزيد في الإسناد»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «لا أروي عنه شيئاً»⁽¹¹⁾.

وقال أبو يحيى محمد بن عبد الرحيم الملقب بصاعقة: «كَانَ خَالِدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْمَدَائِنِيُّ كَذَابًا، كَانَ يَدْعِي مَا لَمْ يَسْمَعْ، وَكَتَبَتْ عَنْهُ أَلُوفًا، وَرَوَى أَحَادِيثَ لَمْ تَكُنْ بِمِصْرَ، وَلَمْ تَحْدِثْ عَنِ اللَّيْثِ، كَانَ يَضَعُ أَحَادِيثَ مِنْ ذَاتِ نَفْسِهِ»⁽¹²⁾، وقال البخاري: «متروك، تركه علي والناس»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «وَكَانَ خَالِدُ الْمَدَائِنِيِّ هَذَا يَدْخُلُ الْأَحَادِيثَ عَلَى الشُّيُوخِ»⁽¹⁴⁾، وقال الجوزجاني: «كَذَّابٌ يَزِيدُ فِي الْأَسَانِيدِ»⁽¹⁵⁾، وقال يعقوب بن شيبه: «خَالِدُ الْمَدَائِنِيِّ صَاحِبُ حَدِيثٍ مَتَقَنَّ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، كُلُّ أَصْحَابِنَا مَجْمَعٌ عَلَى تَرْكِهِ، غَيْرَ عَلِيِّ بْنِ الْمَدَائِنِيِّ فَإِنَّهُ كَانَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِيهِ»⁽¹⁶⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «هو كذاب كان يحدث الكتب عن الليث عن الزهري، فكل ما كان الزهري عن أبي هريرة جعله عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وكل ما كان عن الزهري عن عائشة جعله عن عروة عن عائشة متصلًا»⁽¹⁷⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «متروك الحديث، صحب الليث من العراق إلى مكة وإلى مصر فلما انصرف كان يحدث عن الليث بالكثير فخرج رجل من أهل العراق يقال له: أحمد بن حماد الكذوا بتلك الكتب إلى مصر فعارض بكتب الليث فإذا قد زاد

1. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 3 ص 81
2. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 2 ص 131
3. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 1617
4. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3575، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 9 ص 242، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 5 ص 305
5. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 588
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 347
7. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 9 ص 240-241
8. ابن معين، معرفة الرجال - محرز، ص 394
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 347
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 347
11. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 9 ص 241
12. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 9 ص 242
13. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 167
14. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 23 ص 535
15. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 199
16. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 588
17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 348

فيه الكثير وغيره فترك حديثه»⁽¹⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽²⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ يُوصَلُ الْمُقْطُوعَ وَيَرْفَعُ الْمُرْسَلُ وَيَسْنِدُ الْمُؤَقُّوفَ وَأَكْثَرَ مَا فَعَلَ ذَلِكَ بِاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ لَا يَحِلُّ كِتَابَةَ حَدِيثِهِ»⁽³⁾، وقال ابن عدي: «وخالد هذا كما ذكره له عن الليث بن سعد غير حديث مُنْكَرٍ، والليث بريء من رواية خالد عن تلك الأحاديث، وله عن الليث منكري أيضاً»⁽⁴⁾، وقال الأزدي: «أجمعوا على تركه»⁽⁵⁾، وقال الساجي: «خَالِدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْمَدَائِنِيُّ، أَجْمَعَ أَهْلَ الْحَدِيثِ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ، كَانَ يِعْمَدُ إِلَى الْحَدِيثِ الْمَنْقُوعِ فَيَسْنِدُهُ»⁽⁶⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽⁷⁾، وقال الذهبي: «متهم بالوضع»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «هالك»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «أحد المتهمين بالكذب، وضع على الليث بن سعد أحاديث»⁽¹⁰⁾، وقال السبط ابن العجمي: «مَتْرُوكٌ كَذَّابٌ»⁽¹¹⁾.

* **التعليق:** اتفق على تركه ونقل الإجماع يعقوب بن شيبة، والأزدي، والساجي واستثنى يعقوب بن شيبة من الإجماع ابن المديني فقال: «كان حسن الرأي فيه»؛ إلا أنه «قد حكى محمد بن إسماعيل البخاري أن علياً أيضاً تركه» كما قال الخطيب؛ فانعقد الإجماع على تركه بل كذبه غير واحد: ابن راهويه، وصاعقة، والجوزجاني والذهبي، وابن العجمي.

* **الخلاصة:** متروك اتهم بالوضع؛ والله أعلم!

83/33- داود بن عطاء المزني، أبو سليمان المدني

قال مسلم: «ذاهب الحديث»⁽¹²⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «لَا أُحَدِّثُ عَنْهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ»⁽¹⁴⁾، وقال البخاري⁽¹⁵⁾، وأبو زرعة⁽¹⁶⁾: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بالقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «مَنْ شَاءَ كَتَبَ حَدِيثَهُ زَحْفًا»⁽¹⁸⁾، وقال النسائي⁽¹⁹⁾: «ضعيف»، وقال ابن حبان: «كثير الوهم في الأخبار لا يَحْتَجُّ بِهِ بِحَالٍ؛ لِكَثْرَةِ خَطْئِهِ

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 347
2. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 172
3. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 343-344
4. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 422
5. ابن حجر، لسان الميزان، ج 3 ص 334
6. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 9 ص 242
7. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 588
8. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 205
9. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 2 ص 131
10. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 5 ص 305
11. سبط ابن العجمي، الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، ص 107
12. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1382
13. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 244
14. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 549
15. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 244
16. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 421
17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 421
18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 421
19. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 8 ص 420

وغلِبته على صوابه»⁽¹⁾، وقال ابن عدي: «وليس حديثه بالكثير، وفي حديثه بعض النكرة»⁽²⁾، وقال الدارقطني: «متروك»⁽³⁾، وقال الذهبي⁽⁴⁾، وابن حجر⁽⁵⁾: «ضعيف».

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه مع تفاوت في رتبة الضعف، وبالنظر إلى قول ابن عدي: «ليس حديثه بالكثير»، وقول ابن حبان: «لكثرة خطئه وغلِبته على صوابه»، يترشح شدة ضعفه.

* **الخلاصة:** ذاهب الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

84/34- رشدين بن سعد بن مفلح القيني، أبو الحجاج المهري المصري (ت188هـ)

قال مسلم: «ضعيف الحديث»⁽⁶⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن سعد: «كان ضعيفاً»⁽⁷⁾، وقال ابن معين: «ليس بشيء»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «لا يُكتب حديثه»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹⁰⁾، وقال ابن نمير: «لا يُكتب حديثه»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «ليس يُحدِّث عنه، أي: لا يُكتب حديثه»⁽¹²⁾، وقال قتيبة بن سعيد: «كان لا يبالي، ما دُفِع إليه فَيَقْرُوه»⁽¹³⁾، وقال أحمد: «رَشْدِينُ لَيْسَ يَبَالِي عَمَّنْ رَوَى، لَكِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ فِي حَدِيثِ الرَّقَائِقِ»⁽¹⁵⁾، سئل «عن رشدين بن سعد فضعفه وقدم ابن لهيعة عليه»⁽¹⁶⁾، وقال الفلاس⁽¹⁷⁾، وأبو زرعة⁽¹⁸⁾، وأبو داود⁽¹⁹⁾، وابن قانع⁽²⁰⁾: «ضعيف الحديث»، وقال الجوزجاني: «مشاكل له عنده معاضيل ومناكير كثيرة، سمعتُ ابن أبي مريم يثني على رشدين في دينه، فأما حديثه ففيه ما فيه»⁽²¹⁾، وقال أبو داود أيضاً: «ليس بشيء»⁽²²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «منكر الحديث وفيه غفلة، ويُحدِّث بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث»⁽²³⁾، وقال أيضاً: «ليس بقوي»⁽²⁴⁾، وقال الترمذي: «ضعيف عند أهل الحديث»⁽²⁵⁾، وقال النسائي:

1. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 354
2. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 3 ص 552
3. البرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني، ص 73
4. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج 1 ص 381
5. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 1801
6. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 902
7. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 525
8. الجنيدي، سؤالات ابن الجنيدي لأبي زكريا يحيى بن معين، ص 384
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 315
10. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 68
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 315
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 322
13. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 337
14. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 67
15. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 67
16. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 315
17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 1 ص 513
18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 513
19. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 3 ص 278
20. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 3 ص 278
21. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 156
22. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 2 ص 180
23. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 513
24. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 254
25. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 4 ص 714

«متروك الحديث»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «ضعيف الحديث، لا يُكتب حديثه»⁽²⁾، وقال ابن يونس: «كان رجلاً صالحاً، لا يشك في صلاحه وفضله، فأدرگته غفلة الصالحين، فخلط في الحديث، وأساء فيه يحيى بن معين القول، ولم يكن النسائي يرضاه، ولا يُخرِّج له»⁽³⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يُجِيبُ فِي كُلِّ مَا يُسْأَلُ وَيَقْرَأُ كُلَّ مَا يَرْفَعُ إِلَيْهِ سَوَاءَ كَانَ ذَلِكَ حَدِيثَهُ أَوْ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِهِ وَيَقْلِبُ الْأَمَّاكِبِ فِي أَخْبَارِهِ عَلَى مُسْتَقِيمِ حَدِيثِهِ»⁽⁴⁾، وقال ابن عدي: «له أحاديث كثيرة غير ما ذكرت، وعامة أحاديثه عمَّن يرويه عنه ما أقل فيها ممن يتابعه أحد عليه، وهو مع ضعفه يكتب حديثه»⁽⁵⁾.
وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»⁽⁶⁾، وقال أيضاً⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾، وابن كثير⁽⁹⁾، وابن حجر⁽¹⁰⁾: «ضعيف»، وقال الذهبي: «كان صالحاً عابداً سيئ الحفظ غير معتمد»⁽¹¹⁾.

* **التعليق:** الجمهور على تضعيفه مع تفاوت في درجته، وبالنظر إلى صلاحه وفضله، والنظر إلى كثرة أحاديثه وقول ابن عدي بعد سببه لمروياته: «هو مع ضعفه يكتب حديثه»، مع قول الإمام أحمد: «ليس به بأس في أحاديث الرقائق»، مع كثرة من احتمل ضعف حديثه دون تركه من النقاد، يرجح اعتبار حديثه ما لم يكن منكراً.
* **الخلاصة:** ضعيف الحديث كما قال مسلم وجماعة؛ والله أعلم!

85/35- روح بن مسافر، أبو بشر - وقيل: أبو المعطل - الزهري (ت172هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹²⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن المبارك - لما سئل: لِمَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُ؟ - فَأَثَرْتَنِي عَلَيْهِ خَيْرًا ثُمَّ قَالَ: «خُفْتُ أَنْ يَكُونَ حُمْلَ الرَّجُلِ عَلَى شَرٍّ، وَكَانَ مَسْعُورًا بِالتَّجَارَةِ»⁽¹³⁾، وقال ابن معين: «ضعيف»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «ليس شيء، ولا يُكتب حديثه»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة، ولا مأمون»⁽¹⁶⁾، و«ضعفه جداً» ابن المديني⁽¹⁷⁾، وقال أحمد: «متروك الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً: «كان هاهنا وكتب عنه أصحابنا، وليس بشيء»⁽¹⁹⁾، وقال البخاري: «تركه ابن المبارك وغيره»⁽²⁰⁾، وقال الجوزجاني: «متروك»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «غير

1. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص178
2. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج9 ص195
3. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج3 ص278
4. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج1 ص379
5. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج4 ص85
6. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج1 ص32
7. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص91
8. البيهقي، السنن الكبرى، ج8 ص238
9. ابن كثير، البداية والنهاية، ج13 ص273
10. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم1942
11. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج2 ص47
12. مسلم، الكنى والأسماء، رقم400
13. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج2 ص57
14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج3 ص496
15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج4 ص49
16. الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص445
17. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج9 ص383
18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج3 ص496
19. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج9 ص382
20. البخاري، التاريخ الكبير، ج3 ص310
21. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص61

مقنع»⁽¹⁾، وقال أبو زرعة: «ضعيف»⁽²⁾، وقال أبو داود: «ترك حديثه»⁽³⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث،

1. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 104
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 496
3. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 1 ص 240

لا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»⁽¹⁾، وقال الفسوي: «ضعيف، متروك الحديث»⁽²⁾، وقال النسائي: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»⁽³⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة ولا مأمون»⁽⁴⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَرَوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الْأَثْبَاتِ لَا تَحِلُّ الرَّوَايَةُ عَنْهُ وَلَا كِتَابَةُ حَدِيثِهِ إِلَّا لِلَاخْتِيَارِ، تَرَكَهُ بَنُ الْمُبَارَكِ»⁽⁵⁾، وقال ابن عدي: «وَهُوَ فِي جَمَلَةِ الضَّعْفَاءِ الَّذِينَ يُكْتَبُ حَدِيثُهُمْ»⁽⁶⁾، وقال الساجي: «ليس بثقة ولا مأمون»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽⁸⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي»⁽⁹⁾.

* **التعليق:** اتفق الأئمة على جرح روح بن مسافر إلا ما كان من إبراهيم بن عرعة⁽¹⁰⁾ قال ابن معين: «لعل ابن عرعة يزعم أنه ثقة!»⁽¹¹⁾.

قلت: مثل هذا التوثيق لا ينهض أمام اتفاق الأئمة على تضعيف روح؛ لأمر:

أ- ظنَّ ابن معين في نقله ولم يقطع به.

ب- لم يكن ابن معين يُرضيه نقد ابن عرعة حتى قال مرة لرجل: «قل لابن عرعة: اذهب ازرع!»⁽¹²⁾.

ت- صدور هذا التوثيق -إن صدر- فهو من حُسن الظن بسبب المصاهرة، قال ابن معين: «إِنَّمَا زَوْجُهُ ابْنَةُ الْمُعْطَلِ بْنِ رُوحِ بْنِ مَسَافِرٍ: ابْنُ سَمَاعَةَ. يَعْنِي: زَوْجُ ابْنِ سَمَاعَةَ إِبْرَاهِيمَ»⁽¹³⁾.

وعلى كل حال فالجمهور على تركه وطرح مروياته.

* **الخلاصة:** متروك الحديث كما قال مسلم وجماعة؛ والله أعلم!

86/36- زُمَيْلُ بْنُ عَبَّاسِ الْقُرَشِيِّ الْأَسَدِيِّ الْمَدَنِيِّ، مَوْلَى عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ

قال مسلم: «زَمِيلٌ مَوْلَى عُرْوَةَ، فَرَمِيلٌ لَا يُعْرَفُ لَهُ ذَكَرٌ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَقَطَّ».

«وَذَكَرَهُ بِالْجَرْحِ وَالْجَهَالَةِ»⁽¹⁴⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد: «لا أدري مَنْ هُوَ؟!»⁽¹⁵⁾، وقال البخاري: «لا تقوم به الحجة»⁽¹⁶⁾، وقال النسائي: «ليس بالمشهور»⁽¹⁷⁾،

وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽¹⁸⁾، ولذلك قال الذهبي: «قواه ابن حبان»⁽¹⁹⁾، وقال ابن عدي -بعد أن ساق حديثاً:-

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 496
2. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 9 ص 384
3. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 176
4. ابن حجر، لسان الميزان، ج 3 ص 486
5. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 369
6. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 53
7. ابن حجر، لسان الميزان، ج 3 ص 486
8. ابن حجر، لسان الميزان، ج 3 ص 486
9. ابن حجر، لسان الميزان، ج 3 ص 486
10. قال ابن حجر في «تقريب التهذيب» رقم 238: «ثقة حافظ تكلم أحمد في بعض سماعة»؛ توفي سنة 231هـ وقد روى له مسلم والنسائي.
11. الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص 445
12. الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص 428
13. الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص 446
14. مسلم، التمييز، ص 217، القائل مختصر كتاب التمييز المطبوع بين أيدينا!
15. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 3 ص 340
16. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 450
17. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 9 ص 390
18. ابن حبان، الثقات، ج 6 ص 347
19. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 75

«معروف بزميل هذا، وإسناده فلا بأس به»⁽¹⁾، وقال الخطابي: «مجهول»⁽²⁾، وقال الذهبي: «تُكَلِّم فِيهِ لُجَهَاتِهِ»⁽³⁾، وقال ابن حجر: «مجهول»⁽⁴⁾.

* التعليق: قول مسلم: «لا يعرف له ذكر شيء إلا في هذا الحديث فقط».

يريد حديث حيوة بن شريح، عن ابن الهاد عن زميل مولى عروة، عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: أُهْدِي لِي وَلِحَفْصَةَ طَعَامٍ وَكُنَّا صَائِمَتَيْنِ فَأَفْطَرْنَا، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَلَّمَنَا لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَةٌ فَاشْتَهَيْنَاهَا فَأَفْطَرْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا عَلَيْكُمَا صَوْمًا وَكَأَنَّهُ يَوْمًا آخِرًا»⁽⁵⁾.

* الخلاصة: مجهول كما أفاده مسلم وغير واحد؛ والله أعلم!

87/37- زياد بن ميمون، أبو عمار الثقفي

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽⁶⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال الطيالسي: فأثيناها أنا وعبد الرحمن وقال: أتوب ثم كان بعدُ يحدث، فتركناه»⁽⁷⁾.

وقال يزيد بن هارون: «حلفت ألا أروي عنه شيئاً»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «تركت أحاديث زياد بن ميمون وكان كذاباً قد استبان لي كذبه»⁽⁹⁾، وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «كذاب»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «ليس يسوى قليلاً، ولا كثيراً»⁽¹²⁾، وقال البخاري: «تركوه»⁽¹³⁾، وقال الجوزجاني: «لا ينبغي أن يُشْتَغَلَ بحديثهم»⁽¹⁴⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «واهي الحديث»⁽¹⁵⁾، وقال أبو داود: «أثينا زياد بن ميمون فسمعته يقول: أستغفر الله وضعت هذه الأحاديث»⁽¹⁶⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «كان يقال أنه كذاب، تُرِكَ حديثه»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً⁽¹⁸⁾، والنسائي⁽¹⁹⁾، وابن أبي حاتم⁽²⁰⁾: «متروك الحديث»، وقال الفسوي: «ضعيف، متروك الحديث»⁽²¹⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ يَرَوِي عَنْ أَنَسٍ وَلَمْ

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 208.

2. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 3 ص 340.

3. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 241.

4. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2036.

5. رواه: أبو داود في السنن رقم 2457، والنسائي في السنن الكبرى رقم 3277، والبيهقي في السنن الكبرى ج 4 ص 281.

قال البخاري في التاريخ الكبير ج 3 ص 450: «لا يُعرف لزميل سماع من عروة، ولا يزيد من زميل، ولا تقوم به الحجة»، وقال البيهقي عقبه: «وروي من أوجه أخر عن عائشة لا يصح شيء من ذلك، قد بيئتُ ضعفها في الخلافيات».

6. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2395.

7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 544، مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص 71-72.

8. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 77.

9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 544.

10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 544.

11. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 383.

12. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 87.

13. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 371.

14. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 103.

15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 545.

16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 127.

17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 545.

18. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 1312.

19. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 181.

20. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 1441.

21. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 140.

يره ولا سمع منه شيئاً»⁽¹⁾، وقال ابن عدي: «ولا أعرف له عن غير أنس وأحاديثه مقدار ما يرويه لا يتابعه أحد عليه»⁽²⁾، وقال الذهبي: «هالك، اعترف بالكذب»⁽³⁾، وقال العلالي: «كذاب، وصَّح أحاديث كثيرة»⁽⁴⁾.

* **التعليق:** اتفق النقاد على طرح حديثه وسقوطه قال البخاري: «تركوه»، بل أقر زياد هذا على نفسه بالكذب، ثم تاب ثم عاد يُحدِّث وفي ذلك قصة يحسن ذكرها لا سيما وقد نقلها الإمام مسلم: «قال أبو داود: قد أكثرت عن عباد بن منصور. فمالك لم تسمع منه حديث العطاره الذي روى لنا النضر بن شميل؟ قال لي: اسكت فأنا لقيت زياد بن ميمون، وعبد الرحمن بن مهدي فسألناه فقلنا له: هذه الأحاديث التي ترويها عن أنس؟ فقال: رأيتما رجل يذنب فيتوب أليس يتوب الله عليه؟ قال قلنا: نعم. قال: ما سمعت من أنس، من ذا قليلا ولا كثيرا إن كان لا يعلم الناس فأنتما لا تعلمان أني لم ألق أنسا. قال أبو داود: فبلغنا بعد أنه يروي، فأتيناها أنا وعبد الرحمن، فقال: أتوب، ثم كان بعد يحدث؛ فتركناه»⁽⁵⁾.

* **الخلاصة:** متروك الحديث كما قال مسلم، وقد كذبه غير واحد؛ والله أعلم!

88/38- زيد بن عوف - ويقال: فهد-؛ أبو ربيعة

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽⁶⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن معين: «لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ، لَا أَعْرِفُهُ وَ لَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ»⁽⁷⁾، و«تركه علي [المديني] وغيره»⁽⁸⁾ كما قال البخاري، وقيل لابن المديني: «إن أبا ربيعة له صلاح، وفضل؟» فقال: «ربما رأيت الرجل يلزم الصف الأول خمسين سنة، وهو يكذب في الحديث»⁽⁹⁾، وقال الفلاس: «متروك الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال البخاري: «سكتوا عنه»⁽¹¹⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «أصحاب الحديث ربما أراهم يكتبونه»⁽¹²⁾، و«اتهمه بسرقة حديثين»⁽¹³⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «تعرف وتكر»⁽¹⁴⁾ (وحرَّك يده)، وقال النسائي: «ليس بثقة»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ اخْتَلَطَ بِأَخْرَجَ قَمَّا حَدَّثَ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ فَمَسْتَقِيمٌ، وَمَا حَدَّثَ بَعْدَ التَّخْلِيْفِ فِيهِ الْمَنَآكِبِ يَجِبُ التَّنْكَبُ عَمَّا انْفَرَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ»⁽¹⁶⁾، وقال الدارقطني:

1. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 383
2. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 129
3. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 149
4. العلالي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص 178
5. مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص 72
6. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1143، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 1 ص 306، العيني، مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، ج 3 ص 295، ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 362، الذهبي، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 5 ص 425.
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 571
8. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 242
9. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ج 2 ص 456
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 570
11. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 404
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 571
13. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 99
14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 570
15. العيني، مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، ج 3 ص 295
16. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 390

«ضعيف»⁽¹⁾، وقال الذهبي: «تركوه»⁽²⁾، وقال أيضاً: «واه»⁽³⁾.

* التعليق: جمهور الأمة على تركه، وكذب ابن المديني؛ وقد ذكر ابن حبان اختلاطه ولم أجد من عدّه في المختلطين غيره.

* الخلاصة: متروك الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

89/39- سالم بن عبد الأعلى، ويقال له: بن غيلان؛ أبو الفيض

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽⁴⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «ليس حديثه بشئ»⁽⁵⁾، وقال البخاري: «تركوه»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «منكر الحديث»⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم الرازي⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾: «متروك الحديث»، وقال أبو حاتم أيضاً: «ضعيف الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال الفسوي: «وَأَلْفَيْضٌ وَسَالِمٌ ضَعِيفَانِ لَا يُفْرَحُ بِحَدِيثِهِمَا»⁽¹¹⁾، وقال النسائي أيضاً: «ليس بثقة»⁽¹²⁾، وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث لا تحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه»⁽¹³⁾، وقال ابن عدي: «وأنكر عليه ابن معين وغيره هذا الحديث، وقد حدث عن عطاء أيضاً أشياء أنكروها عليه»⁽¹⁴⁾، وقال العقيلي -بعد حديث-: «لا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَلَا يَعْرِفُ إِلَّا بِهِ»⁽¹⁵⁾، وقال الدارقطني: «منكر الحديث»⁽¹⁶⁾، وقال الذهبي: «تركوه»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «واه»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً: «له أشياء - عن عطاء - منكرة»⁽¹⁹⁾.

1. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 99
2. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 247
3. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 234
4. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2755
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 184
6. البخاري، التاريخ الكبير، ج 4 ص 117
7. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 407
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 186
9. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 180
10. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 1523
11. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 58
12. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 11
13. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 435
14. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 373
15. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 152
16. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 1 ص 308
17. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 151
18. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 2 ص 19
19. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 106

* التعليق: اتفق النقاد على طرحه وتركه بل رماه ابن حبان بالوضع.

* الخلاصة: متروك الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

90/40- سعيد بن زُرِّي الخزاعي البصري؛ أبو عبيدة -ويقال له: أبو معاوية-

قال مسلم: «صاحب عجائب»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «ليس حديثه بشيء»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ليس هو بشيء»، هو كثير الخطأ»⁽³⁾، وقال البخاري: «صاحب عجائب»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «عنده عجائب»⁽⁵⁾، وقال أبو داود⁽⁶⁾ والفسوي⁽⁷⁾: «ضعيف»، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، عنده عجائب من المناكير»⁽⁸⁾، وقال البزار: «ليس بالقوي»⁽⁹⁾، وقال النسائي: «ليس بثقة»⁽¹⁰⁾، وقال ابن حبان: «وَكَانَ مِمَّنْ يَرُوي المَوْضوعات عَن الأَثبات عَلى قَلَّة رِوَايَتِه»⁽¹¹⁾، وقال ابن عدي: «ولسعيد بن زُرِّي أحاديث غير ما ذكرت، وهو يأتي عن كل ما يروي عنه بأشياء لا يتابعه عليه أحد وعمامة حديثه على ذلك»⁽¹²⁾، وقال البيهقي⁽¹³⁾: «ضعيف»، وقال الدارقطني: «كان ضعيفاً»⁽¹⁴⁾، وقال الدارقطني أيضاً: «متروك»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حجر⁽¹⁶⁾: «ضعيف»، وقال أيضاً: «منكر الحديث»⁽¹⁷⁾.

* التعليق: اتفق على تجريحه على تفاوت، ونظراً لقله مروياته وكثرة أخطائه التي بلغت حد العجب والوضع

يترجح طرحه وتركه على مَنْ لِيَنَّ القول فيه؛ إلا أن يقال: إن مَنْ أطلق قوله بالضعف أراد بيان حاله جملة، ومَنْ تركه بيّن نوع هذا الضعف وجهته.

* الخلاصة: منكر الحديث، عنده عجائب؛ والله أعلم!

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3080، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4 ص 28، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 5 ص 291، الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق، ج 2 ص 135.
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 24.
3. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 5 ص 292.
4. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 473.
5. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 136.
6. الآجري، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، ج 1 ص 409.
7. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 2 ص 660.
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 24.
9. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 2 ص 217.
10. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 190، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 10 ص 432.
11. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 399.
12. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 412.
13. البيهقي، السنن الكبرى، ج 1 ص 383.
14. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 1 ص 457.
15. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 102.
16. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 2 ص 434.
17. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2304.

91/41- سعيد بن سفيان الجحدري، أبو الحسن البصري (ت204هـ)

قال مسلم: «ذهب حديثه»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال علي بن المديني: «ذهب حديثه»⁽²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «محلل الصدق»⁽³⁾، و«قواه»⁽⁴⁾ الترمذي، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَخْطِئُ، حَمَلَ عَلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَكَانَ مِنْ يَسْلُكِ مَسْلَكِ الْأَثْبَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتَعَرَّ عَنْ الْوَهْمِ وَالْخَطَأِ اسْتَحَقَّ الْحَمْلَ عَلَيْهِ حَتَّى يَعْدَلَ بِهِ عَنْ مَسْلَكِ الْأَثْبَاتِ إِلَى غَيْرِهِمْ»⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ»⁽⁶⁾.

* التعليق: قول مسلم «ذهب حديثه» الظاهر أنه استفاده من علي بن المديني في ذكر رجال شعبة وطبقاتهم ومَن روى عنه، فقال مسلم: «ومن روى عن شعبة فذهب حديثه»، وسمي جماعة ذكر منهم: سعيد بن سفيان الجحدري.

وقول ابن المديني فيه يناسب تشدده في النقد -وقد وصفه أبو زرعة من المتشددين⁽⁷⁾-، مما جعل ابن حبان -إشارة لذلك- يقول: «حَمَلَ عَلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ...»، وكأنه لم يرض قوله -مع أن ابن حبان يجرح الراوي ويغمره بالغلطة والغلطين-، وهذا أبو حاتم الرازي مع تشدده في النقد أيضاً يقول: «محلل الصدق».

* الخلاصة: صدوق يخطئ كما لخص حاله ابن حجر؛ واللله أعلم!

92/42- سعيد بن سلام، أبو الحسن البصري العطار (ت214هـ)

قال مسلم: «يتكلمون فيه»⁽⁸⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «ليس بشيء»⁽⁹⁾، وقال علي بن المديني: «كان عنده كتاب عن زكريا بن إسحاق، ورميت بأحاديثه، وكانت عنده أحاديث منكورة»⁽¹⁰⁾، وقال ابن نمير: «كذاب ... كذاب»⁽¹¹⁾، وقال أحمد: «إني أضرب على حديث سعيد بن سلام»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «كذاب»⁽¹³⁾، وقال البخاري⁽¹⁴⁾ وأبو زرعة⁽¹⁵⁾: «منكر الحديث»، وقال البخاري أيضاً: «يُذَكَّرُ بوضع الحديث»⁽¹⁶⁾، وقال العجلي: «لا بأس به»⁽¹⁷⁾، وقال أبو داود: «ضعيف»⁽¹⁸⁾، وقال أبو حاتم الرازي:

1. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 139
2. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 476
3. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 10 ص 473
4. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 133
5. ابن حبان، الثقات، ج 8 ص 265
6. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2323
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 73
8. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 734
9. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 113
10. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 114
11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 461
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 32
13. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 134
14. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 482
15. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ج 2 ص 369
16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 461
17. العجلي، معرفة الثقات، ج 1 ص 401
18. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 1 ص 362

«منكر الحديث جداً»⁽¹⁾، وقال النسائي: «ضعيف بصري، متروك الحديث»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ضعيف، لا يُكْتَب حديثه»⁽³⁾، وقال ابن حبان: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، يَنْقَرِدُ عَنِ الْأَثْبَاتِ مِمَّا لَا أَسْلَ لَهْ»⁽⁴⁾، وقال ابن عدي: «ولسعيد بن سلام غير ما ذكرت أحاديث ينفرد بها عمَّن يروي عنهم، ويتبين على حديثه ورواياته الضعف»⁽⁵⁾، وقال الدارقطني: «متروك، كان همكة يُحَدِّثُ بالباطيل»⁽⁶⁾، وقال أيضاً وابن حجر⁽⁷⁾: «ضعيف»⁽⁸⁾، وقال الهيثمي: «كذاب»⁽⁹⁾.

* **التعليق:** جمهور النقاد على إسقاطه وتركه حتى رماه غير واحد بالكذب، وقول العجلي: «لا بأس به» لا ينهض أمام جرح النقاد؛ لتساهله فلم يُعتد به، قال ابن عبد الهادي: «أجمع الأمة على ترك الاحتجاج بحديثه، وكذبته ابن نمير»⁽¹⁰⁾.

* **الخلاصة:** منكر الحديث جداً، متروك؛ والله أعلم!

93/43- سعيد بن سنان الحنفي، أبو مهدي الحمصي الكندي (ت268هـ)

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽¹¹⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال صدقة بن خالد: «كان ثقة مرضياً»⁽¹²⁾.

وقال ابن معين: «ليس بشيء (أحاديثه بواطيل)»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «متروك الحديث»⁽¹⁵⁾، وقال علي بن المديني: «لا أعرفه»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً⁽¹⁷⁾، وأحمد⁽¹⁸⁾: «ضعيف»، وقال دحيم: «ليس بشيء»⁽¹⁹⁾، وقال أحمد بن صالح المصري: «منكر الحديث ما أعرف من حديثه إلا حديثين أو ثلاثة»⁽²⁰⁾، وقال البخاري: «منكر الحديث»⁽²¹⁾، وقال الجوزجاني: «أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة لا تشبه أحاديث الناس وكان أبو اليمان يثني عليه في فضله وعبادته قال: وكنا نستمطر به فنظرت في أحاديثه فإذا أحاديثه معضلة فأخبرت أبا اليمان بذلك فقال أما إن يحيى بن مَعِين لم يكتب منها شيئاً فلما رجعنا إلى العراق ذكرت ليحيى بن مَعِين أبا المهدي وقلت: ما

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 32.
2. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 189.
3. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 55.
4. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 404.
5. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 462.
6. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 114.
7. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 11 ص 268.
8. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 9 ص 177.
9. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 7 ص 37.
10. ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ج 4 ص 640.
11. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3349، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4 ص 47، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 5 ص 311.
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 28، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 10 ص 498.
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 29.
14. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 10 ص 496.
15. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 5 ص 311.
16. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4 ص 47.
17. ابن أبي شيبة، سؤالات عثمان بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني، ص 58.
18. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 399.
19. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 28، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4 ص 47.
20. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4 ص 47.
21. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 478.

منعك أن تكتبها قال: مَنْ يكتب تلك الأحاديث لعلك كتبتَ منها يا أبا إسحاق! قال: قُلْتُ: كتبتُ منه شيئاً يسيراً لأعتبر به. قال: تلك لا يعتبر بها هي بواطل»⁽¹⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «فأوماً بيده إنَّه ضعيف»⁽²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، منكر الحديث»⁽³⁾، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «ضعيف الحديث»⁽⁴⁾، وقال البزار: «سيء الحفظ»⁽⁵⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «لا يُكتب حديثه»⁽⁷⁾، وقال ابن حبان: «مُنكر الحَدِيث لا يُعجبني الإحتجاج بِخَبَرِهِ إِذَا أَنْفَرَد»⁽⁸⁾، وقال ابن عدي: «وعامة ما يرويه وخاصة، عن أبي الزاهرية غير محفوظة...، وكان من صالح أهل الشام وأفضلهم إلا أن في بعض رواياته ما فيه»⁽⁹⁾، وقال الساجي: «مُنكر الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالقائم»⁽¹¹⁾، وقال الدارقطني: «كان يضع الحديث»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «ثقة»⁽¹³⁾، وقال أبو نعيم: «يروى عن أبي الزَاهِرِيَّةِ بِالْمَتَاكِيرِ»⁽¹⁴⁾، وقال الذهبي: «متروك متهم»⁽¹⁵⁾.
وقال ابن حجر: «متروك، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع»⁽¹⁶⁾.

* **التعليق:** اتفق على ضعفه إلا صدقة بن خالد الشامي - وهو ثقة - قال: «كان ثقة مرضياً»، فإن أراد ديانته وعدالته فنعم فسعيد بن سنان «كان من صالح أهل الشام وأحفظهم» كما قال ابن عدي، ومن مبلغ صلاحه كانوا يستمطرون بدعائه كما قال أبو اليمان - فيما ينقله الجوزجاني -: «كنا نستمطر به»، أي: بدعائه لهم الله سبحانه أن يطرهم بغيث.

وأما روايته فمفكرة جداً حتى اتهمه الدارقطني بالوضع.

وللتنبية فقد نقل مغلطاي عن الصريفي عن الدارقطني قال في رواية: «هو ثقة»!

قلت: قوله: «ثقة» على حالين - إن سلم من السقط والتحريف -: إما أنه يريد سعيد بن سنان أبا مهدي الذي نترجم له؛ فيكون حَمَلَهُ على أنه ثقة في نفسه؛ لصلاحه وفضله، وأما في الرواية فقد اتهمه بالوضع - ويكون وضعه لا على سبيل التعمد وإنما لشدة غفلته وفحش نكارتة -.

وإما أنه - أي: الدارقطني - لم يرد بقوله: «ثقة» أبا مهدي الحمصي وإنما أراد: سعيد بن سنان أبا سنان الكوفي؛ فاشتبه النقل على مغلطاي أو غيره في ذلك وظن أنه أراد سعيد بن سنان أبا مهدي الحمصي، وقد نصّ الدارقطني على توثيق أبي سنان الكوفي وفرّق بينه وبين أبي مهدي الحمصي؛ فقد قال الدارقطني - عن سعيد بن سنان -: «هما

1. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 169
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 29
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 28
4. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 2 ص 449
5. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 5 ص 310
6. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 189
7. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 5 ص 311
8. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 404
9. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 403
10. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 5 ص 311
11. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 5 ص 311
12. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 5 ص 52، السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني، ص 181.
13. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 5 ص 311.
14. أبو نعيم، الضعفاء، ص 86
15. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 261
16. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2333

اثنان: سعيد بن سنان: أبو مهدي حمصي: يضع الحديث، وسعيد بن سنان: أبو سنان كوفي سكن الري، وهو من الثقات»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «وسعيد بن سنان أصله كوفي سكن الري من ثقات المسلمين يروي عن عمرو بن مسروق وأبي إسحاق وغيرهما»⁽²⁾.

قلت: يريد -هنا- أبا سنان بينما أبو مهدي الحمصي فيروي عن أبي الزاهرية كما نص أبو نعيم، فهذا قال عنه الدارقطني بالسياق ذاته الآنف: «وكان يُتهم بوضع الحديث عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن الربيع بن خثيم عن ابن مسعود مرفوعاً».

* الخلاصة: متروك متهم كما قال الذهبي؛ والله أعلم!

94/44- سعيد بن عبد الجبار الزبيدي؛ أبو عثمان الحمصي

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽³⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو حاتم: «سئل يحيى بن معين عن سعيد بن عبد الجبار الحمصي فضجَّ فيه»⁽⁴⁾، وقال ابن المديني: «لم يكن بشيء، وكان حَدَّثَنَا بِشَيْءٍ وَأُنكِرْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ فَجَحَدَ أَنْ يَكُونَ، حَدَّثَنَا بِهِ»⁽⁵⁾، وقال أحمد: «حدَّثَ بِأَحَادِيثٍ مُنَاكِرٍ»⁽⁶⁾، وقال البخاري: «قال قتبية: رأيتَه بالبصرة، وكان جرير يكذبه»⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بقوي، مضطرب الحديث»⁽⁸⁾، وقال النسائي: «ليس بثقة»⁽⁹⁾، وقال أيضاً⁽¹⁰⁾، وابن أبي حاتم⁽¹¹⁾، والدارقطني⁽¹²⁾، وابن الجوزي⁽¹³⁾، وابن رجب⁽¹⁴⁾: «ضعيف»، وقال ابن أبي حاتم أيضاً: «ليس بقوي»⁽¹⁵⁾، وذكره ابن حبان في «الثقات»⁽¹⁶⁾، وقال ابن عدي: «ولسعيد غير ما ذكرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ قَلِيلٌ، وَعَامَةٌ حَدِيثُهُ الَّذِي يَرُوهُ عَنِ الضَّعْفَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ»⁽¹⁷⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «يُرْمَى بِالْكَذْبِ»⁽¹⁸⁾، وقال الذهبي: «واه»⁽¹⁹⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف، كان جرير يكذبه»⁽²⁰⁾.

1. السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني، ص 181-182
2. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 5 ص 51-52
3. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2206
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 44
5. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 111، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 437.
6. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 74 ص 74
7. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 495
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 44
9. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 189
10. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 10 ص 523
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 3
12. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 49
13. ابن الجوزي، تليح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، ص 597
14. ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج 2 ص 824
15. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 1690
16. ابن حبان، الثقات، ج 6 ص 365
17. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 437
18. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4 ص 53
19. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج 1 ص 439
20. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2343

* **التعليق:** متفق على ضعفه، قال ابن عبد الهادي: «مجمَع على ضعفه»⁽¹⁾، بل رُمي بالكذب. ومن اللطائف وألفاظ الجرح النادرة ما قاله أبو حاتم عن يحيى بن معين أنه سئل عن سعيد الحمصي: «فضَّجَ فيه»؛ أي: وهَّنه⁽²⁾.

* **الخلاصة:** متروك الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

95/45- سعيد بن واصل البصري، أبو عمر ويقال: أبو عمرو -الحرشي

قال مسلم: «ذهب حديثه»⁽³⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال علي بن المديني: «ذهب حديثه»⁽⁴⁾، وقال البخاري: «يتكلمون في سعيد»⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بالقوي عندي»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «لين الحديث»⁽⁷⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽⁸⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَخْطُ كَثِيرًا حَتَّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «رَبْمَا أُغْرِبَ»⁽¹⁰⁾، وقال ابن عدي: «أحاديثه عنهم عامته لا يتابعونه عليه، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق»⁽¹¹⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽¹²⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽¹³⁾.

* **التعليق:** اتفق على ضعفه، وقول مسلم: «ذهب حديثه» أراه تابع فيه ابن المديني وهو من المتشددين كما تقدم مراراً، كما هو حال النسائي.

* **الخلاصة:** متروك الحديث إذا انفرد وإلا فضعيف؛ والله أعلم!

1. ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ج 3 ص 249
2. انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ج 1 ص 479، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 741، والزبيدي، تاج العروس، ج 21 ص 401
3. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 139
4. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 518، مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2169
5. البخاري، التاريخ الكبير، ج 4 ص 288
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 70
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 70
8. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 191
9. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 408
10. ابن حبان، الثقات، ج 8 ص 266
11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 463
12. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 85
13. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 154

96/46- سلمة بن صالح الأحمر، أبو إسحاق الجعفي⁽¹⁾ - قاضي واسط - (ت186هـ)

قال مسلم: «ضعيف الحديث»⁽²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال هشيم: «دعونا من حديث الكذابين»⁽³⁾، وقال يزيد بن هارون: «ما كان يدري أي شيء يقول»⁽⁴⁾، قال ابن سعد: «كان قد طلب الحديث ثم اضطرب عليه حفظه؛ فضغفه الناس»⁽⁵⁾، وقال يحيى بن معين: «ليس بثقة»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «كتبنا عنه، ليس بشيء»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽⁸⁾، وقال علي بن المديني: «سلمة الأحمر كان يروي عن حماد بن أبي سليمان فيقلبها، ولا يضبطها»، وضعفه، وقال أيضاً: «كتبْتُ عن سلمة بن صالح حديثاً كثيراً ورميتُ به»⁽⁹⁾، وقال أحمد: «ليس بشيء»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «يحدث عن أبي إسحاق أحاديث صحاح، إلا أنه عن حماد مختلط الحديث... وحدَّث عن حماد أحاديث مضطربة»⁽¹¹⁾، وقال ابن عمار: «ضعيف متروك»⁽¹²⁾، وقال البخاري: «غلطوه في حماد بن أبي سُلَيْمَانَ؛ قاله علي بن حجر»⁽¹³⁾، وقال أبو داود: «متروك الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «غلطوه في حماد [أي: ابن أبي سليمان]»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «واهي الحديث، ذاهب الحديث، لا يكتب حديثه»⁽¹⁶⁾، وقال صالح جزرة: «لا يكتب حديثه»⁽¹⁷⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹⁹⁾، وقال أبو بكر الضبي: «ضعيف الحديث جداً»⁽²⁰⁾، وقال الطبري: «وكان كثير الحديث غير أنه اضطرب عليه حفظه فضغف»⁽²¹⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَرُوِي عَنِ الْأَثْبَاتِ الْأَشْيَاءِ الْمَوْضُوعَاتِ لَا يَحِلُّ ذِكْرُ أَحَادِيثِهِ وَلَا كِتَابَتِهَا إِلَّا عَلَىٰ جِهَةِ النَّعْجِبِ»⁽²²⁾، وقال ابن عدي: «وهو حسن الحديث ولم أر له متناً منكرًا، إنما أرى ربما يهم في بعض الأسانيد»⁽²³⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽²⁴⁾.

1. في كنى مسلم: الجعفري بدلاً من الجعفي!

2. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 21

3. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 190

4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 165

5. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 8 ص 505

6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 165، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 353

7. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 353

8. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 353

9. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 191

10. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 353

11. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 191

12. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 120

13. البخاري، التاريخ الكبير، ج 4 ص 85

14. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 192

15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 165

16. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 165

17. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 192

18. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 184

19. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 353

20. وكيع بن حيان، أخبار القضاة، ص 689

21. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 193

22. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 424

23. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 355

24. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 120

وقال الدارقطني: «ثقة»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «كان سلمة ضعيفاً»⁽²⁾، وقال ابن الجوزي: «اضطرب على سلمة حفظه فضعّفه أصحاب الحديث»⁽³⁾، وقال الذهبي: «هالك»⁽⁴⁾.

* **التعليق:** تحامل هشيم على سلمة بن صالح حتى عده من الكذابين، وقد تفرد بهذا وأنكره الإمام أحمد لما سمعه «فتبسّم وقال: ليس من هذا شيء».

قلت: لعل هذا كان من هشيم لمظنة خصومة بينهما فقد روى الخطيب عن محمد بن عيسى الأنصاري قال: «تقدم هشيم بن بشير مع خصم له إلى سلمة بن صالح- وهو على قضاء واسط في زمن الرشيد- فكلّم الخصم هشيماً بكلمة، فرفع هشيم يده، فلطم الخصم بين يدي سلمة بن صالح، فأمر سلمة بهشيم فضرب عشر درر وقال: تتعدى على خصمك بحضرتي؟ فأغضب ذلك مشيخة واسط، فخرجوا إلى بغداد إلى الرشيد فأقاموا ببابه إلى أن خرج الرشيد إلى مكة، فخرجوا بأجمعهم معه وهم: عباد بن العوام، ومحمد بن يزيد، وخالد ابن عبد الله، وغيرهم من المشيخة، فلما صاروا إلى مكة اعتراضوا الرشيد- وهو يطوف بالبيت- فكلّموه في أمر سلمة، وقالوا: يا أمير المؤمنين لسنا نطعن على سلمة، ولكن رجل مكان رجل، فرق لهم الرشيد وقال: أما هذا فنعم، فأمر بعزله وتقليد رجل سواه»⁽⁵⁾.

وعلى كل حال فقد تفاوت حكم النقاد فيه ما بين مضعّف له جداً مسهّل ضعفه إلا ما كان من الدارقطني في رواية أنه قال عنه: «ثقة».

والمتأمل في أمر سلمة يراه ثقة في نفسه وديانته، لكن اضطرب وغلط جداً في حديث حماد بن أبي سليمان خاصة وحدث بأحاديث مضطربة، وقد سبر أحاديثه ابن عدي وقال: «هو حسن الحديث ولم أر له متناً منكراً، إنما أرى رهما يهيم في بعض الأسانيد».

* **الخلاصة:** ضعيف الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

97/47- سُلَيْم بن عثمان الفوزي ، أبو عثمان الطائي الحمصي

قال مسلم: «عنده عجائب»⁽⁶⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال محمد بن عوف: «كان شيخاً صالحاً، وكان يحدث بها من حفظه فكتبها الناس»⁽⁷⁾، وكان لا يهتمه.

وقال البخاري: «عنده عجائب»⁽⁸⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «أحاديثه مسوأة مؤضوعة»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «لا يشبه حديث الثقات»⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «عنده عجائب وهم مجهولون»⁽¹¹⁾، وقال الحسن بن سفيان: «كان ثقة»⁽¹²⁾، وقال ابن

1. الحاكم، سؤالات أبي عبد الله الحاكم للإمام الدارقطني، ص 149
2. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 2 ص 89
3. ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج 9 ص 50
4. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 31، 67
5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 189-190
6. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2204
7. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 334
8. البخاري، التاريخ الكبير، ج 4 ص 125
9. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 214
10. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 214
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 216
12. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 186

حبان: «روى عنه سُلَيْمَانُ بْنُ سَلَمَةَ الْخُبَائِرِيُّ الْأَعَاجِيبُ الْكَثِيرَةُ، وَلَسْتُ أَعْرِفُهُ بَعْدَالَةَ وَلَا جِرْحَ وَلَا لَهُ رَاوٍ غَيْرَ سُلَيْمَانَ وَسُلَيْمَانَ لَيْسَ يَشِيءُ فَإِنْ وَجَدَ لَهُ رَاوٍ غَيْرَ سُلَيْمَانَ بْنِ سَلَمَةَ اعْتَبِرْ حَدِيثَهُ وَيَلْزِقْ بِهِ مَا يَتَأَهَلُهُ مِنْ جِرْحٍ أَوْ عَدَالَةٍ»⁽¹⁾، وقال ابن عدي: «روى عن مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الْأَلْهَائِيِّ مَنَاقِبَ»⁽²⁾، وقال الذهبي: «متهم واه»⁽³⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «منكر الحديث»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «صاحب عجائب، اتهم بالوضع»⁽⁶⁾، وقال ابن حجر: «تعيّن توهينه»⁽⁷⁾.

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه، بل اتهم بالوضع؛ إلا ما كان من تعديل محمد بن عوف، والحسن بن سفيان له، وهو لا ينهض لمدافعة تضعيف النقاد له، ومحمد بن عوف جهّله الذهبي بقوله: «مجهول الحال»⁽⁸⁾.

* **الخلاصة:** عنده عجائب كما قال البخاري ومسلم وأبو حاتم؛ والله أعلم!

98/48- سليمان بن أرقم، أبو معاذ البصري

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽⁹⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال يحيى بن معين: «ليس بشيء»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «ضعيفان»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «ليس بذاك»⁽¹²⁾.
وقال أحمد: «لا يساوي حديثه شيئاً»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء»⁽¹⁴⁾، وقال عمرو بن علي الفلاس: «ليس بثقة روى أحاديث منكرة»⁽¹⁵⁾، وقال البخاري: «تركوه»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «متروك، ذاهب الحديث»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً⁽¹⁸⁾، وأبو داود⁽¹⁹⁾، وأبو حاتم⁽²⁰⁾، وابن خراش⁽²¹⁾، والنسائي⁽²²⁾، وابن عدي⁽²³⁾، وأبو أحمد الحاكم⁽²⁴⁾، والدارقطني⁽²⁵⁾، والبيهقي⁽²⁶⁾: «متروك الحديث»،

1. ابن حبان، الثقات، ج 6 ص 415
2. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 334
3. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 284
4. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 214
5. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 390
6. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 176
7. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 186
8. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 4 ص 230
9. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3165
10. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 228
11. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 18
12. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 18
13. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 122
14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 100
15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 100
16. البخاري، التاريخ الكبير، ج 4 ص 2
17. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 270
18. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 419
19. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 2 ص 195
20. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 101
21. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 20
22. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 229
23. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 5
24. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 22 ص 184
25. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 3 ص 11
26. البيهقي، السنن الكبرى، ج 4 ص 118

وقال الجوزجاني: «ساقط»⁽¹⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «ضعيف الحديث، ذاهب الحديث»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ليس بذلك»⁽³⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بالمتين»⁽⁴⁾، وقال الترمذي: «وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ»⁽⁵⁾، وقال البزار: «لين الحديث»⁽⁶⁾، وقال النسائي: «ضعيف»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «لا يُكْتَبُ حديثه»⁽⁸⁾، وقال ابن حبان: «هُوَ رَافِضِيٌّ غَالٍ، يَقْلِبُ الْأَخْبَارَ»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «كَانَ مِمَّنْ يَقْلِبُ الْأَخْبَارَ وَيُرْوِي عَنِ الثَّقَاتِ الْمَوْضُوعَاتِ»⁽¹⁰⁾، وقال ابن عدي: «وَلِسْلِيمَانُ بْنُ أَرْقَمٍ غَيْرُ مَا ذَكَرْتَ مِنَ الْحَدِيثِ أَحَادِيثَ صَالِحَةٍ وَعَامَةً مَا يَرُويهِ لَا يَتَّبَعُ عَلَيْهِ»⁽¹¹⁾، وقال الساجي: «ضعيف الحديث جداً»⁽¹²⁾، وقال الذهبي: «واهي الحديث»⁽¹³⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف»⁽¹⁴⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه والجمهور على طرحه وتركه.

* الخلاصة: متروك الحديث؛ والله أعلم!

99/49- سليمان بن عمرو بن عبد الله بن وهب، أبو داود النخعي

قال مسلم: «ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «رماه إسحاق وقتيبة»⁽¹⁶⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يزيد بن هارون: «لا يحل لأحد أن يروي عن سليمان بن عمرو النخعي»⁽¹⁷⁾، وقال يحيى بن معين: «كَانَ رَجُلٌ سَوَاءٌ كَذَّابٌ حَبِيثٌ قَدْرِي، وَلَمْ يَكُنْ يَبْعَدَادَ رَجُلٍ إِلَّا وَهُوَ خَيْرٌ مِنْ أَبِي دَاوُدَ النَّخَعِيِّ كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً: «كَانَ أَكْذَبَ النَّاسِ»⁽¹⁹⁾، وقال علي بن المديني: «كان يضع الحديث»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «كان يُحَدِّثُ عَنِ النَّاسِ، وَهُوَ مِنَ الدَّجَالِينَ»⁽²¹⁾، وقال إسحاق بن راهويه: «لا أرى في الدنيا أكذب منه»⁽²²⁾، وقال أيضاً: «كذاب»⁽²³⁾، وقال

1. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 104.
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 101.
3. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 398.
4. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 398.
5. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 1 ص 75.
6. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 3 ص 388.
7. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 185.
8. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4 ص 169.
9. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 398.
10. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 413.
11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 238.
12. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 6 ص 37.
13. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 277.
14. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2532.
15. مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص 62.
16. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 643.
17. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 220.
18. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 1 ص 397.
19. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 2 ص 258.
20. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 23.
21. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 23.
22. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 166.
23. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ج 2 ص 524.

قتيبة: «معروف بالكذب»⁽¹⁾، وقال أحمد: «كان كذاباً»⁽²⁾، وقال أيضاً: «كان يضع الأحاديث الكاذبة»⁽³⁾، وقال البخاري: «متروك»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «رماه قتيبة وإسحاق بالكذب»⁽⁵⁾، وقال الجوزجاني: «كان يضع الحديث»⁽⁶⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «كان آية وذكر عنه أشياء منكراً وغلظ القول فيه جداً»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «آفة من الآفات»⁽⁸⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «وهو ذاهب الحديث، متروك الحديث كان كذاباً، وامتنع من قراءة حديثه»⁽⁹⁾، وقال الفسوي: «قَدَرِيٌّ رَجُلٌ سُوءٌ كَذَّابٌ»⁽¹⁰⁾، وقال ابن خراش⁽¹¹⁾، والنسائي⁽¹²⁾: «متروك الحديث»، وقال صالح جزرة: «كان يضع الحديث»⁽¹³⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ رَجُلًا صَالِحًا فِي الظَّاهِرِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَضَعُ الحَدِيثَ وَضعاً، وكان قَدَرِيًّا لا تحل كِتَابَةُ حَدِيثِهِ إِلَى عَمَلِي جِهَةِ الاختبار وَلَا ذكره إِلَّا من طَرِيقِ الإِغْتِبَارِ»⁽¹⁴⁾.

وقال ابن عدي: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن سليمان بن عمرو كلها موضوعة مما وضعها هو عليهم»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «وسليمان بن عمرو اجتمعوا على أنه يضع الحديث»⁽¹⁶⁾، وقال الدارقطني: «متروك، رماه أحمد بن حنبل بالكذب»⁽¹⁷⁾، وقال الحاكم: «كذاب يضع الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً: «لست أشك في وضعه الحديث على نقشفه وكثرة عبادته»⁽¹⁹⁾، وقال ابن عبد البر: «هو عندهم كذاب يضع الحديث كذبه يحيى وأحمد وقتيبة وشريك وإسحاق وتابعهم سائر أهل العلم بالحديث وتركوا حديثه»⁽²⁰⁾، وقال الذهبي: «كان يكذب»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «كان وقحاً جريئاً، قَدَرِيًّا، من الخير برياً»⁽²²⁾، وقال ابن حجر: «الكلام فيه لا يحصر فقد كذبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين ممن نقل كلامهم في الجرح أو ألفوا فيه فوق الثلاثين نفساً»⁽²³⁾.

* التعليق: اتفق على تركه بل تتابع النقاد في تكذيبه حتى عدّهم الحافظ ابن حجر «فوق الثلاثين نفساً»، بل نقل

اجتماعهم على تكذيبه ابن عدي فقال: «اجتمعوا على أنه يضع الحديث».

* الخلاصة: كذاب يضع الحديث؛ والله أعلم!

1. البخاري، التاريخ الكبير، ج 4 ص 28
2. العقبلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 134
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 132
4. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 202
5. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 205
6. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 194
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 133-134
8. أبو زرعة الرازي، أسامي الضعفاء، ج 2 ص 622
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 132
10. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 57، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 27
11. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 28
12. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 185
13. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 10 ص 27
14. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 419
15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 227
16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 228
17. السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني، ص 190
18. السجزي، سؤالات مسعود السجزي عن أحوال الرجال لأبي عبد الله الحاكم، ص 42
19. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 203
20. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 166
21. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 282
22. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 1016
23. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 166

100/50 - سهل بن سليمان الأسود القرشي البصري

قال مسلم: «ذهب حديثه»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال علي بن المديني: «ذهب حديثه»⁽²⁾، وقال أحمد: «كَانَ مِنْ أَصْحَابِ شُعْبَةَ، وَكَانَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَكَانَ أَرْوَى النَّاسِ عَنْ شُعْبَةَ، تَرَكَ النَّاسُ حَدِيثَهُ»⁽³⁾، وقال النسائي: «ليس به بأس»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «من أصحاب شعبة ذهب حديثه»⁽⁵⁾.

وقال ابن عدي: «إنما تبين أمره وتكشف قديماً وكان ذلك يقرب من موت شعبة فلما رآه أهل البصرة يروي عن شعبة بواطيل تركوه وتركوا حديثه ولم يكتبوا عنه، ولا أعلم أن له عندي عن شعبة حديثاً مسنداً؛ لأنه لم ينقل عنه رواية وترك قديماً»⁽⁶⁾، وقال الذهبي: «تركوه»⁽⁷⁾.

* التعليق: اتفق على تركه إلا قول النسائي في موضع: «ليس به بأس».

* الخلاصة: ذهب حديثه كما قال مسلم؛ والله أعلم!

101/51 - سهيل بن ذكوان، أبو عمر - ويقال: أبو السندي - المكي

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽⁸⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال عباد بن العوام: «كنا نتهمه بالكذب»⁽⁹⁾، وقال ابن معين: «ليس بشيء»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «كان كذاباً»⁽¹¹⁾، وقال إبراهيم الهروي: «كان كذاباً»⁽¹²⁾، وقال أبو داود: «ليس بشيء»⁽¹³⁾، وقال الفسوي: «سهيل بن ذكوان ضعيف، متروك الحديث، يحدث عنه يزيد بن هارون، وأنكر يحيى بن سعيد على يزيد روايته عنه»⁽¹⁴⁾، وقال النسائي⁽¹⁵⁾، والدارقطني⁽¹⁶⁾: «متروك الحديث»، وقال ابن حبان: «وكان يدعي شيوخاً لم يرههم ويروي عنهم»⁽¹⁷⁾، وقال ابن عدي: «وسهيل بن ذكوان هذا مع ما ينسب إلى الكذب ليس له كثير حديث وإنما لم يعتبر الناس بكذبه في كثرة رواياته؛ لأنه

1. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 139
2. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 200
3. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 157
4. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 200
5. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 192
6. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 514
7. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 287
8. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2325
9. البخاري، التاريخ الكبير، ج 4 ص 104
10. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 155
11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 521
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 246
13. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 211
14. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 140
15. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 191
16. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 2 ص 30
17. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 448

قليل الرواية»⁽¹⁾، وقال الدارقطني أيضاً: «شيخ ضعيف»⁽²⁾، وقال الخطيب: «كان غير ثقة»⁽³⁾، وقال الذهبي: «متروك»⁽⁴⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه بل كذبه ابن معين وغيره.

* الخلاصة: متروك الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

102/52- الصباح بن سهل؛ أبو سهل البصري

قال مسلم: «مُنكر الحديث»⁽⁵⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «لا أعرفه»⁽⁶⁾، وقال البخاري⁽⁷⁾، وأبو زرعة⁽⁸⁾، وأبو حاتم⁽⁹⁾: «مُنكر الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «يكتب حديثه»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «شيخ مجهول»⁽¹¹⁾، وقال ابن حبان: «يَرَوِي الْأَحَادِيثَ الْمُنَاكِرَ عَن أَقْوَامِ مَشَاهِيرٍ لَا يَجُوزُ الْاِخْتِجَاجُ بِخَبَرِهِ لِكَثْرَةِ الْمُنَاكِرِ فِي أَخْبَارِهِ»⁽¹²⁾، وقال ابن عدي: «ولاً يتابع في حديثه...، وليس للصباح هذا من الرواية عَمَّن يرويه عنه إلا شيء يسير»⁽¹³⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽¹⁴⁾، وقال الذهبي: «ضعفوه»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «ليس بالقوي»⁽¹⁶⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه، وأما قول ابن معين: «لا أعرفه»، وَضَحَ بَاعْثُهُ ابْنُ عَدِي فَقَالَ: «قَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ: «لَا

أعرفه»؛ لَأَنَّ جَمِيعَ مَا يَرَوِي مِنَ الْحَدِيثِ لَا يَبْلُغُ عَشْرَةَ أَحَادِيثَ، وَهِيَ أَحَادِيثٌ لَا يَتَابَعُهُ أَحَدٌ عَلَيْهَا».

وقد لاحظ عليه الأئمة كثرة المناكير رغم قلة أحاديثه.

* الخلاصة: منكر الحديث كما قال البخاري، ومسلم، وأبو زرعة، وأبو حاتم؛ والله أعلم!

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 522
2. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 15 ص 301
3. الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق، ج 1132
4. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 180
5. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1499
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 442
7. البخاري، التاريخ الكبير، ج 4 ص 314
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 442
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 442
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 442
11. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 393
12. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 481
13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 133
14. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 2 ص 52، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 280
15. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 306
16. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 296

103/53 صدقة بن عبد الله السمين، أبو معاوية الدمشقي (ت166هـ)

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال سعيد بن عبد العزيز: «جاءني الأوزاعي في منزلي فقال لي: مَنْ حدثك بذلك الحديث؟ قال: قلت: الثقة عندي وعندك، صدقة بن عبد الله أبو معاوية السمين»⁽²⁾، وقال يحيى بن معين⁽³⁾، وابن نمير⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾، وابن عدي⁽⁶⁾: «ضعيف»، وقال أحمد: «ما كان من حديثه مرفوعاً فهو منكر، وما كان من حديثه مرسل عن مكحول فهو أسهل؛ وهو ضعيف جداً»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيءٍ، هو ضعيف الحديث أحاديثه مناكير، ليس يسوى حديثه شيئاً»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «ذاك منكر الحديث جداً»⁽⁹⁾، وقال دحيم: «محل الصدق، غير أنه كان يشوبه القدر»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «ثقة»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «مضطرب الحديث..، ضعيف»⁽¹²⁾، وقال أحمد بن صالح: «ما به بأس عندي»⁽¹³⁾، وقال البخاري: «ما كان من حديثه مرفوع فهو منكر، وهو ضعيف جداً»⁽¹⁴⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «كان شامياً قدرباً ليناً»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «شيخ»⁽¹⁶⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «محل الصدق، وأنكر عليه رأي القدر فقط»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «ليس⁽¹⁸⁾ يكتب حديثه، ولا يحتج به»⁽¹⁹⁾، وقال أيضاً: «شيخ، يكتب حديثه»⁽²⁰⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَرَوِي الموضوعات عَنِ الْأَثْبَاتِ لَا يَشْتَعَلُ بِرَوَايَتِهِ إِلَّا عِنْدَ التَّعَجُّبِ»⁽²¹⁾، وقال ابن عدي: «وأحاديث صدقة منها ما توبع عليه وأكثره مما لَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ، وَهُوَ إِلَى الضَّعْفِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الصِّدْقِ»⁽²²⁾، وقال الدارقطني⁽²³⁾، والذهبي⁽²⁴⁾، وابن

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3082، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 24 ص 19، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 13 ص 135، الصدقي، الوافي بالوفيات، ج 16 ص 175، ابن حجر، تجليل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ج 1 ص 666، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4 ص 416، العيني، مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، ج 1 ص 509
2. ابن شاهين، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ص 108
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 429
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 430
5. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 196
6. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 87
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 429، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 24 ص 23
8. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 207
9. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 24 ص 23
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 429
11. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 13 ص 135
12. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 13 ص 135
13. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 118
14. البخاري، كتاب الضعفاء، ص 76
15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 430
16. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4 ص 416
17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 430
18. في مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار للعيني، ج 1 ص 509: (لبن) بدل (ليس)، ولعله الصواب بمقتضى السياق!
19. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 24 ص 26
20. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4 ص 416
21. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 474
22. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 118
23. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 108
24. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج 1 ص 502

حجر⁽¹⁾: «ضعيف»، وقال الدارقطني أيضاً: «متروك»⁽²⁾.

* **التعليق:** اختلف النقاد في حال صدقة ما بين معدّل ومجرّح، والمجرحون على تفاوت وقد سهّل جرحه يحيى بن معين وغيره مما جعل ابن حبان لا يرتضي ذلك فقال: «مرّض أبو زكريّا القَوْل في صدقة حيث لم يسر مَنَّاكِر حديثه، وهو يروى عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَكَدِّرِ عَنْ جَابِرٍ بِنسخة مَوْضُوعَةٍ يشهد لها بِالْوَضْعِ من كان مبتدئاً في هذه الصّانعة فكيف المتبحر فيها؟!»⁽³⁾. وفي الطرف الآخر نجد أبا حاتم الرازي -على تشدده- يقول مرة: «محلّه الصدق؛ وأنكر عليه رأي القدر فقط!» ولهذا الاختلاف المتعاكس دعا ابن شاهين الوقوف والتأمل فقال: «وهذا الاختلاف في صدقة بن عبد الله أبي معاوية السمين يوجب الوقوف؛ لأن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين أطلقا عليه الضعف وأحمد بن صالح مدحه وسعيد بن عبد العزيز والأوزاعي إماما الشام وهما بصاحبهما أعرف وهما عند أحمد ويحيى إمامان صادقان فهو إلى الثقة أقرب؛ والله أعلم»⁽⁴⁾.

قلت: قد فصل في حاله الإمامان الكبيران أحمد والبخاري فقالا: «ما كان من حديثه مرفوعاً فهو منكر»، وضعفاه جداً.

* **الخلاصة:** ضعيف كما قال غير واحد؛ والله أعلم!

104/54 - عاصم بن عمر بن حفص، أبو عمر العمري

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽⁵⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن سعد: «كان عاصم شاعراً، وله أحاديث ويستضعف»⁽⁶⁾.

وقال يحيى بن معين: «ضعيف ليس بشيء»⁽⁷⁾، وقال أحمد: «ضعيف»⁽⁸⁾، وقال أحمد بن صالح المصري: «أربعة إخوة ثقات: عبد الله، وعبيد الله، وعاصم، وأبو بكر بنو عمر بن حفص بن عاصم»⁽⁹⁾، وقال البخاري: «منكر الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «ضعيف الحديث، لا أروي عنه شيئاً»⁽¹¹⁾، وقال الجوزجاني: «يضعف حديثه»⁽¹²⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «واهي الحديث جداً...روى عن عبد الله بن دينار خمسين حديثاً منّاكِر كلها»⁽¹³⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ليس

1. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2913
2. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4 ص 416
3. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 474
4. ابن شاهين، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ص 108
5. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2133
6. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 7 ص 533
7. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 335
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 346
9. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 151، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 5 ص 52
10. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 479
11. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 422
12. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 139
13. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ج 2 ص 560

بقوي، ضعيف الحديث»⁽¹⁾، وقال الترمذي: «ليس عندي بالحافظ»⁽²⁾، وقال أيضاً: «يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ»⁽³⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽⁴⁾، وقال ابن حبان: «يخطيء ويخالف»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا، يَرُوي عَنْ الثَّقَاتِ مَا لَا يَشْبَهُ حَدِيثَ الْأَثْبَاتِ، لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ إِلَّا فِيمَا وَافَقَ الثَّقَاتُ»⁽⁶⁾، وقال ابن عدي: «وأحاديثه أحاديث حسان، ومع ضعفه يُكْتَبُ حديثه»⁽⁷⁾، وقال الدارقطني⁽⁸⁾ وقال ابن حجر⁽⁹⁾: «ضعيف»، وقال الذهبي: «واه»⁽¹⁰⁾.

* **التعليق:** جمهور النقاد على تضعيفه بل لم أقف على مَنْ وثقه سوى أحمد بن صالح المصري بقوله: «أربعة إخوة ثقات: عبد الله، وعبيد الله، وعاصم، وأبو بكر بنو عمر بن حفص بن عاصم»⁽¹¹⁾.

وقد تعقبه الدارقطني فقال: «أما عاصم فضعيف قريباً من عبد الله، وأما أبو بكر فقليل الحديث وهو ثقة، وقد تكلم النسائي على أحمد بن صالح حيث قال: «أربعتهم ثقات»⁽¹²⁾.

* **الخلاصة:** ضعيف كما لخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

105/55- عباد بن صهيب، أبو بكر الكليبي بصري (ت210هـ)

قال مسلم: «ذهب حديثه»⁽¹³⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن سعد: «كَانَ قَدْرِيًّا دَاعِيَةً، فَتُرِكَ حَدِيثُهُ»⁽¹⁴⁾، وقال ابن معين: «مَا كَتَبْتُ عَنْ عِبَادِ بْنِ صُهَيْبٍ، وَقَدْ سَمِعْتُ عِبَادَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ نَافِعٍ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ قَدِيمٌ يَرُوي عَنْهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَلْتُ لِيَحْيَى: هَكَذَا تَقُولُ فِي كُلِّ دَاعِيَةٍ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ إِنْ كَانَ قَدْرِيًّا أَوْ رَافِضِيًّا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ مِنْ هُوَ دَاعِيَةٍ. قَالَ: لَا يُكْتَبُ عَنْهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا مِمَّنْ يُظَنُّ بِهَذَا وَلَا يَدْعُو إِلَيْهِ كَهَشَامِ الدِّسْتَوَائِيِّ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ يَرَى الْقَدْرَ وَلَا يَدْعُو إِلَيْهِ»⁽¹⁵⁾، وقال ابن المديني: «ذهب حديثه»⁽¹⁶⁾، وقال أبو بكر بن أبي شيبة: «تركنا حديث عباد بن صهيب قبل أن يموت بعشرين سنة»⁽¹⁷⁾، وقال

-
1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 347.
 2. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 5 ص 622، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 13 ص 519 وفي «تهذيب التهذيب» ج 5 ص 52 سقط لعبارة: «ليس بالحافظ، وقال النسائي: فجاءت العبارة هكذا: «قال الترمذي: متروك؛ وقال مرة: ليس بثقة»؛ وهذه العبارة من قول النسائي لا الترمذي؛ انظر: «تهذيب الكمال» ج 13 ص 519 ففيه جاءت على الجادة.
 3. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 4 ص 58.
 4. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 218.
 5. ابن حبان، الثقات، ج 7 ص 259.
 6. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 109.
 7. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 402.
 8. البرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني، ص 150.
 9. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3068.
 10. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 422.
 11. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 151، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 5 ص 52.
 12. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 5 ص 52.
 13. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 139.
 14. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 298.
 15. ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري، ج 2 ص 90.
 16. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 81.
 17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 81.

أحمد: «كَانَتْ قَدْرِيَّةً مِّنْتَحَلَةً، وَمَا كَانَ بِصَاحِبِ كَذِبٍ، وَكَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْحَدِيثِ أَمْرٌ عَظِيمٌ»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «إِنَّمَا

أنكروا عليه مجالسته لأهل القدر، فأما الحديث فلا بأس به فيه»⁽¹⁾، وقال البخاري: «تركوه، كثير الحديث»⁽²⁾، وقال أيضاً: «مات عباد بن صُهَيْب البُصْرِيُّ يرى القدر قَرِيباً مِنْهُ سَكَتُوا عَنْهُ»⁽³⁾، وقال الجوزجاني: «كان غالباً في بدعته مخلصاً بأباطيله»⁽⁴⁾، وقال العجلي: «كان مشهوراً بالسمع إلا أنه كان يرى القدر ويدعو له؛ فترك حديثه»⁽⁵⁾، وقال أبو داود: «كان قديراً صدوقاً»⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، منكر الحديث؛ ترك حديثه»⁽⁷⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽⁹⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ قَدْرِيًّا دَاعِيًّا إِلَى الْقَدْرِ، وَمَعَ ذَلِكَ يروي المَنَاصِرَ عَنِ الْمَشَاهِيرِ الَّتِي إِذَا سَمِعَهَا الْمُبْتَدِئُ فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ شَهِدَ لَهَا بِالْوَضْعِ»⁽¹⁰⁾، وقال ابن عدي: «يتبين على حديثه الضعف، ومع ضعفه يُكْتَبُ حديثه»⁽¹¹⁾، وقال الساجي: «عني بطلب الحديث ورحل وكتب عنه الناس، وكان قديراً، وكان يحدث عن كل من لقي، وكانت كتبه مملأى من الكذب»⁽¹²⁾، وقال الذهبي: «تَرَكَه غَيْرَ وَاحِدٍ، وَبَعْضُهُمْ رَمَاهُ بِالْكَذِبِ»، وقال أيضاً: «أحد المتروكين»⁽¹³⁾.

* **التعليق:** الجمهور على تضعيفه، وأما قول أبي داود فقال: «كان قديراً صدوقاً».

ولعله يريد بقوله: «صدوق» أن يدفع عنه الكذب وتعمده كما قال شيخه الإمام أحمد: «وما كان بصاحب كذب، وكان عنده من الحديث أمر عظيم».

ولكونه -أعني: عبداً- كان قديراً داعية بل مخلصاً بأباطيله تركه غير واحد، ودَهَبَ حديثه، قال أبو بكر بن أبي شيبة:

«تركنا حديث عباد بن صهيب قبل أن يموت بعشرين سنة».

* **الخلاصة:** ذهب حديثه كما قال مسلم؛ والله أعلم!

1. الطبراني، المعجم الصغير، ج 2 ص 112
قال الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ج 12 ص 320: «وهذه الرواية عن أحمد قد خلت منها كتب التراجم؛ فلتستفد من الحافظ الطبراني الذي ليس بينه وبين الإمام أحمد سوى عبد الله بن أحمد» هـ.
ومن الشيخ الألباني استفدت هذه الرواية؛ فجزى الله علماء الإسلام عنا كل خير!

2. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 43
3. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 230
4. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 112
5. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 392
6. الآجري، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، ج 1 ص 355
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 82
8. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 214
9. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 391
10. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 154
11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 559
12. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 392
13. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 333

106/56- عباد بن كثير الثقفي البصري

قال مسلم: «الغالب على حديثه المنكر أو الغلط»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال شعبة: «هَذَا عباد بن كثير فاحذروه»⁽²⁾، وقال الثوري: «مَاتَ عباد بن كثير فَلَمْ يَشْهَدْ سُفْيَانُ جَنَازَتَهُ»⁽³⁾، وقال أيضاً: «احذروا حَدِيثَهُ»⁽⁴⁾، وقال ابن معين: «ضعيف الحديث، ليس بشيء»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «لا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»⁽⁶⁾، وقال ابن المديني: «لم يكن بشيء»⁽⁷⁾، وقال أحمد: «روى أحاديث كاذبة لم يسمعها، وكان من أهل مكة، وكان صالحاً. قلت: فكيف كان يروي ما لم يسمع؟ قال البلاء الغفلة»⁽⁸⁾، وقال البخاري: «تركوه»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «سكتوا عنه»⁽¹⁰⁾، وقال الجوزجاني: «لا ينبغي لحليم أن يذكره في العلم»⁽¹¹⁾، وقال العجلي: «ضعيف، متروك الحديث، وكان رجلاً صالحاً»⁽¹²⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «كان شيخاً صالحاً، وكان لا يضبط الحديث»، وكان في كتاب أبي زرعة حديث عن أحمد بن يونس عن زهير عن عباد بن كثير فقال: «اضربوا عليه ولم يحدثنا به»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «كلاهما واهيان في الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «ليس بالقوي»⁽¹⁵⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «كان يسكن مكة، ضعيف الحديث، وفي حديثه عن الثقات إنكار»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «ضعيف الحديث في نفسه»⁽¹⁷⁾، وقال البزار: «لبن الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁹⁾، وقال ابن عدي: «ومقدار ما أمليت منه عامته مما لا يتابع عليه»⁽²⁰⁾، وقال الساجي: «صدوق من أهل الزهد، كثير الوهم منكر الحديث لا يحفظ»⁽²¹⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽²²⁾، وقال ابن خلفون: «هو ضعيف عندهم، وكان رجلاً صالحاً زاهداً، كان ابن عيينة يمدحه وينهى عن ذكره إلا بخير؛ لتعبده وصلاحه»⁽²³⁾، وقال ابن حجر: «متروك»⁽²⁴⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه مع صلاحه وتعبده.

* الخلاصة: متروك كما لخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

1. مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص 62
2. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 14 ص 147
3. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 157
4. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 157
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 85
6. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 538
7. ابن أبي شيبة، سؤالات عثمان بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني، ص 50
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 84-85
9. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 43
10. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 81
11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 539
12. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 5 ص 102
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 85
14. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ج 2 ص 385
15. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 1296
16. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 85
17. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 576
18. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 1 ص 290
19. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 214
20. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 542
21. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 7 ص 179
22. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 1 ص 283
23. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 7 ص 180
24. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3139

107/57- العباس بن الفضل بن عمرو الأنصاري، أبو الفضل الواقفي البصري (ت186هـ)

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «لم يكن بثقة ... وضع حديثاً لهارون -يعنى: الرشيد-»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء»⁽³⁾، وقال أيضاً: «ثقة ثقة، ولكنه حدّث بحديث أنكروه عليه»⁽⁴⁾، وقال ابن المديني: «ذهب حديثه»⁽⁵⁾، وقال أحمد: «حديث العباس ابن الفضل الواقفي عن يونس بن عبيد وخالد وداود وشعبة صحيح، وأنكرت من حديثه عن سعيد عن قتادة عن عكرمة أو جابر بن زيد عن ابن عَبَّاسٍ قال: قال لي كعب: يلي من ولدك رجل، وهو حديث كذب، ورؤي عن عينة من عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مغفل حديثاً منكرًا»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «رَوَى حَدِيثًا، شَبَّهَهَا بِالْمَوْضُوعِ وَضَعْفُهُ بِهِ، وَلَمْ يَحْمَدْهُ»⁽⁷⁾، وقال البخاري: «منكر الحديث»⁽⁸⁾، وقال العجلي⁽⁹⁾، والنسائي⁽¹⁰⁾، والساجي⁽¹¹⁾: «متروك الحديث»، وقال أبو زرعة الرازي: «كان لا يصدق»⁽¹²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «منكر الحديث، ضعيف الحديث»⁽¹³⁾، وقال النسائي أيضاً: «ليس بثقة»⁽¹⁴⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ إِذَا حَدَّثَ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ وَيُونُسَ بْنِ عَبِيدٍ وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ أَتَى عَنْهُمْ بِأَشْيَاءَ تَشَبَهَ أَحَادِيثَهُمُ الْمُسْتَقِيمَةَ وَإِذَا رَوَى عَنْ عَنَبَسَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ أَتَى بِأَشْيَاءَ لَا تَشَبَهُ حَدِيثِ الثَّقَاتِ كَأَنَّهُ كَانَ يَحْدُثُ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ كِتَابِهِ وَعَنِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ حَفْظِهِ فَوَقَعَ الْمَنَاقِبَ فِيهَا مِنْ سَوْءِ حَفْظِهِ، فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ فِي رِوَايَتِهِ بَطَلَ الْإِحْتِجَاجُ بِأَخْبَارِهِ»⁽¹⁵⁾، وقال ابن عدي: «وقد أنكرت في رواياته أحاديث معدودة، وهو مع ضعفه يُكْتَبُ حديثه»⁽¹⁶⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس حديثه بالقائم»⁽¹⁷⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽¹⁸⁾.

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2723
2. ابن معين، معرفة الرجال - محرز، ص 87
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 213
4. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 7 ص 210
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 213
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 212
7. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 361
8. البخاري، التاريخ الكبير، ج 7 ص 5
9. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 20
10. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 213
11. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 7 ص 211
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 213
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 213
14. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 14 ص 241
15. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 181-182
16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 5
17. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 5 ص 126
18. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 138

وقال الذهبي: «واه»⁽¹⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف جداً»⁽²⁾، وقال أيضاً: «متروك، واتهمه أبو زرعة، وقال ابن حبان: حديثه عن البصريين أرجى من حديثه عن الكوفيين»⁽³⁾.

* **التعليق:** اختلف الحكم عليه لاختلاف حال روايته فمنها تشبه الأحاديث المستقيمة، ومنها المناكير مما لا تشبه حديث الثقات كما أفاده ابن حبان أعلاه.

* **الخلاصة:** «متروك، واتهمه أبو زرعة، وقال ابن حبان: حديثه عن البصريين أرجى من حديثه عن الكوفيين» كما قال ابن حجر؛ والله أعلم!

108/58- عبد الله بن سلمة الأفتس البصري؛ أبو عبد الرحمن البصري

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽⁴⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن سعيد القطان⁽⁵⁾، وابن معين⁽⁶⁾: «ليس بثقة»، وقال ابن المديني: «ذهب حديثه»⁽⁷⁾، وقال أحمد: «ترك الناس حديثه»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «هو من نحو عبد الله بن سلمة الأفتس -يعني أنه يكذب-»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «كان خبيث اللسان»⁽¹⁰⁾، وقال الفلاس: «متروك الحديث»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «وكان وقاعاً في الناس»⁽¹²⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «كان عندي صدوق»⁽¹³⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «كان متروك الحديث، ترك حديثه يحيى وعبد الرحمن»⁽¹⁴⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ سَيِّئَ الْحِفْظِ، فَاحْشِ الْخَطَأَ، كَثِيرَ الْوَهْمِ، تَرَكَ أَحْمَدُ وَيَحْيَى»⁽¹⁶⁾، وقال ابن عدي: «وَهُوَ مَعَ ضَعْفِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»⁽¹⁷⁾، وقال الساجي: «كان يحيى ينسبه إلى الكذب»⁽¹⁸⁾، وقال الدارقطني: «ليس بقوي»⁽¹⁹⁾، وقال الذهبي: «تركوه»⁽²⁰⁾.

* **التعليق:** متفق على تضعيفه، وجمهورهم على تركه إلا قول أبي حاتم: «كان عندي صدوق...»، ولعله أراد: صدوق في نفسه لا يعتمد الكذب، وإنما ترك لكثرة وهمه، وخبث لسانه.

1. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج 1 ص 536
2. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج 1 ص 238
3. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3183
4. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2073
5. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 262
6. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 326
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 69
8. البخاري، التاريخ الكبير، ج 5 ص 100
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 115
10. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 262
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 70
12. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 327
13. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ج 2 ص 328
14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 70
15. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 202
16. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 513
17. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 328
18. ابن حجر، لسان الميزان، ج 4 ص 488
19. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 4 ص 420
20. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 217

وأما أن يحيى القطان نسبه إلى الكذب، فقد يريد في حديث الناس لا على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما وأن الأقطس هذا كان وقاعاً في الناس كما قال الفلاس وكان يتكلم ويقع في يحيى.

* الخلاصة: متروك الحديث كما قال مسلم وغيره؛ والله أعلم!

109/59- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهَيْعَةَ بْنِ عُقْبَةَ النَّحْضَرِيِّ،

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَصْرِيِّ -قَاضِي مِصْرَ- (ت174هـ)

قال مسلم: «ابن لهيعة المصحّف في متنه، المغفّل في إسناده»⁽¹⁾.

وقال أيضاً: «تركه ابن مهدي ويحيى ووكيع»⁽²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال عبد الله بن وهب: «كان ابن لهيعة صادقاً»⁽³⁾، وقال عبد الرحمن بن مهدي: «مَا أَعْتَدُ بِشَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهَيْعَةَ إِلَّا سَمَاعَ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَتَحْوَهُ»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «لَا أَحْمِلُ عَنِ ابْنِ لَهَيْعَةَ، قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا»⁽⁵⁾، وكان يحيى بن سعيد القطان: «لَا يَرَاهُ شَيْئًا»⁽⁶⁾، وقال ابن سعد: «كَانَ ضَعِيفًا، وَعِنْدَهُ حَدِيثٌ كَثِيرٌ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ أَحْسَنُ حَالًا فِي رِوَايَتِهِ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ بِأَخْرِهِ، وَأَمَّا أَهْلُ مِصْرَ فَيَذْكُرُونَ أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِطْ، وَلَمْ يَزَلْ أَوَّلُ أَمْرِهِ وَأَخْرَهُ وَاحِدًا، وَلَكِنْ كَانَ يُفَرِّغُ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ فَيَسْكُتُ عَلَيْهِ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: «وَمَا ذَنْبِي، إِمَّا يَجِئُونَ بِكِتَابٍ يَفْرَعُونَهُ وَيَقُومُونَ، وَلَوْ سَأَلُونِي لِأَخْبَرْتُهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي»⁽⁷⁾، وقال يحيى بن معين: «لَيْسَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «ابْنُ لَهَيْعَةَ يُكْتَبُ عَنْهُ مَا كَانَ قَبْلَ اخْتِرَاقِي كُتْبِهِ»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً «هو ضعيف قبل أن تحترق وبعدما احترقت»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «ابن لهيعة ليس بشيء، تغير أو لم يتغير»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «حديثه لا يسوى فلساً»⁽¹³⁾، وقال قتيبة: «كل شيء كان يدفع إلى ابن لهيعة كان يقرأه»⁽¹⁴⁾، وقال أحمد: «من كان بمصر يشبه ابن لهيعة في ضبط الحديث وكثرته وإتقانه»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «مَا حَدِيثُ ابْنِ لَهَيْعَةَ بِحُجَّةٍ، وَإِنِّي لَأَكْتَبُهُ أَعْتَرُ بِهِ، وَهُوَ يَشْوَى بَعْضُهُ بِبَعْضٍ»⁽¹⁷⁾، وقال أحمد

1. مسلم، التمييز، ص 187

2. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 8 ص 147

3. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 427

4. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 293

5. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 294

6. البخاري، التاريخ الكبير، ج 5 ص 182

7. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 524

8. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 295

9. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 295

10. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 295

11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 238

12. ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ص 118

13. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 8 ص 145

14. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 151

15. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 32 ص 145

16. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 32 ص 145

17. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 8 ص 16

بن صالح: «ثقة»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «كَانَ ابْنُ لَهَيْعَةَ طَلَبًا لِلْعِلْمِ، صَحِيحَ الْكِتَابِ»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ابْنُ لَهَيْعَةَ صَحِيحُ الْكِتَابِ، كَانَ أَخْرَجَ كُتُبَهُ، فَأَمَلَى عَلَى النَّاسِ، حَتَّى كَتَبُوا حَدِيثَهُ إِمْلَاءً، فَمَنْ صَبَطَ، كَانَ حَدِيثُهُ حَسَنًا صَحِيحًا، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَحْضُرُ مَنْ يَضْبُطُ وَيُحْسِنُ، وَيَحْضُرُ قَوْمٌ يَكْتُبُونَ وَلَا يَضْبُطُونَ، وَلَا يَصْحَحُونَ، وَأَخْرُؤُونَ نَظَارَةً، وَأَخْرُؤُونَ سَمِعُوا مَعَ آخِرِينَ، ثُمَّ لَمْ يُخْرِجِ ابْنُ لَهَيْعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ كِتَابًا، وَلَمْ يَرِ لَهُ كِتَابٌ، وَكَانَ مَنْ أَرَادَ السَّمْعَ مِنْهُ، ذَهَبَ، فَاسْتَنْسَخَ مِمَّنْ كَتَبَ عَنْهُ، وَجَاءَهُ، فَقَرَأَهُ عَلَيْهِ، فَمَنْ وَقَعَ عَلَى نُسخَةٍ صَحِيحَةٍ، فَحَدِيثُهُ صَحِيحٌ، وَمَنْ كَتَبَ مِنْ نُسخَةٍ لَمْ تُضْبَطْ، جَاءَ فِيهِ خَلَلٌ كَثِيرٌ»⁽³⁾.

وقال الفلاس: «عبد الله بن لهيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعد ما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث»⁽⁴⁾، وقال الجوزجاني: «لا يوقف على حديثه، ولا ينبغي أن يحتج بروايته أو يعتد بروايته»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «لا نور على حديثه، ولا ينبغي أن يحتج به»⁽⁶⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «جميعاً ضعيفان، بين الإفريقي وابن لهيعة كثير، أما ابن لهيعة فأمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «آخره وأوله سواء إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه من أجمل القول فيه»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «لم تحترق كتبه، ولكن كان رديء الحفظ»⁽⁹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «جميعاً ضعيفان، بين الإفريقي وابن لهيعة كثير، أما ابن لهيعة فأمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار»⁽¹⁰⁾، وقال الترمذي: «ضعيف عند أهل الحديث»⁽¹¹⁾، وقال ابن خراش: «لا يُكتب حديثه»⁽¹²⁾، وقال النسائي: «ضعيف»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «ليس ثقة»⁽¹⁴⁾، وقال ابن خزيمة: «لست أحتج بابن لهيعة»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ شَيْخًا صَالِحًا وَلَكِنَّهُ كَانَ يُدَلِّسُ عَنِ الضُّعَفَاءِ قَبْلَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ ثُمَّ احْتَرَقَتْ كِتَابُهُ فِي سَنَةِ سَبْعِينَ وَمِائَةٍ قَبْلَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ وَكَانَ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: إِنْ سَمِعَ مِنْ سَمِعٍ مِنْهُ قَبْلَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ مِثْلَ الْعِبَادَةِ»⁽¹⁶⁾ فسمعهم صحيح ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء وكان ابن لهيعة من الكتابين للحديث والجماعين للعلم والرحالين فيه»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «وَأَمَّا رِوَايَةُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْهُ بَعْدَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ فَفِيهَا مَتَاكِيرٌ كَثِيرَةٌ وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ لَا يُبَالِي مَا دَفَعَ إِلَيْهِ قَرَأَهُ سِوَاءَ مَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِهِ، أَوْ غَيْرِ حَدِيثِهِ، فَوَجَبَ التَّنَكُّبُ عَنْ

1. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 125.
2. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 2 ص 184.
3. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 2 ص 434.
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 147.
5. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 239.
6. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 428.
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 147.
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 147-148.
9. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ج 2 ص 346.
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 147.
11. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 1 ص 16.
12. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 8 ص 145.
13. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 201.
14. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 32 ص 156.
15. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 32 ص 157.
16. وهم: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن سلمة القعني، انظر الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج 1 ص 238، وميزان الاعتدال، ج 2 ص 431، وسير أعلام النبلاء، ج 8 ص 23.
17. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 504.

رَوَايَتِهِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَنْهُ قَبْلَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُدْلَسَةِ عَنِ الضُّعَفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ، وَوَجَبَ تَرْكُ الْإِحْتِجَاجِ بِرَوَايَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْهُ بَعْدَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ لِمَا فِيهِ مِمَّا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ»⁽¹⁾، وَقَالَ ابْنُ عَدِي: «ضَعِيفٌ»⁽²⁾، وَقَالَ أَيْضاً: «حَدِيثُهُ أَحَادِيثُ حَسَانٍ، وَمَا قَدْ ضَعَّفَهُ السَّلَفُ هُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»⁽³⁾، وَقَالَ السَّاجِي: «ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ»⁽⁴⁾.

وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: «ذَاهِبَ الْحَدِيثُ»⁽⁵⁾، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: «لَا يَحْتَجُّ بِهِ»⁽⁶⁾، وَقَالَ أَيْضاً: «ضَعِيفَ الْحَدِيثِ»⁽⁷⁾، وَقَالَ أَيْضاً: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»⁽⁸⁾، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «لَمْ يَقْصِدِ الْكُذْبَ، وَلَكِنَّهُ احْتَرَقَتْ كِتَابُهُ فَحَدَّثَ مَنْ حَفِظَهُ فَأَخْطَأَ فِيهِ»⁽⁹⁾، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «لَا يَحْتَجُّ بِهِ»⁽¹⁰⁾، وَقَالَ أَيْضاً: «ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ»⁽¹¹⁾، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «ضَعِيفٌ»⁽¹²⁾، وَقَالَ أَيْضاً: «وَكَانَ مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ، عَلَى لَيْنٍ فِي حَدِيثِهِ»⁽¹³⁾، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: «صَدُوقٌ... خَلَطَ بَعْدَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ، وَرَوَايَةُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَابْنِ وَهْبٍ عَنْهُ أَعْدَلُ مِنْ غَيْرِهِمَا، وَلَهُ فِي مُسْلِمٍ بَعْضُ شَيْءٍ مَقْرُونٌ»⁽¹⁴⁾.

* **التعليق:** الكلام في حال ابن لهيعة كثير ومشهور، ومنهم من أطلق توثيقه، ومنهم من أطلق رد مروياته وعدم

الاحتجاج به، ومنهم من فصل، وتلخيص ذلك:

أ- أنه ثقة صادق عدل في نفسه.

ب- احترقت كتبه فما كان قبل ذلك أو سمع منه قديماً فسماعه صحيح، وما كان بعد ذلك ليس بصحيح لاختلاط ابن لهيعة، وعلى هذا ابن سعد وأحمد والفلاس ولم يُسَلِّم ابن حبان بذلك فقال: «فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيه مما ليس من حديثه»، وقد نفى بعضهم اختلاطه قال ابن سعد: «وأما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط، ولم يزل أول أمره وآخره واحداً»، وعلى عدم التفصيل بين قبل احتراق الكتب وبعدها ابن معين فقال: «هو ضعيف قبل أن تحترق وبعدها احترقت»، وذهب أبو زرعة أيضاً إلى أن حال ابن لهيعة أوله وآخره سواء لا يضبط وأنه لم تحترق كتبه فقال: «لم تحترق كتبه، ولكنه كان رديء الحفظ».

ج- كان صحيح الكتاب فمن ضبط وفق كتابه كان حديثه صحيحاً وإلا فلا، وقد ذكر أحمد بن صالح المصري -

بلدي ابن لهيعة - تفصيلاً حسناً - قلَّ شيوعه - في تفصيل مرويات أبي لهيعة وحال الرواة معه، وتقدم نقله مع أقوال النقاد.

1. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 506
2. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 240
3. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 251
4. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 8 ص 144
5. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 8 ص 147
6. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 5 ص 347
7. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 1 ص 129
8. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 2 ص 162
9. السجزي، سؤالات مسعود السجزي عن أحوال الرجال لأبي عبد الله الحاكم، ص 50
10. البيهقي، السنن الكبرى، ج 1 ص 302
11. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 8 ص 146
12. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 352
13. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 8 ص 13
14. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3563

د- رماه ابن حبان في التدليس، وتبعه من المتأخرين سبط ابن العجمي⁽¹⁾، وابن حجر وجعله ضمن الطبقة الخامسة ممن «ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة»⁽²⁾.

وأود التنبيه على قضية صحة من سمع منه قديماً، فقد فهم منه أن رواية القدماء عنه لا سيما العبدالة صحيحة في نفسها بإطلاق، وهذا لا تُساعد عليه عبارات النقاد؛ فقد جاء عنهم: «ما أعتد إلا بسماع ابن المبارك ونحوه»، و«من سمع منه في أول أمره أحسن حالاً...»، و«من كتب عن ابن لهيعة قديماً، فسماعه صحيح»، «فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعد ما احترقت كتبه»، و«سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبدالة فسماعهم صحيح».

فلاحظ تعبيرات النقاد فهي على قسمين:

1- الصحة متجهة للسماع قديماً لا لذات حديثه.

2- هذه الصحة نسبية مقارنة مع من سمع منه بعد احتراق كتبه كما يفيد قولهم: «أحسن حالاً» و«أصح».

فتكون رواية العبدالة ونحوهم صحيحة السماع بموافقة ما عند ابن لهيعة في أصوله وكتبه، فيروونه على وجهه الذي سمعوه من أبي لهيعة وعلى الصورة التي رواها ويبقى النظر في حال ابن لهيعة نفسه، قال أبو زرعة: «آخره وأوله سواء إلا إن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله، فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه».

ويؤكد ذلك من سبر أحاديثه قبل وبعد، كابن معين يقول: «هو ضعيف قبل أن تحترق وبعدما احترقت»، وقال: «ليس بشيء تغير أو لم يتغير».

وكسب ابن حبان فقال: «قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار؛ فرأيت أنه كان يدلّس عن أقوام ضعفى على أقوام رأهم ابن لهيعة ثقات، فألزمه تلك الموضوعات به»⁽³⁾.

وفي تلخيص ذلك كله قال الذهبي: «ابن لهيعة تهاون بالإنثقان، وروى منكري، فأنحط عن رتبة الاحتجاج به عندهم، وبعض الحفاظ يروي حديثه، ويذكره في الشواهد والاعتبارات، والزهد، والملاحم، لا في الأصول، وبعضهم يبالغ في وهنه، ولا ينبغي إهداره، وتجنب تلك المنكري، فإنه عدل في نفسه»⁽⁴⁾.

وأخيراً: «قد روى له مسلم مقروناً بعمرو بن الحارث»⁽⁵⁾.

* الخلاصة: ضعيف كما لخص حاله الذهبي؛ والله أعلم!

1. سبط بن العجمي، التبيين للسيوطي، أسماء المدلسين، ص 125.

2. ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 14، 54.

3. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 505.

4. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 8 ص 14.

5. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 15 ص 502.

110/60- عبد الله بن محرر العامري الجزري

قال مسلم: «الغالب على حديثه المنكر أو الغلط»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال عبد الله بن المبارك: «لَوْ حُيِّرَ بَيْنَ أَنْ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ وَيَبْنَ أَنْ أُلْقَى عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مُحَرَّرٍ لاخترت أن ألقاه ثمَّ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ، فَلَمَّا رَأَيْتَهُ كَانَتْ بَعْرَةَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ»⁽²⁾، وقال ابن سعد: «كَانَ ضَعِيفًا لَيْسَ بِذَاكَ»⁽³⁾، وقال يحيى بن معين: «ضعيف»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء»⁽⁶⁾، وقال أحمد: «ترك الناس حديثه»⁽⁷⁾، وقال الفلاس: «متروك الحديث»⁽⁸⁾، وقال البخاري: «منكر الحديث»⁽⁹⁾، وقال الجوزجاني: «هالك له على ما كان فيه إقدام»⁽¹⁰⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «ضعيف الحديث، وامتنع من قراءة حديثه وضرنا عليه»⁽¹¹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «متروك الحديث، منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه عبد الله بن المبارك»⁽¹²⁾، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «متروك ضعيف»⁽¹³⁾، وقال البزار: «ضعيف جداً؛ إنما يكتب عنه ما لا يوجد عند غيره»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «ضعيف الحديث»⁽¹⁵⁾.

وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»⁽¹⁷⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِنْ خِيَارِ عِبَادِ اللَّهِ مِمَّنْ يَكْذِبُ وَلَا يَعْلَمُ، يَلْقَبُ الْأَخْبَارَ وَلَا يَفْهَمُ»⁽¹⁸⁾، وقال ابن عدي: «ابن محرر، ومحمد بن عبد الملك وجميعاً ضعيفان»⁽¹⁹⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «منكر الحديث، ليس بحجة»⁽²⁰⁾، وقال الدارقطني: «متروك الحديث»⁽²¹⁾، وقال أبو نعيم: «روى عن قتادة المناكير»⁽²²⁾، وقال ابن حجر «متروك»⁽²³⁾.

* التعليق: اتفق على ضعفه إلى حد الترك مع فضله وديانته.

* الخلاصة: متروك كما لخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

1. مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص 64.
2. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 516.
3. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 488.
4. العقبلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 310.
5. العقبلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 310.
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 176.
7. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 16 ص 30.
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 176.
9. البخاري، التاريخ الكبير، ج 5 ص 212.
10. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 180.
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 176.
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 176.
13. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 141.
14. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 2 ص 74.
15. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 3 ص 96.
16. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 200.
17. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 16 ص 31.
18. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 516.
19. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 217.
20. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 8 ص 165.
21. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 1 ص 128.
22. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 5 ص 390.
23. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3573.

111/61- عبد الله بن مسور بن عبد الله بن عون بن جعفر بن أبي طالب،

أَبُو جَعْفَرِ الْقُرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمَدَائِنِيِّ

قال مسلم: «ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال رقة بن مصقلة: «كان يضع أحاديث كلام ليس من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم»⁽²⁾، وقال أيضاً: «كان أبو جعفر المدائني الهاشمي كذاباً»⁽³⁾، وقال أحمد: «كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدثنا عنه»⁽⁴⁾، وقال ابن سعد: «كَانَ مَعْرُوفًا، قَلِيلَ الْحَدِيثِ»⁽⁵⁾، وقال يحيى بن معين: «عَبَدُ اللَّهِ بْنُ الْمَسُورِ الْهَاشِمِيُّ لَيْسَ بِشَيْءٍ»⁽⁶⁾، وقال ابن المديني: «كان ينزل المدائن في حديثه بعض الشيء وضعفه»⁽⁷⁾، وقال إسحاق بن راهويه: «كان معروفاً عند أهل العلم بوضع الحديث»⁽⁸⁾، وقال أحمد: «اضرب على حديثه، أحاديثه موضوعة»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «كان يضع الحديث ويكذب، وقد تركت أنا حديثه»⁽¹⁰⁾.

وقال الجوزجاني السعدي: «أحاديثه موضوعة»⁽¹¹⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «وهنه جداً»⁽¹²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «الهاشميون لا يعرفونه، وهو ضعيف الحديث يحدث بمراسيل لا يوجد لها أصل في أحاديث الثقات»⁽¹³⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «كذاب»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَرُوي الموضوعات عَن الْأَثْبَاتِ وَيُرْسِلُ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا لَيْسَ لَهَا أَصُولٌ عَلَى قَلَّةِ رِوَايَتِهِ لَا يَحْتَجُّ بِخَبْرِهِ وَإِنْ وَافَقَ الثَّقَاتُ كَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يَكْذِبُهُ»⁽¹⁶⁾، وقال ابن عدي: «ليس له كبير حديث»⁽¹⁷⁾، وقال الدارقطني: «متروك»⁽¹⁸⁾، وقال أبو نعيم: «وضع للأحاديث لا يسوى شيئاً»⁽¹⁹⁾، وقال ابن عبد البر: «هو عندهم متروك الحديث، لا يُكْتَبُ حديثه، اتهموه بوضع الحديث»⁽²⁰⁾، وقال الذهبي: «لَمْ يَكُنْ بِثِقَّةٍ وَلَا مَأْمُونًا»⁽²¹⁾، وقال ابن حجر: «كذبوه، وله ذكر في مقدمة «صحيح مسلم»»⁽²²⁾.

1. مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص62
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج5 ص169
3. ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ص116
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج5 ص169
5. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج9 ص321
6. العقيلي، الضعفاء الكبرى، ج2 ص306
7. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج11 ص414
8. ابن حجر، لسان الميزان، ج5 ص14
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج5 ص169
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج5 ص169
11. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص196
12. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج11 ص414
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج5 ص170
14. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج5 ص275
15. ابن حجر، لسان الميزان، ج5 ص14
16. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج1 ص517
17. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج5 ص275
18. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج2 ص450
19. ابن حجر، لسان الميزان، ج5 ص14
20. ابن حجر، لسان الميزان، ج5 ص14
21. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج3 ص446
22. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج5 ص143

* **التعليق:** اتفق على طرحه وتركه ورماه جماعة بالكذب والوضع.

وقول ابن حجر: «وله ذكر في مقدمة «صحيح مسلم» يشير إلى ما مثَّل به الإمام مسلم للطبقة الثالثة من الرواة الذين هم متهمون بوضع الحديث وتوليد الأخبار، فلا يتشاغل الإمام مسلم بتخريج حديثهم -ولا كرامة-.

* **الخلاصة:** وضاع كذاب؛ والله أعلم!

112/62- عبد الله بن واقد، أبو قتادة الحراني (ت 210هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن سعد: «كان له فضل وعبادة، ولم يكن في الحديث بذاك»⁽²⁾.

وقال يحيى بن معين: «ليس بشيء»⁽³⁾، وقال أيضاً: «ثقة»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَغْلَطُ فِي الْحَدِيثِ»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «لم يكن يكذب، ولكنه كان يخطيء»⁽⁶⁾، وقال أحمد: «ما به بأس، رجل صالح يشبه أهل النسك والخير إلا أنه كان ربما أخطأ قيل له: إن قوماً يتكلمون فيه، قال: لم يكن به بأس، قلت: إنهم يقولون لم يفصل بين سفيان ويحيى بن أبي أنيسة، وقال: لعله اختلط أما هو فكان ذكياً، فقلت: إن يعقوب بن إسماعيل ابن صبيح ذكر أن أبا قتادة الحراني كان يكذب، فعظم ذلك عنده جداً وقال: كان أبو قتادة يتحرى الصدق -وأثنى عليه وذكره بخير- وقال: قد رأيت يشبه أصحاب الحديث وأظنه كان يدلّس، ولعله كبر واختلط»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «لعله كبر واختلط الشيخ، وقد رأيت ما كان يشبه الناس، ما علمته إلا كان يتحرى الصدق»⁽⁸⁾، وقال البخاري: «سكتوا عنه»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «تركوه منكر الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال الجوزجاني السعدي «متروك الحديث»⁽¹¹⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «نعم [أي: ضعيف الحديث] لا يحدث عنه»، ولم يقرأ علينا حديثه⁽¹²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «تكلّموا فيه، منكر الحديث، وذهب حديثه»⁽¹³⁾، وقال صالح جزرة: «ضعيف مهين»⁽¹⁴⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽¹⁶⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ أَبُو قَتَادَةَ مِنْ عُبَادِ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ وَقَرَأْتُهُمْ مِمَّنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الصَّلَاحُ حَتَّى غَفَلَ عَنِ الْإِتْقَانِ، فَكَانَ يَحْدُثُ عَلَى التَّوَهُّمِ فُوقَ الْمَنَآكِرِ فِي أَخْبَارِهِ وَالْمَقْلُوبَاتِ فِيمَا يَرُوي عَنِ الثَّقَاتِ حَتَّى لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2805
2. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 491
3. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 2 ص 59
4. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 321
5. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 2 ص 248
6. ابن معين، معرفة الرجال - محرز، ص 99
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 191-192
8. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 313
9. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 221
10. البخاري، التاريخ الكبير، ج 5 ص 219
11. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 16 ص 262
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 192
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 192
14. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 6 ص 67
15. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 201
16. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 16 ص 262

بِخَبْرِهِ وَإِنْ أُعْتَبِرَ مِمَّا وَافَقَ الثَّقَاتُ مِنَ الْأَحَادِيثِ مُعْتَبَرٌ فَلَمْ أَرْ بِذَلِكَ بَأْسًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْكُمَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ فَيَجْرَحَ الْعَدْلَ بِرَوَايَتِهِ أَوْ يَعْدَلَ الْمَجْرُوحَ بِمُؤَافَقَتِهِ»⁽¹⁾.

وقال ابن عدي: «وأبو قتادة الحراني هذا ليس هو ممن يتعمد الكذب وإنما أَنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى حِفْظِهِ فَيُخْطِئُ بِهِ وَلَهُ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ وَغَرَائِبُ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَابْنُ جُرَيْجٍ وَسَائِرُ شَيْوَحِهِ، وَهُوَ عِنْدِي كَمَا قَالَ فِيهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ»⁽²⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽³⁾، وقال الذهبي: «أحد الضعفاء»⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: «متروك»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «متفق على ضعفه، وصفه أحمد بالتدليس»⁽⁶⁾.

* **التعليق:** قول ابن حجر: «متفق على ضعفه» لا ينافيه قول ابن معين -في رواية-: «ثقة»، فَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ ثِقَةٌ فِي نَفْسِهِ وَدِيَانَتِهِ فَمَثَلُهُ لَا يَكْذِبُ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَمْ يَكُنْ يَكْذِبُ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يَخْطِئُ»، وَقَالَ: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَغْلُطُ فِي الْحَدِيثِ».

فأبو قتادة الحراني كما اتفق على ضعفه لم يختلفوا في صلاحه وصدقه قال ابن سعد: «كان له فضل وعبادة»، وقال أحمد: «رجل صالح يشبه أهل النسك والخير»، وقال: «كان يتحرى الصدق»، وقال ابن حبان: «من عبادة أهل الجزيرة وقرائهم ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل عن الإتيان...».

وقد وصفه الإمام أحمد بالتدليس والتخليط فقال: «وأظنه كان يدلس، ولعله كبر واختلط»، ومن المتأخرين ابن حجر متابِعاً للإمام أحمد -وجعله في الطبقة الخامسة من المدلسين-⁽⁷⁾.

* **الخلاصة:** متروك الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

113/63- عبد الرحمن بن عثمان بن أمية بن عبد الرحمن بن أبي بكر،

أبو بحر البكراوي الثقفي (ت195هـ)

قال مسلم: «ذهب حديثه»⁽⁸⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال يحيى بن معين: «ضعيف الحديث»⁽⁹⁾، وقال علي بن المديني: «ذهب حديثه»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «كان يحيى بن سعيد حسن الرأي فيه وحدّث عنه. وأنا لا أحدث عنه، وكان يحيى كلمني فيه، يقول: إنكم لتحدثون عن من هو دونه»⁽¹¹⁾.

1. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 523

2. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 325

3. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 361

4. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 5 ص 104

5. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3687

6. ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 55

7. ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 55

8. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 139

9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 265

10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 265

11. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 17 ص 273

وقال أحمد: «لا بأس به»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «طرح الناس حديثه»⁽²⁾؛ قال البخاري معلقاً: «ولم يظهر لي كل هذا»⁽³⁾، وقال العجلي: «ثقة»⁽⁴⁾، وقال أبو داود: «صالح»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «تركوا حديثه»⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بقوي، يُكتب حديثه ولا يحتج به»⁽⁷⁾، وقال النسائي: «ضعيف»⁽⁸⁾، وقال ابن حبان: «مُنكر الحديث مَمَّن يروي المقلوبات عن الأئبات، ويأتي عن الثقات ما لا يشبه أحاديثهم لا يجوز الإحتجاج به»⁽⁹⁾، وقال ابن عدي: «له أحاديث غرائب عن شعبة وعن غيره من البصريين، وهو ممن يُكتب حديثه»⁽¹⁰⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: «تركوا حديثه»⁽¹²⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف»⁽¹³⁾.

* **التعليق:** الذي يظهر لي أن مسلماً رحمه الله تعالى تابع ابن المديني في قوله: «ذهب حديثه»، وكان ابن المديني لا يُحدث عنه بشيء كما أخبر عن نفسه، فلما قيل لأحمد في ذلك قال: «ما أسوأ رأي البصريين فيه!»⁽¹⁴⁾؛ ولذا قول أحمد: «طرح الناس حديثه» إخبار عن غيره لا إقرار منه لطرحه، يؤكد قوله الآنف، وقوله: «لا بأس به».

وهذا الطرح متعقب عند البخاري فقال: «لم يتبين طرحه»!

فإطلاق: «تركوا حديثه» ما فيه!

* **الخلاصة:** ضعيف كما لخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

114/64 - عبد الرحمن بن قيس الضبي، أبو معاوية الزعفراني الواسطي

قال مسلم: «ذاهب الحديث»⁽¹⁵⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

«كان عبد الرحمن بن مهدي يُكذبه»⁽¹⁶⁾، وقال أحمد: «وَلَمْ يَكُنْ بِشَيْءٍ، حَدِيثُهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى تَيْسَابُورٍ، وَلَمْ يَكُنْ بِشَيْءٍ، مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ»⁽¹⁷⁾، وقال البخاري: «ذهب حديثه»⁽¹⁸⁾، وقال أبو زرعة: «كان كذاباً»⁽¹⁹⁾.

1. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 17 ص 273
2. البخاري، التاريخ الكبير، ج 5 ص 331
3. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 194-195
4. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 82
5. الآجري، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، ج 2 ص 86
6. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 17 ص 274
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 265
8. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 206
9. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 27
10. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 485
11. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 6 ص 227
12. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 244
13. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3943
14. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 17 ص 273
15. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3090، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 11 ص 528، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 17 ص 366
16. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 17 ص 366
17. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 342
18. البخاري، التاريخ الكبير، ج 5 ص 339
19. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 278

وقال أبو حاتم الرازي: «ذهب حديثه»⁽¹⁾، وقال صالح جزرة: «كان يضع الحديث»⁽²⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽³⁾، وقال ابن عدي: «عامه ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه»⁽⁴⁾، وقال الساجي: «ضعيف»⁽⁵⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث»⁽⁶⁾، وقال أبو نعيم: «لا شيء»⁽⁷⁾، وقال الذهبي: «مجمع على ضعفه»⁽⁸⁾، وقال ابن حجر: «متفق على تضعيفه»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «متروك»⁽¹⁰⁾.

* التعليق: مجمع ومتفق على ضعفه كما أفاده الذهبي وابن حجر بل رماه بالكذب غير واحد.

* الخلاصة: ذاهب الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

115/65- عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ عُمَرَ أَبُو بَكْرٍ الثَّقَفِيُّ الدَّمَشْقِيُّ *

قال مسلم: «ضعيف الحديث»⁽¹¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال هشيم: «ذَهَبَتْ كُتُبُهُ، خَرَجَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَجَعَلَ كُتُبَهُ فِي خَرْجٍ جَدِيدٍ وَتَبَاهَهُ فِي خَرْجٍ خَلِقٍ، فَجَاءَ اللَّصُوفُ فَأَخَذُوا الْخَرْجَ الْجَدِيدَ فَذَهَبَتْ كُتُبُهُ، وكان بعد ذلك إذا سمع حديثاً من حديث الزهري قال: هذا مما سمعت»⁽¹²⁾.

قال أبو مسهر: «يترك حديثه عن الزهري، ويؤخذ عنه ما سواه»⁽¹³⁾، وقال يحيى بن معين: «ليس بشيء»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «كذاب»⁽¹⁶⁾، وقال البخاري: «منكر الحديث»⁽¹⁷⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «ضعيف الحديث»؛ وقال ابن أبي حاتم: لم يقرأ علينا حديثه⁽¹⁸⁾، وقال أبو داود: «وهو ضعيف الحديث سرقته كتبه وكانت في خرج، وكان يتتبع حديث الزُّهْرِيِّ»⁽¹⁹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا يكتب حديثه»⁽²⁰⁾، وقال البردعي: «أحاديثه عن غير الزهري ليس فيها تلك المناكير. قال: وقد تتبعت حديثه عن إسماعيل بن أبي المهاجر؛

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 278
2. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 17 ص 367
3. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 206
4. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 5 ص 477
5. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 17 ص 366
6. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 6 ص 258
7. أبو نعيم، الضعفاء، ص 103
8. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 5 ص 108
9. ابن حجر، لسان الميزان، ج 9 ص 356
10. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3989
11. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 327، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 533، مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 8 ص 265، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 36 ص 152
12. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 106-107
13. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 6 ص 310
14. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 18 ص 49
15. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 18 ص 49
16. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 18 ص 49
17. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 131
18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 39
19. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 2 ص 198
20. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 39

فوجدته مستقيماً⁽¹⁾، وقال النسائي: «ليس بثقة»⁽²⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَلْبَسُ الْأَخْبَارَ مِنْ سُوءِ حِفْظِهِ وَكَثْرَةِ وَهْمِهِ فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ فِي رِوَايَتِهِ اسْتَحَقَّ التَّرْكَ»⁽³⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽⁴⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف يعتبر به»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»، وقيل له: من أي شيء ضعفه؟ قال: «قيل إنَّ كتابه عن الزهري ضاع»⁽⁶⁾، وقال المزني: «وهو من الضعفاء، ضعفه غير واحد»⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: «متروك الحديث عن الزهري، لين في غيره»⁽⁸⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه لا سيما عن الزهري، وقد سُرقت كتبه.

* الخلاصة: ضعيف الحديث كما قال مسلم، ومتروك عن الزهري كما قال ابن حجر؛ والله أعلم!

116/66- عبد العزيز بن الحصين المروزي، أبو سهل - ويقال: أبو الأصبخ-

قال مسلم: «ذاهب الحديث»⁽⁹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين⁽¹⁰⁾، وصالح جزرة⁽¹¹⁾، وأبو القاسم البغوي⁽¹²⁾، وابن عدي: «ضعيف الحديث»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء لا يسوى حديثه فلساً»⁽¹⁴⁾، وقال علي بن المديني: «بلاء من البلاء» وضعفه جداً⁽¹⁵⁾، وقال البخاري: «ليس بالقوي عندهم»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «سكتوا عنه»⁽¹⁷⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «لا يُكتب حديثه»⁽¹⁸⁾، وقال أبو داود⁽¹⁹⁾، والنسائي: «متروك الحديث»⁽²⁰⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بقوي، منكر الحديث [ضعيف الحديث]»⁽²¹⁾، وقال النسائي: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه»⁽²²⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَرُوهُ الْمَقْلُوبَاتِ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ وَأَشْبَهَ حَدِيثَهُ مَا رَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ إِلَّا الشَّيْءَ بَعْدَ الشَّيْءِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ»⁽²³⁾، وقال ابن عدي: «وَعَبَدَ الْعَزِيزُ بْنُ الْحَصِينِ لَهُ غَيْرُ مَا ذَكَرْتَ وَالضَّعْفَ عَلَى رِوَايَاتِهِ بَيِّنٌ وَقَدْ رَوَى عَنِ

1. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 6 ص 310
2. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 18 ص 49
3. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 146
4. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 6 ص 310
5. البرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني، ص 106، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 6 ص 310
6. البرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني، ص 106، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 6 ص 310
7. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 18 ص 49
8. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4062
9. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1510، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 12 ص 200، ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 36 ص 277، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 2 ص 109، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 547، ابن حجر، لسان الميزان، ج 5 ص 202، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 683، ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ج 1 ص 302
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 380
11. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 12 ص 200
12. البغوي، معجم الصحابة، ج 1 ص 318
13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 500
14. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 36 ص 279
15. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 36 ص 280
16. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 30
17. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 147
18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 380
19. ابن حجر، لسان الميزان، ج 5 ص 202
20. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 211
21. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 380، والزيادة عند ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 36 ص 280
22. ابن حجر، لسان الميزان، ج 5 ص 203
23. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 120

الرُّهْرِيُّ أَحَادِيثَ مشاهير وأحاديث مناكير»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «بَيِّن الضَّعْفَ فيما يرويه»⁽²⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽³⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽⁴⁾، وقال الحاكم: «ثقة»⁽⁵⁾، وقال الذهبي: «واه»⁽⁶⁾.

* التعليق: لم يوثقه سوى الحاكم بعد أن أخرج له في «المستدرک» وقال: «إنه ثقة».

وقد تعقبه الحافظان الذهبي فقال: «بل ضعفوه»، وابن حجر فقال: «أعجب من كل ما تقدم أن الحاكم أخرج له في «المستدرک» وقال: إنه ثقة»⁽⁷⁾.

* الخلاصة: ذاهب الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

117/67- عبد الغفور بن عبد العزيز، أبو الصباح الواسطي

قال مسلم: «متروك»⁽⁸⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «ليس حديثه بشيء»⁽⁹⁾، وقال البخاري: «تركوه، منكر الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «سكتوا عنه»⁽¹¹⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «واهي الحديث»⁽¹²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث»⁽¹³⁾، وقال النسائي: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»⁽¹⁴⁾، وقال ابن حبان: «عندنا عنه نُسخةٌ بهَذَا الإسْتَدَ وفيهَا مَا لَا يَصِحُّ البليةُ فِيهَا من أَبِي الصَّبَّاحِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَخْطِئُ وَيَتَهَمُ»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «كان ممن يضع الحديث على الثقات على كعب وغيره، لا يحل كتابة حديثه ولا ذكره إلا على جهة التعجب»⁽¹⁶⁾، وقال ابن عدي: «الضعف على حديثه وروايته بيِّن، وهو منكر الحديث»⁽¹⁷⁾، وقال الدارقطني: «منكر الحديث»⁽¹⁸⁾.

* التعليق: متفق على تضعيفه، بل اتهمه ابن حبان بالوضع.

* الخلاصة: متروك كما قال مسلم؛ والله أعلم!

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 502
2. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 502
3. ابن حجر، لسان الميزان، ج 5 ص 203
4. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 1 ص 301
5. الحاكم، المستدرک على الصحيحين، ج 1 ص 17
6. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 296
7. ابن حجر، لسان الميزان، ج 5 ص 203
8. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1697
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 55
10. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 137
11. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 148
12. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ج 2 ص 435
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 55
14. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 210
15. ابن حبان، الثقات، ج 5 ص 126
16. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 132
17. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 22
18. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 2 ص 112

118/68- عبد القدوس بن حبيب، أبو سعيد الكلاعي الوحاظي الشامي

قال مسلم: «ذاهب الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

«كَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: لِأَنَّ أَقْطَعَ الطَّرِيقِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُرْوِيَ عَنْ عَبْدِ الْقُدُوسِ الشَّامِيِّ»⁽²⁾، وقال عبد الرزاق عنه: «ما رأيْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَفْصَحُ بِقَوْلِهِ: كَذَابٌ إِلَّا لِعَبْدِ الْقُدُوسِ فَإِنِّي سَمِعْتَهُ يَقُولُ لَهُ: كَذَابٌ»⁽³⁾.

وقال يحيى بن معين: «ضعيف»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «شيخ شامي مطروح الحديث»⁽⁵⁾، وقال أحمد: «عبد القدوس الشامي وهنا حدا»⁽⁶⁾، وقال ابن عمار: «ذاهب الحديث»⁽⁷⁾، وقال عمرو بن علي الفلاس: «أجمع اهل العلم على ترك حديثه»⁽⁸⁾، وقال البخاري: «ويروي عَبْدُ الْقُدُوسِ: عَنْ نَافِعِ عَنْ مَجَاهِدٍ وَالشَّعْبِيِّ وَمَكْحُولٍ وَعَطَاءِ أَحَادِيثَ مَقْلُوبَةً»⁽⁹⁾، وقال الجوزجاني السعدي: «لا يقنع الناس بحديثه»⁽¹⁰⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «ضعيف الحديث»⁽¹¹⁾، وقال أبو داود: «ليس بشيء»⁽¹²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «متروك الحديث، كان لا يصدق»⁽¹³⁾، وقال النسائي: «متروك»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة ولا مأمون، سكتوا عنه»⁽¹⁵⁾، وقال الدولابي: «متروك الحديث»⁽¹⁶⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى الثَّقَاتِ لَا يَحِلُّ كِتَابَةُ حَدِيثِهِ وَلَا الرَّوَايَةَ عَنْهُ وَكَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ يَقُولُ لِأَنَّ أَقْطَعَ الطَّرِيقِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُرْوِيَ عَنْ عَبْدِ الْقُدُوسِ الشَّامِيِّ»⁽¹⁷⁾، وقال ابن عدي: «وعبد القدوس له أحاديث غير محفوظة، وهو منكر الحديث إسناداً وامتناً»⁽¹⁸⁾، وقال الدارقطني: «منكر الحديث»⁽¹⁹⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف جداً، كذبه ابن المبارك، فكان العقيلي لم يعتد بمتابعته»⁽²⁰⁾.

* التعليق: متفق على ضعفه وقد كذبه ابن المبارك.

* الخلاصة: ذاهب الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1348، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 12 ص 437، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 36 ص 419، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 2 ص 113، ابن حجر، لسان الميزان، ج 5 ص 234
2. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 114
3. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 36 ص 422
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 56
5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 12 ص 435
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 55
7. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 12 ص 436
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 56
9. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 120
10. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 45
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 56
12. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 1 ص 329
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 56
14. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 208
15. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 36 ص 419
16. الدولابي، الكنى والأسماء، ج 1 ص 418
17. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 113
18. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 46
19. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 36 ص 425
20. ابن حجر، القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، ص 3

119/69- عبيد بن إسحاق، أبو عبد الرحمن العطار، ويقال له: عطار المطمّقات (ت214هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «عبيد بن إسحاق العطار كذاب، وكان صديقاً لي»⁽²⁾، وقال أيضاً: «لا شيء»⁽³⁾، وقال أيضاً⁽⁴⁾ والبخاري⁽⁵⁾: «عنده مناكير»، وقال ابن معين أيضاً⁽⁶⁾ والنسائي⁽⁷⁾: «متروك الحديث»، وقال البخاري أيضاً⁽⁸⁾، وأبو زرعة⁽⁹⁾: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «ما رأينا إلا خيراً، وما كان بذاك الثبت، في حديثه الإنكار»⁽¹⁰⁾، وقال ابن حبان: «بغرب»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «ممن يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات لا يُعجبني الإختجاج بما انفرد من الأخبار»⁽¹²⁾، وقال ابن عدي: «ضعيف»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «وعامة ما يرويه إما أن يكون منكر الإسناد أو منكر المتن»⁽¹⁴⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف (ليس بشيء)»⁽¹⁵⁾، وقال الذهبي: «ضعفه، ورضيه أبو حاتم»⁽¹⁷⁾.

* التعليق: نعم؛ «ضعفه ورضيه أبو حاتم» وقد رماه ابن معين بالكذب ولم أجده عند غيره، ولعله أراد بالكذب جريانه على لسانه برواية البواطيل والموضوعات دون تعمد، وإلا لصاح فيه وهجره لا أن يكون صديقاً له، ويؤكدده قول ابن معين لما قال له عباس: «هذه الأحاديث التي يُحدّث بها باطل؟» فقال: «اتق الله ويحك». فقلت له: وهو باطل، فسكت⁽¹⁸⁾.

أقول: لو كان ممن يضع الحديث ويتعمد الكذب فيه أيستحل ابن معين -وهو من تهابه الرواة لصدعه بالحق- أن يسكت ويحايي في ذلك صديقه؟!

ثم قد تدخل عليه هذه البواطيل والموضوعات من غيره، وهذا ما تخوفه أبو نعيم الأصبهاني فقال: «أخاف على عبيد بن إسحاق العطار من معاوية بن الحلبي⁽¹⁹⁾ كان يضع الحديث». * الخلاصة: متروك الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

-
1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2107
 2. الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص 471
 3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 401
 4. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 115
 5. البخاري، التاريخ الكبير، ج 5 ص 441
 6. ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ص 149
 7. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 72
 8. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 236
 9. أبو زرعة الرازي، أسامي الضعفاء، ج 2 ص 635
 10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 402
 11. ابن حبان، الثقات، ج 8 ص 431
 12. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 167
 13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 507
 14. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 53
 15. قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، ج 7 ص 43.
 16. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 131
 17. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 418
 18. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 52
 19. لم أقف على ترجمة له أكثر من ذلك. انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 4 ص 352، الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 667، ابن حجر، لسان الميزان، ج 8 ص 104، سبط ابن العجمي، الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، ص 258

120/70- عبيس بن ميمون الرقاشي، أَبُو عُبَيْدَةَ التَّيْمِيُّ البَصْرِيُّ (القطار الخزان)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «ضعيف»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء»⁽³⁾، وقال أيضاً: «متروك»⁽⁴⁾، وقال أحمد: «له أحاديث منكورة»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «هذه كلها مناكير»⁽⁶⁾، وقال عمرو بن علي الفلاس: «صدوق كثير الخطأ والوهم، متروك الحديث»⁽⁷⁾، وقال البخاري: «منكر الحديث»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «لا يُكتب حديثه»⁽⁹⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «(شيخ) ضعيف الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال أبو داود: «قد ترك حديثه»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «كان يذهب إلى القدر»⁽¹³⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، مُنكر الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال النسائي: «ليس بثقة»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حبان: «وَكَانَ شَيْخاً مَغْفِلاً يَرُوي عَنِ الثُّقَاتِ الْأَشْيَاءِ الْمَوْضُوعَاتِ تَوْهَمًا لَا تَعْمَدُ فَإِذَا سَمِعَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ سَبَقَ إِلَى قُلُوبِهِمْ أَنَّهُ كَانَ الْمُتَعَمِّدَ لَهَا»⁽¹⁶⁾، وقال ابن عدي: «وقد روى عبيس، عَن يَحْيَى بهذا الإسناد أحاديث مناكير لا يرويهها، عَن يَحْيَى غيره»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «وَعَامَّةُ مَا يَرُويهِ عَيْرٌ مَحْفُوظٌ»⁽¹⁸⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «ضعيف، متروك، يُحَدِّثُ بِمَنَاكِرٍ»⁽¹⁹⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «متروك الحديث»⁽²⁰⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف الحديث»⁽²¹⁾، وقال أبو نعيم: «روى عَن بَكْرِ الْمُزَنِّيِّ وَيَحْيَى بن أَبِي كَثِيرٍ وَمُحَمَّدِ بن كَعْبِ الْقُرْظِيِّ الْمُنَاكِرِ، لَا شَيْءَ»⁽²²⁾، وقال الذهبي: «واهِ»⁽²³⁾، وقال الهيثمي: «ضعيف متروك»⁽²⁴⁾، وقال البوصيري: «متفق على تضعيفه»⁽²⁵⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف»⁽²⁶⁾.

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2413، في مطبوعته: عيسى، فطاله التصحيف وللأسف، كما سأنبه أعلاه.
2. العقيقي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 418.
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 34.
4. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 8 ص 277.
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 34.
6. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 7 ص 88.
7. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 19 ص 279.
8. البخاري، التاريخ الكبير، ج 7 ص 79.
9. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 149.
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 34، الزيادة من ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 502.
11. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 1 ص 418.
12. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 1 ص 440.
13. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 9 ص 117.
14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 34.
15. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 19 ص 279.
16. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 178.
17. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 90.
18. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 91.
19. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 9 ص 117.
20. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 9 ص 117، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 7 ص 89.
21. الدارقطني، المؤتلف والمختلف، ج 3 ص 1534، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 19 ص 279.
22. أبو نعيم، الضعفاء، ص 125.
23. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 688.
24. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 4 ص 77.
25. البوصيري، زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة، ص 308.
26. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4417.

* التعليق: متفق على تضعيفه كما قال البوصيري.

وللتنبيه فقد اعترى اسم (عبيس) تصحيف واضطراب، ففي «الكنى» لمسلم المطبوع (عيسى)، وهو في المخطوط⁽¹⁾ على الجادة، كما أنه في (تقريب التهذيب) ط. محمد عوامة رقم (4417)، و«تهذيب التهذيب» بطبعاته: (عبيدة) بدل (عبيس).

بينما في «تقريب التهذيب» ط. زكريا الباكستاني - في إحدى النسخ المخطوطة التي اعتمدها: (عبيس) وهو الصواب. ومما يؤكد أن (عبيدة) تصحيف: كنية عبيس هي أبو عبيدة، واسمه -المصحّف- عبيدة، كما أن ذكره في «التقريب» تالي لـ(عبيدة بن الأسود)، و(عبيدة بن مُعْتَب) فهذا يجعله مظنة خطأ لسبق نظر أو قلم فكتّب (عبيدة) بدل (عبيس).

ثم قد رمز الحافظ ابن حجر عند اسمه بـ (ق) أي: روى له ابن ماجه، وبالرجوع إلى سنن ابن ماجه لم أجد راوياً باسم (عبيدة بن ميمون)، وإنما (عبيس بن ميمون) وحديثه فيه برقم (2234)، كما الحال في «تحفة الإشراف» للمزي (33/4) رقم (4504)؛ وهو الصواب!

* الخلاصة: متروك الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

121/71- عثمان بن خالد بن عمر بن عبد الله بن الوليد بن عثمان بن عفان، أبو عفان القرشي المدني

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال البخاري: «ضعيف»⁽³⁾، وقال أيضاً⁽⁴⁾، وابن عدي⁽⁵⁾، والساجي: «عنده مناكير»⁽⁶⁾، وقال البخاري⁽⁷⁾، وأبو حاتم⁽⁸⁾، وأبو أحمد الحاكم⁽⁹⁾: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة»⁽¹⁰⁾، وقال العقيلي: «الغالب على حديثه الوهم»⁽¹¹⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَرَوِي المَقْلُوبَاتَ عَنِ الثَّقَاتِ وَيُرَوِّي عَنِ الأَثْبَاتِ أَسَانِيدَ لَيْسَ مِنْ رَوَايَاتِهِمْ كَأَنَّهُ كَانَ يَقْلِبُ الأَسَانِيدَ لِاحْتِجَاجِ بَحْبَرِهِ»⁽¹²⁾، وقال ابن عدي: «وَكُلُّهَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ»⁽¹³⁾، وقال الدارقطني:

1. مخطوط «الكنى والأسماء» [ورقة 81 (وجه ب = ص79)] = ص155 من منشورة المخطوط.

2. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2641

3. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج3 ص38

4. البخاري، كتاب الضعفاء، ص98، والتاريخ الأوسط، ج2 ص149

5. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج6 ص299

6. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج9 ص143

7. البخاري، التاريخ الكبير، ج6 ص220

8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج6 ص149

9. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج19 ص364

10. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج2 ص424

11. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج19 ص364

12. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج2 ص76

13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج6 ص301

«ضعيف الحديث»⁽¹⁾، وقال أبو نعيم: «أَحَادِيثٌ مَوْضُوعَةٌ لَا شَيْءَ»⁽²⁾، وقال الذهبي: «واهِ»⁽³⁾. وقال أيضاً: «منكر الحديث»⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: «متروك الحديث»⁽⁵⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه.

* الخلاصة: منكر الحديث كما قال مسلم وجماعة؛ والله أعلم!

122/72- عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، أَبُو عَمْرٍو الْوَقَاصِيُّ الرَّهْرِيُّ

قال مسلم: «ذاهب الحديث»⁽⁶⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «ضعيف»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «لا يُكْتَبُ حديثه، كان يكذب»⁽⁸⁾، وقال أيضاً⁽⁹⁾، والبخاري⁽¹⁰⁾، وأبو داود: «ليس بشيء»⁽¹¹⁾، وقال علي بن المديني: «ضعيف جداً»⁽¹²⁾، وقال البخاري: «سكتوا عنه»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «تركوه»⁽¹⁴⁾، وقال الجوزجاني: «ساقط»⁽¹⁵⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «متروك الحديث، ذاهب الحديث، كذاب»⁽¹⁶⁾، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «لا يُكْتَبُ أهل العلم حديثه إلا للمعرفة ولا يحتج بروايته»⁽¹⁷⁾، وقال الترمذي: «ليس عند أهل الحديث بالقوي»⁽¹⁸⁾، وقال البزار: «لبن الحديث»⁽¹⁹⁾، وقال النسائي⁽²⁰⁾، وأبو أحمد الحاكم⁽²¹⁾، والدارقطني⁽²²⁾: «متروك الحديث»، وقال النسائي أيضاً: «ليس بثقة ولا يُكْتَبُ حديثه»⁽²³⁾، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات لا يجوز الاحتجاج به»⁽²⁴⁾، وقال ابن عدي: «وعامة أحاديثه مَنَّاكِرٌ -إِمَّا إِسْتَادَهُ أَوْ مَتْنَهُ مُنْكَرًا-»⁽²⁵⁾،

1. الدارقطني، المؤتلف والمختلف، ج 3 ص 1531
2. أبو نعيم، الضعفاء، ص 115
3. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 401
4. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 269
5. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4464
6. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2310
7. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 13 ص 156
8. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 19 ص 426
9. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 72
10. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 9 ص 165
11. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 19 ص 427
12. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 19 ص 426
13. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 119، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 7 ص 134
14. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 238، البخاري، كتاب الضعفاء، ص 98
15. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 127
16. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 157
17. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 50
18. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 4 ص 541
19. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 7 ص 133
20. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 215
21. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 9 ص 165
22. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 4 ص 175
23. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 19 ص 427
24. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 72
25. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 273

وقال الساجي: «يُحدِّث بأحاديث بواطيل»⁽¹⁾، وقال الذهبي: «متروك الحديث»⁽²⁾، وقال ابن كثير: «ضعيف»⁽³⁾، وقال ابن حجر: «متروك، وكذَّبه ابن معين»⁽⁴⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه، وكذَّبه ابن معين، وأبو حاتم الرازي.

ملاحظة: تعقَّب مغلطاي المزيّ في نقله قول البخاري: «تركوه»، فقال: «وفي كتاب المزي عن البخاري: تركوه، والذي رأيتُ في تواريخه: سكتوا عنه»⁽⁵⁾.

قلت: لا وجه لتعقب مغلطاي على المزي -هنا-، إذ كِلَا القولين -سكتوا عنه- و(تركوه)- في تواريخ البخاري- كما يظهر من العزو أعلاه! رحمهم الله أجمعين.

* الخلاصة: متروك كما لخص حاله الذهبي وابن حجر؛ والله أعلم!

123/73- عثمان بن عطاء بن ميسرة أبي مسلم الخراساني، أبو مسعود المقدسي (ت155هـ)

قال مسلم: «ضعيف الحديث»⁽⁶⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «ضعيف الحديث»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «كان ضعيفاً»⁽⁸⁾.

وقال دحيم: «لا بأس به، وأي شيء حدَّث عثمان من الحديث؟!» واستحسن حديثه⁽⁹⁾، وقال عمرو بن علي الفلاس: «منكر الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «متروك الحديث»⁽¹¹⁾، وقال البخاري: «ليس بذلك»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «لا شيء»⁽¹³⁾، وقال الجوزجاني: «ليس بالقوي في الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «يكتب حديثه ولا يحتج به»⁽¹⁵⁾، وقال النسائي: «ليس بثقة»⁽¹⁶⁾، وقال ابن خزيمة: «لا أحتج بحديثه»⁽¹⁷⁾، وقال ابن حبان: «أكثر روايته عن أبيه وأبوه لا يجوز الإحتجاج بروايته لما فيه من المقلوبات التي وهم فيها فلست أدري البلية في تلك الأخبار منه أو من ناحية أبيه وهذا شيء يشتهه إذا روى رجل ليس ممشهوراً بالعدالة عن شيخ ضعيف أشياء لا يرويهما عن غيره لا يتهيباً إلزاق

1. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 9 ص 165

2. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 428

3. ابن كثير، البداية والنهاية، ج 3 ص 418

4. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4493

5. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 9 ص 165

6. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3175، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 38 ص 448، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 19 ص 444،

الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 3 ص 53، العيني، مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، ج 2 ص 307

7. ابن معين، معرفة الرجال - محرز، ص 100

8. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 19 ص 443

9. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 19 ص 444

10. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 19 ص 443-444

11. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 19 ص 444

12. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 244

13. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 424

14. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 159

15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 162

16. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 19 ص 444

17. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 19 ص 444

القدح بهذا (المَجْهُول) دونه بل يجب التنكب عمًا رويًا جَمِيعًا حَتَّى (يَخْتَاط) الْمَرْءُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الدِّينَ لَمْ يَكْلَفِ اللّٰهَ عِبَادَهُ أَحَدَهُ عَن كَلِّ مَنْ لَيْسَ بَعْدَلَ مَرَضِيٍّ»⁽¹⁾، وقال ابن عدي: «وهو ممن يكتب حديثه»⁽²⁾، وقال الساجي: «ضعيف جدًا»⁽³⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالقائم»⁽⁴⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «ضعيف الحديث جدًا»⁽⁶⁾، وقال البيهقي: «معروف بكثرة الغلط»⁽⁷⁾، وقال الذهبي: «ضعفه»⁽⁸⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف»⁽⁹⁾.

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه، والجمهور على عدم طرحه.

وقول دحيم: «وأي شيء حدث عثمان من الحديث؟!» وضحه الذهبي فقال: «يعني: أن الغالب على روايته التفسير والمقاطيع»⁽¹⁰⁾.

* **الخلاصة:** ضعيف الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

124/74 - العلاء بن زيد - ابن زيدل - الثقفى، أبو محمد البصري

قال مسلم: «مُنكر الحديث»⁽¹¹⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال يحيى بن معين: «ليس بثقة»⁽¹²⁾، وقال علي بن المديني⁽¹³⁾، وأبو الفتح الأزدي⁽¹⁴⁾: «كان يضع الحديث»، و«كان أحمد بن حنبل يتكلم فيه»⁽¹⁵⁾، وقال البخاري⁽¹⁶⁾، والعقيلي⁽¹⁷⁾، وابن عدي⁽¹⁸⁾: «مُنكر الحديث»، وقال أبو داود: «متروك الحديث»⁽¹⁹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «مُنكر الحديث متروك الحديث»⁽²⁰⁾، وقال النَّسَائِي: «متروك»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽²²⁾، وقال ابن حبان: «يروى عن أنس بن مالك بنسخة مَوْضُوعَةٌ لا يحل ذكره في الكتب إلا على

1. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 75
2. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 293
3. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 7 ص 139
4. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 7 ص 139
5. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 7 ص 118
6. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 4 ص 208
7. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 38 ص 451
8. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج 2 ص 11
9. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4502
10. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 149
11. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2927
12. ابن طهيمان الدقاق، من كلام أبي زكريا يحيى ابن معين في الرجال، ص 90
13. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 22 ص 507
14. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 462
15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 356
16. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 520
17. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 343
18. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 379
19. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 22 ص 508
20. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 355
21. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 462
22. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 183

سَبِيلَ التَّعَجُّبِ»⁽¹⁾، وقال ابن عدي: «يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ بِأَحَادِيثِ عَدَادٍ مَنَّاكِرٍ»⁽²⁾، وقال الدارقطني: «متروك»⁽³⁾، وقال الذهبي: «واه»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «لين»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «تالف»⁽⁶⁾، وقال ابن كثير: «كذاب»⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: «متروك ورماه أبو الوليد بالكذب»⁽⁸⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه بل رمي بالكذب.

* الخلاصة: متروك الحديث كما قال أبو داود؛ والله أعلم!

125/75- عُمر بن حفص بن ذكوان، أبو حفص العبدى البصرى (ت198هـ)

قال مسلم: «ضعيف الحديث»⁽⁹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن سعد: «كان ضعيفاً عندهم في الحديث، كتبوا عنه ثم تركوه»⁽¹⁰⁾، وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «لم يكن بثقة»⁽¹²⁾، وقال ابن المديني⁽¹³⁾، والنسائي⁽¹⁴⁾: «ليس بثقة»، وقال أحمد: «تركنا حديثه وحرقناه»⁽¹⁵⁾، وقال البخاري: «ليس بقوي»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً⁽¹⁷⁾، وابن عدي⁽¹⁸⁾: «ليس بالقوي»، وقال أبو زرعة الرازي: «واهي الحديث، لا أعلم حدّث عنه كبير أحد إلا من لا يدري الحديث»⁽¹⁹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث ليس بقوي، هو على يدي عدل»⁽²⁰⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽²¹⁾، وقال ابن عدي: «الضعف بين على

1. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 171
2. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 378
3. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 126
4. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 439
5. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 2 ص 43
6. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 3 ص 109
7. ابن كثير، البداية والنهاية، ج 19 ص 189
8. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5239
9. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 659، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 13 ص 24، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 1172
10. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 13 ص 24
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 3 ص 103
12. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 13 ص 23
13. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 13 ص 24
14. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 221
15. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 155، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 99، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 13 ص 23
16. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 150
17. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 207
18. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 98
19. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 13 ص 24
20. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 103
21. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 99

رواياته»⁽¹⁾، وقال الساجي: «متروك الحديث»⁽²⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽³⁾، وقال أبو نعيم: «رَوَى عن ثابت بالمناكير»⁽⁴⁾، وقال الذهبي: «واه»⁽⁵⁾.

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه، والجمهور على تركه ومن نادر ألفاظ الجرح قول أبي حاتم: «على يدي عدل»⁽⁶⁾، ويُراد بها الجرح الشديد قال ابن حجر: «بان لي أنها كناية عن الهالك، وهو تضعيف شديد»⁽⁷⁾.

* **الخلاصة:** متروك الحديث؛ والله أعلم!

126/76- عَمْرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، أَبُو حَفْصِ الْقُرَشِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الْأَعْمُر (ت 225هـ)

قال مسلم: «ضعيف الحديث»⁽⁸⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال علي بن المديني: «شيخ ضعيف» وضعفه جداً⁽⁹⁾، وقال أحمد: «قد كتبتُ عنه، وقد تركتُ حديثه، وذلك أني ذهبتُ إليه أنا وأبو خيثمة، فأخرج لنا كتاباً عن سعيد بن بشير، فإذا هي أحاديث سعيد بن أبي عروبة، فتركناه»⁽¹⁰⁾، وقال الجوزجاني: «سقط حديثه»⁽¹¹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «كتبتُ عنه، وطرحته حديثه»⁽¹²⁾.

وقال النسائي: «ليس بثقة»⁽¹³⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَرَوِي كِتَابًا لَمْ يَسْمَعْهَا عَنْ أَقْوَامٍ أَدْرَكَهُمْ»⁽¹⁴⁾، وقال ابن عدي: «يروى... أحاديث وكلها غير محفوظة»⁽¹⁵⁾، وقال الساجي: «كذاب»⁽¹⁶⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽¹⁷⁾، وقال الدارقطني: «[متروك عن] سعيد بن عبد العزيز، وسعيد بن بشير، بواطيل»⁽¹⁸⁾، وقال الذهبي: «تركوه»⁽¹⁹⁾، وقال أيضاً: «لين»⁽²⁰⁾.

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه والجمهور على تركه بل رماه الساجي بالكذب.

* **الخلاصة:** متروك الحديث؛ والله أعلم!

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 102
2. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 13 ص 23
3. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 3 ص 198
4. أبو نعيم، الضعفاء، ص 112
5. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 780
6. قيل: إن عدل هو ابن سعد العشيبة كان على شرطة تُتبع إذا أراد هلاك رجل دفع به إلى عدل، فيقولون: على يدي عدل كناية عن هلاكه، فصار يُذكر مثلاً في الميؤوس منه. انظر: الثعالبي، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، ج 1 ص 246، وابن منظور، لسان العرب، ج 4 ص 2842، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 2 ص 142، والسخاوي، فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث، ج 2 ص 300
7. السخاوي، فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث، ج 2 ص 299
8. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 652، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 45 ص 64، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 3 ص 208، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 7 ص 454، ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 107، الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 5 ص 642، قطوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، ج 7 ص 289
9. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 13 ص 35
10. أحمد، العلل ومعرفة الرجال - رواية الصواف، ج 3 ص 210-211
11. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 165
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 111
13. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 3 ص 208
14. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 61
15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 116
16. ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 107
17. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 45 ص 65
18. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 127، وما بين معقوفين: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 2 ص 210
19. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 467
20. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 191

127/77- عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، أبو حفص اليمامي⁽¹⁾

قال مسلم: «أَضَعَفَ أَهْلُ الْمَعْرِقَةِ بِالْحَدِيثِ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَثْعَمٍ وَأَشْبَاهَهُ مِنْ نَقْلَةِ الْأَخْبَارِ لِرَوَايَتِهِمُ الْأَحَادِيثَ الْمُسْتَنْكَرَةَ الَّتِي تَخَالَفُ رَوَايَاتِ الثَّقَاتِ الْمَعْرُوفِينَ مِنَ الْحَفَازِ»⁽²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال البخاري: «منكر الحديث ذاهب»⁽³⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «واهي الحديث، حَدَّثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ لَوْ كَانَتْ فِي خَمْسِ مِئَةِ حَدِيثٍ لَأَفْسَدْتُهَا»⁽⁴⁾، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الأشياء الموضوعة عن ثقات أئمة، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب»⁽⁵⁾، وقال ابن عدي: «منكر الحديث»⁽⁶⁾، و«بَعْضُ حَدِيثِهِ لَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ»⁽⁷⁾، وقال الدارقطني⁽⁸⁾، والذهبي⁽⁹⁾، وابن حجر⁽¹⁰⁾: «ضعيف»، وقال الذهبي: «رَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ طَائِمَاتٍ»⁽¹¹⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه.

* الخلاصة: منكر الحديث كما أفاده مسلم، وقاله ابن عدي؛ والله أعلم!

128/78- عمر بن محمد بن صهبان، أبو جعفر الأسلمي (ت157هـ)

قال مسلم: «الغالب على حديثه المنكر أو الغلط»⁽¹²⁾.

* أقوال النقاد في الروي:

قال الفضل بن دكين: «كان ضعيفاً»⁽¹³⁾، وقال ابن سعد: «كان قليل الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال يحيى بن معين: «ليس بثقة»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «ليس بذاك»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «مدني لا يسوى فلساً»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «ضعيف الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال علي بن المديني: «كَانَ ضَعِيفًا، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَكَانَ بِشَيْءٍ»⁽¹⁹⁾، وقال أحمد: «عُمَرُ لَمْ يَكُنْ بِشَيْءٍ أَدْرَكْتُهُ فَلَمْ

1. ويحسن هنا التنبيه على أن ابن حبان جعل ابن أبي خثعم هو عمر بن راشد اليمامي فجعلهما واحداً، وهم الحافظ ابن حجر ذلك فقال: «ووهم من زعم أنه عمر بن راشد». من: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4928
2. مسلم، التمييز، ص 209
3. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 54
4. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 21 ص 408-409
5. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 54
6. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 126
7. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 127
8. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 8 ص 275
9. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 3 ص 711
10. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4928
11. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 164
12. مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص 62
13. ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ص 121
14. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 7 ص 567، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 7 ص 465
15. الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص 418
16. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 173
17. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 2 ص 218
18. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 24
19. ابن أبي شيبة، سؤالات عثمان بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني، ص 54

أَسْمَعُ مِنْهُ وَكَانَ قَرِيباً لِابْنِ أَبِي يَحْيَى»⁽¹⁾، وقال أحمد بن صالح: «ما علمتُ منه إلا خيراً ثقة ما رأيتُ أحداً يتكلم فيه»⁽²⁾، وقال البخاري: «منكر الحديث»⁽³⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «ضعيف الحديث»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «واهي الحديث»⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، متروك الحديث»⁽⁶⁾، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «منكر الحديث ضعيف»⁽⁷⁾، وقال البزار: «ليس بالقوي»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «لين الحديث»⁽⁹⁾، وقال النسائي: «مُتْرُوكُ الْحَدِيثِ»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹¹⁾، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي عن الثقات المعضلات التي إذا سمعها من الحديث صناعته لم يشك أنها معمولة يجب التنكب عن روايته في الكتب»⁽¹²⁾، وقال ابن عدي: «وعامة أحاديثه ما لا يتابعه الثقات، عليه والغلبة على حديثه المناكير»⁽¹³⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «فيه ضعف يُحدِّث عن أبي الزبير وعمارة بن غزية بأحاديث يخالف فيه»⁽¹⁴⁾، وقال الدارقطني: «متروك»⁽¹⁵⁾، وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش: «روى عن نافع وزيد بن أسلم أحاديث مناكير رواها عنه الثقات»⁽¹⁶⁾، وقال البيهقي⁽¹⁷⁾، والبغوي⁽¹⁸⁾، وابن حجر⁽¹⁹⁾: «ضعيف»، وقال الذهبي: «ساقط»⁽²⁰⁾.

* **التعليق:** متفق على تضعيفه إلا ما كان من أحمد بن صالح المصري قال: «ثقة ما علمتُ إلا خيراً، ما رأيتُ أحداً يتكلم فيه».

قلت: إن أراد لم يتكلم أحد في عدالته وديانته فنعم، وأما إن أراد لم يتكلموا في ضبطه وروايته فالأمر بخلاف ذلك، فليس بين من جمعته من كلام النقاد إلا وقد تكلم فيه، وكما يقال: من علم حجة على من لم يعلم! والمثبت مقدم على النافي!

* **الخلاصة:** منكر الحديث كما قال البخاري وأفاده كلام مسلم؛ والله أعلم!

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 24
2. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 137
3. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 165
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 116
5. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 21 ص 400
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 116
7. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 138
8. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 1 ص 493
9. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 2 ص 398
10. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 223
11. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 21 ص 400
12. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 52
13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 27
14. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 10 ص 76
15. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 9 ص 57
16. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 10 ص 77
17. البيهقي، السنن الكبرى، ج 5 ص 43
18. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 7 ص 465
19. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4923
20. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 473

129/79- عمرو بن ثابت بن هرمز بن أبي المقدم البكري،

أبو ثابت الكوفي الحداد - ويقال: أبو محمد - (ت 127هـ)

قال مسلم: «ضعيف الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال عبد الله بن المبارك - على رؤوس الناس -: «دعوا حديث عمرو بن ثابت، فإنه كان يسب السلف»⁽²⁾، وعبد الرحمن بن مهدي «أبي أن يحدث عنه»⁽³⁾، وقال ابن سعد: «كان متشيعاً مفرطاً ليس هو بشيء في الحديث، ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه ورأيه»⁽⁴⁾، وقال يحيى بن معين: «ليس بثقة ولا مأمون (لا يكتب حديثه)»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «كان عمرو بن ثابت ضعيفاً»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «لا يكذب في حديثه»⁽⁸⁾، وقال البخاري: «ليس بالقوي عندهم»⁽⁹⁾، وقال العجلي: «شديد التشيع غال فيه، واهي الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «ضعيف الحديث»⁽¹¹⁾، وقال أبو داود: «كان من شرار الناس؛ كان رافضياً حبيثاً رجلاً سوء»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «هو غير ثقة»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «كان عمرو بن ثابت رافضياً رجلاً سوء ولكنه كان صدوقاً في الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، يكتب حديثه، كان ردي الرأي شديد التشيع»⁽¹⁵⁾، وقال البزار: «كان يتشيع، ولم يترك»⁽¹⁶⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة ولا مأمون»⁽¹⁸⁾، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات لا يحل ذكره إلا على سبيل الإعتبار»⁽¹⁹⁾، وقال ابن عدي: «والضعف على رواياته بين»⁽²⁰⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «مذموم كان يُقدّم علياً على الشيخين، وينال من عثمان رضي الله عنهم»⁽²¹⁾، وقال أبو أحمد الحاكم:

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 483
2. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 67 رقم 32
3. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 21 ص 556
4. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 10
5. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 21 ص 556
6. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 262
7. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 262
8. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 263
9. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 319
10. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 173
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 223
12. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 21 ص 558
13. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 21 ص 556
14. أبوداود، كتاب السنن، ص 118 رقم 287
15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 223
16. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 10
17. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 220
18. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 21 ص 558
19. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 42
20. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 215
21. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 10 ص 137

«ليس بالقوي عندهم»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «حديثه ليس بالمستقيم»⁽²⁾، وقال الذهبي: «متروك»⁽³⁾، وقال ابن كثير: «وَعَمَرُو بُنْ تَابِتٍ هَذَا هُوَ الْمُتَّهَمُ بِوَضْعِ هَذَا الْحَدِيثِ أَوْ سَرِقَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ»⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف، رُمي بالرفض»⁽⁵⁾.
* التعليق: اتفق على تضعيفه، والظاهر أنه ترك لرفضه ولضعفه، قال ابن سعد: «ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه ورأيه»، وقد وهَّاه العجلي مع تسامحه.

* الخلاصة: ضعيف الحديث كما قال مسلم، ورُمي بالرفض؛ والله أعلم!

130/80- عمرو بن حَكَّام بن أبي الوضاح الأزدي، أبو عثمان البصري (ت219هـ)

قال مسلم: «تُرك حديثه»⁽⁶⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «ليس بثقة»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «ما أعرفه»⁽⁸⁾، وقال علي بن المديني: «ممن تُرك حديثه»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «ذهب حديثه»⁽¹⁰⁾، وقال أحمد: «تُرك حديثه»⁽¹¹⁾، وقال البخاري: «ليس بالقوي عندهم»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «منكر الحديث»⁽¹³⁾.

وقال أبو زرعة الرازي: «قدم الرى وكتب عنه أخو أبو بكر وليس بالقوي»⁽¹⁴⁾، وقال أبو داود: «ليس بشيء»⁽¹⁵⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ذهب حديثه»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «هو شيخ ليس بالقوي لين يكتب حديثه»⁽¹⁷⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَنْقُرِدَ عَنِ الثَّقَاتِ مِمَّا لَا يَشْبَهُ حَدِيثَ الْأَثْبَاتِ لَا يَحْتَجُّ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ»⁽¹⁹⁾، وقال ابن عدي: «وعامة ما يرويه غير متابع عليه إلا أنه يكتب حديثه»⁽²⁰⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽²¹⁾، وقال الحاكم: «كان يُدَّلسُ عن من لم يسمع منه»⁽²²⁾، وقال الخليلي: «ضعفوه»⁽²³⁾.

1. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 10 ص 137

2. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 10 ص 137

3. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 482

4. ابن كثير، البداية والنهاية، ج 8 ص 579

5. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4995

6. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2227

7. ابن طهمان الدقاق، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، ص 54

8. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 237

9. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 267

10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 228

11. أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية الصواف، ج 3 ص 101

12. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 3 ص 261

13. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 237

14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 228

15. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 1 ص 361

16. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 228

17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 228

18. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 219

19. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 49

20. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 239

21. ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 201

22. ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 56

23. الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج 2 ص 490

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه، وقد تركه جماعة.

وذكره الحاكم بالتدليس ضمن الجنس السادس من التدليس: «قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: قال فلان فحمل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماع عالٍ ولا نازل» ثم ذكر عن علي بن المديني قال: «كان له قريب سمع من شعبة فلما مات أخذ كتبه، وقال: كان لا يعرف»⁽¹⁾، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة من المدلسين⁽²⁾.

* **الخلاصة:** منكر الحديث كما قال البخاري وكان يدللس كما قال الحاكم؛ والله أعلم!

131/81- عمرو بن خالد القرشي الواسطي، أبو خالد مولى بني هاشم

قال مسلم: «ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار»⁽³⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال وكيع: «كَانَ عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ فِي جَوَارِنَا يَضَعُ الْحَدِيثَ فَلَمَّا فُطِنَ بِهِ تَحَوَّلَ إِلَى وَاسِطٍ»⁽⁴⁾، وقال يحيى بن معين: «شيخ كُوفِي كَذَّابٌ»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «هُوَ غَيْرُ ثِقَّةٍ وَلَا مَأْمُونٌ»⁽⁶⁾.

وقال إسحاق بن راهويه: «كان عمرو بن خالد الواسطي يضع الحديث»⁽⁷⁾، وقال أحمد: «متروك الحديث، ليس يسوى شيئاً»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «كَذَّابٌ»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «هذا ليس بشيء، متروك الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال البخاري: «منكر الحديث»⁽¹¹⁾، وقال الجوزجاني: «غير ثقة»⁽¹²⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «كان واسطياً وكان يضع الحديث»، ولم يقرأ علينا حديثه وقال: «اضربوا عليه»⁽¹³⁾، وقال أبو داود: «هذا كَذَّابٌ»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء»⁽¹⁵⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث جداً»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «متروك الحديث، ذاهب الحديث لا يشتغل به»⁽¹⁷⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة، ولا يُكْتَبُ حديثه»⁽¹⁹⁾، وقال أبو عوانة: «كان عمرو بن خالد ليس بشيء، متروك الحديث»⁽²⁰⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَزُورِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الْأَثْبَاتِ حَتَّى يَسْبِقَ إِلَى الْقَلْبِ أَنَّهُ كَانَ

1. الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 110
2. ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 56
3. مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص 62
4. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 217
5. الدارمي، تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين، ص 146
6. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 1 ص 289
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 230
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 230
9. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 218
10. أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية الصواف، ج 1 ص 246
11. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 328
12. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 69
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 230
14. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 21 ص 606
15. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 21 ص 606
16. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 455
17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 230
18. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 220
19. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 21 ص 606
20. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 268

الْمُتَعَمِّدَ لَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُدْلَسَ، كَذَبَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ»⁽¹⁾، وقال ابن عدي: «متروك الحديث»⁽²⁾، وقال أيضاً: «عامّة ما يرويه موضوعات»⁽³⁾، وقال الساجي: «منكر الحديث»⁽⁴⁾، وقال الدارقطني: «متروك»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «كذاب»⁽⁶⁾، وقال أبو نعيم: «لا شيء»⁽⁷⁾، وقال البيهقي: «متروك رماه الحفاظ بالكذب»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «معروف بوضع الحديث»⁽⁹⁾.

وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹⁰⁾، وقال الذهبي: «كذبوه»⁽¹¹⁾، وقال ابن حجر: «متروك، ورماه وكيع بالكذب»⁽¹²⁾.

* التعليق: اتفق على إسقاطه وطرحه حتى قال البيهقي: «رماه الحفاظ بالكذب».

قلت: رماه وكيع، وابن معين، وابن راهويه، وأحمد، ومسلم، وأبو زرعة، وأبو داود، وابن عدي، والدارقطني.

* الخلاصة: كذاب يضع الحديث؛ والله أعلم!

132/82- عمرو بن عبيد بن باب، أبو عثمان البصري المعتزلي (ت144هـ)

قال مسلم: «سكتوا عنه»⁽¹³⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يونس بن عبيد: «كَانَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ»⁽¹⁴⁾، وقال ابن المبارك: «إِنَّ عَمْرًا كَانَ يَدْعُو»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «دَعَا إِلَى الْقَدْرِ، فَتَرَكُوهُ»⁽¹⁶⁾، وقال سفيان بن عيينة: «حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ وَكَانَ كَذَابًا»⁽¹⁷⁾، وقال يحيى بن سعيد القطان: «قد ترك يحيى القطان الرواية عن عمرو بن عبيد بأخرة»⁽¹⁸⁾، وقال ابن سعد: «مُعْتَزِلِيٌّ صَاحِبُ رَأْيٍ، لَيْسَ بِنَبِيٍّ فِي الْحَدِيثِ، وَكَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ عَنِ الْحَسَنِ وَغَيْرِهِ»⁽¹⁹⁾، وقال يحيى بن معين: «ليس بشيء، رجل سوء»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «لَا تَكْتَبُ حَدِيثَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: كَانَ يَكْذِبُ؟ قَالَ: كَانَ دَاعِيَةً إِلَى دِينِهِ فَقُلْتُ لَهُ: فَلِمَ وَنَقَمْتَ قِتَادَةَ وَسَعِيدَ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ وَسَلَامَ بْنِ مَسْكِينٍ؟ قَالَ: كَانُوا يَصُدُقُونَ فِي حَدِيثِهِمْ، وَلَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَ إِلَى بِدْعَةٍ»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «كَانَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ رَجُلٌ سَوَاءٌ مِنَ الدَّهْرِيَّةِ قُلْتُ: وَمَا الدَّهْرِيَّةُ؟ قَالَ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا شَيْءَ إِذَا النَّاسُ مِثْلَ الرِّزْقِ، وَكَانَ

1. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 41

2. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 221

3. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 224

4. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 10 ص 161

5. البرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني، ص 113

6. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 133

7. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 27

8. البيهقي، السنن الكبرى، ج 2 ص 401

9. البيهقي، السنن الكبرى، ج 1 ص 228

10. البيهقي، السنن الكبرى، ج 9 ص 283

11. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج 2 ص 75

12. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5021

13. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2200

14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 246

15. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 277

16. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 6 ص 104

17. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 14 ص 82

18. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 14 ص 84

19. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 272

20. الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص 427

21. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 281

يرى السيف»⁽¹⁾، وقال علي بن المديني: «لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَا نرى الرَّوَايَةَ عَنْهُ»⁽²⁾، وقال أيضاً: «سمعت معاذ بن معاذ- وذكر عمرو بن عبيد- قال له إنسان- يكنى أبا هاشم- يا أبا المثنى من هذا؟ قال: مَنْ لا يُقْبَلُ منه، ولا يُؤخَذُ عنه، عمرو بن عبيد. قال عبد الله: وسألت أبي عن عمرو بن عبيد، فقلت له: ليس بشيء لا يُكْتَبُ حديثه؟ فأوماً برأسه، أي نعم! فقلت: قوم يرمون بالقدر إلا أنهم لا يدعون إليه، ولا يأتون في حديثهم بشيء منكر، مثل قتادة، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وأبي هلال، وعبد الوارث، وسلام بن مسكين؟ فقال: هؤلاء الثقات»⁽³⁾، وقال أحمد: «ما كان عمرو بن عبيد بأهل أن يُحَدَّثَ عنه»⁽⁴⁾، وقال الفلاس: «كَانَ يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لا يُحَدَّثَانِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ عُبَيْدٍ، وَكَانَ يَحْيَى يُحَدِّثُ عَنْهُ، ثُمَّ تَرَكَهُ»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «كان متروك الحديث، صاحب بدعة»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «كان عمرو بن عبيد قديراً، يرى الاعتزال والقدر، ترك حديثه»⁽⁷⁾، وقال الجوزجاني: «غير ثقة ضال»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «كان عمرو بن عبيد غالياً في القدر، ما ينبغي أن يُكْتَبَ حديثه»⁽⁹⁾، وقال أبو حاتم الرازي⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾، وأبو أحمد الحاكم⁽¹²⁾: «متروك الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة، ولا يُكْتَبُ حديثه»⁽¹³⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ عَمْرٍو بن عبيد دَاعِيَةً إِلَى الاعتزال يُشْتَمُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَكْذِبُ مَعَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ تَوْهَمًا لا تَعْمَدًا»⁽¹⁴⁾، وقال ابن عدي: «وَعَمْرٍو بنُ عُبَيْدٍ قَدْ كَفَّانَا السَّلْفُ مَوْثِقَةً حَيْثُ بَيَّنُّوا ضَعْفَهُ فِي رِوَايَاتِهِ وَبَيَّنُّوا بِدْعَتَهُ وَدَعَاءَهُ إِلَيْهَا وَيَعْرِى النَّاسَ بِنُسُكِهِ»، وقال أيضاً: «وَلِلْسَلْفِ فِيمَنْ يُنْسَبُ إِلَى الصَّلَاحِ كَلَامٌ كَثِيرٌ حَتَّى قَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: مَا رَأَيْتُ قَوْمًا أَصْرَحَ بِالْكَذِبِ مِنْ قَوْمٍ يُنْسَبُونَ إِلَى الْخَيْرِ، وَكَانَ يَعْزُّ النَّاسَ بِنُسُكِهِ وَتَقَشُّفِهِ، وَهُوَ مَذْمُومٌ ضَعِيفٌ الْحَدِيثِ جَدًّا مُعَلَّنٌ بِالْبِدْعِ، قَدْ كَفَّانَا مَا قَالَ فِيهِ النَّاسُ»⁽¹⁵⁾، وقال الساجي: «كان قديراً، وكان داعية، تركه أهل النقل ومن كان يميز الأثر من أهل البصرة، وروى عنه الغرباء، وكان له سمت وإظهار زهد، فرووا عنه وظنوا به خيراً، وقد روى عنه شعبة حديثين ثم تركه»⁽¹⁶⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽¹⁷⁾، وقال البيهقي: «إننا لا نحتج بعمرو بن عبيد»⁽¹⁸⁾، وقال ابن

1. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج2 ص36
2. ابن أبي شيبة، سؤالات عثمان بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني، ص37
3. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج14 ص84-85
4. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج14 ص85
5. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج3 ص280
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج6 ص247
7. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج14 ص84
8. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص108
9. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص185.
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج6 ص247
11. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص219
12. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج10 ص217
13. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج22 ص125
14. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج2 ص35
15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج6 ص195
16. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج14 ص87
17. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج3 ص278
18. البيهقي، السنن الكبرى، ج2 ص202

حجر: «المعتزلي المشهور، كان داعية إلى بدعته، اتهمه جماعة مع أنه كان عبداً»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «ساقط الحديث»⁽²⁾.
* التعليق: تتابع النقاد على تركه والتنفير من بدعته ولم يغرمهم نسكه وتقصفه، وقد نسب ابن معين للدهرية ودفع

ذلك الذهبي فقال: «لعن الله الدهرية، فإنهم كفار، وما كان عمرو هكذا»⁽³⁾.

وأما قول ابن حجر: «اتهمه جماعة مع أنه كان عبداً»، فلا منافاة -للأسف- بين الأمرين إذ كان يجري الكذب على لسانه ويروي الموضوعات توهمًا لا تعمدًا، قال ابن حبان: «ويكذب مع ذلك في الحديث توهمًا لا تعمدًا».

* الخلاصة: ساقط الحديث كما قال ابن حجر؛ والله أعلم!

133/83 - عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقِ الْبَاهِلِيِّ، أَبُو عُثْمَانَ الْبَصْرِيِّ (ت224هـ)

قال مسلم: «ذهب حديثه»⁽⁴⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن سعيد القطان: «لا يُرْضَى عمرو بن مرزوق في الحديث»⁽⁵⁾، وقال ابن سعد: «كَانَ ثِقَّةً، كَثِيرَ الْحَدِيثِ عَنُ شُعْبَةَ»⁽⁶⁾، وقال ابن معين: «ثقة مأمون صاحب غزو وقرآن وفضل»، وحمده جداً⁽⁷⁾، وقال ابن المديني: «اتُّرِكُوا حَدِيثَ الْفَهْدَيْنِ وَالْعَمَرَيْنِ، يَعْنِي: فَهْدَ بْنَ عَوْفٍ وَفَهْدَ بْنَ حَيَّانَ، وَعَمْرُو بْنَ مَرْزُوقٍ، وَعَمْرُو بْنَ حَكَّامٍ»⁽⁸⁾، وقال أحمد: «عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ رَجُلٌ صَالِحٌ لَا أُدْرِي مَا يَقُولُ عَلَيَّ!»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «ثقة مأمون فتشنا عما قيل فيه فلم نجد له أصلاً»⁽¹⁰⁾، وقال العجلي: «ضعيف، يُحَدِّثُ عَنْ شُعْبَةَ لَيْسَ بِشَيْءٍ»⁽¹¹⁾.

وقال أبو حاتم الرازي: «ثقة، وكان من العباد ولم نجد من اصحاب شعبة ممن كتبنا عنه أحسن حديثاً منه»⁽¹²⁾، وقال ابن حبان: «ربما أخطأ لم يكثر خطؤه حتى يعدل به عن سنن العدول، ولكنه أتى منه بما لا ينفك منه البشر»⁽¹³⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «صدوق من أهل القرآن والجهاد»⁽¹⁴⁾، وقال الدارقطني: «صدوق كثير الوهم»⁽¹⁵⁾، وقال الحاكم: «سيء الحفظ»⁽¹⁶⁾، وقال الذهبي: «ثقة فيه بعض الشيء»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «ثقة مشهور»⁽¹⁸⁾.
وقال ابن حجر: «ثقة فاضل له أوهام»⁽¹⁹⁾.

1. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5071
2. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 11 ص 421
3. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج 3 ص 283
4. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 139
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 264
6. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 9 ص 306
7. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 22 ص 227
8. العجلي، الضعفاء الكبير، ج 3 ص 292
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 263
10. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 22 ص 227
11. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 184-185
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 264
13. ابن حبان، الثقات، ج 8 ص 484
14. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 101
15. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 101
16. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 101
17. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج 2 ص 88
18. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 489
19. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5110

* **التعليق:** اختلف فيه، وقد تشدد فيه ابن المديني -وتبعه مسلم- بترك حديثه، حتى أنكروه الإمام أحمد فقال: «عمرو بن مرزوق رجل صالح، لا أدري ما يقول علي؟!»، وقد فتش أحمد عن حاله وما قيل فيه فقال: «ثقة مأمون، فتشنا عما قيل فيه فلم نجد له أصلاً».

وقد وقعت له أوهام ذكر الدارقطني أنه كثير الوهم، إلا أن ابن حبان -مع تشدده في الجرح، وغمره بالغلطة والغلطتين- قال: «رهما أخطأ لم يكثر خطؤه حتى يعدل به عن سنن العدول، ولكنه أتى منه بما لا ينفك منه البشر»؛ وقد احتج به البخاري في صحيحه.

* **الخلاصة:** ثقة فيه بعض الشيء كما لخص حاله الذهبي وابن حجر؛ والله أعلم!

134/84- عمرو بن هاشم، أبو مالك الجنبى الكوفى

قال مسلم: «ضعيف الحديث»⁽¹⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

وقال ابن سعد: «كان صدوقاً، ولكنه كان يخطئ كثيراً»⁽²⁾، قال ابن معين: «ليس به بأس قد سمعنا نحن منه»⁽³⁾، وقال أحمد: «صدوق، ولم يكن صاحب حديث»⁽⁴⁾، وقال البخاري: «فيه نظر»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «مقارب الحديث»⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «لين الحديث، يكتب حديثه»⁽⁷⁾، وقال النسائي: «ليس بالقوي»⁽⁸⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَلْبَسُ الْأَسَانِيدَ وَيُرْوَى عَنِ الثَّقَاتِ مَا لَا يَشْبَهُ حَدِيثَهُ الْأَثْبَاتِ، لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِخَبَرِهِ»⁽⁹⁾، وقال ابن عدي: «لَهُ أَحَادِيثٌ غَرَائِبٌ حَسَنٌ، وَإِذَا حَدَّثَ عَنْ ثِقَةٍ فَهُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَإِذَا حَدَّثَ عَنْ ضَعِيفٍ كَانَ يَكُونُ فِيهِ بَعْضُ الْإِنْكَارِ، وَهُوَ صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»⁽¹⁰⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: «لين»⁽¹²⁾، وقال ابن حجر: «لين الحديث، أفرط فيه ابن حبان»⁽¹³⁾.

* **التعليق:** جمهور النقاد على تليينه؛ وقد ضعفه جداً البخاري في رواية -بقوله: «فيه نظر»، لكنه قد يصرفه عن أصل مراده من التضعيف الشديد قوله في موضع آخر: «مقارب الحديث».

* **الخلاصة:** مع صدقه لين الحديث كما لخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3067، الذهبي، ميزان الاعتدال، ج 3 ص 292، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 112.
2. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 8 ص 514.
3. ابن معين، معرفة الرجال - محرز، ص 127.
4. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 245.
5. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 381.
6. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 424.
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 267.
8. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 22 ص 274.
9. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 42.
10. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 245.
11. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 112.
12. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 2 ص 61.
13. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5126.

135/85- غياث بن إبراهيم بن طلق بن غنام النخعي الثقفي، أبو عبد الرحمن الكوفي

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار»⁽²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «كذاب خبيث وقال لي أبو سفيان المعمرى وكان جاره نسخ كتبي عن معمر كلها ثم وضعها في كتبه ولم يسمعها مني»⁽³⁾، وقال أيضاً: «كذاب، ليس بثقة ولا مأمون»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «كان ضعيفاً»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «كان غياث بن إبراهيم كذاباً»⁽⁶⁾، وقال عبد الله بن علي بن المديني: «سألت أبي عن غياث بن إبراهيم فضغفه»⁽⁷⁾، وقال أحمد: «متروك الحديث، ترك الناس حديثه»⁽⁸⁾، وقال البخاري: «تركوه»⁽⁹⁾، وقال الجوزجاني السعدي: «كان فيما سمعت غير واحد يقول: كان يضع الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال أبو داود: «غير ثقة ولا مأمون»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «كذاب»⁽¹²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «إنه كان كذاباً يضع الحديث من ذات نفسه»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «ترك حديثه»⁽¹⁴⁾، وقال صالح جزرة: «كان يضع الحديث»⁽¹⁵⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»⁽¹⁷⁾، وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث على الثقات، ويأتي بالمعضلات عن الأثبات، روى عنه العراقيون لا تحل كتابته حديثه إلا على جهة التعجب، ولا ذكر روايته إلا مع أهل الصناعة للاعتبار والادكار»⁽¹⁸⁾، وقال ابن عدي: «بين الأمر في الضعف، وأحاديثه كلها شبه الموضوع»⁽¹⁹⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «تركوه»⁽²⁰⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «متروك الحديث»⁽²¹⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف الحديث»⁽²²⁾، وقال الذهبي: «تركوه واتهم بالوضع»⁽²³⁾، وقال أيضاً: «أحد المتهمين»⁽²⁴⁾، وقال ابن حجر: «ساقط، نسب إلى وضع الحديث»⁽²⁵⁾.

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2077، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 14 ص 280.
2. سبط ابن العجمي، الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، ص 207
3. ابن معين، معرفة الرجال - محرز، ص 81
4. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 1 ص 344
5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 14 ص 279
6. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 14 ص 279
7. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 14 ص 279
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 57
9. البخاري، التاريخ الكبير، ج 7 ص 109
10. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 201
11. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 14 ص 280
12. ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 311
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 57
14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 57
15. ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 311
16. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 226
17. ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 312
18. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 196
19. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 113
20. ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 311
21. ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 311
22. الدارقطني، المؤلف والمؤتلف والمختلف، ج 3 ص 1695
23. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 507
24. الذهبي، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 474
25. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج 6 ص 51

* التعليق: اتفق الحفاظ على تضعيفه ورُمي بالوضع.

* الخلاصة: كذاب يضع الحديث؛ والله أعلم!

136/86- فرات بن السائب، أبو سليمان الجزري -وقيل: أبو المعلى-

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «ليس بشيء»⁽²⁾، وقال أيضاً: «مُنكر الحديث»⁽³⁾.

وقال أحمد: «قريب من مُحَمَّد بن زياد الطَّحَّانِ فِي مِيمُونِ يَتَّهَمُ بِمَا يَتَّهَمُ بِهِ ذَلِكَ [أي: يتهم بما يتهم به ذلك أي بِالْوَضْعِ]»⁽⁴⁾، وقال البخاري: «سكنوا عنه»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «تركوه منكر الحديث»⁽⁶⁾، وقال الجوزجاني⁽⁷⁾، وأبو زرعة⁽⁸⁾: «ضعيف الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، منكر الحديث»⁽⁹⁾، وقال النسائي⁽¹⁰⁾، والدارقطني⁽¹¹⁾: «متروك الحديث»، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَرَوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الْأَثْبَاتِ، وَيَأْتِي بِالْمَعْضَلَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ وَلَا الرَّوَايَةُ عَنْهُ وَلَا كِتَابَةُ حَدِيثِهِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْاِخْتِبَارِ»⁽¹²⁾، وقال ابن عدي: «أحاديثه عن ميمون بن مهران مناكير»⁽¹³⁾، وقال الساجي: «تركوه»⁽¹⁴⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث»⁽¹⁵⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه، والجمهور على تركه.

* الخلاصة: متروك الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3248 ذكره بلا قول 1389
2. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 2 ص 274
3. ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 324
4. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 3 ص 341
5. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 108
6. البخاري، التاريخ الكبير، ج 7 ص 130
7. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 179
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 80
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 80
10. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 226
11. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 2 ص 433
12. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 208
13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 136
14. ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 324
15. ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 324

137/87- فرج بن فضالة بن النعمان بن نعيم التنوخي القضاعي، أبو فضالة الشامي الحمصي -ويقال:

الدمشقي- (ت176هـ)

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽¹⁾، وفي رواية قال: «متروك»⁽²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال عبد الرحمن بن مهدي: «حدّث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أحاديث مقلوبة مُنكرة»⁽³⁾، وقال أيضاً: «حدّث فرج بن فضالة عن أهل الحجاز بأحاديث مقلوبة مُنكرة»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «ما رأيتُ شامياً أثبت من الفرّج بن فضالة، وما حدّثتُ عنه وأنا أستخير الله في الحديث عنه»⁽⁵⁾.

وقال ابن سعد: «وكان ضعيفاً في الحديث»⁽⁶⁾، وقال ابن معين: «ضعيف الحديث»⁽⁷⁾، وقال ابن المديني: «هو وسط وليس بالقوي»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «ضعيف لا حدّث عنه»⁽⁹⁾، وقال أحمد: «ثقة»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «يحدث عن ثقات أحاديث مناكير»⁽¹¹⁾، وقال البخاري: «عنده مناكير عن يحيى بن سعيد الأنصاري»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «ذاهب الحديث»⁽¹³⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق، يُكتب حديثه ولا يحتج به، حديثه عن يحيى بن سعيد فيه إنكار، وهو في غيره أحسن حالاً، وروايته عن ثابت لا تصح»⁽¹⁴⁾، وقال النسائي: «ضعيف»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد ويلزق المُتُون الواهية بالأسانيد الصحيحة لا يحل الإختجاج به»⁽¹⁶⁾، وقال ابن عدي: «وله عن يحيى غيره مناكير...وله غير ما أملينا من أحاديث سالحة، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه»⁽¹⁷⁾، وقال الساجي: «ضعيف الحديث، روى عن يحيى بن سعيد أحاديث مناكير، كان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه»⁽¹⁸⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالقائم»⁽¹⁹⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف الحديث، يروي عن يحيى بن

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2766، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 14 ص 381، المزي، تهذيب الكمال ج 23 ص 159، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 261، العيني، مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، ج 2 ص 448، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 48 ص 258، 266.

2. في مخطوط الكنى والأسماء كُتب تحت منكر الحديث: (في نسخة متروك)؛ كما في [ورقة 88 (وجه ب = ص 91)] = ص 167 من منشورة المخطوط - انظر التعليق رقم 199 ص 222 من منشورة المخطوط.

3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 86
4. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 23 ص 161
5. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 48 ص 261
6. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 329
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 86
8. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 14 ص 379
9. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 14 ص 379
10. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 14 ص 379
11. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 23 ص 158
12. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 14 ص 380
13. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 99
14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 86
15. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 48 ص 258
16. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 207
17. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 143
18. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 14 ص 381
19. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 48 ص 259

سَعِيدٌ أَحَادِيثٌ لَا يَتَابَعُ عَلَيْهَا»⁽¹⁾، وقال الحاكم: «هو ممن لا يحتج به»⁽²⁾، وقال الخليلي: «ضعفوه، ومنهم من يقوّه وينفرد بأحاديث»⁽³⁾، وقال الذهبي: «مشهور ضعفوه»⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف»⁽⁵⁾.

* **التعليق:** ضعفه جمهور النقاد، وقد تركه عبد الرحمن بن مهدي وأما قوله: «ما رأيتُ شامياً أثبت من الفرج بن فضالة...»؛ فقد تعقّبهُ الحافظ بن حجر: «لا يغتر أحد بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي فإنها من رواية سليمان بن أحمد وهو الواسطي، وهو كذاب، وقد قال البخاري: تركه ابن مهدي». قلت: لو صحت هذه الرواية فلا إشكال؛ فيُحمل على توثيقه ابتداءً ثم تركه، وتتمّة قول البخاري يوضحه فقال: «تركه ابن مهدي أخيراً».

ثم الذي يظهر لي من هذه الحكاية عدم التوثيق المطلق ففي ذات سياق قول ابن مهدي يقول: «وما حدّثُ عنه، وأنا أستخير الله في الحديث عنه».

* **الخلاصة:** ضعيف، كما لخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

138/88- فهد بن حيان، أَبُو بَكْرٍ النَّهْشَلِيُّ بَصْرِيُّ (ت212هـ)

قال مسلم: «ذهب حديثه»⁽⁶⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن المديني: «ذهب حديثه»⁽⁷⁾، وقال البخاري: «يتكلمون فيه»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «سكتوا عنه»⁽⁹⁾، وقال العجلي: «ضعيف الحديث، وقد كتبْتُ عنه»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «لا بأس به»⁽¹¹⁾، وقال أبو زرعة: «منكر الحديث»⁽¹²⁾، و«وهاه»⁽¹³⁾ أبو داود، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال العقيلي: «لا يتابع»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَخْطِئُ حَتَّى يَجِيءَ بِأَحَادِيثٍ مَقْلُوبَةٍ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الإِحْتِجَاجِ بِهِ لِمَا كَثُرَ مِنْ ذَلِكَ»⁽¹⁶⁾، وقال الذهبي: «ضعفوه»⁽¹⁷⁾.

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه، وتشدد ابن المديني فقال: «ذهب حديثه» وتبعه مسلم.

* **الخلاصة:** ضعيف الحديث كما قال العجلي وأبو حاتم؛ والله أعلم!

1. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 5 ص 480
2. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 262
3. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 262
4. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 317
5. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5383
6. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 139
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 89
8. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 243
9. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 234
10. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 208
11. ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 362
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 89
13. ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 362
14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 89
15. ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 362
16. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 211
17. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 516

139/89- قَطْن بن إبراهيم بن عيسى بن مسلم الغطفاني،

أبو سعيد القشيري النيسابوري (ت261هـ)

قال مسلم: «لا يُكتب حديثه»⁽¹⁾، و«تركه»⁽²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو حاتم الرازي: «صدوق مسلم اكتبوا عنه»⁽³⁾، وقال أيضاً: «شيخ»⁽⁴⁾.

وقال النسائي: «فيه نظر»⁽⁵⁾، وقال ابن حبان: «يخطئ أحياناً، يعْتَبَرُ حَدِيثُهُ إِذَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ»⁽⁶⁾، وقال الذهبي: «لَهُ حَدِيثٌ يُنْكَرُ، وَهُوَ صَدُوقٌ أَعْرَضَ مُسْلِمٌ عَنْ إِخْرَاجِ حَدِيثِهِ فِي «الصَّحِيحِ»»⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ»⁽⁸⁾.

* التعليق: أعرض الإمام مسلم عن إخراج حديثه في «الصحيح» وقد تركه، ولهذا قصة ذكرها تلميذه إبراهيم بن محمد بن سفيان قال: «صار مسلم بن الحجاج إلى قطن بن إبراهيم، وكتب عنه جملة، وازدحم الناس عليه حتى حدّث بحديث إبراهيم بن طهمان عن أيوب، وطالبوه بالأصل فأخرجه وقد كتبه على الحاشية، فتركه مسلم»⁽⁹⁾. قال المعلمي اليماني -موضّحاً ومدافعاً-: «هو حديث واحد رواه محمد بن عقيل عن حفص عن عبد الله السلمي عن إبراهيم بن طهمان، وكان قطن قد سمع من حفص كثيراً، ثم ذكر محمد بن عقيل أن قطناً سأله: أي حديث عندك من حديث إبراهيم بن طهمان أغرب؟ فذكر له هذا الحديث. فذهب قطن فحدث به بالعراق عن حفص فبلغ محمد بن عقيل فأنكر ذلك وقال: «لم يكن حَفِظَ هذا الحديث - يعني: عن حفص - إلا أنا ومحمود أخو خشتم» واتهم قطناً أنه سرقه منه ثم حدّث به قطن بنيسابور فطالبوه بالأصل فدافعهم ثم أخرجه فرأوا الحديث مكتوباً على الحاشية فأنكروا ذلك، هذا حاصل القصة.

... ولم ينقم عليه مع إكثاره إلا ذلك الحديث، فلعل الأولى أن يُحمَل على العذر فلا يمتنع أن يكون قد سمع الحديث من حفص ثم نسيه أو خفي عليه أنه غريب أو طمع أن يدلّه محمد بن عقيل على حديث غريب آخر ثم ذكره وتنبه لفريته فرواه، وقد يكون كتبه بعد أن سمعه في الحاشية أو لا يكون أو لا ثم لما ذكر أنه سمعه أو عرف أنه غريب ألحقه في الحاشية، وكان مع حفص في بلد واحد فلا مانع أن يكون سمع منه الحديث في غير المجلس الذي سمع فيه محمد بن عقيل وصاحبه، وأهل الحديث جزاهم الله خيراً ربما يشددون على الرجل وهم يرون أن له عذراً خشية أن يتساهل غيره طمعاً في أن يعذروه كما عذروا ذلك؛ والله أعلم»⁽¹⁰⁾.

1. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12 ص568، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج6 ص434.
2. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج14 ص499، المزي، تهذيب الكمال، ج23 ص613، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج8 ص381، ابن الجوزي، المنتظم، ج12 ص169، الذهبي، ميزان الاعتدال، ج3 ص388.
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج7 ص138.
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج7 ص138.
5. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج23 ص612.
6. ابن حبان، الثقات، ج9 ص22.
7. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج2 ص525.
8. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5553.
9. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج14 ص499، المزي، تهذيب الكمال، ج23 ص613، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج8 ص381، ابن الجوزي، المنتظم، ج14 ص499.
10. المعلمي، التنكيل، ص606-607.

* الخلاصة: صدوق يخطئ كما لخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

140/90- كثير بن عبد الله الناجي الأبي، أبو هاشم الوشاء

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال البخاري⁽²⁾، وأبو زرعة⁽³⁾، وأبو أحمد الحاكم⁽⁴⁾: «مُنكر الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «مُنكر الحديث، ضعيف الحديث جداً، شبه المتروك»⁽⁵⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽⁷⁾، وقال العقيلي: «وَلَا يُتَابَعُهُ إِلَّا نَحْوُهُ فِي الضَّعْفِ»⁽⁸⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَرَوِي عَن أَنَسٍ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَتِهِ وَيَضَعُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَحْدُثُ عَنْهُ لَا يَحِلُّ كِتَابَةُ حَدِيثِهِ وَلَا الرَّوَايَةَ عَنْهُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْاِخْتِبَارِ»⁽⁹⁾، وقال ابن عدي: «وقد روى كثير الناجي، عن أنس شيئاً يسيراً، وفي بعض رواياته ما ليس بالمحفوظ»⁽¹⁰⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس حديثه بالقائم»⁽¹¹⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽¹²⁾، وقال الحاكم: «زعم أنه سمع من أنس، وروى عنه أحاديث يشهد القلب أنها موضوعة»⁽¹³⁾، وقال الخطيب البغدادي: «وكان ضعيفاً»⁽¹⁴⁾، وقال الذهبي: «وما أرى رواياته بالمنكرة جداً»⁽¹⁵⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه.

* الخلاصة: منكر الحديث كما قال الشيخان: البخاري ومسلم؛ والله أعلم!

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3544
2. البخاري، التاريخ الكبير، ج 7 ص 218
3. أبو زرعة الرازي، أسامي الضعفاء، ج 2 ص 651
4. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 418
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 154
6. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 229
7. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 3 ص 402
8. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 8
9. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 228
10. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 202
11. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 8 ص 418
12. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 3 ص 402
13. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4 ص 418
14. الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق، ج 3 ص 1790
15. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 3 ص 402

141/91- مبارك بن سُحيم -يقال: ابن عبد الله-، أبو سُحيم البناي البصري

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد: «ليس بثقة»، وقال أيضاً: «اضربوا عليه»⁽²⁾، وقال البخاري⁽³⁾، والساجي⁽⁴⁾: «مُنكر الحديث»، وقال أبو زرعة الرازي: «واهي الحديث، مُنكر الحديث ما أعرف له حديثاً صحيحاً، وقد حسنه مولى عبد العزيز بن صهيب»⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «منكر الحديث، ضعيف الحديث»⁽⁶⁾، وقال البزار: «له مناكير لا يتابع عليها، وما سمع شيئاً من موله»⁽⁷⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه»⁽⁹⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَنْفَرِدُ بِالْمَنَاكِرِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ، وَإِذَا وَافَقَ الثَّقَاتَ فَإِنْ اعْتَبَرَ مُعْتَبَرٌ لَمْ يَحْرَجْ فِي فِعْلِهِ ذَلِكَ»⁽¹⁰⁾، وقال ابن عدي: «وَفِي بَعْضِ رِوَايَاتِهِ مَنَاكِرٌ»⁽¹¹⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث»⁽¹²⁾، وقال الذهبي: «واه»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «هالك»⁽¹⁴⁾، وقال ابن حجر: «متروك»⁽¹⁵⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه، وقد تركه غير واحد بل نقل الإجماع ابن عبد البر فقال: «أجمعوا على أنه ضعيف

متروك».

* الخلاصة: منكر الحديث كما قال الشيخان؛ والله أعلم!

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1570
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 341
3. البخاري، التاريخ الكبير، ج 7 ص 427
4. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 11 ص 57
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 341
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 341
7. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 4 ص 146، 235
8. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 239
9. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 27 ص 176
10. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 358
11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 28
12. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 27 ص 176
13. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 540
14. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 731
15. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6461

142/92- متوكل بن فضيل، أبو أيوب الحداد التيمي

قال مسلم: «عنده عجائب»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال البخاري: «عنده عجائب»⁽²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «مجهول»⁽³⁾.

وقال ابن عدي: «متوكل ليس بالمعروف»⁽⁴⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽⁵⁾، وقال الدارقطني:

«ضعيف»⁽⁶⁾، وقال الذهبي: «لين»⁽⁷⁾.

* التعليق: جهله أبو حاتم الرازي، وقال ابن عدي: «ليس بالمعروف».

* الخلاصة: ضعيف كما قال الدارقطني؛ إذ عنده عجائب كما قال الشيخان؛ والله أعلم!

143/93- محمد بن حجاج اللخمي، أبو إبراهيم الواسطي (ت 181هـ)

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽⁸⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «كذاب خبيث»⁽⁹⁾، وقال أيضاً وأبو داود: «ليس بثقة»⁽¹⁰⁾، وقال البخاري: «منكر

الحديث»⁽¹¹⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «يروي أحاديث موضوعة»⁽¹²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «كذاب، ذاهب

الحديث»⁽¹³⁾، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به»⁽¹⁴⁾،

وقال ابن عدي: «وهذا الحديث [حديث الهريسة] موضوع مما وضعه محمد بن الحجاج»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «ولمحمد

بن الحجاج غير ما ذكرت من الحديث أحاديث موضوعة لا أصل لها، وهو ضعيف بلا شك، وإن أحاديثه تشبه

الوضع، ولا تشبه حديث الثقات»⁽¹⁶⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث»⁽¹⁷⁾، وقال الدارقطني: «كذاب من

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 127

2. البخاري، التاريخ الكبير، ج 8 ص 43

3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 372

4. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 179

5. ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 458

6. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 1 ص 201

7. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 100

8. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 107، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 3 ص 92

9. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 324

10. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 3 ص 91

11. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 64

12. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ج 2 ص 337

13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 234

14. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 312

15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 325

16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 327

17. ابن حجر، لسان الميزان، ج 7 ص 53

أهل واسط، هو صاحب حديث الهريسة»⁽¹⁾، وقال أبو نعيم: «مُنكر»⁽²⁾، وقال الذهبي: «كذبه أَبُو حَاتِمٍ وَجَمَاعَةٌ»⁽³⁾، وقال أيضاً «متهم»⁽⁴⁾.

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه جداً، وكذبه جماعة: ابن معين، وأبو حاتم، وابن عدي، والدارقطني.

* **الخلاصة:** كذاب ذاهب الحديث كما قال أبو حاتم؛ والله أعلم!

144/94- محمد بن حجاج المصفر، أبو عبد الله البغدادي (ت216هـ)

قال مسلم: «تركوه»⁽⁵⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن سعد: «وهو ضعيف عندهم في الحديث»⁽⁶⁾، وقال يحيى بن معين: «ليس بثقة»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «كان يحدث عن شعبة بأحاديث منكراً، أنا رأيت كتابه وكتبت عنه ما كان في كتابه وليس هو بشيء»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «لَيْسَ بِشَيْءٍ، حَدَّثَ عَنْ شُعْبَةَ بِأَحَادِيثَ لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ فَتَرَكَ حَدِيثَهُ»⁽⁹⁾، وقال علي بن المديني: «ذهب حديثه»⁽¹⁰⁾، وقال أحمد: «تركته حديثه أو تركنا حديثه»⁽¹¹⁾، وقال البخاري: «سكتوا عنه»⁽¹²⁾، وقال العجلي⁽¹³⁾، والنسائي⁽¹⁴⁾، والأزدي⁽¹⁵⁾: «متروك الحديث»، وقال أبو زرعة الرازي: «بروي أباطيل»⁽¹⁶⁾، وقال أبو داود: «غير ثقة»⁽¹⁷⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «رأيت به بغداد ولم أكتب عنه وقيل لي: إنه أخرج أحاديث أبي مريم عن عمرو بن مرة، فرواه عن شعبة عن عمرو بن مرة فذهب حديثه وتركوه»⁽¹⁸⁾، وقال ابن حبان: «مُنكر الحَدِيثِ جَدًّا، يروي عن شُعْبَةَ أَشْيَاءَ كَأَنَّهُ شُعْبَةَ آخِرَ لَا تَحِلُّ الرَّوَايَةَ عَنْهُ»⁽¹⁹⁾، وقال ابن عدي: «الضعف على حديثه بَيِّنٌ»⁽²⁰⁾، وقال الذهبي: «مُجمَعٌ على تركه»⁽²¹⁾.

1. البرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني، ص 1 ص 132
2. أبو نعيم، الضعفاء، ص 142
3. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 565
4. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 58
5. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1968، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 3 ص 95، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 3 ص 49.
6. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 349
7. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 2 ص 256
8. ابن معين، معرفة الرجال - محرز، ص 90
9. العجلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 46
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 235
11. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 3 ص 94
12. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 64
13. ابن حجر، لسان الميزان، ج 7 ص 54
14. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 233
15. ابن حجر، لسان الميزان، ج 7 ص 54
16. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ج 2 ص 337
17. ابن حجر، لسان الميزان، ج 7 ص 54
18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 235
19. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 313
20. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 328
21. الذهبي، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 5 ص 434

* **التعليق:** «مجمع على تركه» كما قال الذهبي.

* **الخلاصة:** متروك الحديث؛ والله أعلم!

145/95- محمد بن الحسن بن أبي الحسن بن زبالة المخزومي، أبو الحسن المدني

قال مسلم: «غير ثقة»⁽¹⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن معين: «كان كذاباً ولم يكن بشيء»⁽²⁾، وقال أيضاً: «لَيْسَ بِثِقَّةٍ، كَانَ يَسْرِقُ الْحَدِيثَ»⁽³⁾، وقال أيضاً: «والله ما هو بثقة، حدثت عدو الله عن مالك...»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «كَدَّابٌ حَيِّثٌ، لَمْ يَكُنْ بِثِقَّةٍ وَلَا مَأْمُونًا يَسْرِقُ»⁽⁵⁾، وقال أحمد بن صالح: «كُتِبَتْ عَنِّي ابْنُ زَبَالَةَ مِائَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ. ثُمَّ تَبَيَّنَ لِي أَنَّهُ كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ فَتَرَكْتُ حَدِيثَهُ»⁽⁶⁾، وقال البخاري: «عنده مناكير»⁽⁷⁾، وقال الجوزجاني: «لم يقنع الناس بحديثه»⁽⁸⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «واهي الحديث»⁽⁹⁾، وقال أبو داود: «كَدَّابَا المدينة: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ زَبَالَةَ، وَوَهَبُ بْنُ وَهَبٍ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ»⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «واهي الحديث، ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، منكر الحديث عنده مناكير، وليس بمتروك الحديث!»⁽¹¹⁾، وقال البزار: «منكر الحديث»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «لَيْتَ الْحَدِيثَ، رَوَى أَحَادِيثَ لَا يَتَابَعُ عَلَيْهَا، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ»⁽¹³⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَسْرِقُ الْحَدِيثَ، وَيُرْوِي عَنِ الثَّقَاتِ مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ تَدْلِيلٍ عَنْهُمْ»⁽¹⁶⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «وضع حديثاً على مالك، ووضع كتاب «مثالب الأنساب»؛ فجفاه أهل المدينة»⁽¹⁷⁾، وقال الدارقطني: «منكر الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً⁽¹⁹⁾: «متروك»، وقال الخليلي:

1. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 117
2. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 1 ص 201
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 228
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 228
5. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 25 ص 65
6. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 71 ص 183
7. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 67
8. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 135
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 228
10. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 25 ص 66
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 228
12. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 1 ص 188
13. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 1 ص 379
14. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 233
15. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 25 ص 66
16. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 286
17. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 117
18. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 4 ص 88
19. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 117

«روى عن مالك مناكير، وهو ضعيف»⁽¹⁾، وقال البيهقي: «ضعيف مرة»⁽²⁾، وقال الذهبي⁽³⁾، والهيثمي⁽⁴⁾: «متروك»، وقال ابن حجر: «كذبوه»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «ضعيف فلا يحتج بما ينفرد به، فكيف إذا خالف»⁽⁶⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه، وكذبه ابن معين، وأحمد بن صالح المصري، وأبو داود، والساجي.

* الخلاصة: كان يضع الحديث، والله أعلم!

146/96- محمد بن سالم الهمداني، أبو سهل الكوفي

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽⁷⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن المبارك: «اطرح حديث مُحَمَّد بن سالم»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «اضربوا عليه»⁽⁹⁾، وقال حفص بن غياث: «لا تسوى أحاديث مُحَمَّد بن سالم البقل»⁽¹⁰⁾، وقال يحيى بن سعيد القطان: «ليس بشيء»⁽¹¹⁾، وقال ابن سعد: «كان ضعيفاً، كثير الحديث»⁽¹²⁾، وقال ابن معين: «ضعيف»⁽¹³⁾، وقال أحمد: «هو شبه المتروك»⁽¹⁴⁾، وقال الفلاس: «كَانَ يَحْيَى بن سَعِيد، وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عن مُحَمَّد بن سالم»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «ضعيف الحديث»⁽¹⁶⁾، وقال البخاري: «يتكلمون فيه»⁽¹⁷⁾، وقال الجوزجاني: «غير ثقة»⁽¹⁸⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، منكر الحديث مثل عبدة الضبي وأضعف، يشبه المتروك»⁽¹⁹⁾، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «ضعيف لا يفرح بحديثه»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «لا يسوي حديثه شيئاً»⁽²¹⁾، وقال النسائي: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه»⁽²²⁾، وقال أيضاً: «متروك الحديث»⁽²³⁾، وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم»⁽²⁴⁾،

1. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 117.
2. البيهقي، السنن الكبرى، ج 6 ص 65.
3. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج 2 ص 164.
4. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 9 ص 223.
5. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5815.
6. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 6 ص 702.
7. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1498.
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 272.
9. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 241.
10. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 25 ص 240.
11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 341، الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 3 ص 728.
12. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 8 ص 480.
13. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 25 ص 239.
14. أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية الصواف، ج 1 ص 415.
15. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 25 ص 240.
16. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 25 ص 240.
17. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 105.
18. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 59.
19. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 25 ص 241.
20. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 65.
21. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 141.
22. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 25 ص 241.
23. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 231.
24. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 272.

وقال ابن عدي: «الضعف على روايته بين»⁽¹⁾، وقال الدارقطني: «متروك الحديث»⁽²⁾، وقال الذهبي: «ضعفوه جداً»⁽³⁾، وقال أيضاً⁽⁴⁾، والهيثمي⁽⁵⁾: «متروك»، وقال ابن حجر: «ضعيف»⁽⁶⁾.

* التعليق: «متفق على ضعفه» كما قال الذهبي⁽⁷⁾، والجمهور على تركه.

* الخلاصة: متروك الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

147/97- محمد بن السائب بن بشر بن عمرو، أبو النَّظْرِ الكَلْبِيُّ الكُوْفِيُّ (ت146هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽⁸⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال سفيان الثوري: «اتقوا الكلبى» فقيل له: إنك تروي عنه. قال: «أنا أعرف بصدقه من كذبه»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «قال لنا الكلبى: ما سمعته عني عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب فلا تروه عني»⁽¹⁰⁾، وقد تركه يحيى بن سعيد وابن مهدي⁽¹¹⁾، وقال ابن سعد: «في روايته ضعيف جداً»⁽¹²⁾، وقال يحيى بن معين: «ليس بثقة»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء»⁽¹⁵⁾، وقال الجوزجاني السعدي: «كذاب ساقط»⁽¹⁶⁾، وقال أبو داود: «متهم»⁽¹⁷⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «الناس مجتمعون على ترك حديثه لا يشتغل به، هو ذاهب الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁹⁾، وقال ابن حبان: «وَكَانَ الكَلْبِيُّ سَبِيحاً مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَبَأٍ مِنْ أَوْلِيَّكَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ عَلِيًّا لَمْ يَمِتْ وَإِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الدُّنْيَا يَمْلؤها عدلاً كما ملئت جوراً وَإِنْ رَأَوْا سَحَابَةَ قالوا: أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِيهَا»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «الكلبي هذا مذهبه في الدين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، يروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم ير بن عباس ولا سمع منه شيئاً، ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف فجعل لما احتجج إليه يخرج له الأرض أفلاذ كبدها لا يحل ذكره في الكتب فكيف الاحتجاج به»⁽²¹⁾، وقال ابن عدي: «رضوه بالتفسير، وأما في الحديث فخاصة إذا روى، عن أبي صالح، عن ابن عباس

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 43

2. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 4 ص 21

3. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 4 ص 124

4. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 352

5. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 4 ص 279

6. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5898

7. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 3 ص 959

8. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3402

9. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 274-275

10. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 263

11. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 101

12. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 8 ص 479

13. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 4 ص 126

14. العقبلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 78

15. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 264

16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 275

17. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 1 ص 336

18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 271

19. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 231

20. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 262

21. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 264

ففيه مناكير واشتهر به فيما بين الضعفاء، يُكْتَب حديثه⁽¹⁾، وقال الدارقطني: «متروك الحديث»⁽²⁾، وقال ابن عساكر: «محمد بن السائب الكلبي وابنه هشام من رواة هذا الحديث كذابان رافضيان»⁽³⁾، وقال الذهبي: «وَكَانَ أَيْضاً رَأْساً فِي الْأَنْسَابِ، إِلَّا أَنَّهُ شَيْعِيٌّ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «لا يحل ذكره في الكتب، فكيف الاحتجاج به»⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: «متهم بالكذب، ورمي بالرفض»⁽⁶⁾.

* التعليق: اتفق على تركه، قال ابن عساكر: «قد تركه أهل العلم بالحديث»⁽⁷⁾.

* الخلاصة: متهم بالكذب، ورمي بالرفض كما قال ابن حجر؛ والله أعلم!

148/98- محمد بن سعيد بن حسان بن قيس المصلوب،

أبو عبد الرحمن الشامي الأردني

قال مسلم: «متروك الحديث، ويقال: صُلب في الزندقة»⁽⁸⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال الثوري: «كذاب»⁽⁹⁾، وقال ابن المبارك: «أكره حديثه»⁽¹⁰⁾.

وقال ابن معين: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا: صُلب فِي الزُّنْدَقَةِ، وَلَكِنَّهُ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «ليس

حديثه بشيء»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «ليس به بأس»⁽¹³⁾، وقال ابن نمير: «هذا العدو لله كذاب يضع الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال

أحمد: «عمداً كان يضع»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «كان كذاباً»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «قتله أبو جعفر في الزندقة حديثه حديث

موضوع»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «متروك الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال الفلاس: «يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثِ مَوْضُوعَةٍ»⁽¹⁹⁾، وقال البخاري: «كَانَ

صُلب، متروك الحديث، قُتِلَ فِي الزُّنْدَقَةِ»⁽²⁰⁾، وقال الجوزجاني: «مكشوف الأمر هالك»⁽²¹⁾، وقال أبو زرعة: «صُلب في

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 282

2. الدارقطني، المؤلف والمختلف، ج 4 ص 2222

3. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 73 ص 344

4. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 6 ص 248

5. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 4 ص 127

6. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5901

7. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 11 ص 70

8. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2092، ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 53 ص 75

9. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 257

10. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 71

11. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 71

12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 263

13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 320

14. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 186

15. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 72

16. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 53 ص 79

17. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 25 ص 265

18. أحمد، العلل ومعرفة الرجال- المروذي، ص 79

19. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 53 ص 80

20. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 94

21. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 159

الزندقة، وهو متروك الحديث»⁽¹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «متروك الحديث، قتل في الزندقة وصُلب»⁽²⁾، وقال أحمد بن صالح: «زنديق ضُربت عنقه وضع أربعة آلاف حديث عند هؤلاء الحمقى فاحذروها»⁽³⁾، وقال النسائي⁽⁴⁾، والعقيلي⁽⁵⁾: «متروك الحديث»، وقال النسائي أيضاً: «غير ثقة ولا مأمون»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «الكذابون المعروفون بوضع الحديث أربعة»⁽⁷⁾-وذكره منهم-، وقال ابن حبان: «يضع الحديث على الثقات، ويروي عن الأثبات ما لا أصل له لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه ولا الرواية عنه بحال من الأحوال»⁽⁸⁾، وقال ابن عدي: «وعامة ما يرويه، لا يتابع عليه»⁽⁹⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «كان يضع الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «متروك الحديث»⁽¹²⁾، وقال الحاكم: «هو ساقط لا خلاف بين أهل النقل فيه»⁽¹³⁾، وقال أبو نعيم: «قتل في الزندقة كان يروي المعضلات عن الأثبات»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «ساقط بلا خلاف بين أهل النقل»⁽¹⁵⁾، وقال الذهبي: «وقد دلسوه ألواناً كثيرة، لئلا يُعرف لسقوطه»⁽¹⁶⁾، وقال ابن كثير: «أحد الكذابين»⁽¹⁷⁾، وقال ابن حجر: «كذبوه»⁽¹⁸⁾، وقال أيضاً: «كذاب»⁽¹⁹⁾.

* التعليق: اتفق على طرحه وسقوطه، وكذبه الثوري وابن نمير وأحمد وأحمد المصري، والنسائي، وابن حبان، وأبو

أحمد الحاكم، وابن كثير.

* الخلاصة: كذاب وضاع؛ والله أعلم!

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 263
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 7 ص 263
3. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 186
4. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 231
5. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 70
6. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 53 ص 76
7. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 53 ص 81، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 25 ص 266
8. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 257
9. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 323
10. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 186
11. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 1 ص 427
12. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 1 ص 415
13. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 186
14. أبو نعيم، الضعفاء، ص 137
15. أبو نعيم، الضعفاء، ص 138
16. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 3 ص 961
17. ابن كثير، البداية والنهاية، ج 7 ص 389
18. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5907
19. ابن حجر، التلخيص الحبير، ج 4 ص 1567

149/99- مُحَمَّد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان،

أبو عبد الله القرشي المديني الأموي الملقب بالديباج (ت145هـ)

قال مسلم: «مُنكر الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن سعد: «كان كثير الحديث عالماً»⁽²⁾، وقال البخاري: «لا يكاد يتابع في حديثه»⁽³⁾، وقال أيضاً: «عنده عجائب»⁽⁴⁾، وقال العجلي⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾: «ثقة»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»⁽⁷⁾، وقال ابن حبان: «في حديثه عن أبي الزناد بعض المناكير»⁽⁸⁾، وقال ابن عدي: «حَدِيثُهُ قَلِيلٌ، وَمَقْدَارُ مَا لَهُ يَكْتَبُ»⁽⁹⁾.
وقال ابن حجر: «صدوق»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «ثقتان»⁽¹¹⁾.

* التعليق: اختلف فيه، وقد وثقه العجلي، والنسائي، وابن حجر، بينما قال النسائي مرة: «ليس بالقوي»، وقال ابن حجر مرة: «صدوق».

* الخلاصة: صدوق كما قال الحافظ ابن حجر؛ والله أعلم!

150/100- محمد بن عبد الملك المديني الضري، أبو عبد الله الأنصاري

قال مسلم: «مُنكر الحديث»⁽¹²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد: «كان يضع الحديث ويكذب»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «كذاب، خرقنا حديثه منذ حين»⁽¹⁴⁾، وقال البخاري⁽¹⁵⁾، والنسائي⁽¹⁶⁾، والساجي⁽¹⁷⁾: «مُنكر الحديث»، وقال أبو زرعة الرازي: «ضعيف الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ذاهب الحديث جداً، كذاب كان يضع الحديث»⁽¹⁹⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة ولا

-
1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1884، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 53 ص 384، الذهبي، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 3 ص 965
 2. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 269
 3. البخاري، التاريخ الأوسط، ج 2 ص 55
 4. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 139
 5. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 242
 6. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 25 ص 518
 7. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 53 ص 384
 8. ابن حبان، الثقات، ج 7 ص 417
 9. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 448
 10. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6038
 11. ابن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ج 2 ص 54
 12. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1899، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 3 ص 593، ابن حجر، لسان الميزان، ج 7 ص 315
 13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 4
 14. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 3 ص 592
 15. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 164
 16. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 3 ص 593
 17. ابن حجر، لسان الميزان، ج 7 ص 315
 18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 5
 19. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 4
 20. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 232

يكتب حديثه»⁽¹⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الْأَثْبَاتِ لَا يَحِلُّ ذِكْرُهُ فِي الْكُتُبِ إِلَّا عَلَى جِهَةِ الْقَدْحِ فِيهِ وَلَا الرَّوَايَةَ عَنْهُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِعْتِبَارِ»⁽²⁾، وقال ابن عدي: «وكل أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه، وهو ضعيف جداً»⁽³⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽⁴⁾، وقال أبو نعيم: «لا شيء»⁽⁵⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه، وكذبه أحمد وأبو حاتم.

* الخلاصة: كان يضع الحديث؛ والله أعلم!

151/101- محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العزمي، أبو عبد الرحمن الكوفي (ت 155هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽⁶⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

«تركه ابن المبارك ويحيى»⁽⁷⁾، وقال وكيع بن الجراح: «كان العزمي رجلاً صالحاً، وذهبَتْ كتبه، فكان يحدث حفظاً، فمن ذلك أُنِي»⁽⁸⁾، «كَانَ يَخْبِي، وَعَبَدَ الرَّحْمَنَ لَا يَحْدِثَانِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَزْمِيِّ»⁽⁹⁾، وقال ابن سعد: «سمع سماعاً كثيراً، وكتب ودقن كتبه، فلما كان بعد ذلك حدث وقد ذهبَتْ كتبه فضعف الناس حديثه لهذا المعنى»⁽¹⁰⁾، وقال يحيى بن معين: «لا يُكتب حديثه»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «ضعيف الحديث»⁽¹²⁾، وقال أيضاً، وأبو داود: «ليس بشيء»⁽¹³⁾، وقال أحمد: «ترك الناس حديثه»⁽¹⁴⁾، وقال الفلاس: «متروك الحديث»⁽¹⁵⁾، وقال البخاري: «متروك لا نقره»⁽¹⁶⁾، وقال الجوزجاني: «ساقط»⁽¹⁷⁾، وقال العجلي⁽¹⁸⁾، وأبو زرعة⁽¹⁹⁾: «ضعيف الحديث»، وقال أبو زرعة أيضاً: «لا يُكتب حديثه»⁽²⁰⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث جداً»⁽²¹⁾، وقال البزار: «لين الحديث»⁽²²⁾، وقال

1. ابن حجر، لسان الميزان، ج 7 ص 315
2. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 280
3. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 354
4. ابن حجر، لسان الميزان، ج 7 ص 315
5. أبو نعيم، الضعفاء، ص 140
6. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2080
7. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 171
8. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 44
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 2
10. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 8 ص 488
11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 246
12. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 246
13. ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري، ج 1 ص 237
14. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 43
15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 2
16. البخاري، التاريخ الكبير، ج 2 ص 378
17. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 58
18. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 247
19. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 10 ص 264
20. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 2
21. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 2
22. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 2 ص 251

النَّسَائِي: «متروك الحديث»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽²⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ صَدُوقًا إِلَّا أَنْ كَتَبَهُ ذَهَبَتْ، وَكَانَ رَدِيءَ الْحِفْظِ فَجَعَلَ يَحْدُثُ مِنْ حِفْظِهِ وَيَهْمُ فَكَثُرَ الْمَنَّاكِيرُ فِي رَوَايَتِهِ»⁽³⁾، وقال ابن عدي: «وعامة رواياته غير محفوظة»⁽⁴⁾، وقال الساجي: «صدوق، مُنكر الحديث، أجمع أهل النقل على ترك حديثه، عنده مناكير»⁽⁵⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس حديثه بالقائم»⁽⁶⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف جداً»⁽⁷⁾، وقال الحاكم: «متروك الحديث بلا خلاف أعرفه بين أئمة النقل فيه»⁽⁸⁾، وقال الذهبي: «هو من شيوخ شعبة المجمع على ضعفهم، ولكن كان من عباد الله الصالحين»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «وكان من عباد الله الصالحين لكنه وإه»⁽¹¹⁾، وقال ابن حجر: «متروك»⁽¹²⁾.

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه، والجمهور على تركه بسبب ذهاب كتبه وتحديثه من حفظه فكثرت مناكيره وقد كان رجلاً صالحاً.

* **الخلاصة:** متروك الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

152/102 - محمد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله الواقدي الأسلمي (ت 207هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹³⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال عبد العزيز الدراوردي: «ذاك أمير المؤمنين في الحديث»⁽¹⁴⁾.

وقال الشافعي: «كتب الواقدي كذب»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «كان بالمدينة سبع رجال يضعون الأسانيد الواقدي أحدهم»⁽¹⁶⁾، وقال يزيد بن هارون⁽¹⁷⁾، وأبو عبيد القاسم بن سلام⁽¹⁸⁾: «ثقة»، وقال ابن معين: «كان الواقدي يضع الحديث وضعاً»⁽¹⁹⁾، وقال أيضاً: «لا يُكتب حديث الواقدي، الواقدي ليس بشيء»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽²¹⁾.

1. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 10 ص 264
2. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 44
3. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 255
4. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 254
5. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 10 ص 265
6. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 324
7. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 15 ص 117
8. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 323
9. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 4 ص 195
10. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 1 ص 241
11. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 207
12. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6108
13. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1952، ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 54 ص 439، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 188، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 457.
14. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 190
15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 21
16. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 10 ص 292
17. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 18
18. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 192
19. النسائي، تسمية مشايخ النسائي الذين سمع منهم، ص 76
20. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 21
21. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 187

وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹⁾، وقال ابن المديني: «يضع الحديث»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ليس بموضع للرواية ولا يُروى عنه، وضعفه»⁽³⁾، وقال ابن نمير: «أما حديثه هنا فمستوي، وأما حديث أهل المدينة فهم أعلم به»⁽⁴⁾، وقال مصعب الزبيري: «ثقة مأمون»⁽⁵⁾، وقال ابن راهويه: «عندي ممن يضع الحديث»⁽⁶⁾، وقال أحمد: «كان الواقدي يقلب الأحاديث»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «كذاب»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «الواقدي يركب الأسانيد»⁽⁹⁾، وقال محمد بن بشار (بندار): «ما رأيت أكذب شفتين من الواقدي»⁽¹⁰⁾، وقال البخاري: «سكتوا عنه»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «متروك الحديث»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «مَا عِنْدِي لِلْوَأْقِدِيِّ حَرْفٌ، وَمَا عَرَفْتُ مِنْ حَدِيثِهِ، فَلَا أَقْنَعُ بِهِ»⁽¹³⁾، وقال الجوزجاني: «لم يكن مقنعاً»⁽¹⁴⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «ضعيف»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «ما يعجبني إلا على الاعتبار، ترك الناس حديثه»⁽¹⁶⁾، وقال أبو داود: «لا أكتب حديثه، ما أشك أنه كان ينقل الحديث ليس ينظر للواقدي إلا تبين فيه أمره»⁽¹⁷⁾، وقال محمد بن إسحاق الصاغاني: «والله لولا أنه عندي ثقة ما حدثت عنه»⁽¹⁸⁾.

وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁹⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «المَعْرُوفُونَ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَةٌ - وَذَكَرَ مِنْهُمْ الْوَأْقِدِيُّ -»⁽²¹⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَحْفَظُ أَيَّامَ النَّاسِ وَسِيرَهُمْ، وَكَانَ يَرَوِي عَنِ الثَّقَاتِ الْمَقْلُوبَاتِ وَعَنِ الْأَثْبَاتِ الْمَعْضَلَاتِ حَتَّى رُبَّمَا سَقَى إِلَى الْقَلْبِ أَنَّهُ كَانَ الْمُتَعَمِّدُ؛ لِذَلِكَ كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَكْذِبُهُ»⁽²²⁾، وقال ابن عدي: «الْبَلَاءُ مِنْهُ وَمُتُونُ أَخْبَارِ الْوَأْقِدِيِّ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، وَهُوَ بَيْنَ الضَّعْفِ»⁽²³⁾، وقال الساجي:

1. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 186
2. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 303
3. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 20
4. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 192
5. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 191
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 21
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 21
8. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 186
9. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 20
10. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 22
11. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 178
12. البخاري، كتاب الضعفاء، ص 123
13. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 463
14. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 23
15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 21
16. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 21
17. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 54 ص 457
18. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 4 ص 14، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 191.
19. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 233
20. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 188
21. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 463
22. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 303
23. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 484

«متهم»⁽¹⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث»⁽²⁾، وقال الدارقطني: «مختلف فيه، فيه ضعف بين في حديثه»⁽³⁾، وقال البيهقي: «ليس بالقوي»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «لا يحتج به»⁽⁵⁾، وقال الذهبي: «لم أسق ترجمته هنا لاتفاقهم على ترك حديثه وهو من أوعية العلم؛ لكنه لا يتقن الحديث»⁽⁶⁾، وقال ابن حجر: «متروك مع سعة علمه»⁽⁷⁾.

* **التعليق:** اختلف فيه كثيراً ما بين توثيقه وتضعيفه وتكذيبه؛ فقد كذبه جماعة: الشافعي وابن معين، وأحمد، وابن المديني، وابن راهويه، وبندار، والنسائي.

وعلى كل قال الذهبي: «استقر الإجماع على وهن الواقدي»⁽⁸⁾.

* **الخلاصة:** متروك الحديث كما قال الشيخان؛ والله أعلم!

153/103- مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَاتِ الْكُوفِيُّ، أَبُو عَلِيٍّ التَّمِيمِيُّ

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽⁹⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال يحيى بن معين: «ليس حديثه بشيء»⁽¹⁰⁾

وقال علي بن المديني: «روى عن حبيب بن أبي ثابت مناكير» وضعفه⁽¹¹⁾.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: «هذا شيخ كذاب»⁽¹²⁾، «رماه أحمد بالكذب»⁽¹³⁾، وقال البخاري⁽¹⁴⁾، وأبو زرعة⁽¹⁵⁾، والساجي⁽¹⁶⁾: «منكر الحديث»، وقال أبو زرعة الرازي: «ضعيف الحديث»⁽¹⁷⁾، وقال أبو داود: «روى عن محارب بن دثار أحاديث موضوعة»⁽¹⁸⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، ذاهب الحديث يروى عن أبي اسحاق أحاديث منكرة»⁽¹⁹⁾، وقال النسائي: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً⁽²¹⁾ والأزدي⁽²²⁾: «متروك الحديث»، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَرَوِي الْمَعْضَلَاتِ عَنِ الْأَثْبَاتِ حَتَّى إِذَا سَمِعَهَا مِنَ الْحَدِيثِ صَنَاعَتَهُ عِلْمٌ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لَا يَحِلُّ

1. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 182

2. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 188

3. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 153

4. البيهقي، السنن الكبرى، ج 2 ص 132

5. البيهقي، السنن الكبرى، ج 1 ص 38

6. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج 1 ص 348

7. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6175

8. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 4 ص 221

9. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2257

10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 60

11. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 275

12. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 313

13. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 271

14. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 208

15. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ج 2 ص 457

16. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 10 ص 308

17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 60

18. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 276

19. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 60

20. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 271

21. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 314

22. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 276

الإحتجاج به⁽¹⁾، وقال ابن عدي: «والضعف بين علي ما يرويه من روى عنه»⁽²⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بشيء»⁽³⁾، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»⁽⁴⁾، وقال الذهبي: «واه باتفاق»⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: «كذبوه»⁽⁶⁾.

* التعليق: اتفق على تركه، قال الذهبي: «واه باتفاق»، وكذبه ابن أبي شيبة وأحمد.

* الخلاصة: واه باتفاق كما قال الذهبي؛ والله أعلم!

154/104- محمد بن الفضل بن عطية بن عمر بن خالد، أبو عبد الله المروزي (ت180هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽⁷⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال الفضل بن دكين: «كان ضعيفاً»⁽⁸⁾.

وقال ابن سعد: «متروك الحديث»⁽⁹⁾، وقال يحيى بن معين: «ليس بشيء»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «لا يُكتب حديثه»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «محمد بن الفضل الكذاب»⁽¹³⁾، وقال ابن المديني: «روى عجائب»، وضعفه⁽¹⁴⁾، و«رماه ابن أبي شيبة»⁽¹⁵⁾، يعني: بالكذب، وقال البخاري: «سكتوا عنه»⁽¹⁶⁾، وقال أحمد: «ليس بشيء»، حديثه حديث أهل الكذب»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «ذالك عجبٌ يجهلُك بالطمات»⁽¹⁸⁾، وقال الفلاس: «متروك الحديث، كذاب»⁽¹⁹⁾، وقال البخاري: «ذاهب الحديث»⁽²⁰⁾، وقال الجوزجاني: «كان كذاباً»⁽²¹⁾، وقال أبو زرعة: «ضعيف»⁽²²⁾،

1. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 293
2. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 317
3. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 10 ص 309
4. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 397
5. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 964
6. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6217
7. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1951، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 254، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 284، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 9 ص 402، ابن عبد الهادي، الصارم المنكي في الرد على السبكي، ص 67
8. ابن أبي شيبة، مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه، ص 78
9. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 382
10. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 2 ص 231
11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 353
12. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 283
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 57
14. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 283
15. البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 208
16. البخاري، كتاب الضعفاء، ص 124
17. أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية الصواف، ج 2 ص 549
18. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 202
19. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 284
20. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 418
21. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 202
22. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 254

وقال أبو داود: «ليس بشيء»⁽¹⁾، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ذاهب الحديث، تُرِكَ حديثه»⁽³⁾، وقال الترمذي: «ضعيف، ذاهب الحديث»⁽⁴⁾، وقال ابن خراش⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾: «متروك الحديث»، وقالوا: «كذاب»⁽⁷⁾، وقال ابن حبان: «ليس بشيء»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «كَانَ مِمَّنْ يَرَوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الْأَثْبَاتِ لَا يَحِلُّ كِتَابَتَهُ حَدِيثُهُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِعْتِبَارِ، كَانَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ شَدِيدَ الْحَمْلِ عَلَيْهِ»⁽⁹⁾، وقال ابن عدي: «وَعَامَّةُ حَدِيثِهِ مَا لَا يَتَابَعُهُ الثَّقَاتُ عَلَيْهِ»⁽¹⁰⁾.

وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث»⁽¹¹⁾، وقال الدارقطني: «متروك الحديث»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹³⁾، وقال الخطيب البغدادي: «سكن بخارى، وحدث بها مناكير وأحاديث معضلة»⁽¹⁴⁾، وقال الذهبي: «مَشْهُورٌ تَرْكُوهُ، وَبَعْضُهُمْ كَذَبَهُ»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «متروك بانفاق»⁽¹⁶⁾، وقال ابن حجر: «كذبوه»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «متروك»⁽¹⁸⁾.

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه والجمهور على تركه وكذبه ابن معين وابن أبي شيبة والفلاس والجوزجاني وابن خراش والنسائي.

* **الخلاصة:** متروك الحديث رمي بالكذب؛ والله أعلم!

155/105- محمد بن كثير القرشي، أبو إسحاق الكوفي

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁹⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال يحيى بن معين: «شيعيٌّ، وَلَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «ما كان به بأس...، وَإِنْ كَانَ الشَّيْخُ رَوَى هَذَا فَهُوَ كَذَّابٌ! وَإِلَّا فَإِنِّي رَأَيْتُ حَدِيثَ الشَّيْخِ مُسْتَقِيمًا»⁽²¹⁾، وقال ابن المديني: «كتبنا عنه عن ليث عجائب، وخططت

1. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 284
2. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 1738
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 57
4. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 2 ص 383
5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 254
6. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 234
7. قول النسائي عند المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 284، وقول ابن خراش عند الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 254.
8. ابن حبان، الثقات، ج 7 ص 317
9. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 290
10. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 360
11. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 10 ص 310
12. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 5 ص 140
13. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 154
14. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 248
15. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 624
16. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 370
17. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6225
18. ابن حجر، التلخيص الحبير، ج 1 ص 302
19. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 26
20. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 69
21. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 314-315

على حديثه»، وضعفه جداً⁽¹⁾، وقال أحمد: «خرقنا حديثه»⁽²⁾، وقال أيضاً: «أحاديثه عن ليث كلها مقلوبة»⁽³⁾، وقال البخاري: «منكر الحديث»⁽⁴⁾، وقال العجلي: «ضعيف الحديث»⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، وكان يحيى بن معين يحسن القول فيه»⁽⁶⁾، وقال العقيلي: «في حديثه وهم»⁽⁷⁾.

وقال ابن حبان: «وَكَانَ مِمَّنْ يَنْفَرِدُ عَنِ الثَّقَاتِ بِالْأَشْيَاءِ الْمَقْلُوبَاتِ الَّتِي إِذَا سَمِعَهَا مِنَ الْحَدِيثِ صَنَاعَتُهُ عِلْمٌ أَنَّهَا مَعْمُولَةٌ أَوْ مَقْلُوبَةٌ لَا يَحْتَجُّ بِهِ بِحَالٍ»⁽⁸⁾، وقال ابن عدي: «والضعف على حديثه وَرَوَايَاتِهِ بَيِّنٌ»⁽⁹⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «متروك الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين عندهم»⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: «شَيْخٌ كَبِيرٌ»⁽¹²⁾، وقال الهيثمي⁽¹³⁾، وابن حجر⁽¹⁴⁾: «ضعيف».

* التعليق: ضعفه إلا يحيى بن معين حسن القول فيه.

* الخلاصة: ضعيف الحديث كما قال أبو حاتم؛ والله أعلم!

156/106- محمد بن معاوية بن أعين، أبو علي الهلالي النيسابوري (ت229هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁵⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن معين: «ليس بثقة»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «كذاب»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً - لما بلغه موته -: «الحمد لله الذي أماته، فإنه كان يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم»⁽¹⁸⁾، وسئل عنه ابن المديني: «فضعفه»⁽¹⁹⁾، وقال أحمد: «رأيت أحاديثه موضوعة»⁽²⁰⁾، وقال الفلاس: «فيه ضعف، وهو صدوق، وقد روى عنه الناس»⁽²¹⁾، وقال البخاري: «روى أحاديث لا يتابع عليها»⁽²²⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «كان شيخاً صالحاً إلا أنه كلما لقن يلحن، وكلما قيل: إن هذا من

1. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج4 ص316
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج8 ص68-69
3. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج4 ص315
4. البخاري، التاريخ الكبير، ج1 ص217
5. العجلي، معرفة الثقات، ج2 ص251
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج8 ص69
7. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج4 ص129
8. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج2 ص300
9. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج7 ص500
10. ابن حجر، لسان الميزان، ج7 ص459
11. ابن حجر، لسان الميزان، ج7 ص459
12. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10 ص383
13. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج9 ص133
14. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6253
15. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2258، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج4 ص443، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج26 ص480، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج9 ص464، الذهبي، تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ص8 ص295، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج10 ص362
16. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج26 ص479
17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج8 ص103
18. الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص407
19. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج26 ص479
20. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج4 ص441
21. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج26 ص479
22. البخاري، التاريخ الكبير، ج1 ص246

حديثك حدّث به، يجيئه الرجل فيقول: هذا من حديث معلى الرازي وكنت أنت معه فيحدث بها على التوهم» وترك أبو زرعة الرواية عنه ولم يقرأ علينا حديثه⁽¹⁾.

وقال أبو داود: «ليس بشيء كتبت عنه»⁽²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «روى أحاديث لم يتابع عليها، أحاديث منكورة فتغير حاله عند أهل الحديث»⁽³⁾، قال حرب الكرماني: «كان ثقة إلا أنه كان يغلط في الأسانيد»⁽⁴⁾، وقال صالح جزرة: «تركوا حديثه، وكان رجلاً صالحاً، وكل أحاديثه مناكير»⁽⁵⁾، وقال موسى بن هارون الحمال: «كان له ابنٌ كذاب، كتبنا عنه»⁽⁶⁾، وقال النسائي: «ليس بثقة، متروك الحديث»⁽⁷⁾، وقال ابن قانع: «ضعيف، متروك الحديث»⁽⁸⁾، وقال ابن حبان: «كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، ويأتي عن الثقات بما لا يتابع عليه فاستحق الترك إلا عند الاختبار فيما وافق الثقات؛ لأنّه كان صاحب حفظ وإتقان قبل أن يظهر منه ما ظهر، كان يحيى بن مَعِين يرميه بالكذب»⁽⁹⁾، وقال ابن عدي: «وهو بيّن الضعف يتبين على رواياته»⁽¹⁰⁾، قال الساجي: «ليس بمتقن في الحديث، تكلموا فيه»⁽¹¹⁾، وقال الدارقطني: «يكذب»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «يضع الحديث متروك»⁽¹³⁾، وقال الخليلي: «ضعيف جداً»⁽¹⁴⁾، وقال الخطيب البغدادي: «له روايات مُنكرة»⁽¹⁵⁾، وقال المزني: «وكان له عبادة وفضل وصلاح، لكنه ضعيف في الحديث»⁽¹⁶⁾، وقال الذهبي: «كان ضعيفاً»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «واهِ»⁽¹⁸⁾، وقال ابن حجر: «متروك مع معرفته؛ لأنّه كان يتلقن، وقد أطلق عليه ابن معين الكذب»⁽¹⁹⁾.

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه، وأما قول الفلاس: «صدوق» فهو يريد: في نفسه وعدالته وصلاحه لقوله قبلها: «فيه ضعف»، وقد شهد له بالصلاح أبو زرعة، وصالح جزرة، والمزني، وهو الذي جعل حرب الكرماني يقول: «كان الرجل ثقة في نفسه إلا أنه كان يغلط في الأسانيد»، في حين قد وصفه ابن معين بالكذب، ولم يُرد تعمّده، قال ابن الجنيد -موضحاً مراد شيخه ابن معين وهو أعلم به من غيره-: «يعني يكذب من غير تعمد، وكان رجلاً صالحاً». وهذا المعنى جعل الحافظ ابن حجر يقول: «قد أطلق عليه ابن معين الكذب»، ولم يقل كذبه ابن معين، مما يدل على دقته وأمانته -رحمه الله تعالى-.

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 104
2. الآجري، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، ج 2 ص 282
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 104
4. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 481
5. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 10 ص 362
6. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 533
7. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 234، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 480
8. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 10 ص 363
9. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 315
10. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 535
11. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 480
12. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 152
13. البرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني، ص 128
14. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 10 ص 363
15. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 4 ص 439
16. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 26 ص 479
17. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 5 ص 689
18. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 411
19. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6310

قلت: والسر وراء دخول الوضع والواهيات في حديثه «أنه كلما لقنه يلقن» كما قال أبو زرعة، ويضاف إليه أن له ابناً كذاباً كما ذكر موسى الحمال ذلك.

* الخلاصة: متروك الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

157/107- مروان بن سالم الغفاري،

أبو عبد الله - يقال: أبو سلمة - الشامي الجزري القرقساني

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

وقال ابن معين⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾: «ليس بثقة»، وقال أحمد: «ليس هو بثقة»⁽⁴⁾، وقال البخاري: «منكر الحديث»⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «منكر الحديث جداً، ضعيف الحديث، ليس له حديث قائم... بل يُكتب حديثه»⁽⁶⁾، وقال الفسوي: «منكر الحديث، لا يُحتج بروايته ولا يُكتب أهل العلم حديثه إلا للمعرفة»⁽⁷⁾، وقال ابن خراش⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾، والدارقطني⁽¹⁰⁾: «متروك الحديث»، وقال العقيلي: «أَحَادِيثُهُ مَنَاقِرٌ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا إِلَّا مِنْ طَرِيقٍ يُقَارِبُهُ»⁽¹¹⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَرْوِي الْمَنَاقِرَ عَنِ الْمَشَاهِيرِ، وَيَأْتِي عَنِ الثَّقَاتِ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ الْأَثْبَاتِ فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ فِي رِوَايَتِهِ بَطَلَ الْإِحْتِجَاجُ بِأَخْبَارِهِ»⁽¹²⁾، وقال ابن عدي: «وعامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عَلَيْهِ»⁽¹³⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «كُذِّبَ يَضَعُ الْحَدِيثَ»⁽¹⁴⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالقائم»⁽¹⁵⁾، وقال الدارقطني⁽¹⁶⁾، والبيهقي⁽¹⁷⁾، وابن حجر⁽¹⁸⁾: «ضعيف»، وقال أبو نعيم: «منكر الحديث»⁽¹⁹⁾، وقال الذهبي: «أجمعوا

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1919، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 57 ص 283، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 27 ص 394، الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج 2 ص 253.
2. ابن معين، معرفة الرجال - محرز، ص 82.
3. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 27 ص 393.
4. أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية الصواف، ج 3 ص 210.
5. البخاري، التاريخ الكبير، ج 7 ص 373.
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 275.
7. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 42، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 57 ص 284.
8. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 57 ص 284.
9. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 236.
10. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 5 ص 138.
11. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 204.
12. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 346.
13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 121.
14. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 11 ص 133.
15. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 57 ص 283.
16. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 5 ص 534.
17. البيهقي، دلائل النبوة، ج 6 ص 496، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 63 ص 375.
18. ابن حجر، التلخيص الحبير، ج 2 ص 509.
19. أبو نعيم، الضعفاء، ص 147.

على ضعفه»⁽¹⁾، وقال ابن كثير: «متروك»⁽²⁾، وقال ابن حجر: «متروك، ورماه الساجي وغيره بالوضع»⁽³⁾، وقال أيضاً: «تالف»⁽⁴⁾.

* التعليق: «أجمعوا على ضعفه» كما قال الذهبي، وكذبه الساجي.

ملاحظة: فرق البخاري وابن أبي حاتم بين مروان بن الجزري وكناه أبا سلمة، ومروان البربري وكناه أبا عبد الله؛ وجعلهما مسلم واحداً، وقد يؤيد صنيعة قول أبي أحمد الحاكم: «أبو عبد الله مروان بن سالم البربري سكن مكة، ويقال: كان بقرقيسيا سمع مسعدة...».

* الخلاصة: متروك، ورمي بالوضع؛ والله أعلم!

158/108- مسعدة بن اليسع بن قيس اليشكري الباهلي، أبو اليسع البصري

قال مسلم: «ضعيف الحديث»⁽⁵⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

وقال قتيبة بن سعيد: «أدركنه ولم أكتب عنه، وكان يُذكر بالصلاح»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «أدركنه ولم أسمع منه»⁽⁷⁾، وقال أحمد: «لَيْسَ بِشَيْءٍ، خَرَقْنَا حَدِيثَهُ أَوْ تَرَكْنَا حَدِيثَهُ مُنْذُ دَهْرٍ»⁽⁸⁾، وقال أبو داود: «ليس بشيء كان من الكذابين»⁽⁹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ذاهب مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يَشْتَغَلُ بِهِ، يَكْذِبُ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عِنْدِي»⁽¹⁰⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَرُوي عَنِ النَّقَاتِ الْأَشْيَاءِ الْمَقْلُوبَاتِ حَتَّى إِذَا سَمِعَهَا الْمَبْتَدِئِ فِي الصَّنَاعَةِ عَلِمَ أَنَّهُ لَا أَصُولَ لَهَا»⁽¹¹⁾، وقال ابن عدي: «ضعيف الحديث كل ما يرويه من المراسيل ومن المسند وغيره»⁽¹²⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽¹³⁾، وقال الذهبي: «هالك، كذبه أبو داود»⁽¹⁴⁾، وقال الهيثمي: «كذاب»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «ضعيف جداً»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹⁷⁾.

* التعليق: ضعفه كما قال الذهبي، وكذبه أبو داود وأبو حاتم.

وقال قتيبة عنه: «كان يُذكر بالصلاح».

* الخلاصة: متروك؛ والله أعلم!

1. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 35
2. ابن كثير، البداية والنهاية، ج 9 ص 262
3. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6570
4. ابن حجر، التلخيص الحبير، ج 3 ص 1073
5. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3798
6. البخاري، التاريخ الكبير، ج 8 ص 26
7. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 371
8. أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية الصواف، ج 3 ص 267
9. الآجري، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، ج 1 ص 243
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 271
11. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 375
12. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 128
13. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 5 ص 175
14. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 654
15. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 4 ص 58
16. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 1 ص 162
17. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 10 ص 419

159/109- المسيب بن شريك، أبو سعيد التميمي الشقري الكوفي (ت 186هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن سعد: «كَانَ ضَعِيفًا فِي الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ»⁽²⁾، وقال يحيى بن معين: «ليس بشيء»⁽³⁾، وقال أيضاً: «لا شيء»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «أجمع الناس على طرح هؤلاء نفر ليس بذاكر لحديثهم فلا يعتد بهم منهم مسيب بن شريك»⁽⁵⁾، وقال علي بن المديني: «ما أقول: أنه كذاب» قال عبد الله: «ولم يحدث عنه بشيء»⁽⁶⁾، وقال عبد الله بن أحمد: «قلت لأبي: ترى المسيب بن شريك كان يكذب؟ قال: «معاذ الله ولكنه كان يخطيء»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «ترك الناس حديثه»⁽⁸⁾، وقال عمرو بن علي الفلاس: «متروك الحديث، قد اجتمع أهل العلم على ترك حديثه»⁽⁹⁾.

وقال البخاري: «سكتوا عنه»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «متروك الحديث»⁽¹¹⁾، وقال الجوزجاني السعدي: «سكت الناس عن حديثه»⁽¹²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، كأنه متروك»⁽¹³⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «ردي الحفظ لا يكتب حديثه»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ شَيْخًا صَالِحًا كَثِيرَ الْعُقَلَّةِ لَمْ تَكُنْ صِنَاعَةَ الْحَدِيثِ مِنْ شَأْنِهِ يَرُوِي فِيْهِ غَطَاً وَيَحْدُثُ فِيْهِمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ، فَظَهَرَ مِنْ حَدِيثِهِ الْمَعْضَلَاتُ الَّتِي يَرُوِيهَا عَنِ الْأَثْبَاتِ، لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ وَلَا الرُّوَايَةُ عَنْهُ إِلَّا عَلَى جِهَةِ التَّعَجُّبِ»⁽¹⁶⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «متروك الحديث، يحدث بمناكير»⁽¹⁷⁾، وقال الدارقطني: «متروك»⁽¹⁸⁾، وقال الذهبي: «تركوه»⁽¹⁹⁾، وقال أيضاً: «ليس بالقوي عندهم»⁽²⁰⁾.

* التعليق: أجمع النقاد على طرحه وتركه، لكثرة غفلته -مع صلاحه- حتى ظن به الكذب وما كان يكذب، دفعه

عنه ابن معين وابن المديني وأحمد.

* الخلاصة: متروك الحديث كما قال مسلم وجماعة؛ والله أعلم!

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1327، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 15 ص 178، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 3 ص 121، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 4 ص 333، ابن حجر، لسان الميزان، ج 8 ص 66، الذهبي، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 974.
2. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 334.
3. الدارمي، تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين، ص 186.
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 294.
5. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 122.
6. ابن حجر، لسان الميزان، ج 8 ص 68.
7. أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية الصواف، ج 2 ص 558.
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 294.
9. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 15 ص 177.
10. البخاري، التاريخ الكبير، ج 7 ص 408.
11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 122.
12. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 195.
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 294.
14. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 15 ص 178.
15. ابن حجر، لسان الميزان، ج 8 ص 68.
16. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 359.
17. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 15 ص 178.
18. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 2 ص 659.
19. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 659.
20. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 270.

160/110- مهدي بن هلال، أبو عبد الله البصري

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن سعيد القطان: «غير ثقة»⁽²⁾، وقال أيضاً: «مَا أَشْهَدُ عَلَى أَحَدٍ أَنَّهُ كَذَّابٌ إِلَّا عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى وَمَهْدِيَّ بْنِ هِلَالٍ، فَإِنِّي أَشْهَدُ أَنَّهُمَا كَذَّابَانِ»⁽³⁾، وقال يحيى بن معين: «كذَّاب»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «مهدي بن هلال الكذَّاب عدو الله، صاحب بدعة كَانَ يدعو الناس إلى بدعته»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «ومن المعروفين بالكذب ووضع الحديث»⁽⁶⁾.

وقال ابن المديني: «كان يتهم بالكذب»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «يكذب في الحديث»⁽⁸⁾، وقال أبو داود: «كَانَ مهدي بن هلال كَذَّابًا»⁽⁹⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «كذَّاب»⁽¹¹⁾، وقال العقيلي: «كان يرى القدر»⁽¹²⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يروي الموضوعات عَنِ الْأَثْبَاتِ والمعضلات عَنِ الثَّقَاتِ حَتَّى خَرَجَ عَن حَدِّ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ بِحَالٍ»⁽¹³⁾، وقال ابن عدي: «عَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وليس على حديثه ضوء ولا نور؛ لَأَنَّهُ كَانَ يدعو الناس إِلَى رأيه وبدعته»⁽¹⁴⁾، وقال الساجي: «كان قدرياً من الدعاة»⁽¹⁵⁾، وقال الدارقطني: «يضع»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «متروك»⁽¹⁷⁾، وقال أبو نعيم: «تركوه، وكذَّبه بعضهم»⁽¹⁸⁾، وقال الذهبي: «مُتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ»⁽¹⁹⁾.

* **التعليق:** أجمع النقاد على تركه وطرحه، بل كذبه الجمهور: ابن القطان، وابن معين، والمديني، وأبو داود،

ولنسائي، والدارقطني، والذهبي.

ومع هذا كان قدرياً من الدعاة.

* **الخلاصة:** كذاب وضاع؛ والله أعلم!

-
1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1906
 2. البخاري، التاريخ الكبير، ج 7 ص 425
 3. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 228
 4. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 2 ص 80
 5. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 228
 6. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 228
 7. ابن أبي شيبة، سؤالات عثمان بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني، ص 63
 8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 336
 9. الآجري، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، ج 1 ص 391
 10. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 237
 11. ابن حجر، لسان الميزان، ج 8 ص 181
 12. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 227
 13. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 369
 14. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 230
 15. ابن حجر، لسان الميزان، ج 8 ص 181
 16. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 158
 17. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 4 ص 392
 18. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 681
 19. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 400

161/111- موسى بن عبيدة بن نشيط بن عمرو الرَبْدِي،

أبو عبد العزيز المدني (ت 153هـ)

قال مسلم: «ضعيف الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال وكيع بن الجراح: «كان ثقة»⁽²⁾، وقال يحيى بن سعيد القطان: «كنا نتقيه تلك الأيام»⁽³⁾.
 وقال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث، وليس بحجة»⁽⁴⁾، وقال يحيى بن معين: «لا يحتج بحديثه»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «ضعيف يكتب من حديثه الرقائق»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «ليس بالكذوب، ولكنه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث منكر»⁽⁸⁾، وقال علي بن المديني: «ضعيف يحدث بأحاديث منكر»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «كان ضعيفاً ضعيفاً»⁽¹⁰⁾، وقال أحمد: «اضرب على حديث موسى بن عبيدة»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «لا تحل الرواية عن موسى بن عبيدة»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «ليس حديثه عندي بشيء»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «لا يكتب حديث موسى بن عبيدة ولم أخرج عنه شيئاً حديثه منكر»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «فلم يكن به بأس ولكنه حدث بأحاديث منكر»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «لا بأس به»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً⁽¹⁷⁾، وأبو حاتم⁽¹⁸⁾، والساجي⁽¹⁹⁾: «منكر الحديث»، وقال البخاري: «أنا لا أكتب حديث مجاليد، ولا موسى بن عبيدة»⁽²⁰⁾، وقال العجلي: «ثقة»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «جائز الحديث»⁽²²⁾، وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق، ضعيف الحديث جداً، ومن الناس من لا يكتب حديثه لو هائه، وضعفه، وكثرة اختلاطه، وكان من أهل الصدق»⁽²³⁾، وقال أبو زرعة

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2601
2. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 10 ص 359
3. البخاري، التاريخ الكبير، ج 7 ص 291
4. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 7 ص 555
5. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 161
6. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 162
7. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 44
8. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 45
9. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 242
10. ابن أبي شيبة، سوالات عثمان بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني، ص 49
11. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 160
12. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 161
13. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 161
14. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 45، المزني، تهذيب الكمال، ج 29 ص 109
15. ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري، ج 1 ص 98
16. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 27
17. البخاري، التاريخ الكبير، ج 7 ص 291
18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 152
19. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 28
20. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 106
21. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 28
22. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 28
23. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 29 ص 112

الرازي: «ليس بقوي الحديث»⁽¹⁾، وقال الترمذي: «يضعف في الحديث من قبل حفظه، وهو صدوق»⁽²⁾، وقال البزار: «لم يكن حافظاً للحديث؛ لتشاغله بالعبادة فيما نرى، والله أعلم»⁽³⁾.
 وقال النسائي: «ضعيف»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽⁵⁾، وقال العقيلي: «لا يُتَابَعُ عَلَيْهَا إِلَّا مِنْ جِهَةٍ فِيهَا ضَعْفٌ»⁽⁶⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِنْ خِيَارِ عِبَادِ اللَّهِ نَسْكَاً وَفَضْلاً وَعِبَادَةً وَصَلاًحاً إِلَّا أَنَّهُ غَفَلَ عَنِ الْإِتْقَانِ فِي الْحِفْظِ حَتَّى يَأْتِيَ بِالشَّيْءِ الَّذِي لَا أَسْلَ لَهُ مُتَوَهِّمًا وَيُرْوَى عَنِ الثَّقَاتِ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ الْأَثْبَاتِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ لَهُ فَبَطَلَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، وَإِنْ كَانَ فَاضِلاً فِي نَفْسِهِ»⁽⁷⁾، وقال ابن عدي: «وَالضَّعْفُ عَلَى رِوَايَاتِهِ بَيِّنٌ»⁽⁸⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽⁹⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «لا يتابع على حديثه»⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: «ضعفه»⁽¹²⁾، وقال ابن كثير: «ضعيف»⁽¹³⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف، ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً»⁽¹⁴⁾.

* **التعليق:** الجمهور على تضعيفه مع صلاحه وفضله وصدقه في نفسه بل أوتي من تشاغله بالعبادة والنسك عن حفظه الحديث وإتقانه كما قال البزار وابن حبان.

* **الخلاصة:** ضعيف الحديث كما قال مسلم وعليه جمهور النقاد؛ والله أعلم!

162/112- نصر بن حماد بن عجلان البجلي ، أبو الحارث الوراق البعدي

قال مسلم: «ذاهب الحديث»⁽¹⁵⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن معين: «كذاب»⁽¹⁶⁾، وقال البخاري: «يتكلمون فيه»⁽¹⁷⁾، وقال يعقوب بن شيبة: «ليس بشيء»⁽¹⁸⁾، وقال أبو زرعة⁽¹⁹⁾، وصالح جزرة⁽²⁰⁾: «لا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»، وقال أبو حاتم الرازي⁽²¹⁾، والأزدي⁽²²⁾: «متروك الحديث»، وقال

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 152
2. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 3 ص 466
3. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 2 ص 345
4. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 29 ص 112
5. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 29 ص 112
6. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 162
7. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 241
8. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 50
9. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 28
10. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 2 ص 162
11. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 162
12. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 685
13. ابن كثير، البداية والنهاية، ج 7 ص 577
14. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6989
15. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 795، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 15 ص 381، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 3 ص 158، المزني، تهذيب الكمال، ج 29 ص 344، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 10 ص 425.
16. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 29 ص 343
17. البخاري، كتاب الضعفاء، ص 133.
18. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 29 ص 343
19. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 270
20. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 15 ص 381
21. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 270
22. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 29 ص 344

النَّسَائِي: «ليس بثقة»⁽¹⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِنَ الْحَفَاطِ وَلَكِنَّهُ كَانَ يَخْطِئُ كَثِيرًا، وَيَهْمُ فِي الْأَسَانِيدِ حَتَّى يَأْتِيَ بِالْأَشْيَاءِ كَأَنَّهَا مَقْلُوبَةٌ فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ بَطَلَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ»⁽²⁾، وقال ابن عدي: «مع ضعفه يُكتب حديثه»⁽³⁾، وقال الساجي: «يُعد من الضعفاء»⁽⁴⁾، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي في الحديث»⁽⁵⁾، وقال الذهبي: «حافظ متهم»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «واه»⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف، أفرط الأزدي فزعم أنه يضع»⁽⁸⁾.

* التعليق: اتَّفَقَ على تضعيفه مع اختلاف في رتبة الضعف، وكذبه ابن معين والجمهور على تركه.

* الخلاصة: ذاهب الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

163/113- نصر بن طريف الباهلي، أبو جُزَي - أبو جَزَاء - البصري (ت170هـ)

قال مسلم: «ذاهب الحديث»⁽⁹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن المبارك: «قَدَرِيًّا، وَلَمْ يَكُنْ يَثْبُتُ»⁽¹⁰⁾، «كَانَ يَحْتَسِي وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثَانِ عَنْ أَبِي جُزَيِّ نَصْرُ بْنُ طَرِيفٍ»⁽¹¹⁾، وقال الطيالسي: «غبتُ غيبة فرجعت فإذا الأمر متغير فأخبرت بقصته فجعلت أدفع كتبه وأخذ مكانها بياضاً»⁽¹²⁾، وقال يزيد بن هارون: «ذهب حديث أبي جزي»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «ضعيف»⁽¹⁴⁾، وقال ابن سعد: «وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَدْ تَرَكَ حَدِيثَهُ»⁽¹⁵⁾، وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «ومن المعروفين بالكذب وبوضع الحديث أبو جزي نصر بن طريف»⁽¹⁷⁾، وقال ابن المديني: «ضعيف ضعيف، لا يُكتب حديثه»⁽¹⁸⁾، وقال أحمد: «لا يُكتب حديث أبي جزي نصر بن طريف»⁽¹⁹⁾، وقال الفلاس: «اجتمع أهل العلم من أهل الحديث أنه لا يُروى عن جماعة سماهم أحدهم أبو جزي نصر بن طريف»⁽²⁰⁾، وقال البخاري: «سكتوا عنه ذاهب»⁽²¹⁾.

1. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 29 ص 344
2. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 396
3. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 291
4. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 15 ص 381
5. الدارقطني، المؤتلف والمختلف، ج 4 ص 2204
6. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج 2 ص 318
7. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 779
8. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7109
9. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 573
10. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 296
11. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 297
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 467
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 467
14. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 274
15. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 285
16. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 467
17. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 275
18. ابن أبي شيبة، سؤالات عثمان بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني، ص 34
19. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 467
20. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 467
21. البخاري، التاريخ الكبير، ج 8 ص 105

وقال الجوزجاني السعدي: «ذاهب»⁽¹⁾، وقال العجلي: «ضعيف الحديث، ولا يُكتب حديثه»⁽²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بشيء، وهو متروك الحديث»⁽³⁾، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «متروك»⁽⁴⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء ولا يُكتب حديثه»⁽⁶⁾، وقال ابن حبان: «يروى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم كأنه كان المتمدّد لذلك لا يجوز الاحتجاج به»⁽⁷⁾، وقال ابن عدي: «رُما يحدث بأحاديث يشارك فيها الثقات إلا أن الغالب على رواياته أنه يروي ما ليس محفوظاً وينفرد عن الثقات بمنابر، وهو بين الضعف وقد أجمعوا على ضعفه»⁽⁸⁾، وقال الدارقطني: «متروك الحديث»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «ضعيف الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال الذهبي: «مُجمَعٌ عَلَى تَرْكِهِ، وَقَدْ اتُّهِمَ»⁽¹¹⁾.

* التعليق: «مجمع على تركه، وقد اتهم» كما قال الذهبي.

وقول البخاري: «سكتوا عنه» فسره الذهبي بقوله: «أهمّوه».

* الخلاصة: ذاهب الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

164/114- النضر بن محمد العامري، أبو عبد الله -وقيل: أبو محمد- المروزي

قال مسلم: «ضعيف الحديث»⁽¹²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال البخاري⁽¹³⁾، وأبو زرعة⁽¹⁴⁾، والدارقطني⁽¹⁵⁾: «فيه ضعف»، وقال النسائي⁽¹⁶⁾، والدارقطني⁽¹⁷⁾، والذهبي⁽¹⁸⁾: «ثقة»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «كان مرجئاً»⁽¹⁹⁾، وقال أبو الفتح الأزدي محمد بن الحسين: «ضعيف»⁽²⁰⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «صاحب رأي، وفيه ضعف»⁽²¹⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي»⁽²²⁾، وقال ابن حجر: «صدوق ربما يهيم، ورُمي بالإرجاء»⁽²³⁾.

1. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 99
2. ابن حجر، لسان الميزان، ج 8 ص 263
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 468
4. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 2 ص 665
5. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 242
6. ابن حجر، لسان الميزان، ج 8 ص 263
7. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 394-395
8. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 282
9. الدارقطني، المؤتلف والمختلف، ج 1 ص 493
10. الدارقطني، المؤتلف والمختلف، ج 4 ص 2202
11. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 531
12. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1939
13. البخاري، التاريخ الكبير، ج 8 ص 89
14. أبو زرعة الرازي، أسامي الضعفاء، ج 2 ص 664
15. الدارقطني، المؤتلف والمختلف، ج 4 ص 2214
16. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 29 ص 404، النسائي، المجتبى = سنن النسائي، رقم 1665.
17. السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني، ص 315
18. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج 2 ص 321
19. ابن حبان، الثقات، ج 7 ص 536
20. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 5 ص 25
21. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 48
22. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 10 ص 445
23. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7149

* التعليق: مختلف فيه، ومن ضعفه لِيَنَّ تضعيفه، وقد وثقه النسائي، وابن حبان، والدارقطني، والذهبي.

* الخلاصة: صدوق ربما يهيم كما لخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

165/115- نوح بن أبي مريم، أبو عصمة -قاضي مرو يلقَّب بالجامع- (ت173هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن المبارك: «كَانَ يَصْعُ كَمَا يَصْعُ الْمُعَلَّى بْنُ هِلَالٍ»⁽²⁾، وقال وكيع بن الجراح: «ما نضع به! لم يرو عنه ابن المبارك»⁽³⁾، وقال ابن معين: «ليس بثقة»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء»، ولا يُكتب حديثه»⁽⁵⁾، وقال أحمد: «يروي أحاديث مناكير، لم يكن في الحديث بذاك، كان شديداً على الجهمية والرد عليهم، تعلم منه نعيم بن حماد الرد على الجهمية»⁽⁶⁾، وقال البخاري: «ذَا هَبَّ الْحَدِيثُ جِدًّا»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «منكر الحديث»⁽⁸⁾، وقال الجوزجاني: «سقط حديثه»⁽⁹⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «ضعيف الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «متروك الحديث»⁽¹¹⁾، وقال النسائي: «ليس بثقة، ولا مأمون»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «لا يُكتب حديثه»⁽¹³⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مَمَّنْ يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ وَيُرْوِي عَنِ الثَّقَاتِ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ الْأَثْبَاتِ لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ بِحَالٍ»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «نوح الجامع جَمَعَ كل شيء إلا الصدق»⁽¹⁵⁾، وقال ابن عدي: «وَعَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ لَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ كَمَا ذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الدَّعَاءِ، وَهُوَ مَعَ ضَعْفِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»⁽¹⁶⁾، وقال الساجي: «متروك الحديث، عنده أحاديث بواطيل»⁽¹⁷⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف الحديث متروك»⁽¹⁹⁾، وقال الحاكم: «وضع نوح الجامع حديث فضائل القرآن الطويل»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «ذاهب الحديث بمرة، وقد أفحش أئمة الحديث القول فيه لإبراهيم ظاهرة»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «لقد كان جامعاً ذا سنة، رُزِقَ

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2613، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 3 ص 168، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 30 ص 60، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 5 ص 41، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 10 ص 488، العيني، مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، ج 3 ص 148، الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 4 ص 758، ابن الجوزي، العلل المنتهية في الأحاديث الواهية، ج 2 ص 132.

2. العيني، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 304.

3. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 30 ص 58.

4. ابن معين، معرفة الرجال - محرز، ص 94.

5. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 30 ص 59.

6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 484.

7. البخاري، التاريخ الكبير، ج 8 ص 111.

8. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 30 ص 60.

9. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 203.

10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 484.

11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8 ص 484.

12. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 30 ص 60.

13. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 30 ص 60.

14. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 390.

15. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 30 ص 61.

16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 299.

17. مغلاطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 97.

18. مغلاطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 97.

19. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 2 ص 321.

20. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 703.

21. مغلاطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 96.

كل شيء إلا الصدق فإنه حُرْمَه، نعوذ بالله تعالى من الخذلان»⁽¹⁾، وقال أبو نعيم: «كَانَ جَامِعاً فِي الْخَطِّ وَالْكَذْبِ لَا شَيْءَ»⁽²⁾، وقال الخليلي: «صَعِيفٌ، أَجْمَعُوا عَلَى ضَعْفِهِ»⁽³⁾، وقال ابن عبد البر: «هو عندهم متروك الحديث»⁽⁴⁾، وقال الذهبي: «أحد المتروكين»⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: «كذّبوه في الحديث»⁽⁶⁾.

* **التعليق:** «أجمعوا على ضعفه» كما قال الخليلي، بل كذبه ابن المبارك، وابن حبان، والحاكم، وأبو نعيم.

* **الخلاصة:** كذاب؛ والله أعلم!

166/116- هشام بن سلمان المجاشعي، أبو يحيى البصري

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽⁷⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

وقال يحيى بن معين: «ليس به بأس»⁽⁸⁾، وذكره العجلي⁽⁹⁾ وابن شاهين⁽¹⁰⁾ في «الثقات»، وقال أبو داود - لما سُئل أثقة؟! -: «لا أدري»⁽¹¹⁾، وقال أبو حاتم الرازي⁽¹²⁾، وابن عدي⁽¹³⁾: «شيخ»، وقال ابن حبان: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا، يَنْفَرِدُ عَنِ الثَّقَاتِ بِالْمَنَاقِيرِ الْكَثِيرَةِ وَعَنِ الضُّعَفَاءِ بِالْأَشْيَاءِ الْمَقْلُوبَةِ عَلَى قَلَّةِ رَوَايَتِهِ، لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِيمَا وَافِقٌ فَكَيْفَ إِذَا أَنْفَرَدَ»⁽¹⁴⁾، وقال ابن عدي: «وأحاديثه عن يزيد غير محفوظة»⁽¹⁵⁾، وقال الذهبي: «صَدُوقٌ، ضَعَّفَهُ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «جائز الحديث»⁽¹⁷⁾.

* **التعليق:** مختلف فيه، وموسى بن إسماعيل الذي ذكره الذهبي في قوله: «ضعفه موسى بن إسماعيل» هو أبو

سلمة المنقري التبوذكي - ثقة ثبت⁽¹⁸⁾ - تلميذ هشام المجاشعي وأعرف به من غيره.

وقد وصفه أبو حاتم وابن عدي (بشيخ) ومن مدلولات هذه اللفظة أن صاحبها قليل الرواية، وقد نص ابن حبان على ذلك بقوله: «على قلة روايته»؛ ومع هذه القلة فقد جرت المناكير في أحاديثه قال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، ينفرد عن الثقات بالمناكير الكثيرة وعن الضعفاء بالأشياء على قلة روايته...».

وهذا جرح مفسر مقدم على غيره.

* **الخلاصة:** منكر الحديث كما قال مسلم؛ والله أعلم!

1. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 96
2. أبو نعيم، الضعفاء، ص 151
3. الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج 3 ص 902
4. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 97
5. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 798
6. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7210
7. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3693
8. ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري، ج 2 ص 73، 180
9. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 239
10. ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 251
11. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 2 ص 60
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 62
13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 558
14. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 437
15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 409
16. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 5 ص 56
17. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 760
18. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6943

167/117- وَهَبُ بْنُ وَهَبٍ بن كثير بن عبد الله،

أَبُو الْبَخْتَرِيِّ الْقَاضِي الْقُرَشِيُّ الْمَدِينِيُّ (ت200هـ)

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

«اتهمه مالك بن أنس»⁽²⁾، وقال وكيع: «يرميه بالكذب»⁽³⁾، وقال ابن سعد: «لَمْ يَكُنْ فِي الْحَدِيثِ بِذَلِكَ، رَوَى مُنْكَرَاتٍ فَتَرَكَ حَدِيثَهُ»⁽⁴⁾، وقال ابن معين: «وأبو البخترى كان يأخذ فلساً فيتذكر عامة الليل يضع الحديث»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «كذّاب خبيث، يضع الأحاديث»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «كَانَ يَكْذِبُ عَلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»⁽⁷⁾، وقال ابن المديني: «كذّاب»⁽⁸⁾، وقال أبو خيثمة: «لو اجترت أن أقول لأحد إنّه يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لقلت أبو البخترى»⁽⁹⁾، وقال إسحاق بن راهويه: «كان كذاباً»⁽¹⁰⁾، وقال أحمد: «مطروح الحديث»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «كان كذاباً يضع الحديث، روى أشياء لم يروها أحد»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «أبو البخترى أكذب الناس»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «ما أشك في كذب أبي البخترى إنّه يضع الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال دحيم: «كذابا هذه الأمة: صاحب طبرية وصاحب صيدا -لوليد بن سلمة وأبو البخترى-»⁽¹⁵⁾، وقال عمرو بن علي الفلاس: «كان يكذب ويحدّث بما ليس له أصل»⁽¹⁶⁾، وقال البخاري: «سكتوا عنه»⁽¹⁷⁾، وقال الجوزجاني: «كان يكذب ويجسر فسقط ومال»⁽¹⁸⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «لا تجعل في حوصلتك شيئاً من حديثه»⁽¹⁹⁾، وقال أيضاً: «كذّاب»⁽²⁰⁾، وقال أبو داود: «كذابو المدينة: محمد بن الحسن بن زباله، ووهب بن وهب وأبو البخترى، بلغني أنّه كان يضع الحديث بالليل في السراج»⁽²¹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «كان كذاباً»⁽²²⁾، وقال عثمان بن أبي شيبة: «أبا البخترى ذلك دجال أرى أنا يبعث يوم القيامة دجالاً»⁽²³⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽²⁴⁾، وقال ابن

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 441، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج15 ص632، ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج63 ص406، 421
2. ابن حجر، لسان الميزان، ج8 ص402
3. البخاري، التاريخ الكبير، ج8 ص170
4. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج9 ص334
5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج15 ص630
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج9 ص26
7. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج15 ص630
8. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج15 ص629
9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج9 ص26
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج9 ص25
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج9 ص25
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج9 ص25
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج9 ص25
14. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج63 ص415
15. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج63 ص415
16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج8 ص334
17. البخاري، التاريخ الكبير، ج8 ص170
18. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص134
19. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج9 ص26
20. أبو زرعة الرازي، أسامي الضعفاء، ج2 ص666
21. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج15 ص632
22. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج9 ص26
23. ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ص190
24. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص244

الجارود: «كذّاب خبيث كان عامة الليل يضع الحديث»⁽¹⁾، وقال العقيلي: «لا أعلم لأبي البختريّ حديثاً مستقيماً، كلّها بواطيل»⁽²⁾، وقال ابن حبان: «كان ممن يضع الحديث على الثقات كان إذا جنّه الليل سهر عامّة ليله يتدكّر الحديث ويضع ثمّ يكتبه ويحدث به، لا تجوز الرواية عنه ولا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب»⁽³⁾، وقال ابن عدي: «وأبو البختريّ جسر من جملة الكذابين الذين يضعون الحديث وكان يجمع في كل حديث يريد أن يرويه أسانيد من جسارته على الكذب ووضعه على الثقات»⁽⁴⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «كان كذاباً»⁽⁵⁾، وقال الدارقطني: «كذّاب»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «متروك»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «كان ضعيفاً في الحديث»⁽⁸⁾، وقال الخطيب البغدادي: «ذاهب الحديث»⁽⁹⁾، وقال ابن عساكر: «كان ضعيفاً في الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال الذهبي: «متروك الحديث»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «متهم في الحديث»⁽¹²⁾.

* التعليق: اتفق على تركه وسقوطه، وتكاد كلمة النقاد تُجمع على تكذيبه.

* الخلاصة: كذاب وضاع؛ والله أعلم!

168/118- ياسين بن معاذ، أبو خلف الزيات

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽¹³⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: «ضعيف ليس حديثه بشيء»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً: «ليس بشيء، ولا يكتب حديثه»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽¹⁶⁾، وقال البخاري: «يتكلمون فيه، منكر الحديث»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «متروك الحديث»⁽¹⁸⁾، وقال الجوزجاني السعدي: «لم يقنع الناس بحديثه»⁽¹⁹⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «لا يحتج بحديثهم»⁽²⁰⁾ وذكر ياسين منهم،

1. ابن حجر، لسان الميزان، ج 8 ص 402
2. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 325
3. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 415
4. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 335
5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 15 ص 633
6. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 3 ص 171
7. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 63 ص 422
8. الدارقطني، المؤتلف والمختلف، ج 4 ص 1984
9. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 63 ص 407
10. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 63 ص 407
11. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 374
12. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 5 ص 99
13. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1008
14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 312
15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 533
16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 533
17. البخاري، التاريخ الكبير، ج 8 ص 429
18. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 419
19. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 150
20. أبو زرعة الرازي، أسامي الضعفاء، ج 2 ص 728 و 778

وقال أيضاً: «ضعيف الحديث»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «ليس بقوي»⁽²⁾، وقال أبو داود: «كان يذهب إلى الإرجاء، وهو متروك الحديث ضعيف، وهو يبيع الزيت أعلم منه بالعلم»⁽³⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «كان رجلاً صالحاً لا يعقل ما يحدث به، ليس بقوي، منكر الحديث»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «ليس بقوي»⁽⁵⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»⁽⁷⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَرَوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ وَيَتَفَرَّدُ بِالْمَعْضَلَاتِ عَنِ الْأَثْبَاتِ لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ بِحَالٍ»⁽⁸⁾، وقال ابن عدي: «كل رواياته أو عامتها غير محفوظة»⁽⁹⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽¹⁰⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «ضعيف الحديث»⁽¹²⁾، وقال الخليلي: «ضعيف جداً»⁽¹³⁾، وقال الذهبي: «صَعَفَهُ الْجَمَاعَةُ، وَكَانَ مِنْ جِلَّةِ الْفُقَهَاءِ»⁽¹⁴⁾، وقال ابن كثير: «ضعيف»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف متروك»⁽¹⁶⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه على صلاح فيه.

* الخلاصة: متروك الحديث كما قال البخاري والنسائي؛ والله أعلم!

169/119- يحيى بن أبي أنيسة، أبو زيد الجزري (ت146هـ)

قال مسلم: «الغالب على حديثه المنكر أو الغلط»⁽¹⁷⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال زيد بن أبي أنيسة: «لا تحدث عن أخي يحيى بن أبي أنيسة فإنه كذاب»⁽¹⁸⁾، وقال ابن سعد: «كَانَ ضَعِيفًا، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ لَا يَكْتُبُونَ حَدِيثَهُ»⁽¹⁹⁾، وقال ابن معين: «لا تكتب حديثه»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «ضعيف الحديث، ليس حديثه بشيء»⁽²¹⁾، وقال أيضاً⁽²²⁾، والنسائي⁽²³⁾: «ليس بثقة»، وقال ابن المديني: «ضعيف لا يكتب حديثه»⁽²⁴⁾، وقال

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 313

2. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 983

3. ابن حجر، لسان الميزان، ج 8 ص 413

4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 313

5. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 983

6. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 252

7. ابن حجر، لسان الميزان، ج 8 ص 413

8. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 496

9. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 537

10. ابن حجر، لسان الميزان، ج 8 ص 413

11. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 3 ص 151

12. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 3 ص 143

13. ابن حجر، لسان الميزان، ج 8 ص 413

14. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 538

15. ابن كثير، البداية والنهاية، ج 19 ص 56

16. ابن حجر، التلخيص الحبير، ج 2 ص 947

17. مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص 62

18. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 130

19. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 31 ص 225

20. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 64 ص 53

21. المهزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 31 ص 227

22. ابن طهيمان الدقاق، من كلام أبي زكريا يحيى ابن معين في الرجال، ص 1 ص 41

23. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 285

24. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص 4

أحمد: «لَيْسَ هُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»، قِيلَ لَهُ: لِمَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ وقال: «حَدِيثُهُ يَدُلُّكَ عَلَيْهِ»⁽¹⁾، وقال أيضاً⁽²⁾ والفسوي⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾: «متروك الحديث»، وقال الفلاس: «كان يحيى بن أبي أنيسة ضعيفاً في الحديث، واجتمع أصحاب الحديث على ترك حديثه إلا من لا يعلم»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «رجل صدوق، وكان يهتم في الحديث، وقد اجتمع أصحاب الحديث على ترك حديثه إلا من لا يعلم»⁽⁷⁾.

وقال البخاري: «ليس بذاك»⁽⁸⁾، وقال الجوزجاني: «غير ثقة»⁽⁹⁾، وقال العجلي: «ليس بشيء»⁽¹⁰⁾، وقال أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم: «ليس بالقوي»⁽¹¹⁾، وقال أبو داود⁽¹²⁾، وابن حبان⁽¹³⁾، والدارقطني⁽¹⁴⁾، والبيهقي⁽¹⁵⁾: «ضعيف»، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث»⁽¹⁶⁾، وقال الفسوي: «ضعيف، لا يُكْتَبُ حديثه إلا للمعرفة»⁽¹⁷⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ وَيَرْفَعُ الْمَرَّاسِيلَ حَتَّى إِذَا سَمِعَهَا الْمُبْتَدِئُ فِي الصَّنَاعَةِ لَمْ يَشْكُ أَنَّهَا مَعْمُولَةٌ لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ بِحَالٍ»⁽¹⁸⁾، وقال ابن عدي: «يقع في رواياته ما يتابع عليه، وما لا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَعَ ضَعْفِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»⁽¹⁹⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «متروك الحديث، ضعيف جداً، كان صدوقاً ولم يكن بالحافظ»⁽²⁰⁾، وقال البيهقي: «متروك»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «ضعيف مرة»⁽²²⁾، وقال الذهبي: «تالف»⁽²³⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف»⁽²⁴⁾، وقال أيضاً عنه وعن آخر: «متروكان»⁽²⁵⁾.

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه، والجمهور على تركه وكذبه أخوه زيد بينما نفاه عنه الفلاس بقوله: «رجل صدوق، وكان يهتم في الحديث»، والساجي بقوله: «ضعيف جداً، وكان صدوقاً ولم يكن بالحافظ».

* **الخلاصة:** متروك كما قال أحمد وجماعة؛ والله أعلم!

1. العقبلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 392
2. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص 4
3. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 43
4. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 251
5. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 2 ص 503
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 130
7. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص 4
8. البخاري، التاريخ الكبير، ج 8 ص 262
9. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 177
10. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 286
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 130
12. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 2 ص 272
13. ابن حبان، الثقات، ج 6 ص 315
14. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 3 ص 158
15. البيهقي، السنن الكبرى، ج 10 ص 293
16. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 130
17. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 2 ص 452
18. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 461
19. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص 13
20. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 286
21. البيهقي، السنن الكبرى، ج 7 ص 397
22. البيهقي، السنن الكبرى، ج 10 ص 293
23. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج 2 ص 361
24. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7508
25. ابن حجر، التلخيص الحبير، ج 3 ص 1425

170/120- يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن موهب القرشي التيمي المدني

قال مسلم: «ترك أهل الحديث حديث يحيى بن عبيد الله، لا يعتدّون به»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «ساقط متروك»⁽²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال شعبة بن الحجاج: «رأيت يحيى بن عبيد الله التيمي يصلي صلاة لا يُقيمها صلاة فتركته»⁽³⁾، وروى ابن المبارك عنه في «الزهد والرقائق»⁽⁴⁾، وكان سفيان بن عيينة: «يُضعفه»⁽⁵⁾، وقال يحيى بن سعيد القطان: «ثقة»⁽⁶⁾، ثم «تركه يحيى بعد»⁽⁷⁾، قال ابن معين: «ليس بشيءٍ، ولا يكتب حديثه»⁽⁸⁾، وقال أيضاً⁽⁹⁾ والفلاس⁽¹⁰⁾: «ضعيف الحديث»، وقال أبو بكر بن أبي شيبة: «كان غير ثقة في الحديث»⁽¹¹⁾، وقال أحمد: «أحاديثه مَنَاكِرٌ وَأَبْوَهُ لَا يَعْرِفُ»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽¹³⁾، وقال أيضاً: «منكر الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال الجوزجاني السعدي: «أحاديثه متقاربة من حديث أهل الصدق»⁽¹⁵⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً»⁽¹⁶⁾، وقال الفسوي: «لا بأس به إذا روى عن ثقة»⁽¹⁷⁾، وقال الترمذي: «ضعيف عند أكثر أهل الحديث، تكلم فيه شعبة»⁽¹⁸⁾، وقال النسائي: «ضعيف لا يكتب حديثه»⁽¹⁹⁾، وقال أيضاً: «متروك الحديث»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «منكر الحديث»⁽²¹⁾، وقال ابن حبان: «يروى عن أبيه ما لا أصل له وأبوه ثقة، فلما كثرت روايته عن أبيه ما ليس من حديثه سقط الإحتجاج به بحال وكان يسيء الصلاة وكان بن عيينة شديد الحمل عليه»⁽²²⁾، وقال ابن عدي: «ومن بعض ما يرويه ما لا يتابع»

1. مسلم، التمييز، ص 206
2. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 345
3. البخاري، التاريخ الكبير، ج 8 ص 295
4. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 346
5. البخاري، التاريخ الكبير، ج 8 ص 295
6. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 31 ص 452
7. أبوداود، سؤالات أبي داود للإمام احمد بن حنبل، ص 162
8. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص 32
9. الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص 339
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 167
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 167.
12. أبوداود، سؤالات أبي داود للإمام احمد بن حنبل، ص 162
13. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 415
14. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 168
15. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 136
16. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 168
17. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 152
18. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 4 ص 715
19. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 31 ص 451
20. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 11 ص 254
21. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 345
22. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 473-474

عليه»⁽¹⁾، وقال الساجي: «ليس هو بحجة في الأحكام، يجوز في الزهد والرفاق»⁽²⁾، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽³⁾، وقال الحاكم: «يضع الحديث»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «روى عن أبيه عن أبي هريرة نسخة أكثرها مناكير»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «ساقط مبرة»⁽⁶⁾، وقال الذهبي: «هالك»⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: «متروك، وأفحش الحاكم فرماه بالوضع»⁽⁸⁾.

* **التعليق:** الجمهور على ضعفه بإطلاق، وأما توثيق يحيى القطان له فهو في ابتداء الأمر ثم تركه، قال محمد بن المثنى -أحد المحدثين الثقات⁽⁹⁾-: «ما سمعتُ يحيى حَدَّثَ عن يحيى بن عبيد الله بشيء قط، وقد كان حَدَّثَ عنه ثم تركه»⁽¹⁰⁾؛ بل قد وهب صحيفته لئلا يُحَدَّثَ عنه قال ابن معين: «سمع منه يحيى بن سعيد القطان، فوهب صحيفته ولم يرو عنه شيئاً حتى مات»⁽¹¹⁾.

* **الخلاصة:** ساقط متروك كما قال مسلم؛ والله أعلم!

171/121- يحيى بن عثمان القرشي الدستوائي، أبو سهل التيمي البصري (ت180هـ)

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽¹²⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال يحيى بن معين⁽¹³⁾، والبخاري⁽¹⁴⁾: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ»⁽¹⁵⁾، وقال النسائي: «ليس بثقة»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «حديثه منكر»⁽¹⁷⁾، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يروي أشياء مناكير لا يتابع عليها لا يجوز الإحتجاج به لما أكثر من رواية المناكير حتى كاد أن يُقَلَّبَ حديثه»⁽¹⁸⁾، وقال ابن عدي: «ليس هو بالكثير الحديث، ومقدار ما يرويه غير محفوظ»⁽¹⁹⁾، وقال ابن حجر: «ضعيف»⁽²⁰⁾.

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه.

* **الخلاصة:** منكر الحديث كما قال الشيخان؛ والله أعلم!

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص36
2. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج12 ص345
3. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج31 ص452
4. السجزي، سؤالات مسعود السجزي عن أحوال الرجال لأبي عبد الله الحاكم، ص54
5. السجزي، سؤالات مسعود السجزي عن أحوال الرجال لأبي عبد الله الحاكم، ص61
6. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج12 ص345
7. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج2 ص740
8. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7599
9. وصفه به الدارقطني في سؤالات السلمى، ص294 رقم 354.
10. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج4 ص415
11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج9 ص32
12. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1500
13. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج31 ص465
14. البخاري، التاريخ الأوسط، ج2 ص150
15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج9 ص174
16. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج31 ص465
17. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج31 ص465
18. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج2 ص475
19. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج9 ص70
20. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7606

172/122- يحيى بن كثير، أبو النضر - صاحب البصري-

قال مسلم: «كثير الغلط والوهم»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن معين: «ضعيف»⁽²⁾، وقال الفلاس: «كان لا يتعمد الكذب، ويحدث بكثير الغلط والوهم»⁽³⁾، وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث»⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، ذاهب الحديث جداً»⁽⁵⁾، وقال البزار: «لم يكن بالحافظ»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «لم يكن بالقوي؛ لأنه كان يذهب إلى القدر»⁽⁷⁾، وقال النسائي: «ليس بثقة»⁽⁸⁾، وقال العقيلي: «منكر الحديث»⁽⁹⁾، وقال ابن حبان: «شيخ يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»⁽¹⁰⁾، وقال ابن عدي: «وهو في جملة الضعفاء الذي يكتب حديثهم»⁽¹¹⁾، وقال الساجي: «يُعرف في التشيع، ضعيف الحديث جداً، متروك يُحدث عن الثقات بأحاديث بواطيل»⁽¹²⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»⁽¹³⁾، وقال الدارقطني: «متروك الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال أيضاً⁽¹⁵⁾، وابن حجر⁽¹⁶⁾: «ضعيف، وقال الذهبي: «واه»⁽¹⁷⁾.

* التعليق: اتفق على تضعيفه.

* الخلاصة: متروك الحديث؛ والله أعلم!

173/123- يحيى بن ميمون بن عطاء القرشي، أبو أيوب التمار البصري (ت190هـ)

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽¹⁸⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال علي بن المديني: «شَيْخٌ ضَعِيفٌ»⁽¹⁹⁾.

وقال أحمد: «ليس بشيءٍ خرقنا أحاديثه، كان يلقي الأحاديث»⁽²⁰⁾.

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3415
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 183
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 183
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 183
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 183
6. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 4 ص 27
7. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 4 ص 83
8. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 31 ص 503
9. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 424
10. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 483
11. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص 101
12. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 355
13. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 355
14. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 1 ص 193
15. الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 176
16. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7631
17. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 539
18. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 128، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 3 ص 204، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 32 ص 11، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 11 ص 291.
19. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 16 ص 190
20. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص 76

وقال الفلاس: «كان كذاباً»⁽¹⁾، وقال ابن حبان: «فَعِنْدَ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْهُ الْعَجَائِبُ الَّتِي يَرْوِيهَا مَا لَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهَا حَتَّى إِذَا سَمِعَهَا مِنَ الْحَدِيثِ صِنَاعَتُهُ لَمْ يَشْكُ أَنَّهَا مَعْمُولَةٌ لَا تَحِلُّ الرُّوَايَةُ عَنْهُ وَلَا الْإِحْتِجَاجُ بِهِ بِحَالٍ»⁽²⁾، وقال ابن عدي: «وَعَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ لَيْسَ مَحْفُوظٍ»⁽³⁾، وقال الساجي: «كان يكذب يحدث عن علي بن زيد أحاديث بواطيل»⁽⁴⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «سكتوا عنه»⁽⁵⁾، وقال الدارقطني: «متروك»⁽⁶⁾، وقال ابن عبد البر: «هو عندهم كذاب، حدث بأحاديث موضوعة عن علي بن زيد، وعن عاصم بأحاديث منكورة»⁽⁷⁾، وقال الذهبي: «واه»⁽⁸⁾، وقال ابن حجر: «متروك»⁽⁹⁾.

* التعليق: متفق على تضعيفه، وتركه الدارقطني بل كذبه الفلاس والساجي.

* الخلاصة: متروك كما لخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

174/124- يزيد بن أبان الرقاشي، أبو عمرو البصري

قال مسلم: «متروك الحديث»⁽¹⁰⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال شعبة: «لأن أرنى أحب إلي من أن أروي عن يزيد الرقاشي»⁽¹¹⁾، وكان عبد الرحمن بن مهدي: «يحدث عنه»⁽¹²⁾، وكان يحيى بن سعيد القطان: «لا يحدث عنه»⁽¹³⁾، وقال ابن سعد: «كان ضعيفاً، قدراً»⁽¹⁴⁾، وقال ابن معين: «رجل صدق»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «رجل صالح، ولكن حديثه ليس بشيء»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً⁽¹⁷⁾ والنسائي⁽¹⁸⁾، والدارقطني⁽¹⁹⁾: «ضعيف»، وقال أحمد: «كان منكر الحديث، وكان شعبة يحمل عليه، وكان قاصاً»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «لا يكتب عن يزيد الرقاشي»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «ليس ممن يحتج به»⁽²²⁾، وقال أبو داود: «رجل صالح»⁽²³⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «كان

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 189
2. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 473
3. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص 78
4. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 382
5. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 372
6. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج 12 ص 27
7. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 12 ص 372
8. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 99
9. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7656
10. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2323، ولم ينتبه له ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، ج 65 ص 77 إذ قال: «والم يذكره مسلم بن الحجاج في كتاب الكنى» اهـ وهو فيه - كما ترى!
11. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 373
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 251
13. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص 131
14. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 9 ص 244
15. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 1 ص 415
16. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 65 ص 80
17. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص 130
18. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 32 ص 69
19. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 32 ص 69
20. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 252
21. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 65 ص 78
22. أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية المروذي، ص 61
23. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 1 ص 415

واعظاً بكاءً كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر، صاحب عبادة وفي حديثه صنعة»⁽¹⁾، وقال الفسوي: «لين الحديث»⁽²⁾، وقال أيضاً: «فيه ضعف»⁽³⁾، وقال الترمذي: «يُضَعَّفُ في الحديث»⁽⁴⁾، وقال النَّسَائِيُّ: «متروك»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽⁶⁾، وقال ابن عدي: «نَرَجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ»⁽⁷⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «متروك الحديث»⁽⁸⁾، وقال الذهبي: «الزاهد القاص...ضعيف»⁽⁹⁾، وقال ابن كثير: «غَيْرَ مَقْبُولِ الرُّوَايَةِ عِنْدَ الْأُمَّةِ»⁽¹⁰⁾، وقال ابن حجر: «زاهد ضعيف»⁽¹¹⁾.

*التعليق: اتفق على تضعيفه، وتركه غير واحد، وأما قول ابن عدي: «نرجو أنه لا بأس به» أفاد العلامة المعلمي اليماني بمقصودها فقال: «هذه الكلمة رأيت ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده: (أرجو أنه لا يتعمد الكذب)».

قلت: ومثل يزيد الرقاشي لا يتعمد الكذب -قطعاً- قال عنه ابن معين: «رجل صدق»، وقال أيضاً وأبو داود: «رجل صالح»، وقال أبو حاتم: «كان واعظاً بكاءً...صاحب عبادة».

* الخلاصة: ضعيف كما لخص حاله ابن حجر؛ والله أعلم!

175/125- يزيد بن عياض بن يزيد بن جعدبة، أبو الحكم الليثي

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽¹²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

سئل مالك بن أنس عن ابن سمعان وقال: «كذاب» قلت: يزيد بن عياض قال: «أكذب وأكذب»⁽¹³⁾، وقال ابن سعد: «كَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ، يُسْتَضَعَّفُ»⁽¹⁴⁾، وقال ابن معين: «ليس بشيء ولا يُكْتَبُ حديثه»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة»⁽¹⁶⁾، وقال أيضاً: «كان يكذب»⁽¹⁷⁾، وقال ابن المديني: «ضعيف»⁽¹⁸⁾، وقال أحمد بن صالح: «أظنه كان يضع للناس -يعني: الحديث-»⁽¹⁹⁾، وقال الفلاس: «ضعيف الحديث جداً»⁽²⁰⁾، وقال البخاري: «منكر الحديث»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «متروك

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 252
2. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 2 ص 127، الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 2 ص 474
3. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 2 ص 662
4. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 5 ص 380
5. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 251
6. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 11 ص 310
7. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص 131
8. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 32 ص 69
9. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج 2 ص 380
10. ابن كثير، البداية والنهاية، ج 7 ص 417
11. ابن حجر، تريب التهذيب، رقم 7683
12. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 815، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج 16 ص 485، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 3 ص 212، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 32 ص 224، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 11 ص 353.
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 283
14. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 7 ص 591
15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص 141
16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص 141
17. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 11 ص 353
18. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 11 ص 353
19. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 32 ص 224
20. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 11 ص 353
21. البخاري، التاريخ الكبير، ج 8 ص 352

الحديث»⁽¹⁾، وقال الجوزجاني: «ذهب حديثه، سكت الناس عنه»⁽²⁾، وقال العجلي: «ضعيف»⁽³⁾، وقال أبو زرعة الرازي: «ضعيف الحديث»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «اضربوا على حديثه»⁽⁵⁾، وقال أبو داود: «ترك حديثه، ابن عُيَيْنَةَ يتكلم فيه»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «متروك»⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، منكر الحديث»⁽⁸⁾، وقال الترمذي: «ضعيف عند أهل الحديث»⁽⁹⁾، وقال البزار: «لين الحديث»⁽¹⁰⁾، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «كذاب»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «ليس بثقة ولا يُكتب حديثه»⁽¹³⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَنْفَرِدُ بِالْمَنَاقِبِ عَنِ الْمَشَاهِيرِ وَالْمَعْلُولَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ فِي رِوَايَتِهِ صَارَ سَاقِطَ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ»⁽¹⁴⁾، وقال ابن عدي: «ضعيف»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «وعامة ما يرويه غير محفوظ»⁽¹⁶⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «منكر الحديث»⁽¹⁷⁾، وقال المدارقطني: «ضعيف متروك»⁽¹⁸⁾، وقال الذهبي: «تالف»⁽¹⁹⁾، وقال الهيثمي: «كذاب»⁽²⁰⁾، وقال ابن حجر: «كذبه مالك وغيره»⁽²¹⁾، وقال أيضاً: «متروك»⁽²²⁾.

* **التعليق:** اتفق على تضعيفه، وتُرك، وقد كذبه مالك، وابن معين، وأحمد المصري، والنسائي، والهيثمي.

* **الخلاصة:** كذاب وضاع؛ والله أعلم!

176/126- يوسف بن السفر بن الفيض، أبو الفيض الشامي - كاتب الأوزاعي-

قال مسلم: «منكر الحديث»⁽²³⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أبو مسهر عبد الأعلى: «كان ابن أبي سفر كذاباً»⁽²⁴⁾، وقال دحيم: «ليس بشيء»⁽²⁵⁾.

1. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 419.
2. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 128.
3. العجلي، معرفة الثقات، ج 2 ص 367.
4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 283.
5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 283.
6. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 32 ص 224.
7. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 4 ص 254.
8. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 32 ص 224.
9. الترمذي، الجامع الصحيح، ج 3 ص 29.
10. الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج 2 ص 150.
11. النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 252.
12. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 32 ص 225.
13. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 32 ص 225.
14. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 459.
15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص 142.
16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 9 ص 147.
17. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 11 ص 353.
18. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 4 ص 74.
19. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 1 ص 197.
20. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 8 ص 135.
21. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7761.
22. ابن حجر، التلخيص الحبير، ج 5 ص 2449.
23. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2756، ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 74 ص 242.
24. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 74 ص 242.
25. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 223.

وقال ابن معين: «وابن السفر يعني هذا كذاب»⁽¹⁾، وقال البخاري: «منكر الحديث»⁽²⁾، وقال أيضاً: «ذاهب الحديث»⁽³⁾، وقال أيضاً⁽⁴⁾، والجوزجاني⁽⁵⁾: «كان يكذب»، وقال أبو زرعة: «ذاهب الحديث»⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث شبه المتروك»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «منكر الحديث جداً»⁽⁸⁾، وقال الفسوي: «لا يكتب حديثه إلا للمعرفة»⁽⁹⁾، وقال النسائي: «ليس بثقة ولا مأمون»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «ولا يكتب حديثه»⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: «متروك الحديث»⁽¹²⁾، وقال أبو بشر الدولابي، والهيثمي⁽¹³⁾: «كذاب»⁽¹⁴⁾، وقال العقيلي: «يُحَدِّثُ مَنَاكِرَ»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ مِمَّنْ يَرُوي عَن الْأَوْزَاعِيِّ مَا لَيْسَ مِنْ أَحَادِيثِهِ مِنَ الْمَنَاكِرِ الَّتِي لَا يَشُكُّ عَوَامُّ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لَا يَحِلُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ بِحَالٍ»⁽¹⁶⁾، وقال ابن عدي: «ضعيف»⁽¹⁷⁾، وقال أيضاً: «وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي رَوَاهَا يُوسُفُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ بِوَاطِئِ كُلِّهَا»⁽¹⁸⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «رَوَى عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَحَادِيثَ شَبِيهَةً بِالْمَوْضُوعَةِ»⁽¹⁹⁾، وقال الدارقطني: «متروك»⁽²⁰⁾، وقال أيضاً: «منكر الحديث»⁽²¹⁾، وقال أبو بكر البرقاني: «متروك يكذب»⁽²²⁾، وقال البيهقي: «هو في عداد من يضع الحديث»⁽²³⁾.

وقال الذهبي: «واهِ»⁽²⁴⁾، وقال أيضاً⁽²⁵⁾، وابن حجر⁽²⁶⁾: «متروك».

* **التعليق:** اتفق على تركه، وكذبه جماعة: أبو مسهر وابن معين والبخاري والجوزجاني والدولابي والبرقاني والبيهقي والهيثمي.

1. ابن حجر، لسان الميزان، ج 8 ص 559
2. البخاري، التاريخ الكبير، ج 8 ص 387
3. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 141
4. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 497
5. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 160
6. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 223
7. ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ص 699
8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 9 ص 223
9. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 74 ص 243
10. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 74 ص 242
11. ابن حجر، لسان الميزان، ج 8 ص 558
12. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 74 ص 243
13. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج 1 ص 82
14. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 74 ص 242
15. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 4 ص 452
16. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 486
17. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 534
18. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 8 ص 501
19. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 74 ص 242
20. السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني، ص 334
21. الدارقطني، المؤتلف والمختلف، ج 3 ص 1181
22. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 74 ص 243
23. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 74 ص 243
24. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ج 2 ص 19
25. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 762.
26. ابن حجر، التلخيص الجبير، ج 3 ص 1126

ونقل ابن الجوزي⁽¹⁾ والذهبي⁽²⁾ عن الدارقطني قوله: «متروك يكذب» بزيادة يكذب، وتعقبه ابن حجر فقال: «وتكذيب الدارقطني ما أدري من أين نقله؟! ولعله تبع في ذلك ابن الجوزي!»⁽³⁾.
قلت: لم أجد قول الدارقطني هذا عند غيرهما، وإنما هو من قول البرقاني -فيما نقله عنه ابن عساكر⁽⁴⁾- فلعل ابن الجوزي ظنه قولاً للدارقطني، وتبعه الذهبي!
* الخلاصة: كذاب كما قال ابن معين وجماعة؛ والله أعلم!

* * *

المبحث الثالث

الرواة الذين ذكرهم الإمام مسلم ببدعة

177/1- إبراهيم بن أبي صالح -اسمه: هاشم- بن عبد الله

الثقفي المروزي، قاضي نيسابور

قال مسلم: «جهمي، لا يكتب حديثه»⁽⁵⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن حجر: «وقد كذبه إسحاق بن راهويه في مجلس عبد الله بن طاهر»⁽⁶⁾.

* التعليق: قول ابن حجر: كذبه «في مجلس عبد الله بن طاهر»، لم أجد التصريح بالتكذيب -رغم أن لإسحاق مع إبراهيم هذا أكثر من قصة وحيدة- سوى ما رواه الحاكم بسنده عن إسحاق قال: «دخلتُ على ابن طاهر، وإذا عنده إبراهيم بن أبي صالح، فقال له: يا إبراهيم، ما تقول في غسيل الثياب؟ قال: فريضة. قال: من أين تقول؟ قال: من قوله تعالى: (وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ) [المدرثر: 4] فكأن عبد الله بن طاهر استحسنت فقلت: أعز الله الأمير، كذب هذا، أخبرنا وكيع، حدثنا إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس: (وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ) قال: قلبك فنقته. وأخبرنا روح، حدثنا ابن أبي عروبة عن قتادة: (وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ) قال: عملك فأصلحه»⁽⁷⁾.

* الخلاصة: جهمي؛ لا يكتب حديثه كما قال مسلم؛ والله أعلم!

1. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 3 ص 221.
2. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 5 ص 190.
3. ابن حجر، لسان الميزان، ج 8 ص 558.
4. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 74 ص 243.
5. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 17، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 76، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج 1 ص 35.
6. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص 16.
7. ابن حجر، لسان الميزان، ج 1 ص 299.
8. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 11 ص 367.

178/2- سعيد بن أوس بن ثابت، أبو زيد الأنصاري النحوي (ت215هـ)

قال مسلم: «يُذكر بالقدر»⁽¹⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

كذبه محمد بن عبد الله الأنصاري بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك (ت215هـ) وقال يحيى بن معين: «كان صدوقاً»⁽²⁾، وقال ابن أبي حاتم سمعتُ أبي يجمع القول في أبي زيد النحوي ويرفع شأنه ويقول: «هو صدوق»⁽³⁾، وقال أيضاً: «كَانَ أَبُو حَاتِمٍ يَدْفَعُ عَنْهُ الْقَدْرَ»⁽⁴⁾، وقال صالح جزرة: «ثقة»⁽⁵⁾، وقال النسائي: «نُسِبَ إِلَى الْقَدْرِ»⁽⁶⁾.

وقال ابن حبان: «يروى عن ابن عون ما ليس من حديثه، روى عنه البصريون، لا يجوز الاحتجاج بما انفرد من الأخبار ولا الإعتبار إلا بما وافق الثقات في الآثار»⁽⁷⁾، وقال زكريا بن يحيى الساجي: «كان قدرياً ضعيفاً غير ثبت»⁽⁸⁾، وقال الحاكم⁽⁹⁾ والخطيب البغدادي⁽¹⁰⁾: «كان ثقة ثبتاً»، وقال، ولما ذكره ابن خلفون في «الثقات»، قال: «تكلم في روايته عن ابن عون، وكان يرى رأي القدر فيما ذكروا»⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: «ثقة علامة»⁽¹²⁾، وقال أيضاً: «صدوق، لئنه ابن حبان»⁽¹³⁾، وقال ابن كثير: «أحد الثقات الأثبات، ويقال: إنه كان يرى القدر»⁽¹⁴⁾، وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام، ورمي بالقدر»⁽¹⁵⁾.

* التعليق: اختلف في سعيد بين مجرح ومعدل، وأما من جرحه فقد رماه بأمر:

أ- الكذب رماه به محمد بن عبد الله الأنصاري، وهو مدفوع لكونه خالف النقاد في ذلك ثم لا حجة بتكذيبه كما قال الذهبي: «وقد كذبه محمد بن عبد الله الأنصاري بلا حجة».

وقد يُحمل تكذيبه على كلام الأقران الذي لا يُعتد به.

ب- نُسبته للقدر، ولم يجزم بنسبته للقدر سوى الساجي، بينما نسبه بصيغة التحريض مسلم، والنسائي وابن كثير، وابن حجر، وقد نفاه عنه تلميذه أبو حاتم وهو أدرى بشيخه من غيره، ثم لو كان ذلك كذلك فلم ينص أحد على كونه داعية لبدعته فضلاً أن يكون رأساً معانداً، فأرجو ألا تضر روايته.

ج- وقوعه بأوهام، وقد لينه ابن حبان مستدلاًً بأنه «يروى عن ابن عون ما ليس من حديثه»، ورد انفراده في الأخبار وهذا من الأمثلة على شدة ابن حبان في الجرح -ومن رماه بالتساهل المطلق لم يصب- حيث لينه لوهم في

1. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 1191، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4 ص5، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج5 ص260.
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج4 ص5.
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج4 ص5.
4. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج2 ص121.
5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج10 ص112.
6. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4 ص5.
7. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج1 ص408.
8. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج5 ص258.
9. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4 ص5.
10. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج10 ص109.
11. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج5 ص259.
12. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، ج1 ص432.
13. الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، ص156.
14. ابن كثير، البداية والنهاية، ج14 ص198.
15. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2272.

سند حديث قال الذهبي: «ذكره ابن حبان مليوناً له؛ لأنه وهم في سند حديث»⁽¹⁾، ثم هذا التلحين يقابله تعديل ابن معين وأبي حاتم - وناهيك بهما - بل جمهور النقاد على تعديله.

* الخلاصة: ثقة كما قال غير واحد؛ والله أعلم!

179/3 - سَعِيدُ بْنُ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْهَيْفَاءِ الْقَدَّاحِ، أَبُو عَثْمَانَ الْمَكِّيِّ

قال مسلم: «كان يرى الإرجاء»⁽²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن معين⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾: «ليس به بأس»، وقال ابن معين أيضاً: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «ثقة»⁽⁶⁾، وقال ابن المديني: «كَانَ ثَقَّةً، وَوَمَ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ»⁽⁷⁾، وقال البخاري، والعجلي: «يرى الإرجاء»⁽⁸⁾، وزاد العجلي: «لَيْسَ بِحِجَّةٍ»⁽⁹⁾، وقال أبو زرعة: «هو عندي إلى الصدق ما هو»⁽¹⁰⁾، وقال أبو داود: «صدوق، يذهب إلى الإرجاء»⁽¹¹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «محلله الصدق»⁽¹²⁾، وقال الفسوي: «كان له رأى سوء، وكان داعية، مرغوب عن حديثه وروايته»⁽¹³⁾، وقال عثمان الدارمي: «ليس بذلك في الحديث»⁽¹⁴⁾، وقال العقيلي: «كَانَ مِمَّنْ يَغْلُو فِي الْإِرْجَاءِ، وَفِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ»⁽¹⁵⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ يَرَى الْإِرْجَاءَ، وَكَانَ يَهْمُ فِي الْأَخْبَارِ حَتَّى يَجِيءَ بِهَا مَقْلُوبَةً حَتَّى خَرَجَ بِهَا عَنْ حَدِّ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ»⁽¹⁶⁾، وقال ابن عدي: «هو حسن الحديث وأحاديثه مستقيمة، ورأيت الشافعي كثير الرواية عنه كَتَبَ عَنْهُ هِمَّةً، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَالْقَاسِمِ بْنِ مَعْنٍ وَغَيْرِهِمَا، وَهُوَ عِنْدِي صَدُوقٌ، لَا بِأَسْ بِهِ، مَقْبُولُ الْحَدِيثِ»⁽¹⁷⁾، وقال الساجي: «ضعيف»⁽¹⁸⁾، وقال الذهبي: «صدوق»⁽¹⁹⁾، وقال ابن حجر: «صدوق يهم، ورُمي بالإرجاء، وكان فقيهاً»⁽²⁰⁾.

* التعليق: أقصى ما رُمي به سعيد: الإرجاء، ونسب إليه الوهم من جهة حفظه، وقد وثقه غير واحد من النقاد، وقد روى عنه سفيان بن عيينة والشافعي وقد أكثر عنه مما قد يكون فيه مدفع لغلو سعيد في الإرجاء، لا سيما وقد

1. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 120
2. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2208
3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 31
4. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 10 ص 456
5. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 402
6. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 452
7. ابن أبي شيبه، سؤالات عثمان بن أبي شيبه للإمام علي بن المديني، ص 48
8. البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 482
9. العجلي، معرفة الثقات، ج 1 ص 399
10. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 31
11. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 10 ص 456
12. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 4 ص 31
13. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 54
14. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 452
15. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 470 القول غير موجود في ترجمة الراوي الموجودة ج 2 ص 105
16. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 402
17. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 454
18. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 4 ص 35
19. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 1 ص 260
20. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2315

عدّله أبو حاتم والنسائي وهما من هما في التشدد في النقد ودقّة في التحري، ويضاف لهذا سبّر ابن عدي لحديثه ووضفه بكونه حسن الحديث، وأحاديثه مستقيمة، وأنه صدوق لا بأس به.

وأما من ضعفه فأبهم ولم يُفسّر، وقد يكون الإرجاء سبباً لهذا التليين أصالةً، فلا يضره مع ثبوت تعديله، ولا ينبغي التحامل عليه لمجردده، قال الذهبي: «الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء، لا ينبغي التحامل على قائله»⁽¹⁾.

* الخلاصة: صدوق بهم، ورمي بالإرجاء، وكان فقيهاً كما لخص حاله الحافظ ابن حجر؛ والله أعلم!

180/4- عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، أبو عبد الحميد المكي (ت206هـ)

قال مسلم: «كان بمكة، يرى الإرجاء»⁽²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن سعيد القطان: «هو كذاب»⁽³⁾، و«كان الحميدي يتكلم فيه»⁽⁴⁾، وقال ابن سعد: «كان كثيرَ الحديث، ضعيفاً، مرجئاً»⁽⁵⁾، وقال يحيى بن معين: «وكان عبد المجيد صدوقاً»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «هو ثقة في نفسه، إلا أنه كان يرى رأي الإرجاء، إلا أنه كان يروي عن قوم ضعفاء، وأما في نفسه فهو ثقة»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «ثقة»⁽⁸⁾، وقال أيضاً: «ثقة، ليس به بأس»⁽⁹⁾، وقال أيضاً: «ثقة إذا حدّث عن ثقة»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «كان أعلم الناس بحديث ابن جريج، وكان يعلن الإرجاء»⁽¹¹⁾، وقال أحمد: «كان عالماً بابن جريج ولم يكن يئالي عمّن حدّث، وله عند أهل مكة قدر»، فقيل لأحمد: هو موضع الرواية؟ قال: «لا أدري»، وقال أيضاً: «لا بأس به، وكان فيه غلو في الإرجاء ويقول: هؤلاء الشكاك»⁽¹²⁾، وقد حدّث عنه»⁽¹³⁾.

وقال البخاري: «يرى الإرجاء عن أبيه وكان الحميدي يتكلم فيه»⁽¹⁴⁾، وقال أبو داود: «ثقة، حدثنا عنه أحمد ويحيى بن معين»⁽¹⁵⁾، وقال أيضاً: «عبد المجيد رأساً في الإرجاء»⁽¹⁶⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بالقوي، يكتب حديثه»⁽¹⁷⁾، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «كان مبتدعاً معانداً داعية»⁽¹⁸⁾، وقال النسائي: «ثقة»⁽¹⁹⁾، وقال أيضاً:

1. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 4 ص 320

2. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 2630

3. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 52

4. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 112

5. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج 8 ص 62

6. الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص 348

7. الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص 425

8. ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، ج 1 ص 99

9. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 64

10. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 8 ص 298

11. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 18 ص 273

12. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 47

13. أبو داود، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، ص 88

14. البخاري، التاريخ الكبير، ج 6 ص 112

15. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 18 ص 274

16. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 18 ص 274

17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 65

18. الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3 ص 52

19. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 18 ص 274

«لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ»⁽¹⁾، وقال ابن حبان: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا، يِقْلِبُ الْأَخْبَارَ، وَيُرْوِي الْمَنَاقِبَ عَنِ الْمَشَاهِيرِ؛ فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ»⁽²⁾، وقال ابن عدي: «إِنَّهُ يَثْبُتُ فِي حَدِيثِ ابْنِ جَرِيحٍ، وَلَهُ عَنِ ابْنِ جَرِيحٍ أَحَادِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، وَعَامَةً مَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ الْإِرْجَاءُ»⁽³⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: «لَيْسَ بِالْمَتِينِ عِنْدَهُمْ»⁽⁴⁾، وقال الدارقطني: «لَا يَحْتَجُّ بِهِ، يَعْتَبِرُ بِهِ»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «كَانَ أَثْبَتَ النَّاسِ فِي ابْنِ جَرِيحٍ»⁽⁶⁾، وقال الحاكم: «مَمَّنْ سَكَنُوا عَنْهُ»⁽⁷⁾، وقال الخليلي: «ثِقَّةٌ، لَكِنَّهُ أَخْطَأَ فِي أَحَادِيثٍ»⁽⁸⁾، وقال أبو نعيم: «يُرَى الْإِرْجَاءُ، مُضْطَرِبَ الْحَدِيثِ»⁽⁹⁾، وقال الذهبي: «صَدُوقٌ، مَرْجِيٌّ»⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: «ثِقَّةٌ، مَرْجِيٌّ دَاعِيَةٌ، غَمَزَهُ ابْنُ حَبَانَ»⁽¹¹⁾، وقال ابن حجر: «صَدُوقٌ يَخْطِئُ، وَكَانَ مَرْجِيًّا، أَفْرَطَ ابْنُ حَبَانَ فَقَالَ: مَتْرُوكٌ»⁽¹²⁾.

* **التعليق:** قول ابن القطان: «كذاب» لا يلزم منه تعمده وقصده، ويكفي عبد المجيد قول ابن معين: «هو ثقة في نفسه»، كما أطلق توثيقه ابن معين -مرة- وأبو داود، والنسائي، والذهبي -مرة-.

وأما تليينه وما وقع لديه من مناكير فالظاهر أنها سرت إلى أحاديثه؛ لأنه «كان يروي عن قوم ضعفاء» كما قال ابن معين، كما أنه ضَعَّف -عند جماعة- بسبب إرجائه قال ابن عدي: «وعامة ما أنكر عليه الإرجاء»، وقد كتَبَ وروى عنه: أحمد، والشافعي.

ولعل لغلوه الشديد في الإرجاء حتى جعل الفسوي يصفه: «معانداً»؛ تجنب الإمام مسلم الرواية له في صحيحه إلا مقروناً بغيره -على ضوء منهجه في رد رواية المعاند-، قال المزني: «رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ مَقْرُونًا بِغَيْرِهِ، وَالْبَاقُونَ سِوَى الْبَخَارِيِّ».

* **الخلاصة:** صدوق يخطئ إلا أنه أثبت الناس في ابن جريح؛ والله أعلم!

1. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 18 ص 274
2. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 150
3. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 49
4. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 8 ص 297
5. البرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني، ص 104
6. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 6 ص 382
7. السجزي، سؤالات مسعود السجزي عن أحوال الرجال لأبي عبد الله الحاكم، ص 61
8. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 8 ص 299
9. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 8 ص 298
10. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 2 ص 565
11. الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ص 124
12. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4160

181/5- علي بن الجعد بن عبيد، أبو الحسن الجوهري البغدادي (ت230هـ)

قال مسلم: «ثقة؛ لكنه جهمي»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «ذهب حديثه»⁽²⁾.

* أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن معين: «ثقة لا بأس به»⁽³⁾، وقال أيضاً: «ثقة صدوق» قلت: فإن الناس يغمزونه. قال: «يكذبون عليه كان صدوق»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «ثقة صدوق، ثقة صدوق»⁽⁵⁾، وقال ابن المديني: «وممن ترك حديثه عن شعبة علي بن الجعد وعدد جماعة فقالوا وعلي بن الجعد ما له؟ وقال: رأيت ألفاظه عن شعبة تختلف»⁽⁶⁾، وقال مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو العقيلي قلت: لعبد الله بن أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: لِمَ لَمْ تَكْتُبْ عَنَ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ؟ قَالَ: نَهَانِي أَبِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَيْهِ، وَكَانَ يَبْلُغُهُ عَنْهُ أَنَّهُ يَتَنَاوَلُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»⁽⁷⁾، وقال أيضاً: «قال أَبُو هَاشِمٍ زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ: كُنْتُ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْقُرْآنِ فَقَالَ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ، وَمَنْ قَالَ: مَخْلُوقٌ لَمْ أَعْنَفْهُ. وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فَقَالَ: مَا بَلَغَنِي عَنْهُ أَشَدُّ مِنْ هَذَا»⁽⁸⁾، وقال أَبُو زُرْعَةَ: «كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَا يَرَى الْكِتَابَةَ عَنَ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ، وَلَا سَعِيدَ بْنَ سُلَيْمَانَ، وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِهِ مَضْرُوباً عَلَيْهِمَا»⁽⁹⁾، وقال الجوزجاني السعدي: «متشبهت بغير بدعة زائغ عن الحق»⁽¹⁰⁾، وقال أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي: «كَانَ صَدُوقاً فِي الْحَدِيثِ»⁽¹¹⁾، وقال أَبُو دَاوُدَ: «عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ وَسَمٌ بِمِيسَمٍ سَوْءٍ. قَالَ: مَا يَسُوءُنِي أَنْ يَعْذِبَ اللَّهُ مَعَاوِيَةَ، وَقَالَ: ابْنُ عُمَرَ ذَاكَ الصَّبِيِّ»⁽¹²⁾.

وقال أبو حاتم الرازي: «كان متقناً صدوقاً لم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري، ويحيى الحماني في شريك، وعلي بن الجعد»⁽¹³⁾، وقال صالح جزرة: «ثقة»⁽¹⁴⁾، وقال النَّسَائِيُّ: «صدوق»⁽¹⁵⁾، وقال ابن عدي: «ما أرى بحديثه بأساً ولم أر في رواياته إِدْأاً حَدَّثَ عَنْ ثِقَةٍ حَدِيثاً مُنْكَرًا فِيمَا ذَكَرَهُ، وَالْبَخَارِيُّ مَعَ شِدَّةِ اسْتِقْصَائِهِ يَرَوِي عَنْهُ فِي صِحَّاحِهِ»⁽¹⁶⁾، وقال الدارقطني: «ثقة مأمون»⁽¹⁷⁾، وقال الذهبي: «حافظ ثبت»⁽¹⁸⁾، وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، رُمي بالتشيع»⁽¹⁹⁾.

1. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 10 ص 466، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 3 ص 128
2. مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 139
3. ابن معين، معرفة الرجال - محرز، ص 154
4. ابن معين، معرفة الرجال - محرز، ص 161
5. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 2 ص 348
6. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 7 ص 292
7. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 13 ص 286
8. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 13 ص 287
9. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 13 ص 287
10. الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 199
11. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 178
12. الأجرى، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود، ج 1 ص 371
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6 ص 178
14. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام، ج 13 ص 288
15. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 20 ص 350
16. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 6 ص 366
17. مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ج 9 ص 284، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 7 ص 292
18. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج 2 ص 444
19. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4698

* **التعليق:** أعرض الإمام مسلم عن رواية حديث علي بن الجعد في صحيحه فقال: «ذهب حديثه»، وذلك لجهيمته، بينما روى عنه خارج الصحيح لكونه ثقة؛ لذلك قال مسلم: «ثقة؛ لكنه جهمي». وبهذا شرح الذهبي سبب إعراض مسلم عن ابن الجعد فقال: «أعرض عنه مسلم؛ لكونه قال: مَنْ قال: القرآن مخلوق لم أعنفه!»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «سمع منه مسلم جملة، لكن لم يخرج عنه في صحيحه شيئاً مع أنه أكبر شيخ لقي، وذلك لأن فيه بدعة»⁽²⁾.

قلت: هذه البدعة هي توقفه فيمن قال: القرآن مخلوق، وهذا وجه جهيمته عند مسلم؛ وسلفه -أعني: الإمام مسلم- الإمام أحمد فقد نهى ابنه عبد الله عن الكتابة عنه ورأى أبو زرعة مضروراً على حديثه في كتاب أحمد، وصرح بسبب ذلك الدارقطني فقال: «لأنه [أي: ابن الجعد] وقف في حديث القرآن، وعلي بن الجعد قد أخرج له البخاري»، لكن الظاهر أن علي بن الجعد وُسم بغير بدعة أيضاً، فلما بلغ أحمد قوله في القرآن قال: «ما بلغني عنه أشد من هذا»، يريد: ما بلغه عنه أنه يتناول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقوله: «ما يسوؤني أن يعذب الله معاوية، وقوله: «ابن عمر ذاك الصبي» -فيما نقله أبو داود عنه-.

أما حاله في الرواية فتكاد تطبق كلمة النقاد على ضبطه وحفظه، إلا قول ابن المديني: «رأيت ألفاظه عن شعبة تختلف».

قال ابن حجر -مقبلاً-: «فإن ثبت هذا، فلعله كان في أول الحال لم يثبت فضبط كما قال أبو حاتم». وعليه؛ فقول مسلم: «ذهب حديثه»، وسلفه ابن المديني: «تركوا حديثه»، وأحمد في نهيه عن الكتابة عنه محمول على بدعة علي بن الجعد وسوء رأيه، وأما في الرواية فهو «ثقة» كما قال غير واحد.

* **الخلاصة:** ثقة رمي بالتشيع والتجهم؛ والله أعلم!

182/6- غيلان بن أبي غيلان، أبو مروان القدري مولى عثمان بن عفان

قال مسلم: «صاحب القدر»⁽³⁾.

* **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن عون: «مررت بغيلان، فإذا مصلوب على باب الشام»⁽⁴⁾، وقال ابن حبان: «كَانَ دَاعِيَةً إِلَى الْقَدْرِ قُتِلَ وَصُلِبَ، بِالشَّامِ لَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ وَالاحتِجَاجُ بِهِ لِبِدْعَتِهِ الَّتِي كَانَ يَدْعُو إِلَيْهَا وَقَتْلَ عَلِيَّهَا»⁽⁵⁾، وقال ابن عدي: «لا أعلم له من المسند شيئاً»⁽⁶⁾، وقال الساجي: «كان قدرياً داعية دعا عليه عمر بن عبد العزيز فقتل وصلب وكان غير ثقة، ولا مأمون، كان مالك ينهى عن مجالسته»⁽⁷⁾، وقال الذهبي: «المقتول في القدر، ضال مسكين»⁽⁸⁾.

1. الذهبي، الكاشف، ج 2 ص 36، وبنحوه انظر: المغني في الضعفاء، ج 2 ص 444.
2. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 3 ص 128، وبنحوه انظر: تاريخ الإسلام، ج 6 ص 431.
3. مسلم، الكنى والأسماء، رقم 3226، ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 48 ص 187-188.
4. البخاري، التاريخ الكبير، ج 7 ص 103-104.
5. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 2 ص 195.
6. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7 ص 116.
7. ابن حجر، لسان الميزان، ج 6 ص 314.
8. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 3 ص 338.

* التعليق: متفق على ضلاله ودعوته إلى بدعة القدر بل كان رأساً فيها.
* الخلاصة: غير ثقة ولا مأمون، مصلوب في القدر؛ والله أعلم!

* * *

الفصل الثالث

ألفاظ الجرح والتعديل والتبديع عند الإمام مسلم، وسلم مراتبه، وألفاظ ذات صلة تناولها الإمام مسلم تفسيراً أو نقلاً

وفيه مباحث:

المبحث الأول: ألفاظ التعديل والجرح والتبديع عند الإمام مسلم.

المبحث الثاني: مراتب ألفاظ الإمام مسلم في سلم مراتبه للجرح والتعديل.

المبحث الثالث: ألفاظ نادرة في الجرح والتعديل أو ذات صلة تناولها الإمام مسلم تفسيراً أو نقلاً.

تمهيد وتوطئة

استعمل الإمام مسلم ألفاظاً عدة ومتنوعة للدلالة على حال الراوي جرحاً وتعديلاً، وسأعرض هذه الألفاظ في

مبحثين:

المبحث الأول: الألفاظ المستعملة في التعديل؛ وهي على قسمين: مفردة ومركبة.

أما المفردة فهي: ثقة، أحفظ، اكتب عنه.

وأما المركبة فهي: ثقة صدوق، ثقة عدل، ثقة مأمون، ثقة مأمون صحيح الكتاب، شيخ من الشيوخ ولا يقر

الحديث بمثله إذا تفرد، صدوق حافظ، غير مدفوع عن صدق وأمانة عند أهل العلم.

كما استعمل الإمام مسلم لفظاً يفيد المدح لا التوثيق الاصطلاحي وهو قوله: الطيب ابن الطيب.

المبحث الثاني: الألفاظ المستعملة في الجرح؛ وهي على قسمين: مفردة ومركبة.

أما المفردة فهي: اتهم بوضع الأحاديث، تركوه، ذاهب الحديث، ذهب حديثه، سكتوا عنه، صاحب عجائب،

صاحب القدر، ضعيف الحديث، عنده عجائب، الغالب على حديث المنكر أو الغلط، غير ثقة، ليس بشيء، متروك

الحديث، مجهول، منكر الحديث، يتكلمون فيه، يرى الإرجاء، يلغن فيتلغن.

وأما المركبة فهي: جهمي لا يكتب حديثه، ساقط متروك.

وفيما يلي جدول في إحصائها وعدد استعمالاتها عند الإمام مسلم؛ ليظهر كثرتها من قليلها:

أولاً: جدول ألفاظ التعديل.

ألفاظ التعديل	عدد الاستعمالات	ألفاظ التعديل	عدد الاستعمالات
اكتب عنه	3	ثقة مأمون	1
تريد أحفظ من سليمان	1	ثقة مأمون صحيح الكتاب	1
ثقة	7	من الغرباء الثقات	18
ثقة صدوق	2	شيخ من الشيوخ، لا يقر الحديث بمثله إذا تفرد	1
ثقة عدل	1	صدوق حافظ	1
ثقة لكنه جهمي	1	غير مدفوع عن صدق وأمانة عند أهل العلم	3

ثانياً: جدول ألفاظ الجرح.

ألفاظ الجرح	عدد الاستعمالات	ألفاظ الجرح	عدد الاستعمالات
اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار	5	لا يكتب حديثه	1
تركوه	1	ليس بشيء	1
ترك أهل الحديث حديثه لا يعتدون به	1	متروك الحديث	37
ترك الناس حديثه	1	متروك	1

1	مجهول	1	ترك حديثه
1	المصحف في منته	8	ذاهب الحديث
1	كثير الغلط والوهم	8	ذهب حديثه
1	المغفّل في إسناده	2	سكتوا عنه
29	منكر الحديث	1	صاحب عجائب
1	يتكلمون فيه	16	ضعيف الحديث
1	يلقن فيتلقن	2	عنده عجائب
1	جهمي لا يكتب حديثه	6	الغالب على حديثه المنكر أو الغلط
1	ساقط متروك	1	غير ثقة

ثالثاً: جدول ألفاظ التبديع.

عدد الاستعمالات	ألفاظ التبديع	عدد الاستعمالات	ألفاظ التبديع
1	يذكر بالقدر	2	جهمي
2	يرى الإرجاء	1	صاحب القدر

* * *

المبحث الأول

ألفاظ التعديل والجرح والتبديع عند الإمام مسلم

المطلب الأول

ألفاظ التعديل عند الإمام مسلم

1- (اكتب عنه):

هذا التعبير يقوله الإمام مسلم في الثقات؛ إذ بتتبع مجموع ما أمر مسلم بالكتابة عنه وجدت ثلاثة رواة، وجميعهم ثقات بل أحدهم أمر بالكتابة عنه، وفيه موضع آخر قال عنه: «ثقة»؛ فبه يصح قول الحاكم: «هذا رسم مسلم في الثقات»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «هذا رسم مسلم في الثقات الأثبات الأدب في الكتابة عنهم»⁽²⁾.
وعليه فهو اصطلاح خاص بالإمام مسلم رحمه الله تعالى، ومن قال: هذا الاصطلاح يحتاج إلى استقراء، فدونه ما ذكرت، والله الحمد.

1. المزي، تهذيب الكمال، ج 1 ص 258
2. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 1 ص 36

2- ثقة):

هذه اللفظة من أكثر الألفاظ استعمالاً من الإمام مسلم في التعديل، ويُعد وصفاً لمن بلغ مرتبة عليا في الضبط والإتقان قال الذهبي: «حدّ الثقة: العدالة والإتقان»⁽¹⁾.

وهذه اللفظة لا نزاع فيها بين النقاد على عدّها في مرتبة من يحتج بحديثهم، قال الذهبي: «إن قولهم: ثبت وحجة وإمام وثقة ومتقن من عبارات التعديل التي لا نزاع فيها»⁽²⁾.

ولا يخرج عن دلالة الثقة بمعناه المذكور إلا بقريئة صارفة قال المعلمي اليماني: «كلمة ثقة معناها المعروف التوثيق التام، فلا تصرف عنه إلا بدليل، إما قرينة لفظية كقول يعقوب: «ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق» وبقيّة الأمثلة السابقة، وإما حالية منقولة أو مستدل عليها بكلمة أخرى عن قائلها كما مر في الأمر السابع عن (لسان الميزان) ، أو عن غيره ولا سيما إذا كانوا هم الأكثر»⁽³⁾.

والرواة الذين وصفهم بهذه اللفظة بلغ عددهم (7) رواة، ولفظ: «من الغبراء الثقات» بلغوا (18) روايةً. وقد استعمل الإمام مسلم هذه اللفظة مفردة ومركبة، وورودها مركبة يعطيها مزيداً من القوة والضبط على الأفراد، قال العراقي: «التأكيد الحاصل بالتكرار لا بد أن يكون له مزية على الكلام الخالي من التأكيد»⁽⁴⁾.

3- ومن التوثيق المركب قوله: (ثقة صدوق):

وقد استعملها في حق راويين:

أحدهما: عبد الله بن معاذ الصنعاني؛ وهو صدوق.

والآخر: محمد بن عبد الوهاب النيسابوري؛ هو متفق على توثيقه.

وعليه؛ فهو يطلقه تأكيداً للتوثيق وهذا الأصل في التكرار كما هو الشأن مع محمد بن عبد الوهاب النيسابوري.

وإما يطلقه تأكيداً للتعديل؛ فيخرج على سبيل التردد -الواقع في دائرة التعديل- فيريد به إما ثقة أو صدوقاً،

ويكون هذا، كما الشأن مع عبد الله بن معاذ الصنعاني؛ والله أعلم!

4- ومن الألفاظ المركبة قوله: (ثقة عدل):

وقد استعمل مسلم هذه اللفظة في راوٍ واحد وهو السائب بن فروخ، ويريد بالثقة بيان رتبته من الإتقان،

وبالعدل دفع مظنة التهمة كونه شاعراً⁽⁵⁾ وفي ذلك تأكيد لتوثيقه.

5- ومن الألفاظ المركبة قوله: (ثقة، لكنه جهمي): ينظر ما يأتي في ألفاظ التبديع عند قوله: (جهمي)⁽⁶⁾.

6- ومن الألفاظ المركبة قوله: (ثقة مأمون):

وهذه من ألفاظ التعديل تزيد التوثيق قوة، كما أن في قوله: (مأمون)؛ إشارة إلى محافظة الراوي على أصوله

وكتبه.

1. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج 1 ص 49

2. السخاوي، فتح المغيبي، ج 2 ص 286

3. المعلمي، التنكيل، ص 260

4. العراقي، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، ج 1 ص 603

5. تقدم ص 90

6. ما يأتي ص 313

وقد قالها مسلم في راويين:

الأول: إسحاق الكوسج وزاد: (أحد الأئمة من أصحاب الحديث)، والسياق موضح مراده من تأكيد التوثيق من جهة العدالة والأداء، ومحافظة على كتبه كما تقدم ذكر قصته في التثبت من فتاوى شيخه الإمام أحمد⁽¹⁾.

والثاني: محمد بن رافع وزاد في وصفه: (صحيح الكتاب).

وبهذه الزيادة توضيح لوجه كونه مأموناً بمحافظته على أصول كتبه وتصحيح سماعته.

7- ومن الألفاظ المركبة قوله: (شيخ من الشيوخ، ولا يقر الحديث بمثله إذا تفرد):

قاله في راوٍ واحد وهو هشام بن بهرام وقد وثقه الجمهور، ولا منافاة بين كون الراوي ثقة، وأن يوصف بشيخ، فقد ذكر ابن رجب: أن «الشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره»⁽²⁾؛ ولهذا قال الذهبي: «ليس هو عبارة جرح،... ولكنها أيضاً ما هي بعبارة توثيق»⁽³⁾، بينما عدّها من جملة باب التعديل⁽⁴⁾، وقال ابن القطان: «يعنيان بذلك أنه ليس من طلبة العلم ومقتنيه، وإنما هو رجل اتفقت له رواية لحديث أو أحاديث أخذت عنه»⁽⁵⁾.

وعليه فأكثر ما يراد بقولهم: (شيخ) بيان قلة أحاديث الراوي، كما هو شأن هشام بن بهرام⁽⁶⁾؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ قد يراد بقولهم: شيخ كما قال المزني: «أنه لا يترك ولا يحتج بحديثه مستقلاً»⁽⁷⁾.

ويؤيد هذا المعنى الذي ذكره المزني تنمة ما قاله مسلم في ابن بهرام: «ولا يقر الحديث بمثله إذا تفرد»؛ وقد جعل ابن أبي حاتم هذه اللفظة في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل: «إذا قيل: شيخ؛ فهو بالمنزلة الثالثة: يكتب حديثه، ويُنظر فيه إلا أنه دون الثانية»⁽⁸⁾.

قال الشيخ الألباني مفسراً قول ابن أبي حاتم هذا: «معنى ذلك أنه ممن يُتقى من حديثه أو أنه حسن الحديث إذا لم يخالف»⁽⁹⁾.

8- ومن الألفاظ المركبة قوله: (كان صدوقاً حافظاً):

وهذا اللفظ جمع فيه بين صدق الراوي من جهة العدالة وحفظه من جهة الضبط والرواية، وقد قالها في راوٍ واحد وهو هارون الأعور: اتَّفَقَ على تعديله ونَصَّ جماعة على كونه ثقة.

9- ومن الألفاظ المركبة قوله: (غير مدفوع عن صدق وأمانة عند أهل العلم):

وقد استعملها في راويين:

عوف بن أبي جميلة، وهو ثقة متفق عليه بين النقاد.

وأشعث الحمزاني، وهو ثقة متفق عليه بين النقاد.

1. تقدم ص 78

2. ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج 2 ص 658

3. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج 2 ص 349

4. الذهبي، المغني، ج 1 ص 4

5. ابن القطان، بيان الوهم والإيهام الوقعيين في كتاب الأحكام، ج 3 ص 482

6. يُنظر ص 121

7. الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج 3 ص 434

8. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 37

9. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج 6 ص 277

فيكون قوله: «صدق وأمانة» مرادف لحد الثقة: العدالة والضبط، وقوله: «عند أهل العلم» دال على دقة سببه وتتبعه لأقوال النقاد؛ إذ لم أقف على ناقد قادح فيهما.

10- ومن الألفاظ قوله: (اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم):

وقد استعملها في وصف ثلاثة رواة: عطاء بن السائب وهو ثقة اختلط في آخر عمره.

وزيد بن أبي زياد القرشي وهو ضعيف، وقال فيه مسلم أيضاً: «اتقى حديثه الناس، والاحتجاج بخبره إذا تفرّد...».

وليث بن أبي سليم: ضعيف يكتب حديثه.

وثلاثتهم متكلم فيهم.

* * *

المطلب الثاني

ألفاظ الجرح عند الإمام مسلم

1- (ذاهب الحديث):

أي: زائل الحديث؛ لكونه متروكاً أو كذاباً، قال ابن أبي حاتم: «إذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب؛ فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة»⁽¹⁾؛ وقد أطلقها مسلم على ثمانية رواة اتفق على تضعيفهم بل أغلبهم رُمي بالكذب.

كما استعمل لفظ: «ذهب حديثه» وهي بدلالة: «ذاهب الحديث» إلا أنه يظهر لي أن قوله: «ذهب حديثه» قد تشدد فيه مسلم؛ لمتابعته ابن المديني -وهو من المتشددين- في حكمه على رجال شعبة إذ أطلقها فيمن روى عن شعبة جاعلاً إياهم في طبقات كما فعل ابن المديني؛ وقد أطلقها مسلم على ثمانية رواة: ثلاثة منهم الراجح فيهم التعديل، وواحد ضعيف، وأربعة منهم ضعفاء جداً.

2- (سكتوا عنه):

قد استعملها مسلم في راويين: الأول متروك اتهم، والثاني عمرو بن عبيد المعتزلي ساقط الحديث؛ لهذا لفظة: (سكتوا عنه) عند الإمام مسلم في أدنى مراتب الجرح وأردئها بمعنى متروك، وهذا يلتقي مع تفسير الأئمة لقول البخاري: «سكتوا عنه»؛ قال ابن كثير في تفسيرها: «إنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، لكنه لطيف العبارة في التجريح فليعلم ذلك!»⁽²⁾، وقد فسرها الإمام الذهبي فقال: «علمنا مقصده بها بالاستقراء: أنها بمعنى تركوه»⁽³⁾، وقال أيضاً أنه «يعني: أهملوه»⁽⁴⁾.

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 2 ص 37

2. ابن كثير، الباعث الحثيث، ج 1 ص 320

3. الذهبي، الموقظة، ص 83

4. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 4 ص 531

3- (صاحب عجائب)، و(عنده عجائب):

المتبادر من المراد بالعجائب: الموضوعات والواهيات وصاحبها وضاع كذاب، إلا أنه بالتأمل في استعمالات مسلم له يضاف لها معنى آخر أقرب إلى معناها اللغوي، بمعنى يأتي بعجائب المناكير التي تعجب منها العقول، فيروي ما لا يشبه الثقات؛ ولعله من أجل هذا الملحظ قال الذهبي في تفسيرها: «عبارة محتملة للتلين، فلا تُقبل إلا مفسرة»⁽¹⁾. وقد استعملها مسلم في ثلاثة رواة: أحدهم: سليم بن عثمان الفوزي وقد اتهم بالوضع من شدة عجائبه وإلا فقد جهله أبو حاتم وروى مناكير، والثاني متوكل بن فضيل وقد جهله أبو حاتم وابن عدي، والثالث: سعيد بن زربي وهو منكر الحديث.

4- (ضعيف الحديث)، (فلان ضعيف الركن):

وهي من ألفاظ الجرح ويراد بها الضعف اليسير، وهو ممن يكتب حديثه ويعتبر إلا إن دلت قرينة على إرادة دائرة الضعف العام الذي يشمل: الضعف الشديد والتترك. يؤيده استعمال مسلم له في (15) راوياً: (5) منهم بدرجة متروك بل اتهم اثنان، و(9) رواية الراجح فيهم الضعف كما قال مسلم، و(1) ضعيف من جهة حفظه إلا أنه صحيح الكتاب، و(1) صدوق ربما يهم. وأما قوله: (فلان ضعيف الركن): فقد قال الإمام مسلم: «جعفر بن برقان أعلم الناس بميمون بن مهران، ويزيد بن الأصم، فأما روايته عن غيرهما، كالزهري، وعمرو بن دينار، وسائر الرجال فهو فيها ضعيف الركن، رديء الضبط في الرواية عنهم».

قلت: عبّر بها -هنا- عمّن صَعَفَ من جهة حفظه وضبطه، وظاهرها من الجرح الذي يُجَبَر في المتابعات والشواهد؛ والله أعلم!

5- (غير ثقة)، (ليس بثقة):

وهي لفظة جرح، غالباً ما تجدها في الراوي شديد الضعف، وقد استعملها الإمام مسلم بهذا المعنى في راوٍ واحد وهو محمد بن الحسن بن زبالة، كان يضع الحديث.

وهذا التعبير أكثر ما يستعمله ابن معين والنسائي في الجرح الشديد أيضاً، فقد قال ابن معين في ابن زبالة: «ليس بثقة، كان يسرق الحديث»، وقال فيه النسائي: «ليس بثقة» وفي موضع آخر: «متروك الحديث».

وقد يُراد به الضعف والجرح اليسير حسب قرائنها وسياقها.

مثاله: ما رواه مسلم عن بشر بن عمر قال: «سألت مالكا عن هؤلاء الخمسة؟ فقال: ليسوا بثقة في حديثهم»⁽²⁾. تعقب ابن القطان قول الإمام مالك في (شعبة هذا) فقال: «إن مالكا لم يُضعفه، وإنما شحّ عليه بلفظة: ثقة... وربما قالوا: (ليس بثقة) للضعيف أو المتروك، فإذا هو لفظ يتفسر مراد مُطلقه بحسب حال من قيل فيه ذلك»⁽³⁾.

1. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 10 ص 634

2. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 73 رقم 85

3. ابن القطان، بيان الوهم والإيهام الوقعين في كتاب الأحكام، ج 5 ص 325

قلت: يؤكّد ما ذهب إليه ابن القطان حال الخمسة الذين سُئل عنهم مالك فليس فيهم من يستحق الترك سوى حرام بن عثمان؛ قال عنه الإمام أحمد: «شيخ قد ترك الناس حديثه»⁽¹⁾.

وبقية الخمسة هم: محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة؛ قال ابن حجر: «ضعيف كثير الإرسال»⁽²⁾، وصالح مولى توامة؛ قال ابن حجر: «صدوق اختلط»⁽³⁾، وأبو الحويرث عبد الرحمن بن معاوية؛ قال ابن حجر: «صدوق سيء الحفظ، رمي بالإرجاء»⁽⁴⁾، وشعبة بن دينار مولى ابن عباس؛ قال ابن حجر: «صدوق سيء الحفظ»⁽⁵⁾.

6- قوله: (كثير الغلط والوهم):

قال الذهبي: «كثير الخطأ مع القلة هو المتروك»⁽⁶⁾.

وقاله مسلم في راوٍ واحد: يحيى بن كثير وهو متروك؛ اتفق على تضعيفه.

7- وأما قوله: (لا يكتب حديثه):

أي: لا يكتب حديثه على وجه الاحتجاج أو الاستشهاد، وقد استعمله مسلم مجرداً في راوٍ واحد، وهو قطن بن إبراهيم، فلم يحتج به وتركه، كما استعمله بإضافة (جهمي) في إبراهيم ابن أبي صالح؛ ينظر: «جهمي، لا يكتب حديثه»⁽⁷⁾.

8- (ليس بشيء):

تستعمل هذه اللفظة في الجرح الشديد بمحاذاة المتروك قال ابن تيمية: «يقول أهل الحديث عن بعض المحدثين: ليس بشيء، أو عن بعض الأحاديث: ليس بشيء، إذا لم يكن ممن ينتفع به الرواية؛ لظهور كذبه عمداً أو خطأ»⁽⁸⁾؛ إلا أن يراد بها معنى آخر بقرينة صارفة أو اصطلاح خاص كما عند ابن معين فقد يريد بها أحياناً أن أحاديث الراوي قليلة جداً⁽⁹⁾.

وقد استعملها الإمام مسلم -هنا- في الجرح الشديد- على أصلها- في راوٍ واحد وهو إبراهيم بن هذبة اتفق على تضعيفه جداً بل كذبه جماعة من كبار الأئمة.

9- (متروك الحديث):

هذه اللفظة من الجرح الشديد وهي أكثر ما استعمله الإمام مسلم في التجريح بألفاظ مختلفة؛ فقال: «متروك الحديث» في (37) راوياً = (18) راوياً رموا بالكذب، و(6) رواة اتفق النقاد على تركهم، و(11) راوياً الجمهور على تركهم، و(2) من الضعفاء.

1. أبوداود، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، ص 163

2. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6080

3. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2892

4. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4011

5. ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2792

6. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 429

7. تقدم ص 313

8. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 25 ص 156

9. ابن حجر، فتح الباري - في مقدمته: هدى الساري، ص 1120، وانظر: تهذيب التهذيب، ج 3 ص 461

وقال: «متروك» في راوٍ واحد: متفق على تضعيفه ورماه ابن حبان بالكذب.

وقال: «تركوه» في راوٍ واحد وهو مجمع على تركه.

وقال: «ترك حديثه» في راوٍ واحد اتفق على تضعيفه منكر الحديث.

وقال: «ترك الناس حديثه» في راوٍ واحد وقد اتهم بالوضع.

وقال: «ترك أهل الحديث حديثه لا يعتدون به» قال أيضاً: «ساقط متروك» في راوٍ واحد اتفق على تضعيفه.

(فرع): فائدة زائدة ببيان معنى ترك حديث فلان من خلال ذب الإمام مسلم عن الإمام الشافعي:

قال مسلم -فيما يرويه عنه البيهقي-: «زعم العائب يعني: على الشافعي -رحمه الله- أنه ترك حديث عمار بن ياسر المشهور المعروف في التيمم الذي قد ثبته أهل العلم بالحديث، واحتجوا به، وصار إلى أن احتج برواية إبراهيم بن أبي يحيى، عن أبي الحويرث، عن الأعرج، عن ابن الصمة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم تيمم، فمسح وجهه وذراعيه»⁽¹⁾؛ فشنع على الشافعي هذا التشنيع، وهو خلو من أن تلزمه هذه الشناعة، لأنه إنما يقال للرجل: ترك حديث فلان، وصار إلى حديث فلان، أن يكون الحديثان كلاهما عنده، فيميل بالقول إلى أحدهما دون الآخر، فأما الحديث الذي زعم أنه تركه، ليس هو عنده فيكون له تاركاً...

وليس في كتاب الشافعي -لا المصري، ولا البغدادي-، واحد من هذه الأحاديث، فلم استجاز العائب أن يعييه، وهو في هذا خلو ظاهر من العيب، ولكن عائبه في هذا وأشباهه مجازف، ومُقدِّم على ما لا علم له به!⁽²⁾.

10- (مجهول):

قال الخطيب البغدادي: «المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل مَنْ لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد»⁽³⁾، وقال ابن حجر: «فإن سُمِّي الراوي وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين»⁽⁴⁾.

وبهذا المعنى استعمله مسلم في راوٍ واحد، وهو حرب أبو رجاء وَصَفَ إسناده بكونه مجهولاً، وحرب هذا لم يرو عنه إلا سلام وهو مجهول أيضاً.

فيكون قوله: مجهول؛ يريد به مجهول العين، وهو كل راوٍ لم يعرفه العلماء، ولم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ

واحد.

1. أخرجه الشافعي في الأم ج2 ص102 رقم103-ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ج1 ص205؛ وفيه إبراهيم بن أبي يحيى شيخ الشافعي: متروك كما قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب رقم241.

2. البيهقي، معرفة السنن والآثار، ج2 ص23-24.

3. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص111.

4. ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص101.

11- (منكر الحديث)، و(الغالب على حديثه المنكر أو الغلط):

هذه اللفظة استعملها مسلم فيمن غَلَبَت النكارة أو الغلط على حديثه، وقد يُخَرَج عن ذلك إلى أشد أو أقل حسب القرينة، ويؤيده قول الإمام مسلم: «علامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكف توافقها»⁽¹⁾.

قوله: «من حديث المحدث»: يشمل الثقة أو غير الثقة.

وقوله: «أو لم تكن توافقها» يشمل ما يتفرد به المحدث عن بقية الثقات ويؤكدده قوله بعد ذلك: «لأن حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما روي، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه؛ فُبلت زيادته»⁽²⁾.

وهذا الذي قرره الإمام مسلم عليه غير واحد من النقاد قال ابن حجر: «فقد أطلق الإمام أحمد، والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يُحكّم لحديثه بالصحة بغير عارض يعضده»⁽³⁾.

ثم بيّن الإمام مسلم صورة المنكر فقال: «فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم؛ فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس»⁽⁴⁾.

فحكم (منكر الحديث) أنه مهجور غير مقبول قال مسلم: «فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبولة ولا مستعملة»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «وكذلك، من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم»⁽⁶⁾، فيكون محصلة كلام مسلم رحمه الله:

1- أن المنكر قد يكون راويه مخالفاً للثقات، وقد يكون تفرد بما لا يُحتمل مما فحش خطؤه، وظهر غلظه.

2- أن المنكر مطرح مردود، وهو أبداً منكر؛ قال مسلم: «ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق...»⁽⁷⁾.

فالمقصود أن من غلبت النكارة أو الغلط على حديثه يُعبر عنه بـ(منكر الحديث) كما هو صنيع مسلم مع الجراح بن المنهال فقد ذكره مثلاً لمن غلب على حديثه المنكر أو الغلط في مقدمة صحيحه، ولخص حاله في كتابه «الكنى والأسماء» بوصفه: «منكر الحديث».

1. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص62

2. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص63

3. ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ج2 ص674

4. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص63

5. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص62

6. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص62

7. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص63

والظاهر أن مراده بـ: «منكر الحديث» كمراد شيخه البخاري؛ الذي يروى عنه قوله: «كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه»⁽¹⁾، قال الحافظ ابن حجر -عقبه-: «وهذا القول مروى بإسناد صحيح عن عبد السلام بن أحمد الخفاف عن البخاري»⁽²⁾.

وقد استعملها مسلم في (29) راوياً = (11) راوياً اتهم، و(10) اتفق على تضعيفهم، و(4) الجمهور على تضعيفهم، و(3) ضعفاء، وواحد صدوق ما لم يخالف.

وقوله: «الغالب على حديثه المنكر» قالها في (6) رواة؛ اثنان اتهما، و(4) متفق على تضعيفهم.

12- (يتكلمون فيه):

هذه اللفظة بمعنى: ضعفه، وأخذته ألسنة النقاد بالطعن والجرح لسبب من الأسباب، وقد استعملها الإمام مسلم في راو واحد؛ جمهور النقاد على طرحه، وكذبه غير واحد من الأئمة حتى قال فيه البخاري: «يذكر بوضع الحديث».

والذي يظهر لي -هنا- أن مسلماً تبع البخاري بهذا الاصطلاح، فقوله: «يتكلمون فيه» جرح شديد عند البخاري إلا أنه لطيف العبارة؛ فقد قال البخاري عن ياسين بن معاذ الزيَّات: «يتكلمون فيه، منكر الحديث»⁽³⁾، وقال فيه مرة: «متروك الحديث»⁽⁴⁾.

13- (يلقن فيتلقن):

والتلقين هو أن يقول القائل: حدِّثك فلان بكذا، ويُسمَّى له ما شاء من غير أن يسمعه منه، فيقول: نعم، «والتلقين القادح في الملقن هو أن يوقع الشيخ في الكذب ولا يبين، فإن كان إنما فعل ذلك امتحاناً للشيخ ويبيِّن ذلك في المجلس لن يضره، وأما الشيخ فإن قبل التلقين وكثر ذلك منه فإنه يسقط»⁽⁵⁾.

وقد استعمله الإمام مسلم في -على سبيل الاحتمال- في ابن أبي ذئب فقال: «لعله كان يلقن فيتلقن».

* * *

المطلب الثالث

ألفاظ التبديع عند الإمام مسلم

1- قوله: (جهمي):

الجهمي: «مَن ينفي صفات الله تعالى التي أثبتتها الكتاب والسنة ويقول: إن القرآن مخلوق»⁽⁶⁾؛ وقد وصف الإمام مسلم اثنين من الرواة بالجهمية، أحدهما قرنه بتوثيق، والآخر بتجريح:

الأول: علي بن الجعد بن عبيد، قال فيه: «ثقة لكنه جهمي» ولبدعته قال عنه: «ذهب حديثه»⁽⁷⁾.

والثاني: إبراهيم بن أبي صالح، قال فيه: «جهمي، لا يكتب حديثه»، وليس لغير مسلم من النقاد قولٌ فيه.

1. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1 ص 50

2. ابن حجر، لسان الميزان، ج 1 ص 220

3. البخاري، التاريخ الكبير، ج 8 ص 429

4. الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص 419

5. المعلمي، التنكيل، ص 438

6. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري - في مقدمته: هدى الساري، ص 1239

7. تقدم تفصيله ص 299

2- (صاحب القدر)، و(يذكر بالقدر):

«والقدرية من يزعم أن الشر فعل العبد وحده»⁽¹⁾.

وقد استعملها الإمام مسلم في راويين:

- 1- سعيد بن أوس وهو ثقة ما لم يخالف، ولم يذكره الإمام بجرح أو تعديل.
- 2- غيلان بن أبي غيلان، وهو متفق على ضلاله، كان رأساً في بدعة القدر؛ لذلك قال مسلم فيه: «صاحب القدر».

3- (يرى الإرجاء):

«الإرجاء بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين: منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين الذين تقاتلوا بعد عثمان، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار؛ لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد، ولا يضر العمل مع ذلك»⁽²⁾، وقد استعمله مسلم في راويين اثنين: سعيد بن سالم القداح، وهو صدوق، والثاني: عبد المجيد بن أبي رواد، وهو ثقة أخطأ في أحاديث؛ ولم يذكرهما الإمام مسلم بجرح أو تعديل واكتفى بقوله: «يرى الإرجاء».

* * *

المبحث الثاني

مراتب ألفاظ الإمام مسلم في سلم مراتبه للجرح والتعديل

بأدنى نظرة في كتب الجرح والتعديل نجد تنوع ألفاظ العلماء في توصيف التوثيق أو التجريح على درجات ومراتب فتكاثرت ألفاظ الجرح والتعديل إلا أن كثرتها وتنوعها لم تمنع العلماء من نظمها وتصنيفها في قواعد عامة ومراتب جامعة وقوالب محددة، وقد ظهرت باكورة التصنيف لها من زمن مبكر، وتلقفها العلماء خلف عن سلف، وأخذوا في الإضافة إليها والزيادة عليها -بتقديم وتأخير- ابتداء من زمن عبد الرحمن بن مهدي (ت 198هـ) إلى زمن الحافظ السيوطي (ت 911هـ) مروراً بالجوزجاني (ت 259هـ) وابن أبي حاتم (ت 327هـ) والخطيب البغدادي (ت 463هـ) وابن الصلاح (ت 643هـ) والذهبي (ت 748هـ) والعراقي (ت 806هـ) وابن حجر (ت 852هـ) والسخاوي (ت 902هـ).

وقد تقدم في الفصل الأول ما تحصّل -من مجموع كلام الإمام مسلم- في مراتب الرواة أنها خمسة مراتب -وربطاً بين المبحث النظري والتطبيقي أرتب ألفاظ مسلم في سلم مراتبه-: المرتبة الأولى: الحفاظ المتقنون.

والمرتبة الثانية: الثقات دونهم.

وهما مرتبة الاحتجاج ممن يُحتج بحديثهم.

وألفاظهما: تريد أحفظ من [فلان]- ثقة مأمون- ثقة عدل- ثقة صدوق- ثقة- اكتب عنه- صدوق حافظ- من الغرباء الثقات.

1. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري - في مقدمته: هدى الساري، ص 1238.
2. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري - في مقدمته: هدى الساري، ص 1238.

والمرتبة الثالثة: دون مَنْ تقدّم من أهل الصدق والستر، وما قد يعتريهم من خطأ أو وهم. وهي مرتبة الاعتبار ممن يُكتب حديثهم ويُعتبر بهم ولا يُحتج بتفردهم. وألفاظها: شيخ من الشيوخ ولا يقر الحديث بمثله إذا انفرد- اسم الستر والصدق وتعاطي الأخبار يشملهم- ضعيف- ضعيف الحديث- مجهول. والمرتبة الرابعة: مَنْ غلب على حديثه المنكر وفُحش الغلط. ألفاظها: كثير الغلط والوهم- لا يكتب حديثه- صاحب عجائب- عنده عجائب- منكر الحديث- الغالب على حديثه المنكر أو الغلط- ليس بشيء- غير ثقة- يتكلمون فيه- سكتوا عنه- تركوا حديثه- ذهب حديثه- ذاهب الحديث- تركوه- ترك الناس حديثه- متروك- ساقط متروك. والمرتبة الخامسة: المتهمون والكذابون. ألفاظها: اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، يضع الحديث، كذاب. وهاتان المرتبتان من طُرح حديثهم فلا يحتج بهم ولا يعتبر.

المبحث الثالث

ألفاظ نادرة في الجرح والتعديل أو ذات صلة تناولها الإمام مسلم -تفسيراً أو نقلاً-

ورد في تضعيف مصنفات الإمام مسلم بعض مصطلحات الجرح والتعديل النادرة، والتي تناولها هو بالبيان أو رواها، أحببت ذِكر ما وقفتُ عليه -وهي غير ما تقدم من ألفاظ استعملها تطبيقاً- تمييزاً للفائدة وصنفتُها في مطالب ثلاثة:

المطلب الأول

ألفاظ فسرها الإمام مسلم ووضّحها بصريح قوله

1/1- نركوه.

روى مسلم عن ابن عون قوله في شهر بن حوشب: «نركوه» -بالنون والزاي-. وقد حُرِّفت في بعض كتب الرجال: «تركوه» بالتاء⁽¹⁾. وشتان بين اللفظين كما هو ظاهر؛ وقد فسّر مسلم (نركوه) فقال: «أخذتُه ألسنة الناس، تكلموا فيه»⁽²⁾. وهذا التفسير لم يخرج عن إطاره أهل العلم من قبله ومن بعده: قال أحمد مفسراً له: «يعني بذلك: رموه بشيء، وضعفوه»⁽³⁾.

1. كما في الضعفاء الكبير، للعقيلي ج 2 ص 191، وميزان الاعتدال للذهبي ج 2 ص 283 - طبعة البجاوي، وهو على الجادة في طبعة الرسالة: ج 2 ص 261، وتصحفت في تهذيب التهذيب لابن حجر ج 4 ص 371. والتصنيف قديم حيث أشار إليه العسكري في كتابه «تصنيفات المحدثين» ص 39-41 فقال: «ذُكر شهر بن حوشب عند ابن عون فقال: ذاك رجل نركوه. يعني: طعنوا فيه، كأنهم ضربوه بالنيازك. قال: فصَحَّف أصحاب الحديث وقالوا: ذاك رجل تركوه. قلت: وإنما تكلم فيه ابن عون. ويقال: رجل نُرِّك: طَعَن في الناس، كأنه يُطعن بنيزك، وهو دون الرمح له سنان وُرِّج». 2. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 67 رقم 36. 3. العقيلي، الضعفاء الكبير، ج 2 ص 191.

وقال ابن الصلاح: «أي: طعنوا فيه، مأخوذ من النيزك بنون مفتوحة بعدها ياء مثناة من تحت ساكنة ثم زاي مفتوحة وهو الرمح القصير، ورواه كثير من رواة مسلم تركوه بالتاء والراء وهو تصحيف؛ وتفسير مسلم له ينفيه، وشهر قد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما»⁽¹⁾.

وقد ذكر الحافظ السخاوي هذه اللفظة في المرتبة السادسة من مراتب الجرح، والتي يُكْتَب حديث أهلها للاعتبار فقط⁽²⁾.

2/2- كذب الصالحين:

روى الإمام مسلم عن يحيى بن سعيد القطان قال: «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث»، وفي لفظ: «لم تر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث».

قال مسلم موضحاً مراداً ابن القطان: «يقول: يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمدون الكذب»⁽³⁾.
وعلة ذلك -فيما بيّنه النووي-: «كونهم لا يعانون صناعة أهل الحديث، فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفونه ويروون الكذب، ولا يعلمون أنه كذب، وقد قدمنا أن مذهب أهل الحق أن الكذب هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عمداً كان أو سهواً أو غلطاً»⁽⁴⁾.

وَصَرَبَ الإمام مسلم مثلاً لذلك -على لسان ابن المبارك- حيث رَوَى عنه قوله لسفيان الثوري: «إن عباد بن كثير مَن تعرف حاله، وإذا حدّث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس: لا تأخذوا عنه؟!، قال سفيان: بلى. قال عبد الله: «فكنتُ إذا كنتُ في مجلسٍ دُكِر فيه عباد، أثبتتُ عليه في دينه، وأقول: لا تأخذوا عنه»⁽⁵⁾.
وروى مسلم عن أبي الزناد قوله: «أدركتُ بالمدينة مائة، كلهم مأمون، ما يُؤخَذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله»⁽⁶⁾.

ويحسن هنا الإشارة أن هؤلاء العبّاد الذين يُتْرَك حديثهم على قسمين ذكرهما ابن رجب فقال: «هؤلاء المشتغلون بالتعب الذين يُتْرَك حديثهم على قسمين: منهم: مَن شغلته العبادة عن الحفظ، فكثُر الوهم في حديثه؛ فرفع الموقوف، ووصل المرسل، وهؤلاء مثل: أبان بن أبي عياش، ويزيد الرقاشي.

وقد كان شعبة يقول في كل واحد منهما: «لئن أزنى أحب إلي من أن أُحدّث عنهم»...
ومنهم: مَن كان يتعمد الوضع ويتعبد بذلك! كما دُكِر عن أحمد بن غالب -غلام خليل-، وزكريا بن يحيى الوقار المصري»⁽⁷⁾.

1. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، ص 124.

2. السخاوي، فتح المغيب، ج 2 ص 295.

3. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 68 رقم 40.

4. النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 1 ص 84، وبنحوه ج 1 ص 96.

5. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 68 رقم 38.

6. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 66 رقم 30.

7. ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج 1 ص 389-390.

ومحصلة ما يعتري الصالحين في رواية الكذب:

[أ] أنه يجري الكذب على ألسنتهم من غير عمد، كما قال الإمام مسلم؛ فقد أدركتهم (غفلةً عفوية) فجرى على ألسنتهم المناكير والأباطيل والموضوعات؛ لجهلهم وعدم عنايتهم بصناعة الحديث حيث أوقاتهم مبذولة لتعبدهم وزمدهم، قال ابن حبان: «ومنهم من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب، إذ العلم لم يكن من صناعته، ولا اغبر فيها قدمه»⁽¹⁾.

[ب] أنهم يكتبون عن كل أحد بلا تمييز؛ فتدخل عليهم الواهيات، كما قال يحيى القطان: «لأنهم يكتبون عن كل من يلقون لا تمييز لهم فيه»⁽²⁾.

[ج] لسلامة الصدر الجامحة وغلبة حسن الظن مع ضعف اليقظة والتنبه؛ يوقعهم ذلك بالغفلة الشديدة، فسري إليهم المناكير والأباطيل، ويحدثون بها من غير تثبت؛ قال أبو حاتم الرازي في عبد الله بن صالح - كاتب الليث بن سعد-: «الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح ووزن الكذب، كان رجلاً صالحاً»⁽³⁾.

[د] انصراف مقاصدهم لترغيب الناس وترهيبهم؛ فيغلب عليهم هذا القصد دون الفحص والفتش في شأن الأخبار؛ قال ابن عدي: «والصالحون قد رُسموا بهذا الرسم أن يرووا في فضائل الأعمال أحاديث موضوعة بواطيل، ويؤتهم جماعة منهم بوضعها»⁽⁴⁾.

وقال أيضاً: «سمعت أبا عبد الله النهاوندي بحران - في مجلس أبي عروبة - يقول: قلت لخليل: هذه الأحاديث الرقائق التي تُحدث بها؟ قال: وضعناها لترقق بها قلوب العامة»⁽⁵⁾.

وقال ابن المديني عن أحمد بن عطاء الهجيمي الزاهد: «أثبته يوماً فجلستُ إليه فرأيتُ معه درجاً يحدث به، فلما تفرقوا عنه قلتُ له: هذا سمعته؟ قال: لا، ولكن اشتريته، وفيه أحاديث حسان أحدث بها هؤلاء ليعملوا بها، أرغبهم وأقرّبهم إلى الله ليس فيه حُكم، ولا تبديل سنة. قلتُ له: أما تخاف من الله؟ تُقرب العباد إلى الله بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم!»⁽⁶⁾.

وهذه الحالة هي الغالبة على القصص ومما رواه مسلم - تحذيراً - عن عبد الرحمن السلمي قوله: «لا تجالسوا القصاص غير أبي الأحوص»⁽⁷⁾.

وفاتهم هؤلاء أن في الصحيح غنية عن الضعيف، فكما قال الإمام مسلم: «إن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع»⁽⁸⁾.

1. ابن حبان، المجروحين من المحدثين، ج 1 ص 69

2. ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج 1 ص 389

3. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5 ص 87

4. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4 ص 176

5. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1 ص 322

6. ابن حجر، لسان الميزان، ج 1 ص 537

7. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 69 رقم 51

8. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 73

لذلك كله فليس كل من أُتهم بالكذب تعمّده، وأريد به الكذب الاصطلاحي، مثاله: أبان بن أبي عياش، كان لسوء حفظه لا يميز بين مسموعاته، فرفع الموقوف، وأسند المرسل والعكس؛ فاتهمه شعبة بالكذب، لكن أبا زرعة الرازي قال: «أما تعمد الكذب فلا، ولكنه واه بهمة؛ كان يسمع الحديث عن أنس، وعن شهر بن حوشب، وعن الحسن فلا يميز بينهم»⁽¹⁾.

وما أحسن ما قاله ابن الوزير: «من لطيف علم هذا الباب: أن يُعلم أنّ لفظة (كذاب) قد يطلقها كثير من المتعنتين في الجرح على من يهم ويخطئ في حديثه وإن لم يتبين أنه تعمد ذلك، ولا تبين أنّ خطأه أكثر من صوابه ولا مثله، ومن طالع كتب الجرح والتعديل عرف ما ذكرته، وهذا يدل على أن هذا اللفظ من جملة الألفاظ المطلقة التي لم يفسر سببها، ولهذا أطلقه كثير من الثقات على جماعة من الرفعاء من أهل الصدق والأمانة، فاحذر أن تغتر بذلك في حق من قيل فيه من الثقات الرفعاء، فالكذب في الحقيقة اللغوية ينطلق على الوهم والعمد معاً، ويحتاج إلى التفسير، إلا أن يدل على التعمد قرينة صحيحة»⁽²⁾.

المطلب الثاني

ألفاظ وردت في أقوال مسلم ذات صلة

3/1- الرضا.

قد يرادف مصطلح الرضا مصطلح الثقة أو العدل، فوروده بمعنى العدل ما جاء عن مسلم في قوله: «وعلامه المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم...»⁽³⁾.

ووروده بمعنى الثقة مثله قول علي بن المديني للإمام البخاري: «كل من أثبت عليه فهو عندنا الرضا»⁽⁴⁾.

4/2- «هم من أهل القناعة».

قال مسلم: «إن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع»⁽⁵⁾.

فسره النووي بقوله: «أي: الذين يقنع بحديثهم لكمال حفظهم، وإتقانهم، وعدالتهم»⁽⁶⁾.

قلت: يؤكّد تفسير النووي تنمة سياق قول مسلم حيث عطف بين الثقات وأهل القناعة بما مفاده الاشتراك بالتوثيق، وقابل ذلك من ليس بثقة ولا مقنع.

1. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبته على البرذعي- ضمن كتاب أبو زرعة الرازي ج 2 ص 478

2. ابن الوزير، الرضا باسم في الذب عن سنة أبي القاسم ج 1 ص 166

3. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 62

4. المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 24 ص 451

5. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 73

6. النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 1 ص 106

المطلب الثالث

ألفاظ وردت في مرويات مسلم عن الأئمة في مقدمة صحيحه مرتضياً مذهبيهم

5/1- يَسْبُ السَّلْفُ.

روى مسلم عن عبد الله بن المبارك يقول على رؤوس الناس: «دعوا حديث عمرو بن ثابت⁽¹⁾؛ فإنه كان يسبُّ السَّلْفُ»⁽²⁾.

يريد بهذا أن سب السلف جرح مفسرٍ يقدر بعدالة الراوي؛ ومثله قول يحيى بن معين لما سئل عن يونس بن خباب؟ فقال: «ليس بثقة؛ كان يشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ومَن شتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فليس بثقة»⁽³⁾، ووجهه: أن سب السلف أدناه فسوق مسقطٍ للعدالة، وساقط العدالة ليس بثقة -ولا بد-.

2-3/6-7- لم يكن بمستقيم اللسان، ويزيد في الرقم.

هذه من لطيف عبارات الجرح والتعديل المستعملة المحدثون فيمن يزيد في حديثه مما ليس فيه ما رواه مسلم عن أيوب السختياني -لما ذكر رجلاً- قال: «لم يكن بمستقيم اللسان»، وذكر آخر فقال: «هو يزيد في الرقم»⁽⁴⁾. قال النووي: «هذان اللفظان كناية عن الكذب»⁽⁵⁾.

4/8- ليس صاحب حديث.

هذا إشارة إلى عدم اعتناؤه بالحديث مما قد يُخل بضبطه، ومن ذلك ما رواه مسلم عن أيوب السختياني قوله في فرقد السبخي: «إن فرقدًا ليس صاحب حديث»⁽⁶⁾.

5/9- عين مالحة.

يُعَدُّ من ألفاظ التجريح النادرة، ولم تصلنا هذه اللفظة إلا عن طريق الإمام مسلم فقد روى الإمام مسلم عن حماد بن زيد قال لرجل بعدما جلس مهدي بن هلال بأيام: «ما هذه العين المالحة التي نبعت قبلكم؟ قال: نعم، يا أبا إسماعيل»⁽⁷⁾.

قال النووي: «العين المالحة كناية عن ضعفه وجرِّه»⁽⁸⁾، وقال الشيخ محمد العثيمين: «هذا كناية عن أن الرجل مجروح؛ لأن العين المالحة لا تُشرب، ولو شربه الإنسان لانهزم بطنه، وفسد مزاجه»⁽⁹⁾، ويؤيد هذا أن مهدي بن هلال هذا متفق على طرحه وتركه بل كذبه الجمهور⁽¹⁰⁾.

1. تقدمت أقوال النقاد فيه ص 232-234

2. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 67 رقم 32

3. الجنيد، سؤالات أبي اسحاق الجنيد للإمام يحيى بن معين، ص 406

4. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 70 رقم 60

5. النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 1 ص 91

6. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 73 رقم 90

7. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 72 رقم 77

8. النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 1 ص 99

9. العثيمين، التعليق على صحيح مسلم، ج 1 ص 61

10. تقدمت أقوال النقاد فيه ص 270-271

10/6- كان فلان ملياً.

روى مسلم عن سليمان بن موسى قال: «لقيت طاوساً فقلت: حدثني فلان كيت كيت، قال: إن كان صاحبك ملياً فخذ عنه»⁽¹⁾.

قال النووي: «قوله: «إن كان ملياً» يعني: ثقة، ضابطاً، متقناً، يوثق بدينه ومعرفته، ويعتمد عليه، كما يعتمد على معاملة الملي بالمال ثقة بذمته...»⁽²⁾.

وقال الحافظ ابن رجب: «قالوا: لا يقبل تدليس الأعمش؛ لأنه إذا وقف أحال على غير ملئ، يعنون: على غير ثقة إذا سألته عن هذا؟...»⁽³⁾.

ونحو ذلك قول مسلم في بعض الرواة:

11/7- الشناعة في الحديث:

وقد رواها مسلم عن إياس بن معاوية يقول لسفيان بن حسين: «احفظ عليّ ما أقول لك: إياك والشناعة في الحديث، فإنه قلما حملها أحدٌ إلا ذلّ في نفسه، وكُذّب في حديثه»⁽⁴⁾.

قال القاضي عياض: «معناه: أن يأتي منه بما يُنكر ويقبح الحديث عنه... حذره بهذا أن يحدث بالأحاديث المنكرة التي يشنع بها الحديث، وينكر ويقبح على صاحبه فيكُذّب ويستتراب فتسقط منزلته ويذل في نفسه، كما قال في آخر الخبر»⁽⁵⁾.

قلت: يريد بآخر الخبر قوله: «فإنه قلما حملها أحدٌ إلا ذلّ في نفسه، وكُذّب في حديثه».

* * *

1. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 66 رقم 28
2. النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 1 ص 77
3. ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج 1 ص 556
4. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 65 رقم 13
5. القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج 1 ص 116

الفصل الرابع

السمات المنهجية العامة لدى الإمام مسلم، ومنزلته بين النقاد، وأثره فيمن بعده،
واستقلالته في الجرح والتعديل

وفيه مباحث:

المبحث الأول: السمات المنهجية العامة لدى الإمام مسلم في الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: الإمام مسلم من ولاة⁽¹⁾ الجرح والتعديل، ومنزلته بين النقاد، وأثره فيمن بعده.

المبحث الثالث: استقلالية الإمام مسلم في الجرح والتعديل بالجواب عن مقولتين.

1 . أي: من حُكامه ومنتصدي الكلام فيه، وهي من تعبيرات الحافظ السخاوي في كتابه: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ» ص 323

المبحث الأول
السمات المنهجية العامة لدى الإمام مسلم
في الجرح والتعديل

من خلال معايشة أقوال الإمام مسلم وتطبيقاته في الحكم على الرواة يتبين لي جملة معالم وسمات منهجية لديه في الجرح والتعديل كما يلي:

- 1- الحكم على الراوي مباشرة جرحاً وتعديلاً وتفضيلاً وتفصيلاً.
وهو كثير فجرحاً كقوله في حماد بن شعيب التميمي: ضعيف الحديث.
وتعديلاً كقوله في أحمد بن يوسف الأزدي: ثقة.
وتفصيلاً كقوله: «أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة».
وتفصيلاً كقوله: «لو ذهب تزن جعفرأ في غير ميمون وابن الأصم، وتعتبر حديثه عن غيرهما كالزهرى وعمرو بن دينار وسائر الرجال؛ لوجدته ضعيفاً روى الضبط والرواية عنهم».
- 2- حُكِّمَ على الرواة إما يكون قولاً منه ابتداء كأكثر أحكامه، وإما جواباً عن سؤال وُجِّه إليه، كما قال تلميذه مكي بن عبدان: «سألت مسلماً... عن محمد بن عبد الوهاب وعبد الرحمن بن بشر فوثقهما».
- 3- يَذكر حكمه -أحياناً- خلال سرده سند روايته.
مثاله ما رواه في صحيحه⁽¹⁾ بسنده المتصل فقال: عن عبد الله بن هبيرة السبئي -وكان ثقة- عن أبي تميم الجيشاني عن أبي بصرة الغفاري قال: «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر».
- 4- يذكر حكمه -أحياناً بعد تمام روايته.
مثاله ما ذكره في صحيحه بعد سرده السند قال: «أبو العباس السائب بن فروخ من أهل مكة ثقة عدل»⁽²⁾.
- 5- يحكم على الراوي من خلال تأصيله لمسائل علم الحديث كما في مقدمة صحيحه.
مثاله ما ذكره في مقدمة صحيحه -تمثيلاً- لمن كان الغالب على حديثه المنكر أو الغلط خلال تأصيله للمنكر في الحديث ثم قال: «من هذا الضرب من المحدثين: عبد الله بن محرر، ويحيى بن أبي أنيسة و...»⁽³⁾.
- 6- يحكم على الراوي من خلال تعليقه لمرويات الراوي.
مثاله: عند تعليقه أحاديث ميقات أهل العراق ذات عرق قال: «ليس منها واحد يثبت» ثم قال: «فأما رواية المعافي بن عمران عن أفلح عن القاسم عن عائشة؛ فليس بمستفيض عن المعافي، إنما روى هشام بن بهرام -وهو شيخ من الشيوخ، ولا يقر الحديث بمثله إذا تفرّد»⁽⁴⁾.

1. مسلم، المسند الصحيح، رقم 292/830 ص 348- كتاب 6 صلاة المسافرين وقصرها، باب 51: الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها.
2. مسلم، المسند الصحيح، عقب رقم 186/1159 ص 470- كتاب 13 الصيام، باب 35: النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به.
3. مسلم، المسند الصحيح - في مقدمته، ص 62
4. مسلم، التمييز، ص 215

- 7- يجمع بحكمه الواحد أكثر من راوٍ.
وهذا أمثلته كثير منها قوله: «من الغرباء الثقات»⁽¹⁾ ثم عدّد ثمانية عشرة راوياً وجعلهم على طبقات منهم: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن إدريس ويحيى بن أبي زائدة.
- 8- اهتمامه بمعتقد الراوي وما رُمي به؛ كقوله في علي بن الجعد: «ثقة؛ لكنه جهمي».
- 9- تفرده بتوثيق أو تجريح رواة ليس للمتقدمين فيهم قول بين أيدينا.
مثاله: إبراهيم بن أبي صالح وقال فيه: «جهمي، لا يكتب حديثه».
- وزيد بن يزيد الثقفي أبو معن الرقاشي قال فيه: «ثقة» ولم أجد للمتقدمين فيه قولاً إلا ما كان بعد الإمام مسلم بزمن من مسلمة بن القاسم (ت353هـ) ولخص حاله الذهبي وابن حجر -حسب-.
- 10- السواد الأعظم لأحكامه تدور في فلك مجموع النقاد اتفاقاً على توثيق أو تضعيف.
- 11- اتسام أحكامه بالإنصاف والدقة.
فمن إنصافه قوله في علي بن الجعد: «ثقة لكنه جهمي».
- ومن دقته قوله في السائب بن فروخ الشاعر: «ثقة عدل؛ ليدفع بقوله: (عدل) مظنة السوء الواردة على كونه شاعراً»⁽²⁾.
- 12- معرفته بأسباب ضعف الراوي من نكارة أو وضع أو بدعة مغلظة؛ وذلك ظاهر من خلال ما أطلقه من أحكام كقوله: «صاحب القدر»، و«اتهم بوضع الحديث وتوليد الأخبار»، وغير ذلك.
- 13- بيانه لما بين الرواة من تماثل أو تقارب في الحكم.
كقوله: «إن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم: كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم وأضرابهم»⁽³⁾.
- 14- تأكيده الحكم على الراوي بذكر لقائه إياه أو رؤيته، كما في قوله: «حدثني أبو معن الرقاشي زيد بن يزيد الثقفي -بصري ثقة-: حدثنا خالد...»⁽⁴⁾.
- 15- قد يصدر حكماً يجمع بين أكثر من لفظ، كقوله في محمد بن رافع النيسابوري: «ثقة مأمون صحيح الكتاب».
- 16- قد لا يحكم على بعض الرواة بحكم صريح في بيان مراتبهم، وإنما ثناء ومدح كقوله عن الداريجردى: «ذاك الطيب ابن الطيب».
- 17- تلفظه في إصدار ألفاظ التجريح وأدبه العام في الأحكام، كقوله: «سكتوا عنه»، و«يتكلمون فيه»، كما عدّ من أدبه أمره بالكتابة عن الثقات، قال الحاكم: «هذا رسم مسلم في الثقات الأثبات الأدب في الكتابة عنهم»⁽⁵⁾.

1 . مسلم، رجال عروة بن الزبير، ص 138

2. تقدم تفصيله ص90

3. مسلم، المسند الصحيح- المقدمة، ص62

4. مسلم، المسند الصحيح، رقم 517/1399 ص568 -كتاب 15: الحج، باب: 97 فضل مسجد قباء وفضل الصلاة فيه وزيادته.

5. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج 1 ص36

18- أعرضَ عَمَّنْ بدعته مغلظة ومن كان مشهوراً بها، كإعراضه عن علي بن الجعد وعدم الرواية عنه في الصحيح لكونه جهمياً.

19- نقله -أحياناً- الحكم عن غيره من النقاد بأمانة؛ كقوله في سليمان بن عمرو أبي داود النخعي: «رماه إسحاق وقتيبة»؛ وقد نص إسحاق بن راهويه وقتيبة على تكذيبه⁽¹⁾.

20- معرفته واطلاعه الواسع على مذاهب العلماء وتقريراتهم، ومن الأمثلة الخاصة قوله-في عوف بن أبي جميلة، وأشعث الحمراي-: «غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم»، فقوله: «عند أهل العلم» دال على دقة سيره وتبعه لأقوال النقاد؛ إذ لم أقف على ناقد قاذح فيهما، بل اتفق النقاد على توثيقهما، وبدراسة أقوال النقاد فيهم كان الحال كما قال الإمام مسلم -رحمه الله تعالى-.

* * *

المبحث الثاني

الإمام مسلم من ولاة الجرح والتعديل، ومنزلته بين النقاد، وأثره فيمن بعده

عُدَّ الإمام مسلم بن الحجاج من أئمة الجرح والتعديل الذين يُعتمد قولهم وقد نصَّ غير واحد من العلماء على ذلك، بل تناقل أحكامه من بعده في مصنفاتهم على مختلف العصور، وما ذاك إلا لاعتماد أقواله ووثوقهم بعلمه، وقد أخذ الإمام موقعه ومنزلته بين علماء النقد -على مختلف أقسامهم؛ تشدداً أو اعتدالاً أو تساهلاً- وبيان ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول

الإمام مسلم من ولاة الجرح والتعديل

نصَّ عدد من العلماء على إمامة مسلم واعتماد أقواله في الجرح والتعديل؛ منهم:

1- ابن السيد البطليوسي (ت521هـ) فقال: «وللبخاري رحمه الله في هذا الباب غناء مشكور وسعي مبرور، وكذلك لمسلم، وابن معين، فإنهم انتقدوا الحديث وحرروه، ونهبوا على ضعفاء المحدثين، والمتهمين بالكذب، حتى ضجَّ من ذلك مَنْ كان في عصرهم»⁽²⁾.

2- والذهبي (ت748هـ) فقال: «نشرع الآن بتسمية من كان إذا تكلم في الرجال قُبِلَ قوله، ورُجِعَ إلى نقده...»⁽³⁾، ثم ذكر الإمام مسلم في الطبقة الخامسة، ووصفه بقوله: «حافظ نيسابور»⁽⁴⁾.

وقال أيضاً: «قد أُلِّفَ الحفاظ مصنفات جمّة في الجرح والتعديل ما بين اختصار وتطويل...»⁽⁵⁾ ثم ذكر من جملتهم الإمام مسلم⁽⁶⁾.

1. تقدمت أقوالهما ص193

2. البطليوسي، الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف، ص163

3. الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص175

4. المصدر السابق، ص193

5. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج1 ص45

6. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج1 ص46

- 3- والسخاوي (ت902هـ) فقال: «المتكلمون في الرجال فخلق من نجوم الهدى، ومصابيح الظلم، المستضاء بهم في دفع الردى، لا يتهياً حصرهم في زمن الصحابة رضي الله عنهم، وهلم جرّاً»⁽¹⁾، ثم عدّد طبقاتهم ووصفهم بـ«والة الجرح والتعديل»⁽²⁾، وذكر من جملة طبقاتهم الإمام مسلم⁽³⁾.
- 4- والمباركفوري (ت1353هـ) فقال: «ذُكر أئمة الجرح والتعديل وأسماء الرجال»⁽⁴⁾، ثم ذُكر من ضمنهم الإمام مسلم⁽⁵⁾.
- 5- والمعلمي اليماني (ت1386هـ) فقال: «طائفة من مشاهير المكثّرين من الجرح والتعديل»⁽⁶⁾، ثم ذُكر من ضمنهم الإمام مسلم⁽⁷⁾.

المطلب الثاني

منزلة الإمام مسلم بين النقاد من حيث التشدد أو الاعتدال أو التساهل

لما كانت «أحوال المحدثين في الجرح والتعديل مما يدرك بالاجتهاد، ويُعلم بضرب من النظر...»⁽⁸⁾؛ انقسم علماء النقد المتكلمون في الجرح والتعديل إلى أقسام وتنوعوا، قال الذهبي: «فمنهم من نَفَسه حاد في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل.

فالحاد فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش، وغيرهم.

والمعتدل فيهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة.

والمتساهل ك: الترمذي، والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات»⁽⁹⁾.

أقول: لا يعني هذا التقسيم مجافاة أقوال من قيل فيه متعتت أو متساهل -مطلقاً-، كلا فالعبرة بالحجة والبرهان؛ وإنما أشد ما يحتاج لمثل هذا التصنيف للنقاد عند تعارض أقوالهم -جرحاً وتعديلاً-، فيكون إليه المفزع -بضوابطه المعتمدة-، كما أن هذا التقسيم جُملي لا اطرادي في كل قول، فكم من متشدد اعتدل!⁽¹⁰⁾ ومتساهل تشدّد! لذا قال المعلمي اليماني -وما أصل ما قال-: «ما اشتهر أن فلاناً من الأئمة مسهّل، وفلاناً متشدد! ليس على إطلاقه، فإن منهم من يسهل تارة، ويشدد أخرى، بحسب أحوال مختلفة، ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم، لا تحصل إلا باستقراء بالغ لأحكامهم مع التدبر التام»⁽¹¹⁾.

وعليه؛ فالأصل في التعامل مع أقوالهم الاعتبار لا الإهمال، والإعمال لا الإهمال، ولا يُخْرَج عن هذا الأصل إلا لضرورة ترجيح أو قرينة صارفة -وفق ضوابط الجرح والتعديل ومراعاة مراداتهم من اصطلاحاتهم-.

1. السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، ص319، وانظر: فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث ج4 ص440

2. السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، ص323

3. السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، ص325

4. المباركفوري، تحفة الأhoodي شرح جامع الترمذي، ج1 ص198

5. المصدر السابق، ج1 ص203

6. المعلمي، علم الرجال وأهميته، ص35

7. المعلمي، علم الرجال وأهميته، ص39

8. الباجي، التعديل والتصحيح، ج1 ص280

9. الذهبي، الموقظة، ص83، وانظر نحوه في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص171-172

10. مثاله: صدقة بن عبد الله السمين؛ قال عنه أبو حاتم وهو من المتشددين: «شيخ، يكتب حديثه»، بينما الإمام أحمد من المعتدلين قال عنه: «ذاك منكر الحديث جداً». وتقدم بيان أقوال النقاد والراجح في حاله ص247-248

11. المعلمي، مقدمة الفوائد المجموعة، ص: ط.

وهنا أُقدِّم نماذج من أحكام الإمام مسلم مقارناً لها مع أحكام شيخه البخاري وشيخهما الإمام أحمد - وهما من أهل الاعتدال في نقد الرواة-، ومع أبي حاتم الرازي -وهو من المتشددين في النقد-، ومع الحافظ ابن حجر وهو خاتمة الحفاظ -بحق-؛ لتحرير موقع الإمام مسلم ومنزلته بين أئمة النقد، ومن أي قسم هو: أمتعت أم معتدل أم متساهل؟!

الرقم	الراوي	مسلم	أحمد	البخاري	أبو حاتم	ابن حجر
1.	الأسود بن عامر	ثقة	ثقة	-	صدوق صالح	ثقة
2.	الحسن الأشيب	ثقة	متثبت	-	صدوق	ثقة
3.	عمرو بن الهيثم	ثقة	كان ثباتاً	-	صدوق صالح	ثقة
4.	الفضل بن دكين	ثقة	ثقة	-	ثقة	ثقة ثبت
5.	سليم بن أبي الليث	يشمله اسم الستر والصدق	مضطرب الحديث	صدوق إلا أنه يغلط	مضطرب الحديث	صدوق اختلط جداً
6.	محمد بن مطرف	ثقة	ثقة	-	صالح الحديث، ومرة: لا بأس به	ثقة
7.	مظفر بن مدرك	ثقة	متقن	-	صدوق	ثقة متقن
8.	هاشم بن القاسم	ثقة	متثبت	-	صدوق	ثقة ثبت
9.	يحيى بن زكريا	ثقة	ثقة	-	مستقيم الحديث، صدوق ثقة	ثقة متقن
10.	يزيد بن أبي زياد القرشي	يشمله اسم الستر والصدق	ليس بذاك	صدوق لكنه يغلط	ليس بالقوي	ضعيف
11.	حفص بن سليمان	متروك الحديث	متروك الحديث	تركوه	متروك الحديث	متروك الحديث
12.	سعيد بن سلام	يتكلمون فيه	كذاب	منكر الحديث	منكر الحديث جداً	ضعيف
13.	سليمان بن أرقم	منكر الحديث	ليس بشيء	متروك ذاهب الحديث	متروك الحديث	ضعيف
14.	عاصم بن عمر	منكر الحديث	ضعيف	منكر الحديث	ليس بقوي ضعيف الحديث	ضعيف
15.	عبد الله بن محرر	الغالب على حديث المنكر أو الغلط	ترك الناس حديثه	منكر الحديث	متروك الحديث، منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه عبد الله بن المبارك	متروك
16.	عبد الله بن واقد	متروك بالحديث	ما به بأس رجل صالح...	تركوه منكر الحديث	تكلموا فيه، منكر الحديث، وذهب حديثه	متروك

17.	العلاء بن زيد - ابن زيدل-	منكر الحديث	كان أحمد بن حنبل يتكلم فيه	منكر الحديث	منكر الحديث	متروك وربما أبو الوليد بالكذب
18.	محمد بن سعيد المصلوب	متروك الحديث ويقال صلب في الزندقة	قتله أبو جعفر في الزندقة حديثه حديث موضوع	كان صلب، متروك الحديث، قتل في الزندقة	متروك الحديث قتل في الزندقة وصلب	كذبوه
19.	مروان بن سالم الغفاري	منكر الحديث	ليس هو بثقة	منكر الحديث	منكر الحديث جداً	متروك وربما الساجي وغيره بالوضع.
20.	موسى بن عبيدة	ضعيف الحديث	منكر الحديث	منكر الحديث	منكر الحديث	ضعيف

بعد عقد هذه المقارنة يظهر أن كلام الإمام مسلم في الرواة -جرحاً وتعديلاً- إنما صدر عن معرفة وخبرة تدور في فلك النقاد الأوائل، وأنه يعد من الأئمة المعتدلين المنصفين؛ بدلالة موافقته لأحكام أهل الاعتدال في هذا الباب- وإن وقع شيء من مخالفاته لهم فهي في مرتبة الراوي الجزئية ضمن دائرة القبول أو الرد التي وافقهم فيها-.

المطلب الثالث

أثر أقوال الإمام مسلم فيمن بعده من العلماء في الجرح والتعديل

إن العلم رَحِمَ بين أهله، ولا يزال اللاحق يستفيد من السابق، ومن ذلك ما كان في حق الإمام مسلم إذ ظهر أثر هذه الاستفادة من أقواله في الرواة وأحكامه المختلفة -جرحاً وتعديلاً- وقد بلغ مبلغاً من الوضوح، وسأذكر ما وقفْتُ عليه من نقولات ماثورة في كتب العلماء المختلفة لأحكامه لتبرهن لنا هذه النظرية؛ فتكون حقيقة علمية يسير بها الركبان؛ فهناك إحصاءها:

<p>الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين: ص : 16، 321</p>	<p>ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج 6 ص : 108 ج 8 ص : 246، 283 ج 15 ص : 17، 317 ج 18 ص : 189 ج 22 ص : 184 ج 24 ص : 19 ج 32 ص : 140، ج 36 ص : 152، 277، 419 ج 38 ص : 448 ج 45 ص : 64، ج 48 ص : 187، 188، 258، 266 ج 53 ص : 75، 384 ج 54 ص : 439 ج 57 ص : 283، 283 ج 63 ص : 242، 406، 421 ج 71 ص : 30 ج 74 ص : 242</p>	<p>سبط ابن العجمي، الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث: ص: 171، 207</p>
<p>الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج 4 ص : 234 ج 7 ص : 446، 452 ج 9 ص : 457، 478 ج 10 ص : 466 ج 12 ص : 218، 260، 318، 365، 528، 568، 568 607، 607، 568</p>	<p>الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج 6 ص : 1250</p>	<p>ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ج 5 ص : 173</p>
<p>الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ج 1 ص : 76، 546 ج 2 ص : 328، 338، 500، 533، 547 ج 3 ص : 53، 128، 208، 292، 307 ج 4 ص : 313، 333 ج 5 ص : 15، 41</p>	<p>الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ج 3 ص : 294 ج 4 ص : 230</p>	<p>ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة: ج 1 ص : 114</p>
<p>السجزي، سؤالات مسعود السجزي عن أحوال الرجال لأبي عبد الله الحاكم: ص : 39</p>	<p>الحاكم، معرفة علوم الحديث: ص : 289</p>	<p>ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين: ج 1 ص : 32، 127، 219، 306 ج 2 ص : 109، 113 ج 3 ص: 49، 113، 121، 158، 167، 168، 203، 204، 211، 212</p>
<p>الصفدي، الوافي بالوفيات: ج 8 ص : 277 ج 16 ص : 175</p>	<p>الحميدي، الجمع بين الصحيحين: ج 3 ص : 428</p>	<p>ابن الجوزي، العلل المنتهية في الأحاديث الواهية: ج 2 ص : 132</p>

العيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار: ج 1 ص : 201، 509 ج 2 ص : 141، 307، 448 ج 3 ص : 148، 295	الخرجي، خلاصة التذهيب: ص14، 272	ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ج 12 ص : 169
قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: ج 7 ص : 289	الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام: ج 2 ص : 279، 281 ج 3 ص : 92، 95، 369، 593 ج 4 ص : 254، 39، 44، 263 ج 5 ص : 70 ج 6 ص : 239، 361 ج 7 ص : 34، 387، 453 ج 8 ص : 330 ج 9 ص : 66، 242 ج 11 ص : 528 ج 12 ص : 200، 436 ج 13 ص : 24، 141، 423 ج 14 ص : 280، 381، 499، 499 ج 15 ص : 381، 485، 582، 632	ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب: ج 3 ص : 1265، 1513
المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ج 1 ص : 524، 258 ج 2 ص : 476 ج 3 ص : 486 ج 6 ص : 271 ج 7 ص : 14 ج 10 ص : 120 ج 13 ص : 135 ج 15 ص : 502 ج 16 ص : 159، 545 ج 17 ص : 366 ج 19 ص : 444 ج 20 ص : 376، 453 ج 23 ص : 11، 159، 613 ج 24 ص : 288 ج 26 ص : 31، 188، 284	الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع و التفريق: ج 2 ص : 135	ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: ج 5 ص : 143

ج 27 ص : 394 ج 29 ص : 344 ج 30 ص : 60 ج 32 ص : 224		
مشتبه أسامي المحدثين: ص: 31	الذهبي، الكاشف: ج 2 ص : 36، 253	ابن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: ج 1 ص : 666
المعلمي، التنكيل: ص: 438	الذهبي، المغني في الضعفاء: ج 1 ص : 17، 324 ج 2 ص : 380، 444	ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج 1 ص : 12، 52، 408، 281، 250، 92 ج 2 ص : 120، 206، 306، 323، 365، 386 ج 3 ص : 429، 450 ج 4 ص : 5، 28، 47، 169، 416 ج 5 ص : 379 ج 6 ص : 38، 62، 145 ج 7 ص : 300، 327، 454 ج 8 ص : 112، 115، 167، 261، 381، 381 ج 9 ص : 117، 162، 162، 319، 320، 402، 464 ج 10 ص : 254، 291، 353، 425، 488
مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: ج 1 ص : 36، 77، 203 ج 2 ص : 101، 141 ج 3 ص : 250، 401 ج 5 ص : 204، 260، 291، 311 ج 6 ص : 37، 201 ج 8 ص : 147، 265 ج 9 ص : 285 ج 10 ص : 261، 362 ج 12 ص : 121، 345	الذهبي، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام: ج 3 ص : 965 ج 4 ص : 343، 683، 758، 974، 1141 1172 ج 5 ص : 305، 425، 642، 824، 1225 ج 6 ص : 51، 126، 372، 430، 434، 434 ج 12 ص : 568 ج 20 ص : 186	ابن حجر، لسان الميزان: ج 1 ص : 379، ج 2 ص : 44، 426 ج 3 ص : 244 ج 5 ص : 202، 234 ج 6 ص : 107، 362 ج 7 ص : 315 ج 8 ص : 66 ج 9 ص : 258
مغلطاي، التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال: ج 1 ص : 166	الذهبي، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ج 1 ص : 215	ابن عبد الهادي، الصارم المتكفي في الرد على السبكي: ص : 63، 74
	الذهبي، تكرة الحفاظ: ج 2 ص : 132، 132	ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: ج 1 ص : 302 ج 3 ص : 51

المبحث الثالث

استقلالية الإمام مسلم في الجرح والتعديل

بالجواب عن مقولتين

استدل البعض بقولين من أقوال العلماء لتجريد الإمام مسلم من ثقله في ميدان الجرح والتعديل، وزعم أنه عري عن صناعة الجرح والتعديل وتعاطيه، وأن أقواله منحولة من شيخه البخاري حذو القذة بالقذة؛ فكان لزاماً للتعرض لهاتين المقولتين في دراستي هذه؛ ولدفع هذا المعنى الفاسد أجيب بجوابين؛ أحدهما: عام، والآخر: خاص.

أما **الجواب العام** -والذي هو بمثابة التمهيد والتوطئة للجواب الخاص- فأقول -بحول الله تعالى-:

أولاً: تعد هذه الرسالة بفصولها المختلفة انعكاساً وبرهاناً لما عليه الإمام مسلم من شخصية علمية نقدية فذة في علم الجرح والتعديل -تأصيلاً وتطبيقاً-.

ثانياً: تقدم معنا تنصيب العلماء عبر مختلف العصور على اعتبار الإمام من جملة المتكلمين في الجرح والتعديل بل من ولاته الذين يعتمد قولهم فيه.

ثالثاً: ظهر أثر أقوال الإمام مسلم في الجرح والتعديل في عدد ليس بالقليل من كتب العلماء المعتمدين من بعده، حتى حَفِظَتْ لنا كتب الرجال المختلفة أقوالاً له ليست بين أيدينا من مصنفاته؛ ولولا تتابع الأئمة على اعتماد أقوال الإمام مسلم واعتبارها، ووثوقهم بأحكامه واعتزازهم بعلمه في الرجال لما رأينا هذا التوافر من الأمثلة التي عَرَضَتْ لي أثناء الدراسة، فكيف لو قُصِدَ استقصاؤها واستقراؤها -وتقدم ذُكِرَ ما وقفت عليه-.

أما **الجواب الخاص** -فيكون بذكر كل مقولة والتعليق عليها بما يناسبها، وذلك في مطلبين-.

المطلب الأول

مقولة الإمام أبي أحمد الحاكم الكبير

محمد بن محمد بن إسحاق الكرايسي (ت378هـ)، وجوابها

قال الإمام أبو أحمد الحاكم: «مَن تأمل كتاب مسلم في «الأسماء والكنى» علم أنه منقول من كتاب محمد بن إسماعيل حذو القذة بالقذة حتى لا يزيد عليه فيه إلا ما يسهل عدّه، وتجلّد في نقله حقّ الجلادة؛ إذ لم ينسبه إلى قائله»⁽¹⁾.

قلت: صنف الإمام أبو أحمد الحاكم كتاباً في «الأسماء والكنى»، وفيه ذكر عبارته المتقدمة، بناء على دراسته خلال تصنيفه، والذي قد يكون أنشأها على استقراء تام، أو استقراء ناقص فعجل بنتيجته تلك -وهو ما سيظهر معنا-، فهو إذن -أراد بيان ما ظنه واقعاً من خلال اطلاعه على الكنى، لا أنه أراد أن يجرد الإمام مسلم من شخصيته العلمية وصناعته في الجرح والتعديل؛ فمراعاة هذا المقصد وتلك الحال لمن الأهمية بمكان، فلا يُنفخ في قوله ولا يزداد، ومع هذا فلا يسلم له هذا الحكم وتلك النظرية؛ لوجوه:

1. السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج2 ص225-226، وأصل العبارة في كتاب الحاكم الكبير: الأسماء والكنى، ج2 ص274، لكنها مشوشة اعترافاً كثير من التصحيف لم يقمها على ساقها! فأثرت نقلها من طبقات الشافعية، وانظر: الخليلي، الإرشاد، ج3 ص962، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج5 ص358-359، والنكت على ابن الصلاح، ج1 ص285

[1] كل يؤخذ من قوله ويرد إلا النبي صلى الله عليه وسلم.

[2] إن الإمام الحاكم الكبير نفسه قد بدا متأثراً وجداً بمنهج الإمام البخاري وعباراته حتى صح فيه ما قاله في الإمام مسلم وزيادة، قال محقق كتابه «الأسامي والكنى» الشيخ الدكتور يوسف الدخيل -رحمه الله تعالى- وقد عايشه تحقيقاً ودراسة لتراجمه ترجمة ترجمة: «وأبو أحمد في عبارات الجرح يظهر كأنه متأثر إلى حد بعيد بالبخاري ونهجه... بل بعض هذه هي عبارات البخاري تماماً إن لم تكن كلها فأبو أحمد اعتمد عليها ولم يخرج عنها»⁽¹⁾؛ فهل تُهدر منزلته في علم الجرح والتعديل، وتعدم قيمة كتابه؟! الجواب -قطعاً-: لا؛ ومثله يقال في حق الإمام مسلم.

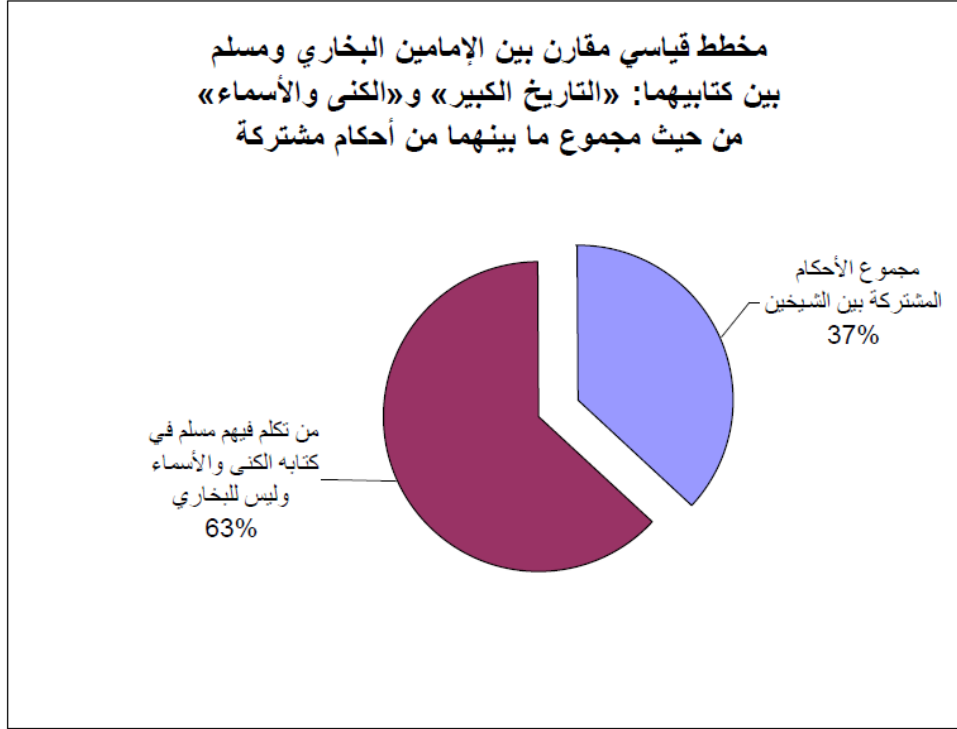
[3] «من تأمل -بانعام نظر- كتاب مسلم في «الكنى»، وقارنه بـ«تاريخ البخاري» مقارنة دقيقة، وجد بحق أن مسلماً لم يحذ في كتابه هذا حذو البخاري في «تاريخه»، ذلك لأنه جمع الشتات، ورتب المواد، وتصرّف في عبارة البخاري بالحذف والإضافة، بل ليس من اليسير رصد كل ما قام به مسلم من إضافة أو حذف أو ترتيب في المواد المنقولة؛ حتى استحالة بعضها جديداً لكثرة التغيير فيه»⁽²⁾.

[4] الذي يهمننا في هذا المقام أحكام الشيخين في الجرح والتعديل، وقد تتبعنا الرواة الذين حكم عليهم الإمام مسلم في كتابه: «الكنى والأسماء»، وعرضتها على «التاريخ الكبير» للبخاري؛ فكانت المحصلة = في هذين الكتابين فقط - وفق الآتي:

التسلسل	لفظ الجرح أو التعديل	عدد مرات التطابق بين كتابي: الكنى لمسلم و التاريخ الكبير للبخاري
1	عند (خ م) منكر الحديث	19
2	عند (خ م) متروك الحديث	4
3	عند (خ م) ذاهب الحديث	2
4	عند (خ م) يرى الإرجاء	2
5	عند (خ م) عنده عجائب	2
6	عند (خ م) صاحب عجائب	1
7	عند (خ) تركوه عند (م) متروك الحديث	8
8	عند (خ) فيه ضعف عند (م) ضعيف الحديث	1
9	عند (خ) لا يعرف عند (م) إسناده مجهول	1
	مجموع الأحكام المشتركة بين الشيخين	40
	مجموع أحكام مسلم في كتابه الكنى والأسماء	107

1. مقدمة تحقيق كتاب أبي أحمد الحاكم، الأسامي والكنى، ج 1 ص 96
2. مشهور، الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح، ج 1 ص 262

وهذا مخطط قياسي مقارنة بين الإمامين البخاري ومسلم يظهر نسبة المشترك بينهما من الأحكام على الرواة بين كتابيهما: «التاريخ الكبير» و«الكنى والأسماء»:



فيظهر بهذا جلياً بُعد مقولة الحاكم الكبير عن الصواب والدقة، وأنه يعوزها الاستقراء التام، وفي الجملة فكما قال ابن رجب: «وللبخاري تصانيف كثيرة، وقد سبق الناس إلى تصنيف الصحيح والتاريخ، والناس بعده تبع له في هذين الكتابين، إذ كل من صنّف في هذين العلمين يحتاج إلى كتابه، وقد كان أبو أحمد الحاكم يعيب من صنّف فيهما بعده، ويزعم أنهم إما أخذوا كتابي البخاري، ولا ريب أنهم استعانوا بهما، وزادوا عليهما، والله يغفر لنا ولهم أجمعين؛ أمين»⁽¹⁾.

المطلب الثاني

مقولة الإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ)، وجوابها

قال الدارقطني: «لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء!»⁽²⁾.

والذي ينبغي أن يفهم من قول الدارقطني أنّ البخاري «أعلم بالفن من مسلم، وأن مسلماً كان يتعلم منه، ويشهد له بالتقدم والتفرد بمعرفة ذلك في عصره»⁽³⁾.

وهذا المعنى حق - بلا ريب - لا ينكره إلا جاحد ولا ينازع فيه إلا حاسد، بل الإمام مسلم نفسه وهو أعلم بشيخه من غيره شهد شهادةً برة، وقبّل بين عينيه، وقال: «دعني حتى أقبّل رجلك يا أستاذ الأستاذين، وسيّد المحدثين،

1. ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج1 ص496-497

2. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج15 ص124، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12 ص570

3. ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ج2 ص286

وطبيب الحديث في علله»⁽¹⁾، حتى كان كما قال يعقوب الحافظ: «رأيتُ مسلم بن الحجاج بين يدي محمد بن إسماعيل البخاري وهو يسأله سؤال الصبي المتعلم»⁽²⁾، فبمعنى الأدب ومعرفة الفضل والأسبقية بالعلم يُفهم قول الدارقطني -لا أكثر-؛ لهذا فسّرهُ علي القاري بقوله: «أي: ما ظهر في هذا الفن، ولم يضع فيه القدم بناءً على أن الفضل لمن تقدّم؛ والله أعلم»⁽³⁾.

ثم أقول أيضاً: لتجلية المقام أكثر لابد من الوقوف على الحقائق الآتية:

[أ] - دخل الإمام البخاري نيسابور مرتين: المرة الأولى سنة (209هـ)، وكان عمر الإمام مسلم آنذاك (3 سنوات؛ فقطعاً لم يستفد مسلم من شيخه شيئاً وهو بهذه السن حتى يقال: «لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء»! ومن ثم ورد بها البخاري في المرة الثانية سنة (250هـ)، وأقام بها خمس سنين يحدث فيها، قال الحاكم أبو عبد الله: «أول ما ورد البخاري نيسابور سنة تسع ومئتين، ووردها في الأخير سنة خمسين ومئتين، فأقام بها خمس سنين يحدث على الدوام»⁽⁴⁾.

وفي هذه المرة لازمه تمام الملازمة، قال الخطيب: «قفا مسلم طريق البخاري ونظر في علمه، وحذا حدّوه، ولمّا ورد البخاري نيسابور في آخر أمره لازمه مسلم وأدام الاختلاف إليه»⁽⁵⁾.

وكان عمر مسلم آنذاك (44) سنة فهل كان الإمام مسلم وهو بهذه السن عرياً عن العلم قبلها وهو قد بدأ رحلته في طلب الحديث وتحصيله سنة (220هـ) وعمره (14) سنة⁽⁶⁾!

[ب] فرغ الإمام مسلم من تصنيف صحيحه سنة (250هـ)⁽⁷⁾ أي: في السنة التي ورد فيها البخاري بالمرة الثانية لنيسابور، وكان قد استغرق مسلم قبلها (15) سنة في تصنيفه قبل ملازمته لشيخه البخاري⁽⁸⁾، قال أحمد بن سلمة: «كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة»⁽⁹⁾؛ فهل يقال: «لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء»! - تجرّيداً لعلومه أم بياناً لفضل شيخه؟!

[ج] ما ورد في حقه من شهادات عالية تدل على نبوغه وتقدمه؛ أبرز ذلك ما قاله أحمد بن سلمة: «رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يُقدّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»⁽¹⁰⁾، وقال شيخه الإمام إسحاق

1. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج15 ص124

2. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج2 ص351

3. علي القاري، شرح شرح النخبة، ص280

4. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12 ص404

5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج15 ص124

6. انظر ترجمته ص16؛ لكن قد يقال: التقى مسلم بشيخه البخاري في رحلة من رحلاته -قبل دخوله نيسابور-!

فأقول: [أ] لا أعلم من ذكر ذلك!

[ب] ثم لو حصل هذا فهو لقاء رحلة كبقية شيوخه وبحثنا هنا عن ملازمة تامة سلبت الإمام مسلم شخصيته العلمية وطبعها بشخص شيخه البخاري تكويناً وتحصيلاً!

[ج] ثم لو كان هذا اللقاء أو تلك الملازمة فلا يدفع هذا عن الإمام مسلم ما يتمتع به من كيان علمي مستقل أقامه من تحصيله من لقاء مشايخه باختياراته العلمية وعقليته النقدية بكل حياد وموضوعية لا سيما بما اتصف به من نبوغ وإبداع وسعة إطلاع ومعرفة كما أفادته شهادات شيوخ عصره.

7. انظر: العراقي، التقييد والإيضاح، ج1 ص236؛ وفرغ من قراءة صحيحه «في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين». نقله ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم، ص107

8. هذا ما يفسر عدم رواية الإمام مسلم عن شيخه البخاري في صحيحه، كما يمكن أن تفيدنا هذه الحقيقة الغائبة عن ذهن الكثير في ترجيح عدم مراد الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: شيخه البخاري فيما يخص مناقشته شرط اللقاء للحكم بالاتصال في الأسانيد المعنعة؛ فليُحرر!

9. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12 ص566

10. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد= تاريخ مدينة السلام، ج15 ص122

بن راهويه: «أي رجل يكون هذا؟!»،⁽¹⁾ وقال محمد بن بشار -بندار-: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة -بالري-، ومسلم -بنيسابور-، وعبد الله الدارمي -بسمرقند-، ومحمد بن إسماعيل -بخارى-»⁽²⁾.

فرجل صنّف صحيحه في خمس عشرة سنة، ولازم شيخه بعد ذلك خمس سنين، وكان أبو زرعة وأبو حاتم -وهما من هما- يُقدّمانه على مشايخ عصرهما -عصر الأئمة الأماجد- في معرفة الصحيح؛ وعُدّ من حفاظ الدنيا، وقبل ذلك كله تفرس به مبكراً شيخه ابن راهويه بقوله: «أي رجل يكون هذا؟!»،⁽³⁾ هل يقال بعدها في حقّه: «لولا البخاري لما دَهَبَ مسلم ولا جاء!»، بحيث تُحمل هذه المقولة على تجريد الإمام مسلم من علومه وحذاقته وإبداعه ودقته وفنونه، ثم يُخرَج معناها على تبعيته وتقليده الأعمى؟!!

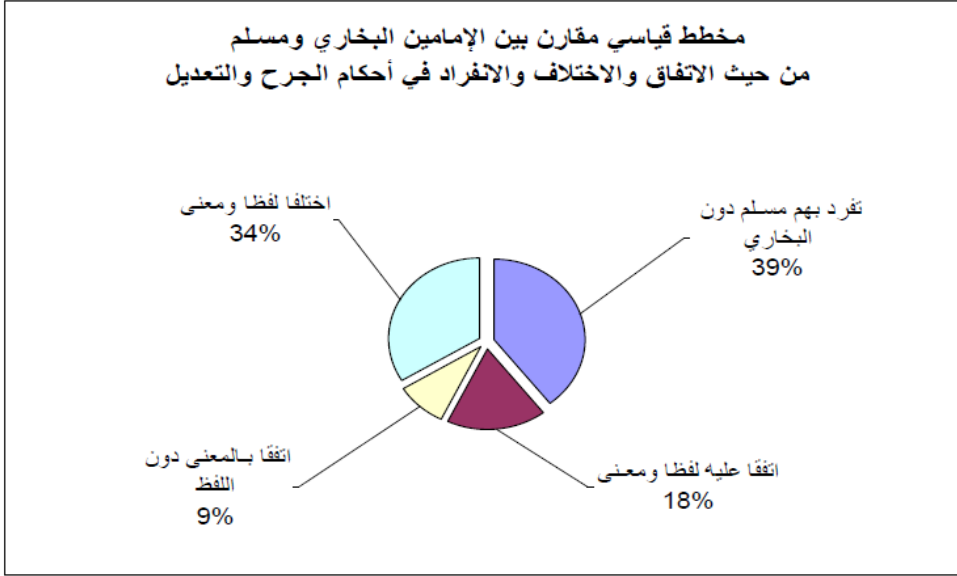
حاشاه رحمه الله تعالى من ذلك؛ فإن المنصف لا يسعه إلا أن يقول: إن هذه المقولة وأمثالها كناية عن فضل البخاري على مسلم علماً وقدرًا وأثرًا، وهذا لا نكران فيه كما تقدم تقريره من الإمام مسلم نفسه الذي يضاف إلى مناقبه وشمائله وما يتسم به من أدب وتأدب في معرفته الفضل لذويه، فشأنه رحمه الله أنه نظر في علوم شيخه واستفاد منها؛ ونبعت موافقاته له من اختياراته العلمية الحرة، وانبتقت من منهج علمي مستقل متكامل في مختلف جوانب العلوم الحديثية، فلم يكن مقلداً بل كان إماماً مجتهداً له آراؤه واختياراته الخاصة، وشخصيته الحديثية المتميزة!

وقد يسّر لي ربي المقارنة بين جميع أقوال مسلم مع جميع أقوال البخاري في مختلف الكتب والمصنفات -مما وقفتُ عليه من خلال الفصل الثاني من رسالتي-، وذلك في أحكامهما المشتركة على الرواة، فكانت النتيجة وفق الآتي:

التسلسل	حالة الاتفاق والاختلاف	عدد الرواة	النسبة المئوية
1	ما انفرد فيه مسلم عن البخاري	72	39%
2	ما خالف فيه مسلم البخاري لفظاً ومعنى	61	34%
3	ما اتفق فيه البخاري ومسلم لفظاً ومعنى	32	18%
4	ما اتفق فيه البخاري ومسلم معنى وخالفه مسلم لفظاً	17	9%
المجموع	182 راي		100%

وهذا مخطط قياسي يقارن بين الإمامين البخاري ومسلم فيمن اشتركا في الكلام عليه من الرواة:

1. ابن عساکر، تاریخ مدينة دمشق، ج 58 ص 88، وابن نقطة، التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، ج 2 ص 252، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 27 ص 506، والذهبي، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 6 ص 432، ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14 ص 553
2. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12 ص 564
3. تقدم ص 20



بالتأمل في الرسم الآنف؛ نجد أن ما اتفق عليه البخاري ومسلم لفظاً ومعنى (18%)، وما اتفقا عليه بالمعنى دون لفظ (9%)، مجموعهما يساوي: (27%).

فلو جردنا الإمام مسلم من هذين النوعين وأخرجناهما من علومه وصناعاته، فإنه يبقى له نوعان آخران: ما تفرد به مسلم دون البخاري (39%)، وما خالف مسلم فيه البخاري لفظاً ومعنى (34%)، ومجموعهما يساوي (73%).

فهل من الإنصاف أن تقضي النسبة الأقل على الأكثر، ونجدد الإمام مسلم ما آتاه الله من فضله من مهارة وحذق في صناعة الجرح والتعديل متترسين بمثل مقالتي الإمامين الكبيرين: أبي أحمد الحاكم الكبير، وأبي عمر الدارقطني، وتوظيفهما على غير مرادهما، وما يعتقداه من فضل للإمام مسلم بن الحجاج -رحمهم الله تعالى أجمعين-، الذي «استقصى وبيّن، وفرّق وأوضح، ودل على الرجال، وأخبر عن أحوالهم وإتقانهم؛ [و] كفى من دونه بجميل نيته، ولطيف فطنته التعب الشديد، والاشتغال الطويل»⁽¹⁾، «فنظر بثاقب فهمه ونافذ رأيه وغزارة علمه في الأخبار المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم والآثار الواردة عنه صلى الله عليه وسلم، فاختر منها أصحابها طرقاً، وأثبتها رواية، وأحفظها رجالاً، ورجا في ذلك العاقبة المحمودة والمثوبة الجزيلة، فشكل الله له ذلك»⁽²⁾.

* * *

1. قاله أبو نعيم في: المسند المستخرج على صحيح مسلم، ج 1 ص 89
2. قاله أبو نعيم في: المسند المستخرج على صحيح مسلم، ج 1 ص 88

الخاتمة

أحمده سبحانه على إتمام دراستي هذه متمنياً أن أكون وُفِّت في معالجة مشكلاتها، وتحقيق أهدافها المرجوة على الوجه المرضي؛ وأختم هنا بجملة نتائج محلاة بالتعداد والإحصاء:

1- ساهمت هذه الدراسة بإزالة الستار عن جهود الإمام مسلم بعلم الجرح والتعديل ومدى مشاركته فيه حتى اعتمد العلماء المعترفون أقواله واختياراته.

2- تُعد مقدمة الإمام مسلم على صحيحه من أوائل ما وصلنا في تأصيل علم الحديث، وهي أمودج منهجي رائع تعرّض فيها لكثير من الأصول والقواعد لهذا الفن كتقسيم الرواة وتوضيح مراتبهم المختلفة، وبيان مشروعية الجرح والتعديل، وأهمية الإسناد، ووجوب الاحتياط في رواية الضعفاء وغيرها، كل ذلك مقرون بأدلته وبتطبيق أئمة الحديث له.

3- على سعة وتنوع كلام العلماء في مسألة حكم قبول رواية المبتدع، وتشعب ذيولها حتى قال الإمام الذهبي - وهو الحافظ المحقق والعالم المدقق -: «هذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي»⁽¹⁾؛ كان للإمام مسلم الدور السباق في معالجة هذه القضية الدقيقة، فقيده ردّ رواية المبتدع بأهل العناد منهم، وقد أظهرت الدراسة دقة هذا القيد ووجهه وأثره النفسي على الراوي المبتدع ومن ثم على مروياته.

4- أرسى الإمام مسلم في هذا الفن ولمن بعده: طبقات الرواة ومراتبهم من حيث القبول والرد؛ فمنهم: أهل الاستقامة والإتقان - ممن يحتج بحديثهم -، ثم منهم: أهل الصدق والستر وتعاطي العلم - ممن يعتبر بهم وينتقى حديثهم -، ثم من غلب على حديثه المنكر أو الغلط ثم المتهمون والوضاعون - ممن يجتنب حديثهم وي طرح -.

5- من خلال الدراسة التطبيقية للرواة الذين تكلم فيهم الإمام مسلم يظهر لي ما يلي:

أولاً: مجموع ما تحصل لدي من رواة الدراسة (182) راوياً؛ على النحو الآتي:

* الرواة الذين عدّ لهم الإمام مسلم (50) راوياً.

* الرواة الذين جرحهم الإمام مسلم (126) راوياً.

* الرواة الذين ذكرهم الإمام مسلم ببذعة (6) رواة.

ثانياً: تبين لي من الدراسة أن مجموع من تكلم فيهم مسلم في كتابه الصحيح (4) رواة.

ثالثاً: وجدتُ راويين ليس لأحد من المتقدمين قول فيهما سوى للإمام مسلم مما تُعد إضافة حقيقية لمفردات هذا الفن؛ الأول: زيد بن يزيد الثقفي، أبو معن الرقاشي، وهو من شيوخه وقد نصّ على توثيقه في صحيحه عند روايته عنه.

والثاني: إبراهيم بن أبي صالح، قال فيه: «جهمي لا يكتب حديثه».

رابعاً: ظهرت شخصية الإمام مسلم الخاصة في أحكامه على الرواة مع استفادته من شيخه البخاري من خلال:

[أ] المقارنة بين أحكامهما على الرواة ممن وجد في كتابيهما «التاريخ الكبير» للبخاري و«الكنى والأسماء» لمسلم على

النحو الآتي:

- مجموع من تكلم عليهم الإمام مسلم في كتابه «الكنى والأسماء» (107) راوياً، ومجموع الرواة الذين تكلم فيهم

البخاري أيضاً من أولئك (40) راوياً؛ أي بنسبة (37%) تقريباً ما اشتركا فيه، و(63%) تكلم فيهم الإمام مسلم ولم أجد

للبخاري في «التاريخ الكبير» له حكم.

[ب] بتوسيع دائرة المقارنة بين مَنْ تكلم فيهم مسلم (182) راوياً وبين من تكلم عليه البخاري منهم في مختلف المراجع والمصادر - مما وقفت عليه - يظهر الآتي:

- نسبة الاتفاق والتطابق (18%)، ونسبة الاتفاق المعنوي (9%)، ونسبة الاختلاف الكلي (34%)، ونسبة انفراد مسلم عن البخاري (39%).

خامساً: أظهرت الدراسة تنوع ألفاظ الإمام مسلم التي استعملها -جرحاً وتعديلاً- وفق الآتي:

[أ] مِنْ حيث كثرة الاستعمال وقلته، وجدتُ أن أكثر ألفاظ التعديل استعمالاً لفظ: (ثقة) وأُتي به على صور:

- منه قوله: «من الغرباء الثقات» وصف به (18) راوياً.

- وقوله: «ثقة» بالإفراد (7) مرات.

- وقوله: «ثقة» مقترن بصف آخر (6) مرات.

وأما أكثر ألفاظ التجريح استعمالاً فلفظ: (متروك) وأُتي به على صور:

- منه قوله: «متروك الحديث» (37) مرة.

- وقوله: «تركوه وترك» -على تنوعها- (4) مرات.

- وقوله: «متروك» مرة واحدة.

- وقوله: «ساقط متروك» مرة واحدة.

ثم يأتي بعده من حيث الكثرة لفظ: «منكر الحديث» (29) مرة.

ومن بابته قوله: «الغالب على حديثه المنكر أو الغلط» (6) مرات.

[ب] مِنْ حيث الإفراد والتركيب:

- فمن ألفاظ التعديل المفردة: ثقة، اكتب عنه.

- ومن ألفاظ التعديل المركبة: ثقة صدوق، ثقة عدل، ثقة مأمون صحيح الكتاب.

- ومن ألفاظ التجريح المفردة: متروك الحديث، ضعيف الحديث، منكر الحديث.

- ومن ألفاظ التجريح المركبة: ساقط متروك، جهمي لا يكتب حديثه.

[ج] من حيث خصوصية المدلول في الاستعمال:

- فمن ألفاظ التعديل الخاصة به، قوله: «اكتب عنه»، وهذا اللفظ كما قال الحاكم: «هذا رسم مسلم في الثقات

الأثبات الأدب في الكتابة عنهم»⁽¹⁾.

- ومن ألفاظ التجريح الخاصة به مع شيخه البخاري، قوله: «سكتوا عنه»، و«يتكلمون فيه»، و«منكر الحديث».

6- برز التناسق والتوافق بين ما أصله الإمام مسلم من مراتب الرواة في الجرح والتعديل وبين ألفاظه المستعملة فيه، حيث

صُنِّفَت ألفاظه في سلم مراتبه -بما يناسبها- كمزيج متكامل متآلف.

7- برزت جوانب جهود الإمام مسلم في علم الجرح والتعديل وتنوعت نواحيها من خلال:

[أ] التأصيل والتفصيل لمباحث من هذا العلم.

[ب] التطبيق والممارسة بالحكم على الرواة ونقدتهم جرحاً وتعديلاً، بكل دقة وإنصاف واعتدال، وحُقَّ أن نقول: إنَّ مسلماً من المعتدلين في الحكم على الرواة كما شيخه الإمام أحمد والبخاري؛ وقد أظهرت ذلك من خلال جدول مقارنة لشريحة من الرواة.

[ج] تحريه لأحوال الرواة بالرواية عنهم وانتقاء مروياتهم - ما بين احتجاج واعتماد أو اعتبار واستشهاد -.

[د] إبرازه لمنهج علماء الحديث في هذا الباب من خلال جمهرة سياقات رواها عنهم في مختلف كتبه لا سيما مقدمة صحيحه، مرتضياً طريقتهم سائراً وفق منهجهم.

[هـ] لم يكتف بكل هذا حتى كان له مشاركة بتوضيح وتفسير بعض مصطلحات هذا العلم، كتفسيره لفظة: (نزكوه)، ومعنى (كذب الصالحين)، وعلامة (منكر الحديث).

كما روى عدداً من الألفاظ النادرة عند مستعملها في مقدمة صحيحه.

8- من خلال معايشة أقوال الإمام مسلم وتطبيقاته في الحكم على الرواة برزت جملة سمات منهجية متعددة تدل على ما تمتع به الإمام مسلم من اعتدال وإنصاف في حكمه ببصيرة وحذق ودقة نظر في هذا الميدان.

وأما أهم التوصيات التي أحب التنبيه عليها:

1- التنقيب عن بقية مصنفات الإمام مسلم والسعي في نشرها، والتي من جملتها كتاب «رواة الاعتبار» والظاهر من عنوانه أن موضوعه في الجرح والتعديل.

2- دراسة الجوانب الأخرى من علم الرجال وإبراز جهود الإمام مسلم، ومساهماته في معرفة أعيان الرواة وتمييز طبقاتهم والوحدان منهم وكناهم وأوطانهم.

3- كثيراً ما ينص الإمام مسلم في كتابه «الكنى والأسماء» على أن فلاناً له صحبة، أو سمع النبي صلى الله عليه وسلم، أو شهد بدرًا، فحبذا لو يُدرس هؤلاء مقارنة مع كتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر، وكتاب «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر.

وختاماً: فالله أرجو، وبأسمائيه الحسنی أسأل، وبصفاته العلیا أتوسل، أن يتقبل عملي هذا بقبول حسن في الدارين، وأن يجعله «سائقاً للمعنتي به إلى الخيرات حاجزاً له عن أنواع القبائح والمهلكات؛ وأنا سائل أخاً أنتفع بشيء منه أن يدعوا لي، ولوالدي، ومشايخي، وسائر أحبائنا، والمسلمين أجمعين.

وعلى الله الكريم اعتمادادي، وإليه تفويضي واستنادي، وحسبي الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم»⁽¹⁾.

وصلَّى الله على سيِّد الأنام محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم، وعلى من اتبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوط:

* ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي، الضعفاء والمتروكين في رواة الحديث، المصدر: موقع مخطوطات الأزهر www.alazharonline.org، رقم النسخة 302524.

* مسلم، أبو الحسين مسلم بن حجاج القشيري النيسابوري، كتاب الكنى والأسماء [صورة النسخة المخطوطة المحفوظة بخزانة المكتبة الظاهرية بدمشق]، تقديم مطاع الطرابيشي، دار الفكر - دمشق، ط الأولى، 1404هـ-1984م.

ثانياً: المطبوع:

* الآجري، أبو عبيد، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني في معرفة الرجال وجرهم وتعديهم، د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، مؤسسة الريان-بيروت، ط الأولى، 1418هـ-1997م

* ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري، جامع الأصول في أحاديث الرسول، عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، ط الأولى، 1390هـ-1970م.

*.....، النهاية في غريب الحديث والأثر، محمود الطنجي و طاهر الزاوي، مؤسسة التاريخ العربي.

* الأرناؤوط ومعروف، شعيب الأرناؤوط وبشار عواد معروف، تحرير تقريب التهذيب، مؤسسة الرسالة-سوريا، ط الأولى، 1432هـ-2011م.

* الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، عبد الحلیم النجار، الدار للتأليف والترجمة المصرية، 1384هـ-1964م.

* الأعظمي، محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، المكتب الإسلامي-بيروت، 1413هـ-1992م.

*.....، منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، مكتبة الكوثر، الطبعة الثانية، 1402هـ-1990م.

* الألباني، محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي-بيروت، ط الثانية، 1405هـ-1985م.

*.....، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط الأولى، 1417هـ-1996م.

*.....، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، مكتبة المعارف-الرياض، ط الأولى، 1408هـ-1988م.

* الباجي، سليمان بن خلف بن سعد، التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق أحمد البراري.

* البخاري، إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، التاريخ الأوسط، محمد بن إبراهيم اللحيان، دار الصمعي-السعودية، ط الأولى، 1418هـ-1998م.

*.....، التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية-بيروت.

*.....، خير الكلام في القراءة خلف الإمام، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط الأولى، 1412هـ-2001م.

*.....، رفع اليدين في الصلاة، بديع الدين الراشدي، دار ابن حزم، ط الأولى، 1416هـ-1996م.

- *..... كتاب الضعفاء، أحمد بن إبراهيم أبي العينين، مكتبة ابن عباس، مصر، ط الأولى، 1426هـ-2005م.
- * البرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث، تحقيق محمد الأزهرى، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط الأولى، 1427هـ-2006م.
- * البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، البحر الزخار المعروف بمسند البزار، محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنور، ط الأولى، 1424هـ-2003م.
- * البطلوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد، الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الفكر-دمشق، 1424هـ-2003م.
- * البغدادي، أبو عبد الله بن بكر البغدادي، سؤالات أبي عبد الله بن بكر البغدادي وغيره من المشايخ للإمام أبي الحسن الدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث، محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة-القاهرة، ط الأولى، 1427هـ-2006م.
- * البغوي، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، معجم الصحابة، محمد الأمين الجكني، مكتبة دار البيان-الكويت، ط الأولى، 1421هـ-2000م.
- * ابن بلبان، علي الفارسي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، شعيب الأرنؤوط، الرسالة-لبنان.
- * البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن إسماعيل الكنانى، زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة، تحقيق محمد مختار حسين، دار الكتب العلمية-بيروت، ط الأولى، 1414هـ-1993م.
- * البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، الأسماء والصفات، تحقيق عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادى، السعودية، ط الأولى، 1413هـ-1993م.
- *..... الخلافيات، مشهور بن حسن، دار الصميعي-الرياض، ط الأولى، 1415هـ-1995م.
- *..... دلائل النبوة، عبد المعطي قلجى، الكتب العلمية-بيروت، ط الأولى، 1408هـ-1988م.
- *..... السنن الكبرى، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية-حيدر أباد، ط الأولى، 1344هـ.
- *..... مناقب الشافعي، أحمد صقر، مكتبة دار التراث-القاهرة، ط الأولى 1390هـ-1970م.
- * الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى الحلبي، ط الثانية، 1395هـ-1975م.
- *..... علل الترمذي الكبير، محمود محمد خليل وصبحي السامرائي، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط الأولى، 1428هـ-2007م.
- *..... العلل الصغير، عادل الزرقى، دار المحدث-الرياض، ط الأولى، 1425هـ.
- * التهانوي، ظفر أحمد العثماني، قواعد في علوم الحديث، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، شركة عبيكان-الرياض، ط الخامسة، 1404هـ-1984م.
- * ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم.
- *..... منهاج السنة النبوية، تحقيق محمد رشاد سام، ط الأولى، 1406هـ-1986م.

- * الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر-دمشق، ط الأولى، 1414هـ-1994م.
- * الجزائري، طاهر الجزائري الدمشقي، كتاب توجيه النظر إلى أصول الأثر، عبد الفتاح أبو غدة، المطبوعات الإسلامية-حلب، ط الأولى، 1416هـ-1995م.
- * ابن جماعة، محمد بن إبراهيم، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر-دمشق، ط الثانية، 1406هـ-1986م.
- * ابن الجنيدي، إبراهيم بن عبد الله الختلي، سؤالات ابن الجنيدي لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار المدينة النبوية، ط الأولى، 1408هـ -1988م.
- * الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب السعدي، أحوال الرجال، صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط الأولى، 1405هـ-1985م.
- * ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي، تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، مكتبة الأدب-القاهرة، المطبعة النموذجية.
- *.....، الضعفاء والمتروكين، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط الأولى، 1406هـ-1986م.
- *.....، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، لاهور، الطبعة الأولى 1399هـ.
- *.....، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد عطا ومصطفى عطا، دار الكتب العلمية-بيروت، ط الأولى، 1412هـ -1992م.
- * ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط الأولى.
- * الحازمي، محمد بن موسى، شروط الأئمة الخمسة، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط الأولى، 1417هـ-1997م.
- *.....، العلل، فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، مؤسسة الجريسي-الرياض، الطبعة الأولى، 1427هـ-2006م.
- * الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، سؤالات أبي عبد الله الحاكم النيسابوري للإمام أبي الحسن الدارقطني، تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفارق للطباعة والنشر-القاهرة، ط الأولى، 1412هـ-2006م.
- *.....، المستدرك على الصحيحين، إشراف يوسف المرعشلي، دار المعرفة-بيروت.
- *.....، المدخل إلى الصحيح، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة الفرقان-عجمان-ط الأولى-1421هـ-2001م.
- *.....، المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم-بيروت، ط الأولى، 1423هـ-2003م.
- *.....، معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، دار الآفاق الجديدة-بيروت، الطبعة الرابعة، 1400هـ-1980م.
- * الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق، كتاب الأسامي والكنى، يوسف الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية-السعودية، ط الأولى، 1414هـ-1994م.

- * ابن حبان، محمد بن أحمد بن حبان البستي، الثقات، مؤسسة الكتب الثقافية، الهند، ط الأولى، 1393هـ-1973م.
- *..... المجروحين من المحدثين، حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار الصميقي، السعودية، ط الأولى، 1420هـ-2000م.
- *..... مشاهير علماء الأمصار، مجدي الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1416هـ-1995م.
- * ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، الكتب العلمية-بيروت.
- *..... تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، إلهام إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط الثانية، 1429هـ-2008م.
- *..... تقريب التهذيب، سعد بن عمر، الرسالة-سوريا، ط الأولى، 1432هـ-2011م.
- *..... تهذيب التهذيب، دار صادر، الهند، ط الأولى، 1325هـ.
- *..... طبقات المدلسين أو تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق عاصم عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان الزرقاء، ط الأولى.
- *..... فتح الباري بشرح صحيح البخاري، اعتنى به أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة-الرياض، ط الأولى، 1427هـ-2006م.
- *..... القول المسدّد في الذب عن المسند للإمام أحمد، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ط الأولى، 1319هـ.
- *..... لسان الميزان، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط الأولى، 1423هـ-2002م.
- *..... مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، صبري أبو ذر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط الأولى، 1412هـ-1992م.
- *..... زهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة الصباح-دمشق، ط الثالثة، 1421هـ-2000م.
- *..... النكت على كتاب ابن الصلاح، ربيع بن هادي المدخلي، دار الراجعية، الرياض، ط الثانية، 1408هـ-1988م.
- * الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم البلدان، دار صادر-بيروت، 1397هـ-1977م.
- * الحميدي، محمد بن فتوح، الجمع بين الصحيحين، تحقيق علي حسين البواب، دار ابن حزم.
- * الخزرجي، أحمد بن عبد الله الأنصاري، خلاصة تذهيب تذهيب الكمال في أسماء الرجال، المطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المعزية، ط الأولى، 1301هـ.
- * الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قاطناتها العلماء من غير أهلها وواردتها، تحقيق بشار معروف، دار الغرب الإسلامي-بيروت، 1422هـ-2001م.
- *..... الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط الثانية، 1414هـ-1994م.
- *..... الكفاية في علم الرواية، أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي-بيروت، ط الثانية، 1406هـ-1986م.
- *..... المتفق والمفترق، تحقيق محمد الحامدي، دار القادري، دمشق، بيروت، ط الأولى، 1417هـ-1997م.

- *..... موضح أوهام الجمع والتفريق، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، 1378هـ-1959م.
- * الخطيب، محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث وعلومه ومصطلحه، دار الفكر - بيروت، 1409هـ-1989م.
- * ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، إحسان عباس، دار صادر-بيروت.
- * الخليفة النيسابوري، أحمد بن محمد المعروف، تلخيص تاريخ نيسابور، دتر بهمن كرمي، كتيخانه ابن سينا-طهران.
- * خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والظنون، دار إحياء التراث العربي-بيروت.
- * الخليلي، الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل القزويني، كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق د. محمد سعيد بن إدريس، مكتبة الرشد-الرياض، ط الأولى، 1409هـ-1989م.
- * الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، الإلزامات والتتبع، مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار-اليمن، ط الثالثة، 1430هـ-2009م.
- *..... السنن، شعيب الأرنؤوط وحسن شلبي وعبد اللطيف حرز الله أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط الأولى، 1424هـ-2004م.
- *..... الضعفاء والمتروكين، تحقيق صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط الثانية، 1406هـ-1986م.
- *..... العلل الواردة في الأحاديث النبوية، محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة-الرياض، ط الأولى، 1405هـ-1985م.
- *..... المؤلف والمختلف، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط الأولى، 1406هـ-1986م.
- * الدارمي، عثمان بن سعيد، تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين البغدادي في تجريح الرواة وتعديلهم، محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة-القاهرة، ط الأولى، 1429هـ-2008م.
- * أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، الفاروق للطباعة-القاهرة، ط الأولى، 1431هـ-2010م.
- *..... السنن، عصام موسى هادي، دار الصديق-السعودية، ط الأولى، 1434هـ-2013م.
- * ابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير، دار العلم للملايين، بيروت، ط. الأولى، 1987م.
- * ابن دقيق العيد، محمد بن علي، الاقتراح في بيان الاصطلاح، تحقيق قحطان الدوري، دار العلوم-الأردن، الطبعة الأولى 1427هـ-2007م
- * الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم، حجة الله البالغة، تقديم محمد شريف سكر، دار إحياء العلوم-بيروت، ط الثانية، 1413هـ-1992م.
- * الدولابي، محمد بن أحمد بن حماد، الكنى والأسماء، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية-بيروت، ط الأولى، 1420هـ-1999.
- *الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي، الأمصار ذوات الآثار، عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير-بيروت، ط الأولى، 1405هـ-1985م.

- *..... تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الأولى، 2003م.
- *..... تذكرة الحفاظ، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دار الكتب العلمية-بيروت.
- *..... تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق غنيم عباس ومجدي أمين، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط الأولى، 1425هـ-2004م.
- *..... ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة-مكة، ط الثانية، 1387هـ-1967م.
- *..... ذكر أسماء من تكلّم فيه وهو موثق، تحقيق محمد الميادين، مكتبة المنار-الأردن-الزرقاء، ط الأولى، 1406هـ-1986م.
- *..... سير أعلام النبلاء، بشار معروف، الرسالة-بيروت، ط الأولى، 1417هـ-1996م.
- *..... العبر في خبر من عبر، محمد زغلول، دار الكتب العلمية-بيروت، ط الأولى، 1405هـ-1985م.
- *..... الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تقديم محمد عوامة وتخريج أحمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة، ط الأولى، 1413هـ-1992م.
- *..... المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه، باسم الجوابرة، دار الراية-الرياض، ط الأولى 1409هـ-1988م.
- *..... المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم، علي البجاوي، الدار العلمية-الهند، ط الثانية، 1987م.
- *..... المغني في الضعفاء، نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي بقطر.
- *..... المقتنى في سرد الكنى، الجامعة الإسلامية السعودية، 1408هـ.
- *..... الموقظة في علم مصطلح الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية-بيروت، ط الثانية، 1412هـ.
- *..... ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق عرقسوسي، الرسالة العلمية-بيروت، ط الأولى، 1430هـ-2009م.
- *الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، ط الثالثة، 1404هـ-1984م.
- * ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن الحنبلي، شرح علل الترمذي، الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار-الأردن، ط الأولى، 1407هـ-1987م.
- * الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، علي بهلالي، مطبعة حكومة الكويت، ط الثانية، 1407هـ-1987م.
- * أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم بن فروخ، كتاب الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، سعدي الهاشمي، دار الوفاء للنشر، ط الثانية، 10409هـ-1989م.
- *..... أسامي الضعفاء، سعدي الهاشمي، دار الوفاء للنشر، ط الثانية، 10409هـ-1989م.
- * الزركشي، محمد بن جمال الدين بن عبد الله بن بهادر، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق زين العابدين بلا فريج، أضواء السلف-السعودية، ط الأولى، 1419هـ-1998م.

- * زيدان، عبد الكريم زيدان، علوم الحديث، الرسالة- بيروت، ط الأولى، 1429هـ-2008م.
- * الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، إشراف محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة، ط الأولى، 1418هـ-1997م.
- * سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد الحلبي، التبيين لأسماء المدلسين، محمد إبراهيم داود الموصللي، دار الريان-بيروت، ط الأولى، 1414هـ-1994م.
- *.....، الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية-بيروت، ط الأولى، 1407هـ-1987م.
- * السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي، قاعدة في الجرح والتعديل، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط الخامسة، 1410هـ-1990م.
- *.....، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، إحياء الكتب العربية.
- * السجزي، مسعود بن علي، سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرجال لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديث-القاهرة، ط الأولى، 1428هـ-2007م.
- * السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط الأولى، 1407هـ-1986م.
- *.....، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، عبد الكريم الخضير ومحمد آل فهيد، دار المنهاج-الرياض، ط الأولى 1426هـ.
- *.....، المتكلمون في الرجال، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب، ط الخامسة، 1410هـ-1990م.
- * ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري، الطبقات الكبير، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط الأولى، 1412هـ-2001م.
- * سعد، قاسم علي سعد، منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث.
- * سلمان، مشهور بن حسن آل سلمان، الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وآثاره في علم الحديث، دار الصميعي-الرياض، ط الأولى، 1417هـ-1996م.
- * السُّلمي، محمد بن الحسين، سؤالات السلمي للدارقطني، سعد الحميد والجريسي، مكتب الجريسي، السعودية، ط الأولى، 1427هـ.
- * السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، الأنساب، عبد الرحمن المعلمي، مكتبة ابن تيمية-القاهرة، ط الثانية 1400هـ-1980م.
- * السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، أسماء المدلسين، محمود محمد حسن نصار، دار الجيل-بيروت، ط الأولى، 1412هـ-1992م.
- *.....، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية-المدينة، ط الثانية، 1392هـ-1972م.
- *.....، قطف الأزهار المنتثرة في الأخبار المتواترة، خليل المنسي، المكتب الإسلامي-بيروت، ط الأولى، 1405هـ-1985م.

- * الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الاعتصام، مشهور آل سلمان، مكتبة التوحيد، البحرين، ط الأولى، 1421هـ-2000م.
- *..... الموافقات، مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، السعودية، ط الأولى، 1417هـ-1997م.
- * الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر.
- *..... الأم، تحقيق رفعت فوزي، دار الوفاء، مصر، ط. الأولى، 1422هـ-2001م.
- * ابن شاهين، عمر بن أحمد، تاريخ أسماء الثقات، صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط الأولى، 1404هـ-1984م.
- *.....، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، عبد الرحيم القشقري، ط الأولى، 1409هـ-1989م.
- *.....، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، أضواء السلف، الرياض، ط الأولى، 1419هـ-1999م.
- * الشهرستاني، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، الملل والنحل، تحقيق آبير نصري، دار المشرق-بيروت.
- * الشوكاني، محمد بن علي، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية، عبد الرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي-بيروت، ط الثالثة، 1407هـ-1987م.
- * ابن أبي شيبة، عثمان بن محمد، سؤالات عثمان بن محمد بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني، تحقيق محمد بن علي الأزهرى، الفاروق للطباعة-القاهرة، ط الأولى، 1427هـ-2006م.
- * أبي الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، عبد الغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط الأولى، 1412هـ-1992م.
- * الصابوني، إسماعيل بن عبد الرحمن، عقيدة السلف وأصحاب الحديث أو الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة، ناصر الجديع، دار العاصمة-السعودية، ط الأولى، 1415هـ.
- * الصالح، صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين-بيروت، 2009م.
- * الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، كتاب الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط الأولى، 1420هـ-2000م.
- * ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط، تحقيق موفق بن عبد الله، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط الثانية، 1408-1987م.
- *.....، علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر-دمشق، 1406هـ-1986م.
- * الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسن الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار المكتبة السلفية-المدينة المنورة.
- * الصواف، علي محمد بن أحمد البغدادي، مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه، تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر-القاهرة، ط الأولى، 1430هـ - 2009م.

- * ابن طاهر، محمد بن طاهر المقدسي، شروط الأئمة الستة، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب، ط الأولى، 1417هـ-1997م.
- * الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الصغير للطبراني، دار الكتب العلمية-بيروت، 1403هـ-1983م.
- * ابن طهمان، أبو خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان، تحقيق أبي عمر محمد بن علي الأزهرى، الفاروق للنشر والطباعة، القاهرة، ط الأولى، 1429هـ-2008م.
- * طوالبه، محمد عبد الرحمن، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، دار عمار-عمان-الأردن، ط الثانية، 1421هـ-2000م.
- * ابن الطيب، محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، المعتمد في أصول الفقه، محمد حميد الله، دمشق، 1384هـ -1964م.
- * الطيبي، الحسين بن عبد الله، الخلاصة في أصول الحديث، صبحي السامرائي، عالم الكتاب-بيروت، ط الأولى، 1405هـ-1985م.
- * ابن عبد البر، يوسف بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، 1387هـ-1967م.
- *.....، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي-الدمام، ط العاشرة، 1433هـ.
- * العبد اللطيف، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، دار العبيكان-الرياض، ط الثانية، 1428هـ-2007م.
- * ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد المقدسي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق سامي جاد الله، عبد العزيز الجناني، دار أضواء السلف-الرياض، ط الأولى، 1428هـ-2007م.
- * عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر-دمشق، ط الثالثة، 1401هـ-1981م.
- * العثيمين، محمد بن صالح، التعليق على صحيح مسلم، مكتبة الرشد - السعودية، ط الأولى، 1427هـ-2006م.
- * العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات، عبد العلمي البستوي.
- * ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية-بيروت.
- * ابن العديم، عمر بن أحمد بن أبي جرادة، بغية الطلب في تاريخ حلب، سهيل زكار، دار الفكر - بيروت.
- * العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، تحقيق أسامة الخياط، دار البشائر الإسلامية-بيروت، ط الأولى، 1425هـ-2004م.
- * ابن عساکر، علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها، عمر العمروي، دار الفكر-بيروت، 1415هـ-1995م.

- * العسكري، الحسن بن عبد الله بن سعيد، تصحيقات المحدثين، تحقيق محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة-مصر، ط الأولى، 1402هـ-1982م.
- * العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط الأولى، 1404هـ-1984م.
- * العلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكليدي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب-بيروت، ط الثانية، 1407هـ-1986م.
- *.....، المختلطين، تحقيق رفعت عبد المطلب وعلي مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، 1417هـ-1996م.
- * العمري، أكرم ضياء العمري، بحث في تاريخ السنة المشرفة، ط الرابعة، 1405هـ-1984م.
- * العيني، محمود بن أحمد بن موسى العينتاي الحنفي، مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية-بيروت، ط الأولى، 2006م.
- * الغزالي، محمد بن محمد بن محمد الطوسي، المستصفي من علم الأصول، تحقيق محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط الأولى، 1417هـ-1997م.
- * ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ-1979م.
- * الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم العمري، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط الأولى، 1410هـ.
- * الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق مكتب المؤسسة، مؤسسة الرسالة، ط. الثامنة، 1426هـ-2005م.
- * القاري، علي بن سلطان محمد الهروي، شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تحقيق محمد تميم وهيثم تميم، دار الأرقم- بيروت.
- * القاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، تحقيق محمد بهجة البيطار، دار النفاثي-بيروت، ط الأولى، 1407هـ-1987م.
- * القاضي عياض، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، إكمال المعلم بفوائد مسلم، يحيى إسماعيل، دار الوفاء، ط الأولى 1419هـ-1998م.
- * ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، دار المعارف، ط الرابعة.
- * القرافي، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، الفروق= أنوار البروق في أنواع الفروق، تحقيق محمد سراج، وعلي جمعة، دار السلام-القاهرة، ط الأولى، 1421هـ-2001م.
- * ابن القطان الفاسي، علي بن محمد بن عبد الملك، بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام، الحسين آيت سعيد، دار طيبة-الرياض، ط الأولى، 1418هـ-1997م.
- * قطلوبغا، زين الدين قاسم الحنفي، الثقات مما لم يقع في الكتب الستة، تحقيق شادي آل نعمان، مكتبة ابن عباس، مصر، ط الأولى، 1432هـ-2011م.

- * ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، زاد المعاد في هدي خير العباد، شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط الخامسة والعشرون، 1412هـ-1991م.
- *.....، الفروسية، مشهور بن حسن، دار الأندلس، السعودية، ط الأولى، 1414هـ-1993م.
- *.....، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط الأولى، 1390هـ-1970م.
- * ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تحقيق علي الحلبي، دار العاصمة-السعودية، ط الأولى، 1415هـ.
- *.....، البداية والنهاية، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر- مصر، ط الأولى، 1417هـ-1997م.
- * الكشميري، محمد أنور الديوبندي، فيض الباري على صحيح البخاري، محمد الميرتشي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط الأولى، 1426هـ-2005م.
- * اللاحم، إبراهيم بن عبد الله، الاتصال والانقطاع، مكتبة الرشد-السعودية، ط الأولى، 1426هـ-2005م.
- * اللكنوي، محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية-بيروت، ط الثالثة، 1407هـ-1987م.
- * ابن ماجه، محمد يزيد بن ماجه القزويني، السنن، عصام هادي، دار الصديق، السعودية، ط الأولى، 1431هـ-2010م.
- * المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، تحقيق عبد الرحمن عثمان، دار الفكر.
- * المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي-بيروت، ط الثانية، 1403هـ-1983م.
- *.....، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار معروف، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط الثانية، 1403هـ-1983م.
- * مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، التمييز، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر-السعودية، ط الثالثة، 1410هـ-1990م.
- *.....، رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين وغيرهم، تحقيق سكينه الشهابي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق.
- *.....، الكنى والأسماء، تحقيق عبد الرحيم القشقري، الجامعة الإسلامية، السعودية، ط الأولى، 1404هـ-1984م.
- *.....، الكنى والأسماء، تحقيق ياسر بن ممدوح الإسماعيلي، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط الأولى، 1432هـ-2011م.
- *.....، المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، اعتنى به ياسر حسن وعز الدين ضلي، عماد الطيار، مؤسسة الرسالة ناشرون-بيروت، ط الأولى، 1430هـ-2009م.
- * المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عالم الكتب-بيروت، 1403هـ-1983م.
- *.....، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تعليق عبد الرزاق حمزة، محمد ناصر الدين الألباني، زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط الثانية، 1406هـ-1986م.

- *..... علم الرجال وأهميته، تحقيق علي الحلبي، دار الراجعية-الرياض، ط الأولى، 1417هـ
- * ابن معين، يحيى بن معين البغدادي، التاريخ - رواية الدوري، تحقيق: محمد بن علي الأزهرى، دار الفاروق الحديثة، مصر، ط الأولى، 1434هـ-2013م.
- *..... معرفة الرجال - رواية ابن محرز، تحقيق محمد الأزهرى، دار الفاروق الحديث للطباعة والنشر-القاهرة، ط الأولى، 1430هـ-2009م.
- * مغلطاي، علاء الدين مغلطاي أبي قليج بن عبد الله الحنفي، إكمال تهذيب الكمال، تحقيق عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط الأولى، 1422هـ-2001م.
- *..... التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، طلاب وطالبات مرحلة الماجستير لعام (1424-1425هـ) جامعة الملك سعود، دار المحدث-الرياض، ط الأولى، 1426هـ
- * المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل، عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية-حلب، ط الأولى، 1411هـ
- * ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم، لسان العرب، عبد الله علي، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد، دار المعارف.
- * ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله بن القيسي الدمشقي، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد العرقسوسي، الرسالة - لبنان، ط الثانية، 1414هـ-1993م.
- * النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائي، الشريف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط الأولى، 1423هـ
- *..... ذكر المدلسين، الشريف العوني، عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط الأولى، 1423هـ
- *..... السنن، تحقيق مشهور آل سلمان، مكتبة المعارف-الرياض، ط الأولى.
- *..... السنن الكبرى، تحقيق حسن شلبي، الرسالة-بيروت، ط الأولى، 1421هـ-2001م.
- *..... الضعفاء والمتروكين، محمود زايد، دار المعرفة، بيروت، ط الأولى، 1406هـ-1986م.
- * أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتب العلمية-بيروت، ط الأولى، 1409هـ-1988م.
- *..... الضعفاء، تحقيق فاروق حمادة.
- *..... المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، محمد حسن محمد، الكتب العلمية-بيروت.
- * ابن نقطة، محمد بن عبد الغني، كتاب التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية-الهند، ط الأولى، 1403هـ-1983م.
- * النووي، محي الدين بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية-بيروت.
- *..... المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، علي عبد الحميد أبو الخير، دار الخير، بيروت، ط الثالثة، 1416هـ-1996م.

* الهيثمي، علي بن أبي بكر، كشف الأستار عن زوائد البزّار على الكتب الستة، حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط الأولى، 1399هـ-1979م.

*.....، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي-القاهرة، 1414هـ-1994م.

* ابن الوزير، محمد بن إبراهيم الوزير، الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، علي العمران، دار عالم الفوائد-مكة المكرمة.

* وكيع، محمد بن خلف بن حيان، أخبار القضاة، سعيد محمد اللحام، عالم الكتب.

* اليافعي، عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليمني، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، خليل المنصور، دار الكتب الإسلامية، بيروت، ط الأولى، 1417هـ-1997م.

* ابن أبي يعلى، أبي الحسن محمد بن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، دار المعرفة، بيروت.

فهرس الرواة الذين تكلم فيهم الإمام مسلم بجرح أو تعديل أو تبديع

اسم الراوي	جندل بن والى بن هجرس التغلبي
أبان بن جبلة الهمداني	حجاج بن محمد الأعرور
إبراهيم بن أبي حية	حجاج بن نصير الفساطيطي
إبراهيم بن أبي صالح	حرب، أبو رجاء
إبراهيم بن هدية	الحسن بن عمارة بن المضرب
إبراهيم بن هراسة	الحسن بن عمرو بن سيف
إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني	الحسن بن موسى الأشيب
أحمد بن الأزهر بن منيع	حسين بن عبد الله بن ضميرة
أحمد بن حفص بن عبد الله	حسين بن قيس الرحبي الواسطي
أحمد بن عبد الرحمن بن وهب	حصين بن عمر الأحمسي
أحمد بن يوسف بن خالد الأزدي	حفص بن سليمان الأسدي المقرئ
إسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري	الحكم بن ظهير الفزاري
إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة	الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي
إسحاق بن منصور الكوسج	حماد بن سلمة بن دينار الخزاز
إسحاق بن نجيح الملقطي	حماد بن شعيب الحماني
إسماعيل بن أبان الغنوي	خالد بن إلياس العدوي
إسماعيل بن إبراهيم الأحول	خالد بن القاسم، أبو الهيثم المدائني
إسماعيل بن أبي خالد	داود بن عطاء المزني
إسماعيل بن قيس بن سعد	رشدين بن سعد بن مفلح
الأسود بن عامر	روح بن مسافر
أشعث بن عبد الملك الحمراي	زميل بن عباس القرشي
أصرم بن حوشب	زياد بن ميمون
أيوب بن خوط الخزاز	زيد بن الحباب بن الريان
أيوب بن عتبة	زيد بن عوف
بشير بن ميمون الواسطي	زيد بن يزيد الثقفي، أبو معن الرقاشي
جابر بن يزيد الجعفي	السائب بن فروخ الشاعر
الجراح بن المنهال	سالم بن عبد الأعلى
جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله	سعيد بن أوس بن ثابت
جعفر بن برقان الجزري	سعيد بن زربي الخزازي البصري

عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري	
عبد الرحمن بن عثمان بن أمية	
عبد الرحمن بن قيس الضبي	
عَبْدُ الرَّزَاقِ بْنِ عُمَرَ	
عبد العزيز بن الحصين المروزي	
عبد الغفور بن عبدالعزيز أبو الصباح	
عبد القدوس بن حبيب الكلاعي	
عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد	
عبيد بن إسحاق العطار	
عبيس بن ميمون الرقاشي	
عثمان بن خالد بن عمر	
عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْوَقَاصِي	
عثمان بن عطاء بن ميسرة	
عطاء بن السائب بن مالك	
العلاء بن زيد - ابن زيدل - الثقفي	
علي بن الجعد بن عبيد	
علي بن الحسن بن موسى الدراجيزدي	
علي بن حفص المروزي	
عَلِيِّ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ شَقِيقِ اللَّبْقِيِّ	
عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ ذَكْوَانَ	
عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَعْوَرِ	
عمر بن عبد الله بن أبي خثعم	
عمر بن محمد بن صهبان	
عمرو بن ثابت بن هرمز بن أبي المقدم	
عمرو بن حَكَّامِ الْأَزْدِيِّ	
عمرو بن خالد القرشي الواسطي	
عمرو بن عبيد بن باب المعتزلي	
عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقِ الْبَاهِلِيِّ	
عمرو بن هاشم الجنبي	
عمرو بن الهيثم بن قَطَنَ بن كعب	
عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيِّ	
غياث بن إبراهيم بن طلق النخعي	
غيلان بن أبي غيلان	

سَعِيدُ بْنُ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْهَيْفَاءِ الْقَدَّاحِ	
سعيد بن سفيان الجحدري	
سَعِيدُ بْنُ سَلَامِ الْعَطَارِ	
سعيد بن سنان الحنفي	
سعيد بن عبد الجبار الزبيدي	
سعيد بن واصل البصري	
سلمة بن صالح الأحمر الجعفي	
سُلَيْمِ بْنِ عَثْمَانَ الْفَوْزِيِّ	
سليمان بن أرقم، أبو معاذ البصري	
سليمان بن حيان، أبو خالد الأحمر	
سليمان بن طرخان التيمي	
سليمان بن عمرو، أبو داود النخعي	
سليمان بن مهران الأعمش	
سهل بن سليمان الأسود	
سُهَيْلُ بْنُ ذَكْوَانَ	
شبابة بن سوار، أبو عمرو المدائني	
الصباح بن سهل	
صدقة بن عبد الله السمين	
عاصم بن عمر بن حفص العمري	
عامر بن عبد الواحد الأحول	
عباد بن صهيب	
عباد بن كثير الثقفي	
العباس بن الفضل بن عمرو	
عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي	
عبد الله بن سلمة الأقطس البصري	
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهَيْعَةَ بْنِ عَقْبَةَ	
عبد الله بن المبارك بن واضح	
عبد الله بن محرر العامري	
عبد الله بن مسور بن عبد الله	
عبد الله بن معاذ الصنعاني	
عبد الله بن هبيرة بن أسعد	
عبد الله بن واقد، أبو قتادة الحراني	
عبد الرحمن بن بشر بن الحَكَمِ	

المسيب بن شريك	
مُظَفَّرُ بن مُدْرِكِ الخراساني	
منصور بن المعتمر بن عبد الله	
مهدي بن هلال البصري	
موسى بن عبدة بن نشيط المدني	
نصر بن حماد بن عجلان البجلي	
نصر بن طريف الباهلي	
النضر بن شميل بن خرشة المازني	
النضر بن محمد العامري	
نوح بن أبي مريم يلقب بالجامع	
هارون بن موسى الأعرور النحوي	
هاشم بن القاسم بن مسلم بن مقسم	
هشام بن بهرام المدائني	
هشام بن سلمان المجاشعي	
وكيع بن الجراح بن مليح	
وهب بن وهب بن كثير أبو البختري	
ياسين بن معاذ الزيات	
يحيى بن أبي أنيسة	
يحيى بن أبي بكر العبدي	
يحيى بن زكريا بن أبي زائدة	
يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن موهب	
يحيى بن عثمان القرشي الدستوائي	
يحيى بن كثير، أبو النضر	
يحيى بن ميمون بن عطاء التمار	
يزيد بن أبان الرقاشي البصري	
يزيد بن أبي زياد القرشي	
يزيد بن عياض بن يزيد بن جعدة	
يزيد بن هارون بن زاوي بن ثابت	
يوسف بن السفر بن الفيض	

فوات بن السائب الجزري	
فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي	
الْقَضْلُ بنُ دكين	
فضيل بن سليمان النميري	
فهد بن حيان، أَبُو بَكْرٍ النَّهْشَلِيُّ	
قَطَنُ بن إبراهيم الغطفاني	
كثير بن عبد الله التاجي الأبي	
ليث بن أبي سليم	
مبارك بن سُحيم	
متوكل بن قُضيل	
محمد بن حجاج اللخمي	
محمد بن حجاج المصفر	
محمد بن الحسن بن زبالة	
مُحَمَّدُ بن رافع القشيري	
محمد بن سالم الهمداني	
محمد بن السائب بن بشر بن عمرو	
محمد بن سعيد بن حسان المصلوب	
مُحَمَّدُ بن عبد الله بن عمرو بن عثمان	
مُحَمَّدُ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن أَبِي ذُئْبٍ	
محمد بن عبد الملك الضرير	
محمد بن عبد الوهاب بن حبيب	
محمد بن عبيد الله العرزمي	
محمد بن عمر بن بن واقد	
مُحَمَّدُ بنُ الْفَرَاتِ الْكُوفِيُّ	
محمد بن الفضل بن عطية	
محمد بن كثير القرشي	
محمد بن مُطَرِّف بن داود	
محمد بن معاوية بن أعين	
مروان بن سالم الغفاري القرقيساني	
مسعدة بن اليسع بن قيس الباهلي	